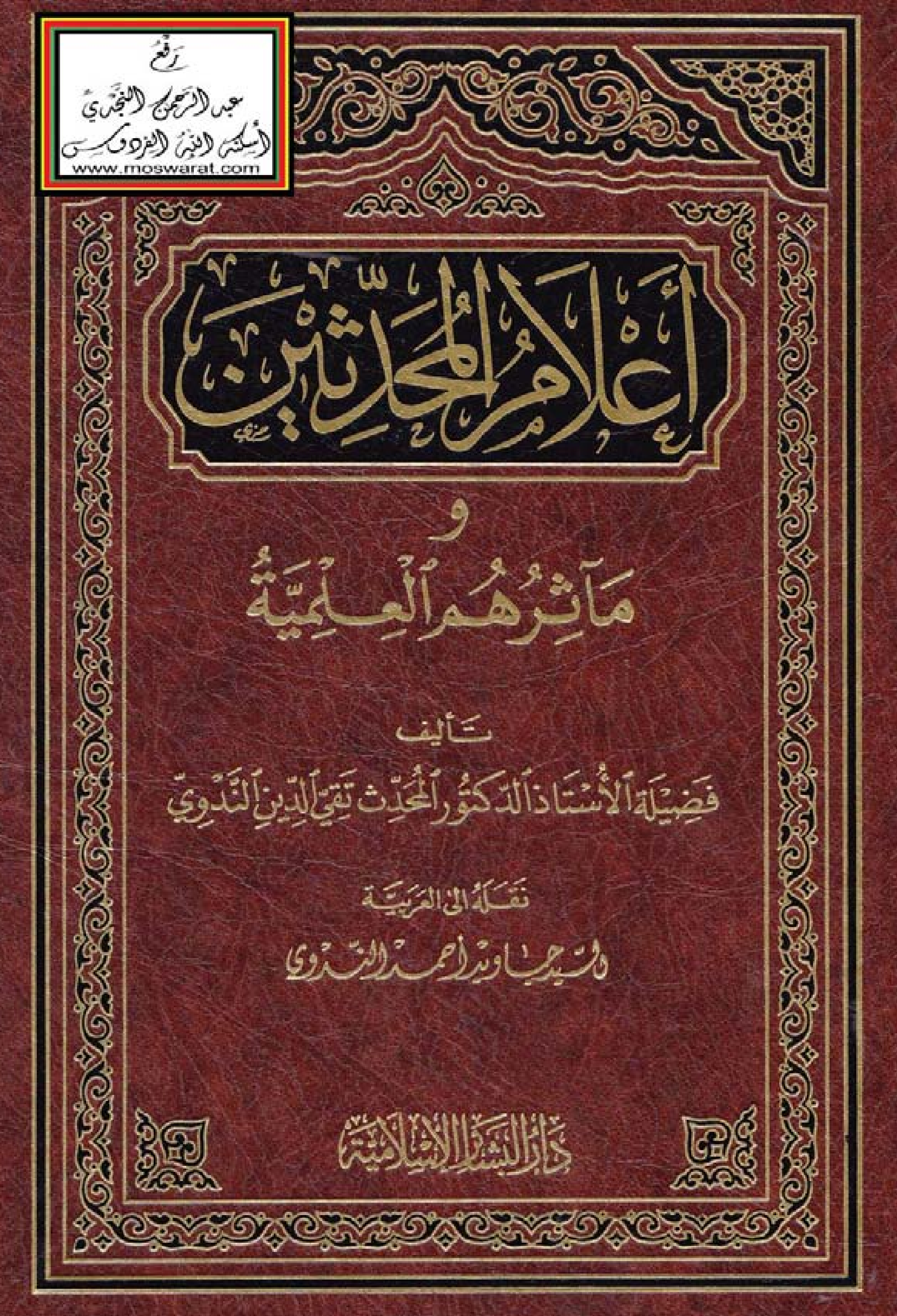
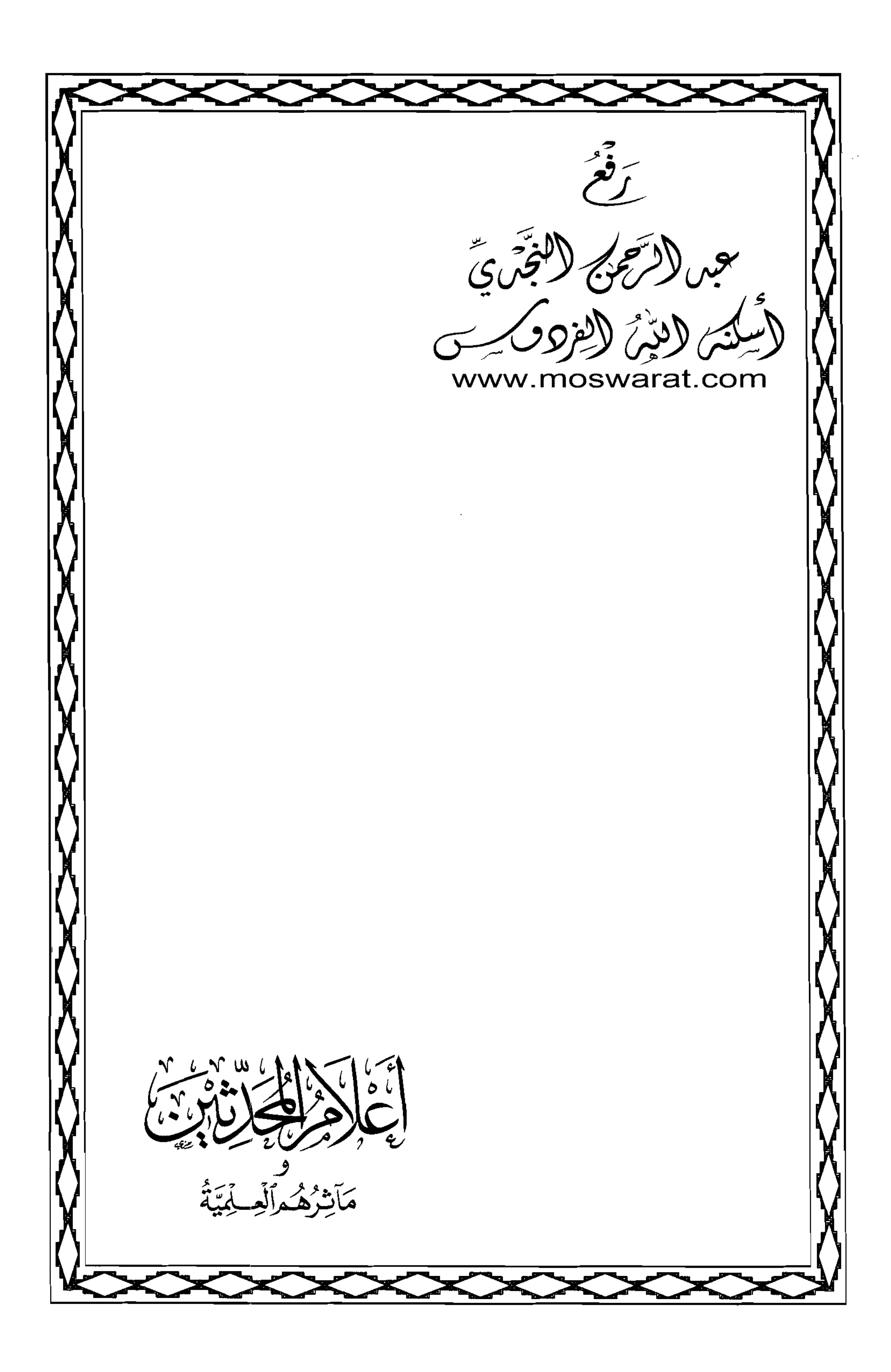
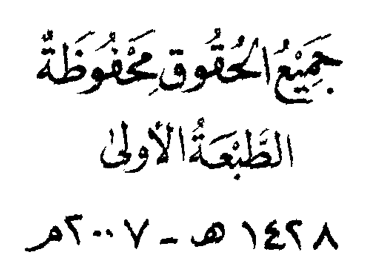

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
أعلام المحدثين
و
مآثرهم العلمية
تأليف
فضيلة الأستاذ الدكتور المحدث تقي الدين الندوي
نقله الى العربية
السيد جاويد أحمد الندوي
دار النشر الإسلامية


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



أعلام المحدثين

ومآثرهم العلمية



النَّاشِر

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفر فور - أعظم جراه - يوبيب - الهند

SHEIKH ABUL HASAN NADWI CENTER
For Research & Islamic Studies
MOZAFFAR PUR, AZAMGARH, U.P.(INDIA).

الهاتف: 0091-5462 270104 0091-5462 270638 الفاكس: 0091-5462 270786
متحرك: 0091-9450876465 البريد الإلكتروني: nadvi@emirates.net.ae

قامت بطباعته وإخراجه شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤ ويطلب منها
هاتف: ٧٠٢٨٥٧ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
e-mail: bashaer@cyberia.net.lb



أعلام المحدثين

و

مآثرهم العلمية

تأليف

فضيلة الأستاذ الدكتور المحدث تقي الدين الندوي

نقله إلى العربية

السيد جاويد أحمد الندوي

دار البشائر الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة المُعَرَّبة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد، وآله وأصحابه أجمعين، **وبعد**:

فقد أَلَّفْتُ كتاب «**أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية**» باللغة الأردية قبل أربعين سنة لما كنت شاباً يافعاً، وكان أول تأليف لي.

وقد تحدثت فيه عن: أهمية الحديث الشريف، وتاريخه، وتدوينه، وتراجم الأئمة الأربعة، وأرباب الصحاح الستة، والإمام الطحاوي، ومؤلفاتهم في الحديث الشريف.

وكما أن الله ﷻ تكفل بحفظ كتابه، فكذلك تكفّل بشرحه وبيانه، وهو الحديث الشريف.

وقد مرَّ تدوينُ الحديث بمراحل، واهتمّ الصحابةُ والتابعون بحفظه وبكتابته، ثم دُوِّنَ تدويناً رسمياً في عصر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

ثم بدأ بعد ذلك عهد التأليف والتصنيف؛ فألف الإمام مالك رحمه الله كتابه «الموطأ». واهتم بهذا الجانب أيضاً الإمام أبو حنيفة رحمه الله، فذكرت عنايته بالحديث الشريف واهتمام تلاميذه به، خاصة الإمام محمد بن الحسن الشيباني وغيره من العلماء، فعرّفت بجهودهم في هذا المجال. ثم تحدثت عن الإمام الشافعي وكتابه «المسند»، والإمام أحمد وكتابه «المسند».

وقد حاولت أن أعطي فكرة عن الأئمة الأربعة وأنه كان لهم عناية خاصة بعلم الحديث الشريف، وعُنِيتُ ببيان جهود العلماء من عصر الصحابة وعصر الأئمة الأربعة وأنه كان متصلاً، يُتمم اللاحق ما بدأه السابق.

ثم ذكرتُ تراجم أرباب الصحاح الستة، وبيَّنتُ مزايا كل مؤلَّف من مؤلَّفاتهم، وحرصتُ على ذكر تحقيقات مشايخنا من علماء الهند، وخصَّصتُ

بالذكر منهم: أستاذنا الكبير الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله تعالى، وزدت ترجمة الإمام الطحاوي وبيان مزايا كتابه «شرح معاني الآثار»؛ لأن بعض المعاهد والمدارس في بلاد الهند وغيرها تهتم بتدريس الصحاح الستة و«شرح معاني الآثار» ليكون الطالب على بصيرة.

وقد نال الكتاب ـ بحمد الله وتوفيقه ـ قَبولاً عاماً في شبه القارة الهندية، وطبع مرات عديدة، حتى اختارته لجنةُ وفاق المدارس في «باكستان» لتدريسه في المعاهد، وقد تُرجِم الكتاب إلى اللغة الفارسية أيضاً، وسُرِرتُ جدّاً لما اطَّلعتُ على رسالة الدكتوراه للأستاذ الدكتور عبد المنعم النجم رئيس قسم الدراسات الإسلامية في الأزهر سابقاً بأنه نقل من هذا الكتاب في ثلاثة مواضع.

وقد طلب مني بعض الأساتذة والدكاترة والأفاضل أن يُتَرجَم الكتاب إلى اللغة العربية.

ونظراً لكثرة اشتغالي؛ فقد تولّى تعريبَهُ مشكوراً: العزيز الفاضل/ السيد جاويد أحمد الندوي، وهو مدرس في الجامعة الإسلامية، وقام بترجمته أحسن قيام، وبذل فيه جهوداً مُضنية لإخراجه على المستوى المناسب، فجزاه الله خير الجزاء.

ثم أعدت قراءة الكتاب بترجمته من أوله إلى آخره، فزدتُ فيه بعض الزيادات النافعة.

وبعد أن قمت بالمراجعة والتنقيح، فإني أقدم هذا الكتاب إلى طلبة العلم والدارسين والباحثين في المعاهد والجامعات، وندعو الله أن ينفعهم به، ويجعله لنا ذخراً في الآخرة، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

تَقِيّ الدِّين النَّدْوِيّ
مدينة العين
٣٠ ذو الحجة ١٤٢٧هـ
الموافق ٢٠٠٧/١/١٩م



كلمة تشجيع ودعاء
بقلم: الإمام المحدث والأستاذ الكبير، بركة العصر وريحانة الهند الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي المدني[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده تعالى ونصلي على رسوله الكريم!

وبعد:

فإني ما زلت أسمع المقالات والبحوث العلمية المختلفة للشيخ الحاج تقي الدين الندوي ـ أستاذ الحديث في دار العلوم لندوة العلماء ـ، التي تُنشر في المجلات العلمية من حين لآخر، وإن البحوث والمقالات التي يتضمّنها كتابه «أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية» قد نُشرت في بعض المجلات قبل الطبع، وقد قُرئت علي وأنا أسمعها، وقد سرّني كثيراً أن هذه المقالات ستظهر قريباً بصورة كتاب.

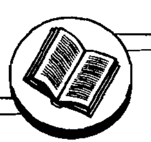
وإني أدعو الله ﷻ أن ينفع الله به الدارسين والباحثين والعلماء، ويجعله ذُخراً لرفع درجات مؤلفه في الدارين، وينفع بعلومه طلبة العلم، ويتقبل كتابه هذا بفضله وكرمه، رغم أن هذا العاجز ليس من دأبه أن يكتب مثل هذه التقديمات على الكتب، لكن لا أقصر في الدعاء للمؤلف فأدعو له من جذر القلب.

محمد زكريا
مظاهر علوم سهارن فور
٨/جمادى الأولى ١٣٨٦ من الهجرة

---

(١) وقد توفي الشيخ يوم الاثنين في المدينة المنورة في غرة شعبان ١٤٠٢ من الهجرة، الموافق ٢٤ مايو/أيار ١٩٨٢م، عن عمر يناهز ٨٧ سنة، وانتقل إلى ربه، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ودفن في البقيع بجوار رسول الله ﷺ. وانظر ترجمته في مقدمة كتاب: «أوجز المسالك» (ص٤٢).





الكتاب كما رآه العلماء والفضلاء

تلقّى مؤلف هذا الكتاب تشجيعاً وتكريماً من كبار العلماء والفضلاء داخل الهند وخارجها، فضلاً عما نشرته المجلات، والجرائد، فأبدى الدكتور محمد حميد الله رَحِمَهُ اللهُ[1] نزيل باريس، وفضيلة الشيخ المفتي محمود ـ نزيل رنجون من بورما ـ سرورهما من خلال رسالتيهما إلى المؤلف عند الطبعة الأولى.

وننقل فيما يلي آراء بعض العلماء بإيجاز:

*** قال الأديب الإسلامي والمفسر المعروف الشيخ عبد الماجد الدريابادي[2]:**

«إن هذا الكتاب لا نظير له في جامعيته وشموله؛ فقد احتوى على الأجوبة المقنعة عن جميع ما يتعلّق بحجّية الحديث وفتنة إنكاره، وفيه ردّ قويّ على الذين يستخفّون بالحديث.

ويتضمّن كذلك خدمة أئمة الفقه الأربعة والإمام الطحاوي، مع تذكرة مؤلفي الكتب الصحاح الستة، وكل ذلك ببسط وتفصيل.

---

(١) هو ممن طبّقت شهرته الآفاق من أجل تحقيقاته النادرة وبحوثه العلمية الحديثية، فقد كان من كبار الباحثين والمحققين، وهو من مواليد حيدرآباد الهند ١٩/ ٢/ ١٩٠٨م، قضى جلّ حياته في «باريس» خدمةً للعلم والدين، توفّي رَحِمَهُ اللهُ في ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٢م، ومن أبرز آثاره العلمية: «ترجمة معاني القرآن» باللغة الفرنسية و«السيرة النبوية» بالفرنسية، ويبلغ عدد مؤلفاته حوالي ١٦٥ كتاباً.

(٢) كان يصدر مجلة بالأردية باسم «صدق جديد» في لكناؤ تمتاز بتحليلاتها العلمية وتعليقاتها الأدبية الجريئة، وكان مبدعاً لأسلوب أعيى الناس تقليده، وتوفي رَحِمَهُ اللهُ في ٧ يناير/كانون الثاني ١٩٧٧م، ومن آثاره العلمية: «تفسير القرآن» باللغتين الإنجليزية والأردية، وله بعض المؤلفات القيّمة بالأردية ذات شهرة ونفوذ في الأوساط العلمية والأدبية، ولها تأثير بليغ في القلوب والنفوس. انظر: «المصابيح القديمة» للعلامة أبي الحسن علي الندوي.

والمؤلف جامع لخصائص فضلاء ندوة العلماء ومدرسة مظاهر العلوم معاً، والكتاب خير دليل على هذه الخصيصة التي يتميّز بها صاحبه، إذ يتجلى فيه ذوق البحث والتحقيق الذي هو ميزة فضلاء مظاهر العلوم، ويزدان الكتاب بسلامة التعبير ومتانة الأسلوب وحسن البيان الذي هو من أكبر ميزات فضلاء ندوة العلماء.

وجملة القول: أن الكتاب يستحقّ أن يتناوله العلماء وعامّة الناس بالقَبول سوياً، ويجدر بأن ينال حظوةً وقَبولاً في دوائر المدارس الدينية والكليات العصرية معاً.

مدير مجلة «صدق جديد»

٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٦م

* * *

*** وقال فضيلة الشيخ ضياء الدين الإصلاحي**[(١)]:

«قد بذل المؤلف في تأليفه أقصى مجهوداته، مع التركيز على حسن البيان وطلاقة اللسان ووضوح التعبير».

مدير مجلة «المعارف»

* * *

*** وقال المؤرخ المعروف فضيلة الشيخ القاضي أطهر المباركفوري**[(٢)]:

«إن الكتاب بكامله معدِن العلم ومخزن المعلومات، وكلّه لبّ دون قشر، وهذه باكورة جهد المؤلف تُؤشِّر إلى أنّه يتمكّن من إخراج مثل هذا الكتاب القيم، رغم زحمة مسؤولياته التدريسية وأشغاله التعليمية».

جريدة «انقلاب»

---

(١) هو من الكتّاب المرموقين والمؤلفين المتضلعين، وهو الآن يشرف على المجمع العلمي المعروف بـ«دار المصنفين» بأعظم جراه، بولاية أترابراديش، الهند، وله صداقة وعلاقة مع مؤلف هذا الكتاب.

(٢) هو من كبار العلماء والمؤرخين في الهند، ومن أقدر المؤلفين والكتاب، من مواليد ١٣٣٤هـ الموافق ١٩١٦م، من مآثره العلمية: «العرب والهند في عهد الرسالة» و«الحكومات العربية في الهند» وغيرهما، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في ٢٨/ صفر ١٤١٦هـ، الموافق ١٤ يوليو/تموز ١٩٩٦م.

* **وقال فضيلة الشيخ ماهر القادري**(١):

«يستحقّ الشيخ تقي الدين الندوي كل تقدير وتبريك على إخراج هذا الكتاب، وإنّه سلك فيه طريق التعديل دون الجرح، وقام برفع الاعتراضات والشبهات التي أثيرت حول أئمة الحديث، وقدّم توجيهات صائبةً تصلح للقبول، وقد بذل جهداً بليغاً في إخراج هذا الكتاب، وهو خير دليل على شغفه بالحديث وغرامه الزائد بالعلم والمعرفة، وقد التزم الجمع بين سلاسة البيان وسذاجة اللسان مع قوة التعبير ووفور التأثير».

مجلة «رسالة فاران»
كراتشي، باكستان

* * *

* **وقال فضيلة الشيخ سعيد أحمد الأكبرآبادي**(٢):

«إنّ المؤلف يستحقّ كل تقدير وتبريك».

مجلة «برهان»



---

(١) كان شاعراً مفلقاً، وأديباً أريباً، وناقداً بصيراً، وصحافياً إسلامياً كبيراً، وهو من أحد الدعاة للفكر الإسلامي، كان يصدر مجلة ممتازة باسم «فاران» ترجماناً ولساناً لفكره ودعوته، وتوفّي في مكة المكرمة في ١٣ مايو/أيار ١٩٧٨م، ودُفن في المعلّى.

(٢) كان جامعاً للعلوم العصرية والعلوم الدينية، وهو من أقدر المؤلفين والخطباء في عصره، وكان يتولّى إصدار مجلة بالأردية باسم «برهان»، توفي سنة ١٩٨٥م «تتمة الأعلام» (١/ ٢٠٤).



تقديم الكتاب

بقلم سماحة الشيخ العلامة
السيد أبي الحسن علي الحسني الندوي رحمه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنه يغمرني سرور وسعادة أن أكتب كلمة أقوم بها بتعريف كتاب الشيخ العزيز تقي الدين الندوي «**أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية**»، وذلك من جهتين:

إحداهما: أنّ هذا الكتاب أُلّف على موضوع مهمّ جداً، وذلك لهدف نبيل وغاية نزيهة وعظيمة، فمن بواعث الخير والسعادة لي أن أشجّع صاحبه على ذلك وأعترف له بفضله وأحمله على نشره وتعميمه في الأوساط العلمية والدينية، إذ أنّ أهمية موضوع هذا الكتاب وقيمته لا تخفى على من له نظرة واسعة وخبرة عميقة بما تواجه الأمة الإسلامية من فتن ومحن.

والأخرى: أنّ مؤلف هذا الكتاب الشيخ العزيز تقي الدين الندوي له صلة وثيقة وعميقة بدار العلوم لندوة العلماء، وهو من خرّيجي هذه الجامعة وفضلائها المرموقين، وهو الآن أستاذ الحديث وعلومه فيها، فبارك الله في علمه وشكر مساعيه[1].

ومن غاية ذكاء المستشرقين ودقّة نظرهم ووفاء تلاميذهم النجباء من المشارقة والمقلّدين لهم، أنّهم اختاروا الحديث الشريف والسنة النبوية من

---

(١) كان المؤلف عند كتابة هذه المقدمة عضو هيئة التدريس بدار العلوم لندوة العلماء، ثم انتقل إلى مصر، وأكمل الدكتوراه في الحديث وعلومه، ثم صار أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين.

أجل إثارة البلبلة الفكرية والنفسية في العالم الإسلامي، ومن أجل إحداث الشك والارتياب والفوضى الخلقية والبطالة والتعطّل في الطبقة المثقفة للمسلمين بمناسبات مختلفة، فهاجموا حجّية السنة وتاريخ تدوينها وصيانتها وتسلسلها التاريخي هجوماً منظماً وهائلاً، وأحدثوا حول هذا الموضوع المهمّ، بل حول هذه المؤسسة الإسلامية (ISLAMIC INSTITUTION) وفق المصطلح الجديد، شكوكاً وشبهاتٍ من ناحية العلم والتاريخ، وعرضوها كأنّها مبنى قائم على بنيان ضعيف منهار.

فأبدوا حيرتهم واستغرابهم على ما ذُكر من كثرة عدد مرويات المحدثين في أحوالهم تارةً، وعدّوا ذلك مستحيلاً وخلاف الفطرة.

واعتبروا وقائع حفظ المحدثين كأنها تنافي العقل والقياس تارةً أخرى.

وحاولوا ثالثةً إثارة الشكوك والشبهات حول روايات أبي هريرة وغيره من الصحابة المكثرين استناداً إلى روايات الاستفسار وطلب الشهادة من عمر الفاروق وغيره من الخلفاء.

وسعوا إلى إدخال الشبهة في تسلسل رواية الحديث وتاريخيتها وتدوينها باعتبار أنّ تدوين السنة تحقّق في القرن الثاني أو الثالث حسب زعمهم.

وركّزوا عنايتهم في بعض المواقع على إبراز العوامل السياسية والاعتقادية لكي يُثبتوا أنّ مجموعةً كبيرةً من الأحاديث وُضعت من أجل مصالح سياسية ومباحث كلامية.

وأهمّتهم بعض الأحيان حكاية بعض قصص وضع الحديث من أجل إدخال الشبهات في سائر ذخائر الحديث، فأظهروا عملية تدوين الحديث تابعةً لإثبات المذاهب الفقهية الأربعة وإحقاقها، واعتبروا عملية رواية الحديث كذلك نتيجة الصراع القائم بين المدارس الفقهية المختلفة.

والواقع أنّه لا يوجد لمثل هذا الذكاء نظير في تاريخ الفرق الباطلة، وفي تاريخ المؤامرات والدسائس ضدّ الإسلام، اللهم إلا في تاريخ الغُلاة من الروافض الذين أثاروا ارتياباً وشبهةً حول تواتر نقل القرآن الكريم، واعتبروا جماعة معظم الصحابة خارجةً عن الدين ـ العياذ بالله ـ، وادّعى بعض الغُلاة

منهم أنّ القرآن قد تحقق فيه تحريف، وتسرّب إليه نقص وزيادة، واتخذوا ذلك شعاراً لمذهبهم.

وقد سادت هذه الفتنة وتفاقمت لأجل مهارة المستشرقين وشطارتهم ونشاطهم، وتشجيع معظم البلاد الأوربية وإشرافها عليها، وحرمان الطبقة المثقفة بالعلوم العصرية من تربية فكرية صالحة وإيجابية، وإعجابهم بأوربا وشغفهم الزائد بثقافتها وميولهم الفاسدة، فسادت تلك الفتنة خاصةً في البلاد التي نالت استقلالها السياسي عن احتلال أوربا حالياً، ولكنها وقعت في الاحتلال العلمي والفكري والنفسي أكثر مما كانت في الاحتلال السياسي من ذي قبل، أو في البلاد التي خطت خطوةً جديدةً إلى التقدّم العلمي والسياسي، وفي طليعة هذه البلاد ـ من سوء الحظّ ـ باكستان الإسلامية.

والواقع مع ذلك أيضاً أنّ معظم أساتذة الحديث القدامى عندنا لا يعثرون على كثير من الشبهات المثارة من قبل المستشرقين، وجلّ عنايتهم ترتكز على المباحث الفنية في الحديث، وعلى جانب إثبات مذاهبهم فقط.

ولكن قد بدأت ـ بفضل الله ـ عملية استعراض التلبيسات العلمية لهؤلاء المستشرقين وعرض المآثر العلمية للمحدثين بصورة علمية وتحقيقية في مصر وسوريا والهند وباكستان.

ويحتلّ كتابان من بين هذه المؤلفات الذهبية مكانةً ممتازةً بصفة خاصة:

أحدهما: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، للعالم السوري المشهور الدكتور مصطفى السباعي(١)، وهو كتاب جامع شامل مفيد للغاية ـ في علمي المحدود ونظري القاصر ـ، ونال قبولاً وحظوةً في الأوساط العلمية والدينية.

والآخر: «تدوين الحديث»(٢) بالأردية، للعالم الجليل الشيخ مناظر

---

(١) هو من كبار الدعاة إلى الله، ولد في عام ١٣٣٤هـ ـ ١٩١٥م في أسرة كريمة، وكانت بينه وبين سماحة الشيخ أبي الحسن الندوي صلات قوية وأخوة وصداقة لله وللإسلام، وزار الشيخ الندوي جامعة دمشق بدعوة منه كأستاذ زائر، وألقى محاضرة في الكلية الشرعية منها، ومن آثاره العلمية: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» و«المرأة بين الفقه والقانون» و«من روائع حضارتنا» و«السيرة النبوية، دروس وعبر» وغيرها.

(٢) وقد ترجم الكتاب إلى اللغة العربية ونشر في باكستان.

أحسن الكيلاني (المتوفى ١٣٧٥هـ)[1]، فقد جمع فيه المؤلف على دأبه موادّ علمية قيّمة ذات قيمة عالية، وقد أبدى فيه كذلك بعض النظريات الجديدة والتحقيقات الحديثة النادرة.

وقد صدرت بعض الكتب والكتيبات بالعربية والأردية علاوةً على هذين الكتابين في هذا الموضوع ولا تزال.

وهناك شغف زائد بتدريس الحديث في جميع المدارس الدينية الكبرى في شبه القارّة الهندية تقريباً، على خلاف المدارس الدينية الكبرى والجامعات الإسلامية في مصر والشام، حيث أصبح من المعتاد أن يدرس بعض الأجزاء المختارة من كتب الحديث، ولكن في الهند وباكستان الإسلامية عناية خاصة بتدريس الكتب الصحاح الستة بكاملها، ولا سيّما تدريس «سنن الترمذي» و«الجامع الصحيح» للبخاري بشيء من التفصيل والتحقيق، و«سنن أبي داود» و«صحيح مسلم» أيضاً إلى حد ما، وفي بعض الأماكن توجد عناية بتدريس «شرح معاني الآثار» للطحاوي و«الموطأ» ببحث وتحقيق أيضاً.

ولكن يشغل حجم هذه الكتب ومباحثها الفقهية الطلبةَ والعلماءَ ـ بصفة عامة ـ عن معرفة تاريخ الحديث وأحوال أصحاب الصحاح وطبقات كتب الحديث ومزاياها، فضلاً عن حجّية السنة والاعتراضات الجديدة والشبهات المثارة حولها والأجوبة المقنعة عنها، فإنّها أكبر صعوبةً وأكثر طلباً للجهد والمحاولة.

وعلى الرغم من ذلك فقد جمع بعض المؤلفين في شروح كتب الحديث مباحث وافرة وموادّ علمية قيّمة عن كل ذلك، غير أنَّ كثيراً من أساتذة

---

(١) قال فيه سماحة العلامة الشيخ أبو الحسن الندوي: «هو عالم بين العلماء، وأديب بين الأدباء، ومؤرخ بين المؤرخين، وفقيه بين الفقهاء، ومحدث بين المحدثين، ومفسر بين المفسرين»، وكان يمتاز عن أقرانه ومعاصريه برسوخه في العلم وعمق نظره وسعة مطالعته ووفور ذكائه.

ومن آثاره العلمية: «نظرية المعاش في الإسلام» (الأردية)، و«المآثر التجديدية للشيخ أحمد السرهندي» (بالأردية)، و«نظام التعليم والتربية للمسلمين» (بالأردية)، و«الحياة السياسية للإمام أبي حنيفة» (بالأردية).

مدارسنا العربية لا يستفيدون منها لسبب المعاصرة حقّ الاستفادة.

فقد جمع الشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي ـ مثلاً ـ في مقدمة «لامع الدراري شرح جامع البخاري»، وجمع الشيخ المحدث عبد الرحمن المباركفوري[1] في مقدمة «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» مباحث مفيدة وموادّ قيّمة عن كل ذلك.

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الحاجة ماسةً إلى أن يقوم أستاذ فاضل يشعر بضرورة الطلبة، وله نظر واسع على الذخائر العلمية القديمة منها والحديثة، وله خبرة كذلك بالاعتراضات الجديدة، بجمع هذه المعلومات وترتيب الشتات بسليقة علمية فائقة، وإفرادها كمجموعة مستقلة يستفيد منها طلبة المدارس والجامعات وطبقة من المثقفين، فتتسنّى لهم من خلال ذلك معرفة تاريخ الحديث وأحوال مؤلفي الكتب الصحاح وغيرهم.

هذا، **وفي جانب آخر** يُعطي الكتاب الطبقة المثقفة ممن ليست لهم معرفة بمكانة الحديث في التشريع الإسلامي شعوراً بضرورة الحديث وأهمية مآثر المحدثين العلمية وخدماتهم الجليلة ومجهوداتهم الكبيرة في سبيل صيانة ذخائر الحديث، فيجدّدون إيمانهم من خلال دراستهم لمساعيهم العلمية والدينية، ويزدادون في علومهم.

فللّه المنّة والفضل أن وُفّق لهذه المهمة، بل لهذه المغامرة العلمية، فاضل وخرّيج من ندوة العلماء، وهو **الشيخ العزيز تقي الدين الندوي**، الذي صَاحَبَ الشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي ولازمه واستفاد منه إلى مدّة لا يستهان بها، وذلك بعد تخرّجه من ندوة العلماء وحضر مجالس دروسه التي تُعتبر من الدروس الممتازة الفائقة في الحديث في هذا العصر، ونظر في

(١) هو الشيخ المحدث محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، من كبار العلماء والمحدثين البارعين، ولد بقرية مبارك فور من أعمال أعظم جراه، الهند، سنة (١٢٨٣هـ)، وقد تخرج عليه جيل من العلماء والمحدثين، ومن آثاره العلمية: «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وطنه «مبارك فور» ١٦/ ١٠/ ١٣٥٣هـ الموافق ٢٢/ ١/ ١٩٣٥م، انظر ترجمته في: «تراجم علماء الحديث بالهند».

مسوَّداته وفي بحوثه وتحقيقاته الذاتية النادرة، فهو عن طريق ذلك جامع لخصائص هاتين الجامعتين ـ ندوة العلماء، ومدرسة مظاهر العلوم ـ، وإنّه الآن أستاذ الحديث الشريف وعلومه في ندوة العلماء، وأسندت إليه مسؤولية تدريس بعض الكتب الصحاح وإلقاء المحاضرات حول الموادّ الحديثية، وهو في الحقيقة طويل الباع وواسع النظر في المراجع القديمة والحديثة، العربية منها والأردية.

فأرى أنّ هذا الكتاب يحمل في طيِّه كثيراً من الخصائص والمزايا، وأنّه لا يسدّ حاجة المدارس والجامعات فحسب، بل يسدّ حاجة الأوساط الدينية وعامة المسلمين ممن ليست لهم معرفة بعلوم الحديث ومكانته في الشريعة أيضاً.

ولا يُدّعى أن يكون إنسان تخلو مجهوداته من الأخطاء والنقائص، والمؤلف هو الآن عالم شابٌ ناهض(١) سوف يرتقي علمه، وتزداد معلوماته وسعة نظره وتجربته التأليفية والتحقيقية مع عمره ومطالعته، فأسأل الله تبارك وتعالى له مزيداً من التوفيق لخدمة العلم والدين، وأن يُكلِّل باكورة جهده وتأليفه بالنجاح، ويرزقها قبولاً حسناً في الأوساط العلمية والدينية، وينفع بها الطلاب والعباد.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

أبو الحسن علي الحسني الندوي
دائرة علم الله الحسني، رأي بريلي ـ الهند
٢٩/جمادى الآخرة ١٣٨٦هـ الموافق ١٥/أكتوبر/١٩٦٦م

(١) كان المؤلف حين كتابة هذه المقدمة لم يجاوز الثلاثين من عمره، وهذا أول مؤلفاته.

مقدمة الطبعة الأولى

نحمده ونصلي على رسوله الكريم!

أما بعد:

فإنّ مؤلف هذا الكتاب قد عُني بجمع إفاداتِ وتحقيقات الشيخ الأستاذ المحدث محمد زكريا حفظه الله تعالى[١]، واعتنى كذلك بجمع أحوال الإمام البخاري وخصائص «الجامع الصحيح» خاصةً، التي أفاد بها الشيخ خلال الدرس، وتوجد عندي أيضاً صورة مقالة قيّمة للشيخ الأستاذ حول «الإمام أبي داود وخصائص سننه» التي كتبها في الحقيقة على كتاب «بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود» لكنها لم تُطبع في ذلك الحين.

وقد أسنَدَت إليّ جامعة ندوة العلماء[٢] قبل عدة سنوات مسؤولية تدريس الحديث الشريف فيها، ولمّا أتيحت لي أول مرّة فرصة تدريس «جامع الترمذي» قبل خمس سنوات بصفة خاصة، شعرت بضرورة تأليف تراجم أرباب الصحاح الستة وخصائص مؤلفاتهم وبيان مناهجهم للطلبة الدارسين،

---

(١) كان شيخنا محمد زكريا الكاندهلوي على قيد الحياة حين كتابة هذه الكلمة.

(٢) ندوة العلماء مدرسة فكرية شاملة أكثر من مركز تعليمي يقتصر على تعليم الكتب أو العلوم واللغات، أنشأها جماعة من كبار العلماء والفضلاء، وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ العالم الرباني السيد محمد علي المونكيري (م١٣٤٦هـ) في لكناؤ (الهند) سنة (١٣١٦هـ)، رسالتها الجمع بين القديم الصالح والجديد النافع، والتصلب في العقيدة والمبادئ والتوسع في الجزئيات والوسائل، وقد خرَّجت علماء ومؤلفين كانوا آية في العلم والحجة على أهل الزمان، وبالجملة فهي أقرب إلى مدرسة حكيم الإسلام الشيخ أحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدهلوي المتوفى (١١٧٦هـ) العلمية والكلامية والفقهية. انظر للتفصيل: «تاريخ ندوة العلماء».

فبدأت من أجل ذلك إعداد المقالات والبحوث، ونشرت معظم أجزاء هذا الكتاب في مجلة «برهان» و«معارف» و«الفرقان»[1]، فنظر إليها العلماء بنظر الاستحسان.

ومعروف أنّ منكري السنة الشريفة الذين هم في الواقع يجهلون مكانة علم الحديث ومآثر المحدثين، قد بدأوا في هذا العصر المحاولة لإثارة الشكوك والشبهات حول هذا الفن الشريف ولا يزالون، وقد تأثر بها الطبقة المثقفة بالعلوم العصرية لجهلهم وعدم اطلاعهم على العلوم الإسلامية والمعلومات الدينية؛ لذلك فإنّي رأيت من الواجب أن أبحث في حجيّة الحديث وأتناول عهد كتابة الحديث وتدوينه وأحوال الأئمة الأربعة ومآثرهم وخِدْماتهم الجليلة في ميدان الحديث الشريف وعلومه، مع العناية بتراجم أرباب الصحاح الستة ومزايا مؤلفاتهم، لكي يتضح عن طريق ذلك اتصال صيانة الحديث وحفظه في فترات ما بين عهد النبي ﷺ وعهود أرباب الصحاح الستة.

وعلى الرغم من أنّي ألّفت هذا الكتاب نظراً لحاجة طلبة الدراسات الإسلامية والشرعية في المعاهد الدينية، ولكنّني راعيت فيه ضرورة الطبقة المثقفة بالعلوم العصرية أيضاً، ليكون الكتاب أكثر فائدةً وأشمل نفعاً وأوسع نطاقاً.

وكان من المتوقّع أن يتمّ طبع الكتاب قبل ذلك، ولكنه تأخّر بسبب مرضي الذي ابْتُليت به منذ سنتين، وما سنح لي إعادة النظر في المُسَوَّدة، حتى شفاني الله تعالى، فعملت على إعادة النظر فيه وأنجزت العمل، ودفعته للطبع بفضل الله تعالى، وله الحمد والمنة.

وأرى من الواجب هنا أن أشكر أستاذنا الجليل سماحة الشيخ العلامة أبا الحسن علي الحسني الندوي رحمه الله تعالى، الذي ما زالت عنايته بي وشفقته عليّ وتشجيعه حليفاً لي خلال التأليف، وكتب مقدمة قيمة تكرُّماً وشفقة عليَّ، فازدادت بها قيمة الكتاب وزينته، جزاه الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

---

(١) هذه المجلات تصدر باللغة الأردية في الهند، ولها مكانة علمية جليلة في هذه البلاد.

هذا، وقد أوردت قائمةً للمصادر القديمة منها والجديدة، والتي استفدت منها في إعداد هذا الكتاب، وجعلتها في آخره.

وأسأل الله أن يرزق الكتاب قبولاً حسناً، ويغفر لي زلَّاتي وسيئاتي، ويرزقني كذلك اتّباع النبي ﷺ، وأن يتقبّلني لخدمة الحديث الشريف إلى آخر لحظة من حياتي، وما ذلك على الله بعزيز، وهو بالإجابة جدير.

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تقي الدين الندوي
دار العلوم لندوة العلماء، لكناؤ، الهند
٢/رجب يوم الاثنين ١٣٨٦هـ

تمهيد في تعريف الحديث والسنة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد بُعث النبي ﷺ ليبلّغ رسالة ربّه ويعلّم الناس ما لم يكونوا يعلمون، فأنزل إليه القرآن، فتلا آيات الكتاب وبيّن للناس ما نُزّل إليهم من ربهم، وعُني بكتابته وحفظه وتحفيظه، وعمل بأحكام القرآن بصفة كاملة، فكأنّ حياته كلها كانت تفسيراً للقرآن، وعن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: «فإنّ خلق نبي الله ﷺ القرآن»[1].

فلذلك قالوا في تعريف الحديث: «هو ما جاء عن رسول الله ﷺ أو الصحابي أو التابعي».

واختلفت عباراتهم في تفسير الحديث، فقال بعضهم: «هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، أو إلى الصحابي أو التابعي».

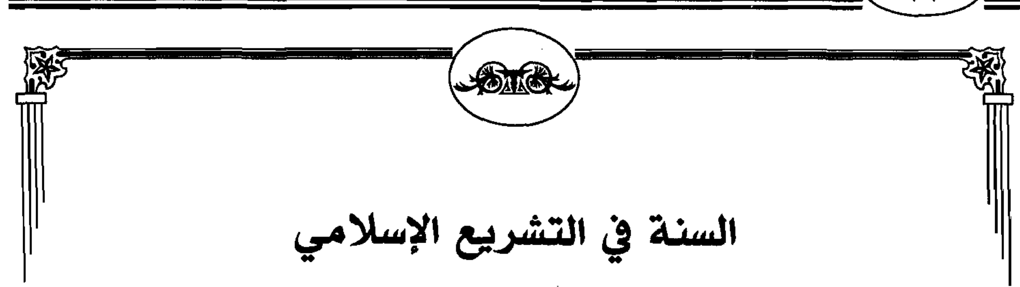
وحينئذٍ فهو مرادف للسنة، وكثيراً ما يقع في كلام الحفاظ ما يدلّ على الترادف، وزاد بعضهم: «أو صفةً».

وقيل: «رؤيا أيضاً، بل الحركات والسكنات النبوية في المنام واليقظة، أيضاً»[2].



(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب صلاة المسافرين برقم (٧٤٦)؛ وأبو داود في «سننه»، كتاب الصلاة برقم (١٣٤٢)؛ والترمذي في «سننه»، كتاب البرّ والصلة برقم (٢٠١٦)؛ والنسائي في «سننه»، كتاب قيام الليل وتطوع النهار (٢/ ٣٣٤) واللفظ له؛ وابن ماجه في «سننه»، كتاب الأحكام، برقم (٢٣٣٣).

(٢) «ظفر الأماني» (ص٣٢).



السنة في التشريع الإسلامي

معظم ذخائر الحديث غير متواترة، ولكن تواتر في الأمة الاعتقاد بأنّ الحديث النبوي إنّما هو شرح وبيان للقرآن الكريم، وفيه تفصيل مجمله وتعيين مُبهمه، كل ذلك يُعرف من علم الحديث الشريف.

وكذلك سيرة حامل هذا القرآن سيدنا محمد ﷺ وحياته الطيبة وخلقه وعاداته المباركة وأقواله وأفعاله وسننه ومستحباته وأحكامه وإرشاداته كلها وصلت إلينا من علم الحديث.

فإذا ثبت أنّ القرآن هو المصدر الأول في التشريع الإسلامي، فلا بدّ أنّ يُسلّم أنّ الحديث الشريف هو المصدر الثاني لأنّه بيان وشرح له.

ولا يخفى على الذين لهم معرفة تامّة بالقرآن الكريم وعلومه، والحديث النبوي الشريف، أنّ جميع الأحاديث الصحيحة إنّما وردت ضمن أحكام القرآن العامة؛ فإنّ النبي ﷺ بيّن معاني القرآن وشرح مراده، كما قال الشاطبي(١): «فكأنّ السنة بمنزلة التفسير والشرح لمعاني أحكام القرآن»(٢).

وقسم الشافعي في «الرسالة» الأحاديث والسنن إلى ثلاثة أقسام، فقال: «وسنن رسول الله ﷺ مع كتاب الله وجهان: **أحدهما**: نصّ كتاب، فاتبعه رسول الله ﷺ كما أنزل الله، **والآخر**: جملة، بيّن رسول الله ﷺ فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، **والثالث**: ما سنّ رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نصّ كتاب»(٣)، وذكر في القسم الثالث أربعة أقوال للعلماء.

---

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، المالكي، الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، محدث، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر. انظر: «معجم المؤلفين» (١/ ٧٧).

(٢) «الموافقات» (٤/ ١٠).

(٣) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص٩١، ٩٢).

لكن الصواب أنّ هذا النوع من السنة أيضاً مستنبط من كتاب الله حقاً، وفحْصُ مأخذه في القرآن يتطلّب دقةً وإمعاناً زائداً، ولا يدرك ذلك إلا الراسخون في العلم ممن لهم إلمام خاص بلسان النبوة، وفهم صائب دقيق لأسلوب النبي ﷺ، ولقد ورد في القرآن الكريم بكل صراحة: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فقد عُلم من هذه الآية أنّ النبي ﷺ لم يكن يتلو على الناس آيات الكتاب فقط، وإنّما كان يعلّمهم الكتاب والحكمة معاً.

وقد أجمع جمهور أئمة اللغة والراسخون في العلم على أن المراد بـ«الحكمة» هو: أحكامُ وأسرار الدين التي أطلعه الله عليها ما خلا القرآن.

قال الإمام الشافعي في «الرسالة»: سمعت مَن أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله ﷺ[(١)].

قال الطبري[(٢)] في «تفسيره» بعد أن ذكر أقوال العلماء ضمن الآية: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]: «الصواب من القول عندنا في «الحكمة» أنّها العلم بأحكام الله التي لا يُدْرَك علمها إلا ببيان الرسول ﷺ، والمعرفة بها، وما دلّ عليه ذلك من نظائره، وهو عندي مأخوذ من الحكم الذي بمعنى الفصل بين الحق والباطل»[(٣)].

فعُلم من هذا أن المراد بـ«الحكمة» السنة.

وعطف الحكمة على الكتاب يقتضي المغايرة، فعلم إذاً أن اتباع السنة واجب مع اتباع كتاب الله.

---

(١) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص٧٨).

(٢) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ) مفسر، مقرئ، محدث، مؤرخ، فقيه، أصولي، مجتهد، من تصانيفه: «جامع البيان عن تأويل القرآن»، و«تاريخ الأمم والملوك»، وغيرهما.

(٣) انظر: «جامع البيان عن تأويل القرآن» للطبري (١/ ٥٥٧، ٥٥٨).

وأخرج أبو داود عن المقدام بن معدي كرب قال: قال النبي ﷺ: **«ألا إنّي أوتيت القرآن ومثله معه»**(١)، والظاهر أنّ المراد بـ«مثله» السنة لا غير.

وقد أكّد الله في القرآن على الاهتمام بالحكمة مع آيات الكتاب، فقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، فما هي الحكمة التي أُمرت بذكرها أزواج النبي ﷺ مع آيات القرآن يا تُرى؟

فالجواب المقنع: هو ما ثبت عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ويدعى مجموع ذلك «الحديث» أو «السنة».

ولا يوجد تفصيل مجمل القرآن الكريم وبيان مشكله وتكوين عملي لأحكامه من دون رجوع إلى سنة رسول الله ﷺ؛ فإنه ﷺ كان من فريضة رسالته أن يبيّن للناس ما نُزّل إليهم من ربهم، فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

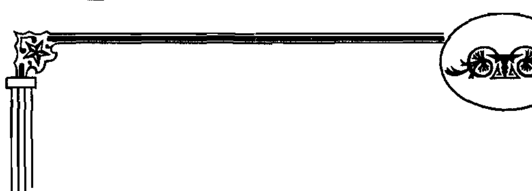
وإنّ القرآن يتضمّن أصول أحكام الدين من الوضوء والغسل والصلاة والصوم والزكاة والحج والدعاء والجهاد والذكر والنكاح والطلاق والبيع والشراء والأخلاق والمعاشرة والسياسة وفصل القضايا والخصومات، وما إلى ذلك من الأمور، وورد كل ذلك فيه بالإجمال، وقام النبي ﷺ بتفصيل الجزئيات وشرح المجملات من الأحكام، لذلك فإن من أطاعه ﷺ فقد أطاع الله، قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

ويجب على المسلمين طاعة النبي ﷺ واتباع سنته في كل عصر، كما أنها وجبت عليهم في حياته ﷺ، وقد وردت في ذلك أحكام مؤكدة في القرآن الكريم والحديث، وقال النبي ﷺ: **«تركت فيكم اثنين، لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما: كتاب الله وسنتي»**(٢).



(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/١٩٧٢، رقم ٤٦٠٤).

(٢) «موطأ مالك» (٢/٨٩٩)، وانظر: «جامع بيان العلم» (٢/١٨٠)، ورواه الحاكم عن أبي هريرة في «مستدركه» (١/٩٣).



ما يمتاز به الحديث عن ذخائر التاريخ العامة

إنّ علم الحديث النبوي الشريف إنّما هو علم مقدس قد عُني بصيانته وحفظه جمهرة عظيمة من علماء الأمة قديماً وحديثاً شعوراً بأهميته وقيمته في الإسلام.

ومن الحقائق التاريخية أنّ الأمم الماضية لم يتسنّ لها أن تجمع أقوال أنبيائها وتفاصيل حياتهم بكل ضبط وأمانة، كما أنّ هذه الأمة وحدها امتازت بأن وُفّقت إلى جمع كل كلمة من كلمات النبي ﷺ وما يتعلق به وبعصره وأمته من أمور وأحوال، كما قال العلامة ابن حزم(١): «وهذا نقل خصّ الله ﷻ به المسلمين دون سائر أهل الملل كلّها، وأبقاه عندهم غضّاً جديداً على قديم الدهور مذ أربعمائة وخمسين عاماً(٢) في المشرق والمغرب، والجنوب والشمال، يرحل في طلبه من لا يُحصي عددهم إلا خالقهم، إلى الآفاق البعيدة، ويواظب على تقييده من كان من الناقل قريباً منه، قد تولّى الله تعالى حفظه عليهم، والحمد لله رب العالمين، فلا تفوتهم زلّة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل إن وقعت لأحدهم، ولا يمكن لفاسق أن يقحم فيه كلمة موضوعة، ولله تعالى الشكر»(٣).

وقال أبو حاتم(٤): «لم يكن في أمة من الأمم مذ خلق الله آدم، أمة

---

(١) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المعروف بابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، كان شافعي المذهب، ثم انتقل إلى نفي القياس والقول بالظاهر، من تصانيفه: «الإحكام في أصول الأحكام»، و«الفصل في الملل والنحل»، وغير ذلك من الكتب، انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/ ٤٠٣ ـ ٤١٧).

(٢) أي: حتى عهد ابن حزم.

(٣) «الفصل في الملل والنحل» (٢/ ٢٢١).

(٤) هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي، أبو حاتم، حافظ للحديث، من =

يحفظون آثار نبيهم غير هذه الأمة»[1].

وقد اعترف بهذه الحقيقة العلمية العظيمة طائفة من غير المسلمين، والمستشرقون أيضاً.

قال العالم الألماني المعروف الدكتور سبرنكر[2] في مقدمته بالإنجليزية على كتاب «الإصابة» المطبوع في كلكته سنة (١٨٥٣ ـ ١٨٦٤م): «لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة ـ كما أنها لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة ـ أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشؤونهم»[3].

إن منكري السنة ـ مع الأسف ـ يُحلّون شهادات التاريخ المزورة ورواياته الخرافية المكذوبة محلّ الاعتبار، رغم أن رُواتها مجهولون لا يعرف عن أحوالهم شيء، مع أنّ الحديث النبوي قد وُفّرت للحفاظ عليه والإبقاء على تسلسله التاريخي جميع الوسائل الممكنة في هذا العالم، فهم ينكرون ذلك بكل جرأة ووقاحة، على أنّ جلّ اعتمادهم كان على ألواح مندرسة أو عظام بالية، أو بعض المحفوظات المروية من دون سند موثوق به في الحقيقة.

وعدم حصول السند في إثبات الوقائع التاريخية عندهم ليس بعيب ولا قادح فيه، ويُمارَس النقد والتعليق عليها وإعطاؤها رتبة الوثيقة التاريخية وإيصالها إلى مرتبة اليقين في ضوء مجرّد العقل، كما قال العلامة شبلي النعماني عن مثل ذلك في «سيرة النبي ﷺ»: «ولضبط أحوال زمان يكتبون كل نوع من الشائعات العاميّة والأنباء الخرافية التي لا توجد أسماء رواتها، ثم يُختار من

= أقران البخاري ومسلم، ولد في «الري»، وإليها نسبته، وتوفي في سنة ٢٧٧هـ، انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤).

(١) «تاريخ دمشق الكبير» (٤٠/ ٢٢).

(٢) (١٨١٣ ـ ١٨٩٣م) هو لويس سبرنجر (Sprenger) مستشرق نمساوي الأصل، وكان في سنة (١٨٥٤م) وما بعدها موظفاً في ديوان من دواوين المعارف في البنغال، وأمين سرّ للجمعية الآسوية فيها، وقد عني بـ«كتاب المغازي» للواقدي، وبعنايته طبع كتاب «الإصابة» لابن حجر، وهو أول أوربي كتب في سيرة محمد ﷺ معتمداً على المصادر العربية الأولى.

(٣) نقلاً عن هامش «خطبات مدراس» عرّبه الشيخ محمد ناظم الندوي باسم «الرسالة المحمدية»، وهذه العبارة مقتبسة من النسخة العربية من (ص٧١).

بين هذه الشائعات ما ينسجم مع القرائن ويلائم القياس حسب زعمهم، ثم تتمثّل هذه الشائعات المختارة بعد مدّة يسيرة تاريخاً شائقاً رشيقاً موثوقاً به»[١]، ويُحلّه العالم المثقّف اليوم ـ رغم هذه العلّات ـ محلّ الثقة والاعتبار، مع أنّ الحديث النبوي الشريف قد توافرت له أسباب وعوامل طبيعية قوية لم تتوافر لأيّ واقعة تاريخية في الماضي ولن تتوافر فيما يأتي من الزمان.

مميزات فن الحديث:

الآن أشير إلى بعض المزايا والخصائص لفن الحديث، التي يمتاز بها عن التاريخ[٢]:

الميزة الأولى: أنّ ذخائر التاريخ العامة تتعلّق ـ بصورة عامة ـ بقوم أو حكومة أو معركة حاسمة عظيمة أو أمثالها من الأمور المتفرقة والمتشتتة التي يصعب إحصاؤها، وعلى عكس ذلك فإنّ الحديث النبوي له صلة مباشرة وثيقة بذات النبي ﷺ وحده.

ومن الممكن جداً وقوع كثرة الأخطاء في بيان أحوال قوم أو حكومة أو بلاد بأسرها بقدر ما يندر ذلك في بيان شؤون شخص واحد طبعاً.

الميزة الثانية: وهي أهمّ من الأولى، وهي: الصلة الكائنة القوية بين النبي ﷺ وأصحابه الكرام رضوان الله عليهم، وإنّ صلتهم به ﷺ إنّما كانت فوق الوصف والتقدير، وما كانوا يتحرّجون إذا ما اضطرّوا إلى التضحية بما لديهم من نفس ونفيس، وغال ورخيص، ومال وبنين، وعزيز وقريب، وهذه ميزة لم تحصل لأيّ واقعة تاريخية عبر التاريخ.

والميزة الثالثة: أنّ هؤلاء الرواة الأولين الذين هم شهداء عيان، أي الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين، قد بايعوا محمداً ﷺ على أنّهم يلتقطون كل لون من حياته ويتّبعونه شبراً بشبر وذراعاً بذراع، ويصبغون حياتهم بصبغته، وكانوا قد سمعوا قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

---

(١) «سيرة النبي ﷺ» (١/ ٢٧).

(٢) مقتبس من «تدوين الحديث» للعلامة مناظر أحسن الكيلاني.

الميزة الرابعة ـ إضافة إلى ذلك ـ: أنَّ مجرّد الانقياد للرسول ﷺ لم يكن واجباً عليهم فحسب، بل فُوّضت إليهم مسؤولية الدعوة والتبليغ أيضاً.

فقد قال الله تبارك وتعالى فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقد بيّن الرسول ﷺ تأويل هذه الآية بأساليب مختلفة، فتمثّلوا منظر حجة الوداع[١] ـ مثلاً ـ والنبي ﷺ في «منى» وحوله أصحابه الأبرار وهم أكثر من مائة ألف، فيقول النبي ﷺ وهم مصغون إليه: «**نضّر الله امرءاً سمع منّا شيئاً فبلّغه كما سمع فرُبّ مبلَّغ أوعى من سامع**»[٢].

وفي «منى» أيضاً قال ﷺ لهم في حجة الوداع: «**ليبلّغ الشاهد الغائب، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه**»، ثم قال: «**ألا هل بلّغت؟ ألا هل بلّغت؟ مرّتين**»[٣].

وقد صدر هذا الإعلان في جوّ من النور والرحمة، والمخاطبون كلهم ـ وهم صحابة رسول الله ﷺ ـ شعور وحماس، فماذا كان مدى تأثيره في نفوسهم؟ كان النبي ﷺ يدرك ذلك، لذا أخبرهم عما يحدث، فقال: «**تسمعون ويُسمَع منكم، ويُسمع من الذين يسمعون منكم**»[٤].

الميزة الخامسة: ولنستحضر ـ إلى ذلك ـ: أنّ ما كان النبي ﷺ يأمر به أصحابه أو يعلّمهم من أحكام أو آداب لم يكن يكتفي فيه بمجرّد الأمر والإرشاد، بل كان يقوم بإشراف تامّ عليهم، ويدلّ على ذلك أن النبي ﷺ علَّم أحد أصحابه الدعاء ليقرأه قبل النوم، ثم أمره أن يعيد عليه كلمات هذا الدعاء، فلمّا بلغ إلى آخر الجملة، وهي: «آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت»[٥] غيّر

---

(١) سمّيت «حجة الوداع» لأنه عليه الصلاة والسلام ودّع الناس فيها ولم يحجّ بعدها. انظر للتفصيل: «البداية والنهاية» (١٢٨/٥) و«جزء حجة الوداع وعمرات النبي ﷺ» للعلامة الكاندهلوي.

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٤٥٩/٤).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/٤)، «كتاب الأضاحي» رقم (٥٥٥٠).

(٤) أخرجه أحمد (٣٢١/١)، وأبو داود (٣٦٤٩).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٦/١، ١٣٧، رقم ٢٤٧ «كتاب الوضوء»)، =

لفظة «نبيك» بلفظة «رسولك»، وهما كلمتان متقاربتان في المعنى، فقال له: لم أعلِّمك هكذا، أعِدْ كما عَلَّمْتُك، وذلك على الرغم من أنّ مثل هذه الأدعية ليست مكانتها كالفرض والواجب في الإسلام؛ فكيف إذا كان الأمر يتعلق بالفرض والواجب.

والميزة السادسة: ـ ومع ذلك كلّه ـ: أنّ الصحابة الكرام كانوا قد سمعوا قول النبي ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

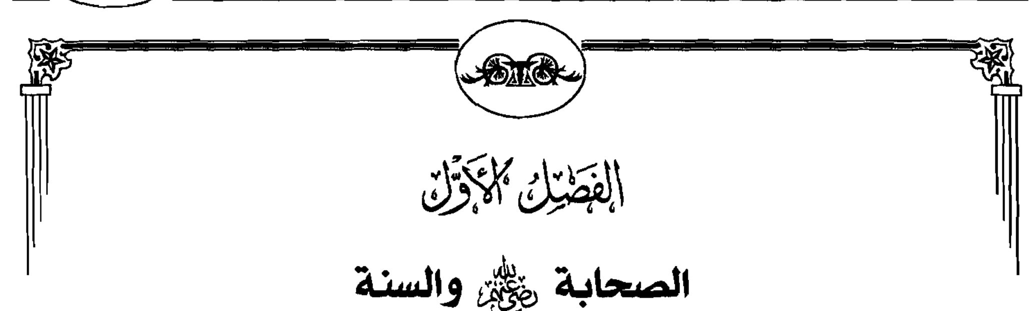
فلا مجال لشبهة الكذب على النبي ﷺ وشهادة الزور عليه نظراً إلى إيمانهم الذي تشرَّفوا به والأخلاق التي تخلّقوا بها.



= والترمذي في «سننه» (٥/٢٩٦، رقم ٣٣٩٤) واللفظ للبخاري.

(١) أخرجه البخاري في «كتاب العلم» (١/٧، رقم ١٠٧)، ومسلم في «مقدمة صحيحه» (ص٢٢، رقم ٣).





الفصل الأول

الصحابة رضي الله عنهم والسنة

كيف كان الصحابة يتلقّون السنة من النبي ﷺ؟

كان الصحابة ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ يلازمون النبي ﷺ في السفر والحضر والسوق والمسجد، وكانت أفعاله وأقواله محل عنايتهم وتقديرهم، وكانوا أشدّ حرصاً على الاقتداء به واتباع سنته، وينظرون إليه بعين الحب والولاء والصدق والإخلاص.

وذكر أبو زرعة الرازي[١] عدد من رآه ﷺ من الصحابة وسمع منه أنهم أكثر من مائة ألف إنسان، فقال: قُبِض رسول الله ﷺ عن مائة وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه، قيل: يا أبا زرعة! هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما، والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كلٌّ رآه وسمع منه بمعرفة[٢].

والظاهر أنّ هذا العدد الهائل الذي ذكره أبو زرعة لم يكن ملازماً للنبي ﷺ في كل وقت وفي كل مكان بوجه عام، بل إن كثيراً منهم كانوا أصحاب تجارة ورعي ومهنةٍ وغير ذلك، فإن الصحابة الكرام ممن شهدوا الغزوات والأسفار مع النبي ﷺ لم يبلغ عددهم إلى هذا الحدّ قط، غير أن بعض الوفود كانت تأتي النبي ﷺ في حين لآخر من المناطق المجاورة للمدينة

---

(١) هو الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، قيل: إنه كان يحفظ سبعمائة ألف حديث، وكان فقيهاً ورعاً زاهداً متصفاً بالحفظ والديانة والتقدم على الأقران، وتوفي سنة (٢٦٤هـ)، انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٥١)، و«تاريخ دمشق» (٤٠/ ٩ ـ ٢٨ برقم ٤٥٦٠).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ١١٢).

المنورة، وهكذا تسنّى لآلاف من البشر ممن رأوا النبي ﷺ وسمعوا منه أن يبلّغوا بعض ما سمعوه منه ﷺ إلى الآخرين.

وقد بلغ من شدة حرصهم على تتبّعهم لأقواله وأعماله أن كان بعضهم يتناوب ملازمة مجلسه يوماً بعد يوم.

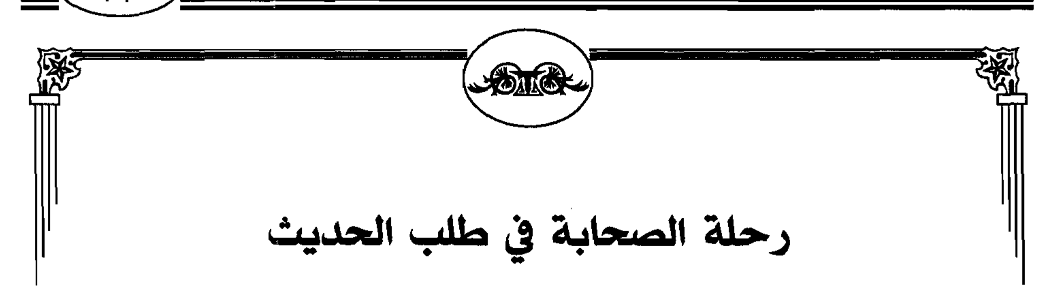
فقد روى البخاري عن عمر أنه يقول: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي[1] المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلتُ جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك»[2].

وذلك لأنّ الصحابة كانوا يرون طاعة الرسول واتباع سنته واجباً في شؤون حياتهم، ولذلك كانت القبائل النائية عن المدينة المنورة ترسل وفودها إلى النبي ﷺ لتلقّي أحكام الإسلام منه ﷺ، وإلى ذلك كانوا متفاوتين في طبقات المعيشة، فمنهم الحضري والبدوي، والتاجر والزارع، والأجير والمستأجر، والمقيم في المدينة والقاطن في خارجها، فَبديهي أن يكون أكثر الصحابة علماً بسنة الرسول ﷺ أسبقهم إسلاماً كالخلفاء الراشدين وعبد الله بن مسعود، أو أكثرهم ملازمةً له وسماعاً منه كأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وغيرهم، فإنهم كانوا أكثر علماً بأقوال النبي ﷺ وأحواله من غيرهم.



(١) عوالي: جمع عالية، وذكر العالية والعوالي في غير موضع من الحديث، وهي أماكن بأعلى أراضي المدينة، وأدناها من المدينة على أربعة أميال، وأبعدها من جهة نجد ثمانية، انظر: «لسان العرب» (٩/ ٣٨٠) و«القاموس المحيط» (ص١٢٠٧).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٦٧، رقم ٨٩ «كتاب العلم»).



رحلة الصحابة في طلب الحديث

لقد بذل الصحابة أقصى المجهودات في تلقّي ما فاتهم من سنة رسول الله ﷺ من بعد وفاته أيضاً من دون تخصيص بين صغير وكبير، فقد رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «كانوا يعرفون لزومي، فيسألوني عن حديثه، منهم: عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير»(١).

وكان بعضهم يرحل إلى بعض من أجل طلب الحديث، فقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» وأحمد والطبراني والبيهقي عن جابر بن عبد الله قال: «بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن رسول الله ﷺ لم أسمعه منه، فابتعت بعيراً، فشددت عليه رحلي، ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، فأتيت منزله، فأرسلت إليه أن جابراً على الباب، فرجع إليّ الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فخرج إليّ، فاعتنقته، واعتنقني». قال: «قلت: حديثٌ بلغني عنك أنّك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعه أنا منه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . . . .» الحديث(٢).

وأخرج ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» عن عطاء بن رباح: أنّ أبا أيوب رحل إلى عقبة بن عامر، فلمّا قدم مصر أخبروا عقبة، فخرج إليه فقال: حدِّثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من ستر مسلماً على خزية ستره الله يوم القيامة»**.

---

(١) انظر: «تدوين الحديث» للعلامة الكيلاني (ص٣٥)، نقلاً عن «طبقات ابن سعد».

(٢) أخرجه ابن عبد البر في: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٩٣)، وأخرجه البخاري في: «الأدب المفرد» (ص٩٧٠).

فأتى أبو أيوب راحلته فركبها وانصرف إلى المدينة وما حلَّ رحله»[١].

هذه وقائع تتعلق بشؤون الصحابة ﷺ، وقَويَ هذا الاتجاه في عهد التابعين، فهان على المحدثين قطع المسافات الطويلة في سبيل طلب الحديث والالتقاء بشيوخه ورواته رحمهم الله تعالى وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.



(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٩٤).



موقف الصحابة من الحديث بعد وفاة الرسول ﷺ

وقد حمل الصحابة الكرام هذه الأمانة النبوية إلى مختلف الأمصار والبلاد، وأصبحوا محل عناية التابعين، واجتمع حولهم التلاميذ، ونالوا حفاوةً عظيمةً من جمهور المسلمين، فكان التابعون يتبعون أخبارهم ومواطنهم، ويرحل إليهم من يرحل على بعد الشقة وعناء الأسفار، وبهذا انتشر الحديث النبوي في الحواضر الإسلامية في ذلك الوقت.

غير أن هؤلاء الصحابة لم يكونوا قد سمعوا من رسول الله ﷺ مجرّد قوله: **«فليبلِّغ الشاهدُ الغائبَ»**[(١)]، وقوله: **«نضّر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلّغه كما سمع، فرُبّ مبلَّغ أوعى من سامع»**[(٢)]؛ وإنما كانوا قد سمعوا منه ﷺ أيضاً قوله: **«كفى بالمرء كذباً أن يحدّث بكل ما سمع»**[(٣)]، وقوله: **«من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**[(٤)].

لذلك كان الصحابة متفاوتين في التحديث عن رسول الله ﷺ قلةً وكثرةً. . .

فمن المقلّين: الزبير وزيد بن أرقم وعمران بن حصين وغيرهم.

فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن الزبير أنّه قال لأبيه: إنّي لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، فقال: أما إنّي لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[(٥)].

ومن المكثرين من الصحابة أي الذين بلغ عدد رواياتهم فوق الألف:

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٧٢٥، رقم ١٧٣٩).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ ٤٥٩).

(٣) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (ص٢٢، رقم ٥).

(٤) نفس المصدر (ص٢٢، رقم ٣).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٧٥، رقم ١٠٧، «كتاب العلم»).

عبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وأبو سعيد الخدري.

فقد ذكر مسلم في مقدمة «صحيحه» فقال: «أن بشير بن كعب جاء إلى ابن عباس فجعل يحدّثه، فقال له ابن عباس: عُد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم حدّثه فقال له: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له فقال له: ما أدري، أعرفت حديثي كلّه وأنكرت هذا؟ أم أنكرت حديثي كلّه وعرفت هذا؟ فقال له ابن عباس: إنّا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»[1].

وقيل لأبي هريرة: أكنت تحدث في زمن عمر هكذا؟ قال: لو كنت أحدث في زمن عمر مثل ما أحدّثكم لضربني بالدرة[2].

ولم يتعرّض عمر رضي الله عنه للذين عُرفوا بكثرة الحديث من الصحابة بشيء إلا أبا هريرة، رُوي أنّ عمر قال لأبي هريرة: كنتَ معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ في بيت فلان؟ قال: قلتُ: نعم، وقد علمتُ لِمَ تسألني عن ذلك، قال: ولم سألتُك؟ قلت: إنّ رسول الله ﷺ قال يومئذٍ: **«من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**، قال: أمّا إذاً، فاذهب فحدّث[3].

الحكمة في منع عمر من الإكثار من التحديث:

قال الحافظ ابن عبد البر المالكي[4] في نهي عمر رضي الله عنه عن الإكثار من الرواية عن النبي ﷺ: إنما أمرهم بذلك خوف مواقعة الكذب على رسول الله ﷺ، وخوف الاشتغال عن تدبّر السنن والقرآن، لأنّ المكثر لا تكاد

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (ص٢٣، رقم ٧).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٢١)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧).

(٣) انظر: «البداية والنهاية» (٨/ ١٣٥)، و«سير أعلام النبلاء (٢/ ٦٠٣).

(٤) هو: الإمام أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، القرطبي، محدث قرطبة، لم يكن بالأندلس مثله في الحديث، وتوفي سنة (٤٦٣هـ)، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/ ١٩٩ ـ ٢٠٢، حوادث ٤٥١ ـ ٥٠٠هـ).

تراه إلّا غير متدبّر ولا متفقّه[١].

لكن روى ابن حزم في «الإحكام»: «أن عمر حبس ابن مسعود من أجل التحديث عن النبي ﷺ وأبا الدرداء وأبا ذر»[٢].

وطعن ابن حزم في هذه الرواية بالانقطاع، لأنّ إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف راويه عن عمر، لم يسمع منه، فإنّه مات سنة (٩٦هـ أو ٩٥هـ) وعمره (٧٥ سنة) فيكون قد ولد سنة (٢٠) من الهجرة في أواخر خلافة عمر، فلا يُتصور سماعه منه في مثل تلك السنّ.

وكتب ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» بعد ما جمع روايات عديدة بهذا المعنى، فقال: «احتجّ بعض من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم، الطاعنين في السنن بحديث عمر هذا، قوله: أقِلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وبما ذكرنا في هذا الباب من الأحاديث وغيرها، وجعلوا ذلك ذريعةً إلى الزهد في سنن رسول الله ﷺ التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها، والطعن على أهلها، ولا حجة في هذا الحديث ولا دليل على شيء مما ذهبوا إليه من وجوه ذكرها أهل العلم»[٣].

وقد سبق أنّ عمر أذن لأبي هريرة بالتحديث عن رسول الله ﷺ، فكيف يُعقل أن يحبس هؤلاء الثلاثة؟ لأنّ أبا الدرداء وأبا ذر لم يُعرفا بين الصحابة من المكثرين، وأما عبد الله بن مسعود فقد أرسله إلى الكوفة ليعلّم أهلها أحكام الدين.

هل كان الصحابة قد اشترطوا لقبول الحديث بعض الشروط؟

قد ظنّ بعض الباحثين أن خطّة أبي بكر وعمر في قَبول الرواية أن لا يقبلا حديثاً إلا ما رواه اثنان فأكثر، وأن علياً كان يستحلف الراوي[٤].

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم» (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣).

(٢) انظر: «الإحكام» لابن حزم (١/ ٢٥٦).

(٣) «جامع بيان العلم» (٢/ ١٢١).

(٤) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠) وفيه: كان إماماً عالماً متحرياً في الأخذ بحيث إنّه يستحلف من يحدّثه بالحديث.

والواقع أن بناء هذه القاعدة أو النظرية خطأ علمي تردّها الآثار الكثيرة الواردة في كتب السنّة، وإنهما أخذا بأحاديث لم يروها إلا راوٍ واحد، وإن علياً قَبِل حديث بعض الصحابة دون أن يستحلف، فظهر أنّ مذهب هؤلاء ليس على خلاف الجمهور، بل كل صحابي كان يثق بصاحبه بدون شرط، فإنّ الصحابة كلهم عدول.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة أبي بكر الصديق: «كان أول من احتاط في قَبول الأخبار».

ثم روى من طريق ابن شهاب عن قبيصة: أنّ الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تُوَرَّث، قال: ما أجدُ لك في كتاب الله شيئاً، وما علمتُ أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر[١].

وهذه أول مسألة استُشْهِدَ صَحَابِيٌّ فيها على روايته. وطعن ابن حزم في سندها بالانقطاع[٢].

وإذا سلّمنا صحة الرواية بأي درجة، فقد قال الغزالي[٣] في «المستصفى»: أما توقّف أبي بكر في حديث المغيرة في توريث الجدة، فلعله كان هناك وجه اقتضى التوقّف[٤]، إذ أنه قد ثبت منه قبول خبر الواحد بالقطع، وكذلك كان استحلاف عليّ رضي الله عنه لمزيد التثبّت والاطمئنان.

ونفس هذه الغاية كانت لدى أبي بكر في طلب تأييد من الآخر، فقد

---

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/١٧٧ ـ ١٧٨، رقم ٢١٠٠ ـ ٢١٠١)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/٢).

(٢) انظر: «الإحكام» لابن حزم (١/٢٥٨).

(٣) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، المعروف بالغزالي، حكيم، متكلم، فقيه، من تصانيفه الكثيرة: «إحياء علوم الدين»، و«تهافت الفلاسفة» وغير ذلك، وتوفي سنة (٥٠٥هـ)، انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٤/٢١٦ ـ ٢١٩)، و«المنتظم» (١٧/ ١٢٤ ـ ١٢٧).

(٤) انظر: «المستصفى» للغزالي (١/ ١٥٤).

ذكر الرازي في «المحصول»: أنّ أبا بكر قضى بقضية بين اثنين، فأخبره بلال أنه عليه السلام قضى فيها بخلاف قضائه؛ فرجع[١].

ونقل الرازي في «المحصول» عن علي: أنه قَبِلَ روايةَ المقداد بن الأسود في حكم المذي، أي: من غير تحليف[٢].

أما عمر، فقد ظهرت معه واقعتان طلب فيهما البينة من الراوي على روايته:

الواقعة الأولى: أنّ مسلماً روى عن أبي سعيد الخدري يقول: كنّا في مجلس عند أُبي بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مغضباً حتى وقف، فقال: أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: «**الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك وإلا فارجع؟**»، قال أُبي: وما ذاك؟ قال: «استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرّات، فلم يؤذن لي فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه، فأخبرته أني جئت أمس فسلَّمت ثلاثاً ثم انصرفت»، قال: قد سمعناك ونحن حينئذٍ على شغل، فلو ما استأذنتَ حتى يؤذن لك؟ قال: قد استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ، قال: «فوالله! لأوجعنّ ظهرك وبطنك أو لتأتينّ بمن يشهد لك على هذا»، فقال أُبي بن كعب: فوالله لا يقوم معك إلا أحدثنا سنّاً، قم يا أبا سعيد، فقمت حتى أتيت عمر، فقلت: قد سمعت رسول الله يقول هذا[٣].

وفي «موطأ مالك» زيادة على ذلك: «أما إنّي لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله»[٤]، وقد جاء في بعض الروايات: أما إنّي لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت[٥].

والواقعة الثانية: رُوي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن

---

(١) انظر: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص٧١).
(٢) نفس المصدر (ص٧٢).
(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ص٨٨٨، رقم ٢١٥٧، باب الاستئذان)، والترمذي في «سننه» (٤/٤٧٨، رقم ٢٦٩٠، «كتاب الاستئذان»).
(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (ص٩٦٤، «كتاب الاستئذان»).
(٥) أورده الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/٨).

مخرمة قال: استشار عمر بن الخطاب الناس في إملاص المرأة، فقال المغيرة بن شعبة: شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرّة: عبد وأمة، قال: فقال عمر: ائتني بمن يشهد معك، قال: فشهد محمد بن مسلمة[(١)].

على كلٍّ؛ فإن المقصود عند عمر ﷺ هو حمل الناس على الأخذ بالحيطة والتثبّت في التحديث عن النبي ﷺ، إذ أنه قَبِلَ روايات لم يَرْوِها له إلا واحد.

فقد أخرج البخاري ومسلم من طريق ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة: أنّ عمر خرج إلى الشام، فلمّا جاء «سرغ» بلغه أنّ الوباء قد وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أنّ رسول الله ﷺ قال: **«إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»**[(٢)]؛ فرجع عمر من «سرغ».

قال ابن شهاب: وأخبرنا سالم بن عبد الله بن عمر: أنّ عمر إنّما انصرف بالناس من حديث عبد الرحمن بن عوف.

والحاصل أن الخلفاء الراشدين والصحابة الكرام قد ثبت أنهم كانوا يقبلون خبر الواحد، ولذلك نظائر كثيرة، فقد جمع الخطيب البغدادي[(٣)] أمثال هذه الروايات في «الكفاية»[(٤)] في باب مستقل.



(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٤٤٥، رقم ٦٩٠٥، ٦٩٠٦، ٦٩٠٧، ٦٩٠٨، ٧٣١٧، ٧٣١٨)، ومسلم في «صحيحه» (ص٦٩٨، رقم ١٦٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٦٤، رقم ٥٧٣٠ ـ ٥٧٢٩ ـ ٦٩٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (ص٩١٢، رقم ٢١٩) واللفظ لمسلم.

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد المعروف بـ«الخطيب البغدادي»، محدث، مؤرخ، من تصانيفه: «تاريخ بغداد» و«الجامع لآداب الراوي والسامع» وغيرهما، توفي سنة ٤٦٣هـ، انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» (٥/ ١٣٥، برقم ٢١٣) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/ ١٧٥ ـ ١٨٨ حوادث ٤٥١ ـ ٥٠٠هـ).

(٤) انظر: (٦٧ ـ ٧٣).



خبر الآحاد ودرجته

خبر الواحد:

وهو ما لم يبلغ رواته عدد التواتر[١] في قرن من القرون، ويسمى بخبر الواحد[٢].

قد اعتبره النبي ﷺ والصحابة الكرام موثوقاً به، وأجمع العلماء والفقهاء في كل عصر على وجوب العمل به، وذكر الشافعي في «الرسالة»[٣] آيات وأحاديث أثبت بها حجّيته ووجوب العمل به.

وقد أرسل النبي ﷺ المعلمين والدعاة إلى مختلف المناطق والأمصار للدعوة والتبليغ ولم يراع فيه العدد، فإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على حجّية خبر الواحد في الشريعة، رغم وجود احتمال الخطأ فيه عقلاً، لكن مثل هذا الاحتمال الضئيل لا يُعبأ به ولا يُعتبر به عُرفاً.

وأنكر المعتزلة حجّية خبر الآحاد!

لكن يكفي للردّ عليهم قول شيخ الإسلام العلامة البزدوي[٤]: من أنكر العلم بطريق الخبر أصلاً، فهذا رجل سفيه لا يعرف نفسه ولا دينه ولا دنياه،

---

(١) إن منكري السنة والمستشرقين، من الجهل فهموا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً، مع أن التواتر على أربعة أقسام، وإن الدين وأحكامه نقلت إلينا بطريق التواتر والتوارث. انظر: «معارف السنن» (١/ ١٠٥ ـ ١٠٨).

(٢) انظر: «ظفر الأماني» (ص٣٩). (٣) (ص٣١٩).

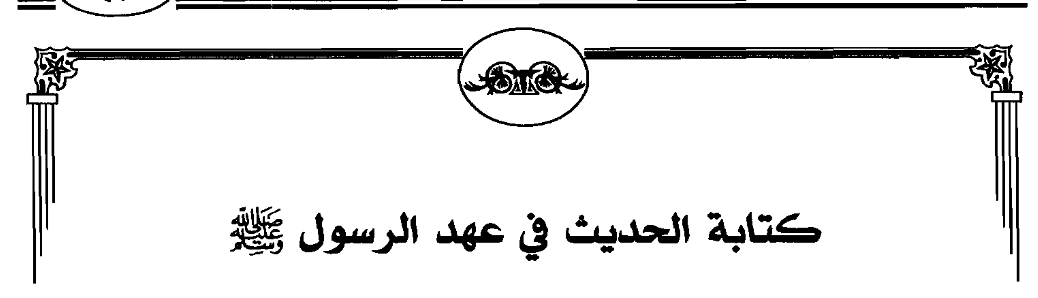
(٤) هو: أبو الحسن فخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي، فقيه، محدث، ومفسر، من مؤلفاته: «المبسوط» و«شرح الجامع الكبير» للشيباني، و«كشف الأستار» في التفسير، و«شرح الجامع الصحيح» للبخاري، وتوفي سنة (٤٨٢هـ)، انظر: «كشف الظنون» (١/ ١١٢، ٤٦٧، ٥٥٣، ٥٦٣، ٥٦٨)، و«الجواهر المضيئة» (٢/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥) و«الفوائد البهية» (ص١٦٢ ـ ١٦٣).

ولا أمه ولا أباه، مثل من أنكر العيان»[١].

قال المحدّثون: إنّ أخبار الآحاد تفيد الظنّ إذا لم تكن معها قرائن ومؤيدات، كما أنّ المتواتر يفيد اليقين، لكن «الظن» الذي تفيده أخبار الآحاد هو أقرب إلى اليقين، وما سمّاه المحدثون ظنياً في الاصطلاح فهو إزاء القرآن الكريم، وأما ما يجري في المحاورات العامّة فيما بين الناس باسم «ظن» أو «ظني» لإبداء الشكوك والشبهات، فليست له صلة بالظن الاصطلاحي عند المحدثين، وشتان بينهما، ولا يضعهما في محل واحد إلا جاهل في غاية الجهل، كمن يضع «القياس المنطقي» محلّ الظنّ والتخمين والقول رجماً بالغيب ويقوم بالاستهزاء به، فلا يتحقّق هذا الاستهزاء بشأن المنطق والعلم، ولكن تتحقّق به جهالة صاحبه، فلو ترك الاعتماد على أخبار الآحاد لتعطّلت كثير من الأمور، دنيويةً كانت أو دينيةً.



(١) انظر: «أصول البزدوي» (ص١٥).



كتابة الحديث في عهد الرسول ﷺ

إن الذين يثيرون الشبهات حول حجّية الحديث يحتجّون بأنّ الأحاديث لم تُدوّن في عهد الرسول ﷺ، بل نهى الرسول ﷺ الناس عن كتابة الحديث كما أخرج مسلم وأحمد عن أبي سعيد: «**لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه، وحدِّثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار**»(١).

أما هذه الرواية فقد طعن فيها البخاري وغيره من المحدثين بالانقطاع، فقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره»(٢).

وإذا سلّمنا هذا الحديث مرفوعاً، فإن النهي كان مؤقتاً وقع من أجل صرف عناية الناس إلى القرآن الكريم والحفاظ عليه، لأن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم، فخاف على الذين كانوا حديثي العهد بالإسلام اختلاط بعض أقواله بالقرآن، ثم أذن بذلك حين زال خوف الاختلاط والاشتباه بين القرآن والحديث، بل ثبت بالروايات إملاؤه ﷺ.

روى الترمذي عن أبي هريرة قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى النبي ﷺ فيسمع من النبي ﷺ الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إنّي أسمع منك الحديث، فيُعجبني ولا أحفظ، فقال رسول الله ﷺ: «**استعن بيمينك، وأومأ بيده الخطّ**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ص١٢٠١، رقم ٣٠٠٤)، وابن حبان في «صحيحه»، «باب الزجر عن كتابة المرء» (١/١٤٢، رقم ٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/٢١٦، رقم ٤٣٧)، والدارمي في «سننه» (١/١١٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/٣٩٣ ـ ٣٩٤).

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/٤٦٣ ـ ٤٦٤، رقم ٢٦٦٦).

وقد أورد الهيثمي[١] في «مجمع الزوائد» عن رافع بن خديج قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «**تحدّثوا وليتبوّأ من كذب عليَّ مقعده في جهنم**»، قلت: يا رسول الله! إنّا نسمع منك أشياء فنكتبها؟ قال: «**اكتبوا ولا حرج**»[٢].

يدلّ قول رافع بن خديج على أنّ عدة أشخاص كان دأبهم أن يكتبوا الحديث عن رسول الله ﷺ.

ونقل ابن عبد البرّ عن ثمامة بن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: «**قيدوا العلم بالكتاب**»[٣].

والحق ـ على الرغم من هذه التفاصيل ـ فإن القرآن الكريم لقي من العناية بحفظه وتدوينه ما لم يلقه الحديث الشريف.

والأحاديث متعارضة بين النهي عن الكتابة والإذن بها.

فذهب الأكثرون إلى أن النهي منسوخ.

وقال البعض: إنّ النهي خاصّ بمن لم يؤمن عليه الخلط واللبس، وأما الإذن فهو خاص بمن أمن عليه ذلك.

والحق، أنه ليس هناك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي والإذن، إذ أن النبي ﷺ لم يأذن بتدوين السنة إذناً عاماً كالقرآن؛ ويؤيد ذلك ما رواه الخطيب عن الضحاك من قوله ﷺ: «**لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف**»[٤].

لكنه على الرغم من ذلك سمح لبعض الصحابة بالكتابة، فكانوا يكتبون السنة لأنفسهم.

أمر النبي ﷺ بكتابة الأحكام والقضايا:

ولم يثبت عن النبي ﷺ مجرّد الإذن بكتابة الحديث، بل ثبت إملاؤه ﷺ أيضاً في بعض المواقع.

---

(١) هو: نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الشافعي الحافظ، هو من أخص تلاميذ زين الدين العراقي، فتخرج به في الحديث، وتوفي سنة (٨٠٧هـ)، انظر: «شذرات الذهب» (٦/ ٧٠).

(٢) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥١)، ورواه الطبراني (٤/ ٢٧٦).

(٣) أخرجه ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٢).

(٤) انظر: «تقييد العلم» (ص٤٧).

أخرج مسلم عن أبي هريرة يقول: إن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك رسول الله ﷺ، فركب راحلته، فخطب..... قال: فجاء رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه، فقال: اكتب لي يا رسول الله! فقال: «**اكتبوا لأبي شاه**».

وفي رواية لمسلم أيضاً، قال الوليد: فقلت للأوزاعي: ما قوله: اكتب لي يا رسول الله؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ[(١)].

وأخرج الترمذي عن سعيد بن المسيب أن عمر كان يقول: الدية على العاقلة، ولا ترث المرأة زوجها شيئاً، حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي: أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن: «**ورِّث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها**»[(٢)].

ولما بعث النبي ﷺ عمرو بن حزم في (١٠هـ) عاملاً على نجران كتب له كتاباً، قال الحافظ ابن عبد البر المالكي: وكتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره[(٣)].

وأخرج النسائي عن الزهري قال: جاءني أبو بكر بن حزم بكتاب في رقعة من أدم عن رسول الله ﷺ[(٤)].

وفي رواية له عن ابن شهاب الزهري قال: قرأت كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب لعمرو بن حزم حين بعثه على نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم[(٥)].

وقال العلامة الزيلعي[(٦)] ناقلاً عن بعض الحفاظ: نسخة كتاب عمرو بن

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٢)؛ «كتاب العلم»، ومسلم في «صحيحه» (ص٥٣٦، رقم ١٣٥٥) واللفظ له، والترمذي في «سننه» (كتاب العلم).
(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣/٤٤٨، رقم ١٤١٥، «كتاب الديات»، و٤/١٨٢، رقم ٢١١٠).
(٣) أخرجه ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٧١ باب ذكر الرخصة في كتابة العلم).
(٤) أخرجه النسائي في «سننه» (٤/٣٨٠، رقم ٤٨٧١، «كتاب القسامة»).
(٥) نفس المصدر (٤/٣٨٠، رقم ٤٨٧٠).
(٦) هو: الإمام الفاضل المحدث جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد =

حزم تلقّاها الأئمة الأربعة بالقبول، وهي متوارثة كنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[١].

وأخرج أبو داود عن الحكم بن عتيبة: أنه انطلق هو وناس معه إلى عبد الله بن عكيم ـ رجل من جهينة ـ، قال الحكم: فدخلوا وقعدت على الباب، فخرجوا إليّ فأخبروني أن عبد الله بن عُكيم أخبرهم: أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: **أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**[٢].

وفي رواية للترمذي: أنّه ـ أي عبد الله بن عُكيم ـ قال: أتانا كتاب النبي ﷺ قبل وفاته بشهرين[٣].

ونقتصر هنا على تقديم هذه الوثائق كنموذج ومثال، مع أن الرسائل والأحكام المكتوبة ومكاتيب السلم ورسائل الدعوة التي أرسلها النبي ﷺ إلى مختلف القبائل والأمصار والأشخاص بلغت أعدادها فوق المئات، وأفرد العلماء هذا الموضوع بتآليفَ وكتبٍ مستقلةٍ[٤].



= الحنفي الزيلعي، توفي سنة (٧٦٢هـ)، من آثاره العلمية: «تخريج أحاديث الكشاف»، و«نصب الراية»، انظر: «حسن المحاضرة» (١/ ٣٥٩).

(١) انظر: «نصب الراية» (٢/ ٣٤٢، باب صدقة السوائم).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ ١٠، «كتاب اللباس»).

(٣) نفس المصدر (٤/ ١٠).

(٤) انظر: «الوثائق السياسية» للدكتور حميد الله، و«دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» للدكتور مصطفى الأعظمي.





موقف الصحابة من كتابة الحديث

لقد سمح النبي ﷺ لبعض الصحابة بكتابة الحديث عنه بشرط الأمن عليهم من الاختلاط والالتباس، فأعدّ بعض الصحابة الكرام نسخة للأحاديث النبوية لأنفسهم، وكتب تلاميذهم بأيديهم ما أملاه شيوخهم كما ثبت ذلك عن علي وابن عباس والحسن وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

لكن الواقع ـ على الرغم من ذلك كلّه ـ أن كتابة الحديث لم تنل في عهد الصحابة رواجاً عاماً، وذلك لأسباب ووجوه:

منها: أن جماعة الصحابة كانت قليلة في العدد، وعليهم مسؤولية ضخمة للدعوة ونشر الإسلام، وعملية التأليف والتدوين تتطلّب تفرغاً تاماً من كل شيء.

ومنها: أنّهم كانوا أكثر اعتماداً على ذاكرتهم بسبب أمّيّتهم، لذلك ما كانوا في شدة افتقار إلى التدوين والكتابة.

ومنها: أن أكثرهم لم يكونوا يعرفون الكتابة، لذلك ما اعتُني بها كثيراً طبعاً.

وعلى كلّ، فإنّ بعض الصحابة كانوا يكتبون الأحاديث عن النبي ﷺ، فقد أخرج البخاري عن أبي هريرة يقول: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٧٩، رقم ١١٣، «كتاب العلم»)، والترمذي في «سننه» («كتاب العلم» برقم ٢٦٦٨)؛ و«كتاب المناقب» برقم ٣٨٤١)، والدارمي في «سننه»، («كتاب المقدمة» برقم ٤٨٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ١٠٣، برقم ٧١٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٨٦، برقم ٣٥٧).

وأخرج أبو داود في «سننه» وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»[١].

وسمّى عبد الله بن عمرو صحيفته «الصادقة»، وكان يقول: ما يُرَغِّبني في الحياة إلا خصلتان: «الصادقة والوهط»[٢]، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله ﷺ... إلخ[٣].

وقد انتقلت هذه الصحيفة إلى شعيب بن محمد بن عبد الله من بعد وفاته، ويروي عن شعيب ابنُه عمرو بن شعيب، فكل الأحاديث التي رُويت عن طريق شعيب عن أبيه عن جدّه، فهي من هذه الصحيفة[٤].

وعن هبيرة بن عبد الرحمن قال: كنا إذا أتينا أنس بن مالك، وكثرنا عليه، أخرج إلينا مجالّ[٥] من كتب، فقال: هذه كتب سمعتها من رسول الله ﷺ وقرأناها عليه[٦].

وأخرج الترمذي عن عكرمة: أن نفراً قدموا على ابن عباس من أهل

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، «كتاب العلم»، (٣/ ١٥٧٨) و«جامع بيان العلم» (١/ ٧١).

(٢) قوله: «الوهط»، قال الفيروزآبادي: الوهط: بستان ومال، كان لعمرو بن العاص بالطائف على ثلاثة أميال من وجّ، وكان يعرش على ألف ألف خشبة، شراء كل خشبة درهم. «القاموس المحيط» (ص٦٣٨) و«لسان العرب» (١٥/ ٤١٥).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٢)، والدارمي في «سننه» (١/ ١٢٧).

(٤) انظر مثال ذلك في «سنن الترمذي» (٣/ ٣١٦، حديث رقم ١١٨١، باب «لا طلاق قبل النكاح»).

(٥) قوله: «مجال» جمع مجلة، وهي عبرانية أو عربية، كل كتاب عند العرب مجلة، انظر: «مجمع بحار الأنوار» (١/ ٣٧٣)، و«لسان العرب» (١١/ ١٢٠)، و«تاج العروس» (١٤/ ١١٦).

(٦) انظر: «تقييد العلم» (ص٩٥).

الطائف بكتاب من كتبه، فجعل يقرأ عليهم. . . . .[١].

وأخرج مسلم عن أبي الطفيل قال: سئل علي: أخصَّكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصّنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعمّ به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: لعن الله. . . . إلخ[٢].

أخرج ابن عبد الرحمن عن معن قال: أخرج إليّ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتاباً وحلف لي أنه خطّ أبيه بيده[٣].

وكتب الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة الإمام الحسن البصري ضمن روايته عن سمرة بن جندب، فقال: وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في «السنن الأربعة»، وعند علي بن المديني أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذي عن البخاري، وقال يحيى القطان وآخرون: هي كتاب[٤].

وروى هذه النسخة سليمان بن سمرة بن جندب عن أبيه سمرة بن جندب أيضاً، فقد قال ابن حجر: روى عن أبيه نسخة كبيرةً[٥].

وقد اقتصرنا هنا على ذكر بعض النسخ المشهورة للصحابة الكرام، مع أن جميع النسخ التي تشتمل على مكتوبات الصحابة تستحقّ أن تفرد لها الكتب المستقلة[٦].



(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٥/ ٥٥٥، «كتاب العلل»).
(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ص٨٢٠، رقم ١٩٧٨، «كتاب الأضاحي»).
(٣) أخرجه ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٢).
(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨٣). (٥) نفس المصدر (٢/ ٤٠٨).
(٦) كتاب الدكتور مصطفى الأعظمي «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، من أهمّ الكتب في هذا الموضوع، وطُبع عدة مرات.





نظرة على مدونات العهد النبوي

ينشأ هنا سؤال مهمّ جداً، وهو: كم يبلغ عدد الأحاديث التي دوّنت في عهد الرسول ﷺ وعهد الصحابة الكرام؟

وإذا تأمّلنا في ذلك بشيء من الإمعان والدقّة، فلا يخفى أنّ الأحاديث النبوية انتشرت وراجت عن طريق الرواية بصورة التواتر العملي جيلاً عن جيل حتى انتهت إلينا، وقد دوّن معظم أجزائها في عهد الرسول ﷺ.

وينقل العلامة طاهر الجزائري[١] قول الحاكم صاحب «المستدرك» المشهور في تساهله في نقد الرواية: الأحاديث التي في الدرجة الأولى لا تبلغ عشرة آلاف[٢].

ولو تتبعت (الأحاديث) من المسانيد[٣] والمعاجم[٤] والسنن[٥]

---

(١) هو: طاهر بن صالح بن أحمد بن موهوب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي، بحاثة، من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره، أصله من الجزائر ومولده ووفاته في دمشق (١٢٦٨ ـ ١٣٣٨هـ)، انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٢٢)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ١١).

(٢) انظر: «توجيه النظر» (ص٩٣).

(٣) «المسانيد» جمع مسند: وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة أو على القبائل أو السابقة في الإسلام أو الشرافة النسبية. انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص٦٠ ـ ٦١).

(٤) «المعاجم» جمع معجم: وهي في اصطلاحهم ما تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء. انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص١٣٥).

(٥) «السنن»: هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلخ، انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص٣٢).

والأجزاء[١] وغيرها، ما بلغت مائة ألف بلا تكرار، بل ولا خمسين ألفاً[٢].

وما ذكره الحاكم بعد خوضٍ وتحقيقٍ عن عدد الأحاديث الصحيحة في الدرجة الأولى، وأضف إلى ذلك قول أبي هريرة: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه منّي إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[٣]، وقال المحدثون: «بلغ عدد أحاديث أبي هريرة خمسة آلاف وثلاث مائة وأربعة وسبعين حديثاً»، فظهر من ذلك أن عدد أحاديث عبد الله بن عمرو أكثر من خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً»، وهي دوّنت في عهد النبي ﷺ، وزد على ذلك صحف بعض الصحابة إلى صحيفة عبد الله بن عمرو، ومئات من أحكام النبي ﷺ وقضاياه التي أمر بكتابتها، فإذا جُمع مجموع أعداد هذه الصحف والمكتوبات المختلفة بلغت أعدادها ـ من دون شك ـ أكثر من عشرة آلاف حديث، وهي كلها دُوّنت في عهد الرسول ﷺ.

لكن، يرد على ذلك أن حفّاظ الحديث وأئمته حينما يُذكر عدد رواياتهم ينسب إليهم أنهم يحفظون أعداداً كبيرة من الحديث تصل إلى مئات الألوف، فقد قيل: إنّ الإمام أحمد بن حنبل ـ مثلاً ـ كان يحفظ أكثر من سبعمائة ألف حديث صحيح، والحافظ أبو زرعة الرازي كان قد حفظ ستمائة ألف حديث، ونقل عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال: صنّفت كتابي «الصحيح» في ست عشرة سنة خرّجته من ستمائة ألف حديث، وقال مسلم: إنه جمع «صحيحه» من ثلاثمائة ألف حديث.

قال الحافظ ابن الجوزي: فالجواب: «أن المراد بهذا العدد: الطرق لا المتون»[٤]. إذا حدّث رجل مثلاً عشرة من تلاميذه حديثاً أصبح له عشرة طرق عند المحدثين، فيُعدّ من هذه الطرق المختلفة، لا من طريق واحد، فانظر مثلاً

---

(١) «الأجزاء»: الجزء كل كتاب صغير جُمع فيه مرويات راوٍ واحد من رواة الحديث، أو جُمع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، انظر: «تيسير مصطلح الحديث» للكتور محمود الطحان (ص١٦٩).

(٢) انظر: توجيه النظر: (ص٩٣).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ١١٣).

(٤) انظر: «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٣٦٢).

حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، رُوي من سبعمائة طريق، فبلغ عدد هذا الحديث الوحيد سبعمائة، فقس على ذلك البواقي.

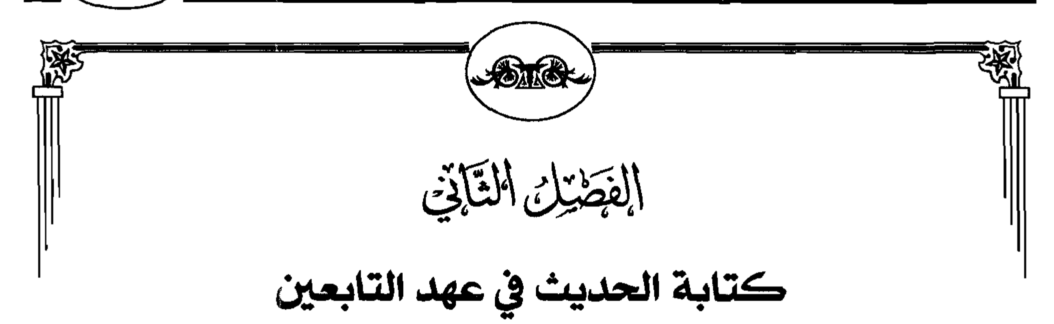
هذا، وجملة ما في «صحيح البخاري» بغير المكرر من المتون الموصولة ألفان وستمائة وحديثان، وأما «صحيح مسلم» فجملة ما فيه بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث مع اشتراكهما في معظم الروايات.

قال الجوزقي: إنه استخرج على أحاديث الصحيحين، فكانت عِدةُ الطرق خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً[(١)].

ولا يعزبنّ عن البال أنه قال بعض أهل الأثر: إن كثيراً من المتقدمين كانوا يطلقون اسم الحديث على ما يشمل آثار الصحابة والتابعين وتابعيهم وفتاويهم[(٢)]، فيزداد عدد الأحاديث عن طريق ذلك طبعاً.



(١) انظر: «توجيه النظر» (ص٩٣).
(٢) نفس المصدر (ص٩٣).



الفصل الثاني

كتابة الحديث في عهد التابعين

تمهيد

إن من أعظم الخطأ في تاريخ تدوين الحديث دعوى بعض الناس أنه بدأ بعد المائة، وذلك تبعاً لخطئهم في تحديد زمن التابعين، فإنه لما بلغهم أن التدوين بدأ في عهد التابعين وهم يعلمون أن بعض الصحابة امتدّ بهم العمر إلى أواخر المائة الأولى للهجرة، ظنّوا أن عهد التابعين يبدأ بعد انقضاء زمن الصحابة، فذهبوا إلى أن التدوين بدأ بعد المائة، وهذا كله خطأ، والحق أن عنوان «التابعين» يطلق على الذين لم يدركوا النبي ﷺ أو ولدوا في أواخر عهده فلم يروه، وإنما رأوا أصحابه وأخذوا عنهم.

وعلى أقلّ تقدير، يُعدّ تابعياً من ولد بعد وفاة النبي ﷺ (ربيع الأول سنة ١١هـ) وأعمال التابعين التي تنسب إليهم يبدأ عهده من سنة (١١هـ)، وليس من المحتم أن لا ينسب إلى التابعين إلا ما صدر عنهم بعد وفاة آخر الصحابة بقاءً على قيد الحياة، فآخر الصحابة بقاءً على قيد الحياة امتدّ زمنه إلى أواخر المائة الأولى للهجرة، وأعمال التابعين ـ ومنها البدأ بتدوين الحديث ـ ينبغي أن تنسب إلى زمنهم الذي يبدأ من بعد سنة (١١هـ) التي انتقل فيها النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى[١].

وقد نالت عملية تدوين الحديث في عصر التابعين الكرام رواجاً وانتشاراً، فأعدّ بعضهم الصحف والكتب التي جمعوا فيها أحاديث النبي ﷺ:

١ ـ فهذا بشير بن نهيك[٢]، وهو من أشهر تلاميذ أبي هريرة، أعدّ نسخة خطية لمروياته وقرأها عليه.

---

(١) «الرسالة المحمدية» (ص٨٨).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/١٠٦٦، حوادث: ١١ ـ ١٠٠هـ)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ١٨١ ـ ١٨٢، برقم ٧٣٠).

فإليك نص الرواية التي رواها الخطيب البغدادي من طريق أبي مجلز عن بشير بن نهيك قال: كتبت عن أبي هريرة كتاباً، فلما أردت أن أفارقه قلت: يا أبا هريرة إني كتبت عنك كتاباً، فأرويه عنك؟ قال: نعم، اروه عني. واللفظ لأبي خيثمة[١].

٢ ـ وذاك همّام بن منبّه (ت١٣١هـ)[٢]، تلميذ آخر لأبي هريرة وكان من أمراء اليمن، جالس أبا هريرة بالمدينة فسمع منه أحاديث جمعها في صحيفة سُمّيت «صحيفة همّام»، وقد صدرت قريباً من المجمع العلمي بدمشق بتحقيق الدكتور محمد حميد الله.

٣ ـ وروى الدارمي[٣] عن سعيد بن جبير[٤] قال: كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفة[٥].

وعنه أيضاً قال: كنت أجلس إلى ابن عباس، فأكتب في الصحيفة حتى تمتلئ ثم أقلب نعلي فأكتب في ظهورها[٦].

٤ ـ وروى الدارمي عن سلم العلوي قال: رأيت أبان يكتب عند أنس في سَبُّورة[٧].

٥ ـ وهذه عمرة بنت عبد الرحمن[٨] التي نشأت وترعرعت في حجر

---

(١) انظر: «تقييد العلم» (ص١٠١).

(٢) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٧٤٧ ـ ٧٤٨، حوادث: ١٠١ ـ ١٥٠هـ)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠، برقم ٦٦٠٠).

(٣) هو: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التيمي الدارمي السمرقندي صاحب المسند، حدث عنه مسلم وأبو داود والترمذي، توفي سنة ٢٥٥هـ، انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٦، برقم ٥٥٢).

(٤) هو: أبو عبد الله الأسدي الفقيه أحد الأعلام، سمع ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وطائفة، قتله الحجاج في شعبان سنة ٩٥هـ، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/ ١١٠٠، حوادث: ١١ ـ ١٠٠هـ)، «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٦ ـ ٧٧)، «حلية الأولياء» (٤/ ١٧١، برقم ٢٧٥).

(٥) أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ١٢٨). (٦) نفس المصدر (١/ ١٢٨).

(٧) نفس المصدر (١/ ١٢٨).

(٨) هي: عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة الأنصارية، كانت ربيبة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وكانت أعلم الناس بحديثها، توفيت سنة (٩٨هـ).

انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/ ١١٥١، حوادث: ١١ ـ ١٠٠هـ)، و«سير أعلام =

عائشة ﵂، وقد بلغت في العلم رتبة عروة بن الزبير كما قيل، فجمع أبو بكر بن محمد بن حزم[١] ـ وهو ابن أختها ـ جميع روايتها بأمر عمر بن عبد العزيز و(سيأتي ذكره فيما بعد) كما كتب ابن حجر: وكان ولّاه عمر بن عبد العزيز وكتب إليه أن يكتب له من العلم والأدب من عند عمرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد[٢].

والقاسم بن محمد (ت١٠٧هـ)[٣]، هو ابن أخي عائشة، وتلقّى العلم والتربية عليها، وجمع أبو بكر بن محمد أحاديث عائشة عن واسطتهما.

وأكتفي بما ذكرت من صحف التابعين ومجاميعهم المكتوبة، وعلى الرغم من أنّهم كانوا قد انتشروا إلى مختلف البلاد والأمصار، ودوّنوا في عهد الصحابة جميع مروياتهم ووقائعهم وأحوالهم، تتبّعوا وبحثوا عن كل دقيق وجليل من أمور رسول الله ﷺ لدى الشباب والشيوخ والرجال والنساء، وسألوهم عما عندهم من الأحاديث والوقائع المهمّة.

وهذا محمد بن شهاب الزهري[٤] الذي هو من أئمة المغازي والحديث، دوّن كل شيء جاءه من النبي ﷺ.

فقد أخرج ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلمّا احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس[٥].

= النبلاء» (٤/٥٠٨)، و«كتاب الثقات» (٥/٢٨٨).

(١) هو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أبو محمد الأنصاري الخزرجي الفقيه، ولي القضاء والإمرة بالمدينة، وهو ابن أخت عمرة بنت عبد الرحمن التي روت عن عائشة، كان ثقة، كثير الحديث، توفي سنة ١٢٠هـ، انظر: «تاريخ دمشق» (٧٠/٢٩ ـ ٣٤).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/٣١١).

(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (١/٩٦ ـ ٩٧)، و«تاريخ دمشق» (٥٢/١٠٨) و«تهذيب التهذيب» (٤/٥٢٨ ـ ٥٣٠، برقم ٦٣٥٧).

(٤) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، كان من خيار التابعين، توفي سنة (١٢٤هـ)، انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/١٠٨ ـ ١١٣)، و«تاريخ دمشق» (٥٨/ ٢٢٠).

(٥) انظر: «تاريخ دمشق» (٥٨/٢٣٦)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/٧٣، الرخصة في كتابة العلم).

وكان عند ابن شهاب الزهري من دفاتر الحديث ما يحمل على الدوابّ لكثرتها، كما قال ابن سعد عن معمر قال: كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري حتى قتل الوليد، فإذا الدفاتر قد حملت على الدوابّ من خزائنه، يقول: من علم الزهري[(١)].

ومع أن الكتابة والحفظ كانا يُمارسان لصيانة الحديث الشريف، لكن العلماء لم يكونوا ينظرون إلى الكتابة بنظر الاستحسان، وما زالت هذه الحالة إلى المائة الأولى للهجرة، ومعظم المقصود بالكتابة كان إتقان الحفظ والضبط لا غير.

نقل ابن عبد البرّ عن مالك قال: ولم يكن القوم يكتبون، إنما كانوا يحفظون، فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه، فإذا حفظه محاه[(٢)].

ونقل ابن سعد[(٣)] في سيرة محمد بن سيرين[(٤)] عن يحيى بن عتيق: أنّ محمد بن سيرين كان لا يرى بأساً أن يكتب الحديث، فإذا حفظه محاه[(٥)].

وذلك لأنّ ذاكرة العرب كانت قوية للغاية.

وكتب العلامة الذهبي عن ابن خزيمة نقلاً عن أبي علي النيسابوري: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة[(٦)].

وقال قتادة[(٧)] التابعي: أعطى الله هذه الأمة من الحفظ ما لم يعط أحداً من الأمم، خاصةً خصّهم بها، وكرامةً أكرمهم بها[(٨)].

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/ ٣٨٨).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم» (١/ ٦٤).

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، وهو كاتب الواقدي، كان من أهل العلم والفضل وكان كثير العلم، كثير الرواية، وتوفي سنة ٢٣٠هـ، انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣).

(٤) هو: أبو بكر محمد بن سيرين، ولد في خلافة عثمان، هو في الطبقة الثانية من تابعي أهل البصرة، كان ثقةً مأموناً فقيهاً، وتوفي سنة ١١٠هـ، انظر: «تاريخ دمشق» (٥٦/ ١٣١ ـ ١٨٠، برقم ٦٥٦٤).

(٥) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ١٩٤ ـ ١٩٥).

(٦) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٢٣).

(٧) هو: أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز الحافظ العلامة البصري المفسر، من أكابر التابعين، وتوفي سنة ١١٨هـ، انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٢ ـ ١٢٤).

(٨) انظر: «شرح الزرقاني» (٧/ ٤٧٨، خصائص أمته).





تدوين السنة

على كلٍّ، فإنّ أمر تدوين السنة ما زال مختَلفاً فيه إلى أواخر المائة الأولى للهجرة، وقد أصبح القرآن محفوظاً من الاختلاط من أجل انتشاره الواسع في مختلف البلاد والآفاق، ودخل الإسلام بلاد العجم وحَكَمها، و أخذ الناس يدخلون فيه أفواجاً، فواجه الإسلام مسائل وشؤوناً حديثة لم يعهد بها من قبل، فمسّت الحاجة ـ حين ذاك ـ إلى تدوين السنة التي كانت تنتقل صدراً عن صدرٍ، وإلى جمع أشتات الحديث المتناثرة في دفاتر مختلفة.

هذا، وفي جانب آخر أصبح العالم يخلو من تلك النفوس الزكية الطاهرة التي سنح لها سماع أحاديث الرسول ﷺ من أصدق وأزكى لسانه ﷺ ـ مباشرة ـ وصيانة ملامح حياته ﷺ.

ولما ولي الخلافة عمر بن عبد العزيز[1] الذي كان معجزة من معجزات الإسلام ومظهراً من مظاهر قدرة الله تبارك وتعالى، تفرّس بذكائه الإيماني وفراسته الإسلامية ضرورة تدوين السنة؛ حفظاً للعلم وأهله، وردعاً للفرق الباطلة التي ظهرت، فكتب إلى القاضي أبي بكر بن حزم الخزرجي (ت١٢٠هـ): «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، إنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء»[2].

وأبو بكر بن حزم القاضي كان من كبار العلماء، وقال عنه الإمام مالك:

---

(١) هو: أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي المدني أمير المؤمنين، الإمام العادل الصالح، بويع له بالخلافة بعد سليمان بن عبد الملك، ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل المدينة، وتوفي سنة (١٠١هـ)، انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٣٣، برقم ٤٢٧٧)، و«الطبقات» لابن سعد (٥/ ٣٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٧١).

لم يكن عند أحد بالمدينة من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم[١]، وكان قاضياً بالمدينة في عهد عمر بن عبد العزيز، فأوصاه بجمع مرويات عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بصفة خاصة.

وقد نقل الإمام محمد بن الحسن الشيباني في «الموطأ» كتاب عمر بن عبد العزيز هذا الذي أرسله إليه بشيء من التفصيل، وها هو نصّه:

«إن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته أو حديث عمر أو نحو هذا، فاكتبه لي، فإنّي خشيت دروس العلم وذهاب العلماء»[٢].

علم بهذه الرواية أنّ عمر بن عبد العزيز أمر بجمع آثار عمر والآخرين من الصحابة أيضاً مع الأحاديث النبوية الشريفة، ولم يكد القاضي ابن حزم أن يكمل هذا العمل المبارك حتى توفي الخليفة عمر بن عبد العزيز في ٢٥ رجب سنة (١٠١هـ)، وامتدت به الخلافة إلى سنتين وخمسة شهور فقط.

وأخرج الحافظ ابن عبد البر المالكي في «التمهيد» من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكاً يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يهنأ لهم عما مضى، وأن يعملوا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن يجمع السنن ويكتب إليه بها، فتوفّي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه[٣].

وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز قد أصدر مرسوماً إلى وُلاة الحكومة وأئمّة الحديث وأشعرهم بضرورة تدوين السنة وصرف عنايتهم إلى ذلك، فقد قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» نقلاً عن أبي نعيم: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: فانظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه[٤].

ووجّه الخليفة الراشد هذا المرسوم إلى جميع الولاة والعلماء في البلاد،

---

(١) انظر: «تاريخ دمشق» (٧٠/ ٣١).

(٢) انظر: «موطأ الإمام مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني مع «التعليق الممجد» (٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

(٣) انظر: مقدمة «تنوير الحوالك» (ص٥). (٤) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٧٠).

ولكنه جعل أبا بكر بن حزم (ت١٢٠هـ)، والإمام محمد بن شهاب الزهري (ت١٢٥هـ) على هذه المهمة على وجه الخصوص.

والزهري كان له شأن منذ بداية طلبه للعلم، فقد أخرج ابن عبد البر عن معمر قال: أخبرني صالح بن كيسان قال: اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلنا: نكتب السنن؛ فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنّة، وقلت أنا: ليس بسنة فلا نكتبه؛ فكتب فأنجح وضيعت[(١)]. وقد شهد له عمر بن عبد العزيز بمثل ذلك فقال: لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري[(٢)].

ونقل ابن عبد البر عن الزهري قوله: أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً[(٣)]، فيدلّ ذلك على أن الزهري أتمّ تدوين السنة قبل القاضي أبي بكر بن حزم، فبعث عمر بن عبد العزيز بدفاتره إلى مختلف الأمصار والمدن.

ولذلك أخرج ابن عبد البر عن مالك بن أنس قال: وأول من دوّن الحديث ابن شهاب[(٤)].

وكذا قال ابن حجر في «فتح الباري»: وأول من دوّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز[(٥)]، وكذا قال السيوطي[(٦)]، وذهبت طائفة من المحققين إلى هذا الرأي.

إلا أن البخاري مال إلى أبي بكر بن حزم كما يتبادر ذلك مما رواه البخاري تعليقاً: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان... إلخ[(٧)]. وذلك لأن عملية تدوين الحديث قام بها عديد من الأئمة

---

(١) انظر: «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، و«جامع بيان العلم» (١/ ٧٦ ـ ٧٧).
(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠٩).
(٣) انظر: «جامع بيان العلم» (١/ ٧٦).
(٤) نفس المصدر (١/ ٧٦).
(٥) انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٩٤).
(٦) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضري السيوطي، جلال الدين، إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، له نحو ٦٠٠ مصنف، وتوفي سنة (٩١١هـ)، انظر: «شذرات الذهب» (٨/ ٥١).
(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٧١).

والعلماء، فقيل: أول من دوّن الحديث فلان وفلان وفلان؛ فقال السيوطي: فأول من جمع ذلك ابن جريج[١] (ت١٥٠هـ) بمكة، وابن إسحاق[٢] (ت١٥١هـ) أو مالك (ت١٧٩هـ) بالمدينة، والربيع بن صبيح[٣] (ت١٦٠هـ) أو سعيد بن أبي عروبة[٤] (ت١٥٦هـ) أو حماد بن سلمة[٥] (ت١٦٧هـ) بالبصرة، وسفيان الثوري[٦] (ت١٦١هـ) بالكوفة، والأوزاعي[٧] (ت١٥٧هـ) بالشام، وهشيم[٨] (ت١٨٣هـ) بواسط، ومعمر[٩] (ت١٥٣هـ) باليمن، وجرير بن

---

(١) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد عالم أهل مكة، لزم عطاء بن أبي رباح، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ١١٩، حوادث: ١٠١ ـ ١٥٠هـ).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المخزومي صاحب المغازي، رأى أنس بن مالك، قال الذهبي: ... إن ابن إسحاق صالح الحديث وإنه في المغازي أقوى منه في الأحكام، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ١٩٣، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٣) هو: العابد الإمام مولى بني سعد، من أعيان مشايخ البصرة، كان ثقة إلا أن النسائي ضعفه، انظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٨٩ ـ ٩٤، برقم ١٨٦٥) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٤٧، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٤) هو: أبو النضر سعيد بن أبي عروبة مهران، عالم البصرة، الحافظ، قال أبو زرعة فيه: ثقة مأمون، وكان أعلم الناس بحديث قتادة، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٦١ ـ ٦٣، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٥) هو: أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار مولى بني ربيعة، شيخ أهل البصرة كان إماماً في العربية، فقيهاً صاحب أثر وسنة، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٤٣٢، برقم ٨٢).

(٦) هو: شيخ الإسلام أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي الفقيه، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، وتوفي سنة (١٦١هـ)، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٣٨٢، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٧) هو: شيخ الإسلام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الأوزاعي الحافظ، من كبار المحدثين والفقهاء، وتوفي سنة (١٥٦هـ)، انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٨ ـ ١٨٣).

(٨) هو: أبو معاوية هشيم بن بشير بن أبي خازم السلمي الواسطي الحافظ أحد الأعلام وانتهت إليه مشيخة العلم ببغداد في زمانه، وتوفي سنة (١٨٣هـ)، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٩٩٢، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٩) هو: أبو عروة معمر بن راشد الأزدي البصري الإمام، أحد الأعلام سكن اليمن أكثر =

عبد المجيد[١] (ت١٨٨هـ) بالري، وابن المبارك[٢] (ت١٨١هـ) بخراسان[٣].

وقال السيوطي أيضاً: وهؤلاء المذكورون في «أول من جمع» كلهم في أثناء الثانية، وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز[٤]. وكانت هذه الأولية باعتبارات شتّى، أو من حيث مدينة مخصوصة، أو أنهم كانوا يجمعون أبواباً مخصوصة من الحديث[٥].

لكن الزهري هو أول من دوّن الحديث النبوي من حيث المجموع وبجميع الاعتبارات.



= من عشرين سنة وتوفي سنة ١٥٣هـ، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٢٢٣، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ١٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٠٠، برقم ٧٩١٩).

(١) هو: أبو عبد الله الكوفي ثم الرازي الحافظ، أحد الأئمة، قال الذهبي فيه: وبكل حال هو ثقة محتج به في كتب الإسلام، وتوفي سنة (١٨٨هـ)، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٨٢٠، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٢) هو: الحافظ شيخ الإسلام، قال ابن المهدي فيه: ابن المبارك أفضل من الثوري، وقال يحيى بن معين: كان ثقة، ثبتاً، وتوفي سنة (١٨١هـ)، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٨٨٢، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٨٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٢٩).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ٩٠).

(٥) نقلاً عن مقدمة «إرشاد الساري» (ص١٧).





الفصل الثالث

دور الأئمة الأربعة في تدوين الحديث

قيّض الله تبارك وتعالى لجمع الأحاديث وتدوين السنة عمر بن عبد العزيز ومن عاونوه في ذلك من الأئمة والعلماء.

ثم تطوّرت هذه السلسلة على مرّ السنين، وعُني بذلك عديد من الأئمة من التابعين علاوةً على القاضي أبي بكر بن حزم وابن شهاب الزهري.

وبذلك تهيأت مجموعات عديدة للأحاديث النبوية في القرن الثاني، ومن بين هذه المجموعات المشهورة مجموعة ابن جريج المكي المتوفى (١٥٠هـ)، وابن إسحاق المتوفى (١٥١هـ)، وسعيد بن أبي عروبة المتوفى (١٥٦هـ)، ومعمر اليماني المتوفى (١٥٣هـ)، والربيع بن صبيح المتوفى (١٦٠هـ).

وقام لذلك أيضاً الأئمة الأربعة: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل، الذين أسّسوا مذاهب فقهية أربعة وعاشت مذاهبهم عبر التاريخ، وبقيت مستمرة إلى يومنا هذا في العالم الإسلامي، وكان من فضل الله وتوفيقه أن برز لهذه المهمة العظيمة هؤلاء العلماء في المجال، الذين كانوا أغزر علماً بأحوال العصر ومسائله، وأكثر معرفةً بتاريخ الإسلام، وأعظم بصيرةً بروح الشريعة وروايات الدين، وأوسع وأشمل اطلاعاً على علوم الإسلام من القرآن والحديث واللغة والقواعد وآثار الصحابة وما إلى ذلك، ولهم دور كبير ومأثرة عظيمة في تدوين السنة، و«كتابُ الآثار» و«موطأ مالك» هما أول الكتب التي رُتّبت على ترتيب فقهي.

وإن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الرغم من أنه لم يؤلف كتاباً حول موضوع الحديث، لكن لا ينسى التاريخ الإسلامي ما قام به من خدمة جليلة لهذا الفن الشريف، وللإمام أحمد مسند معروف ومشهور.

كتب العلامة ابن تيمية[1] في «كتاب الاستغاثة» الذي ألّفه ردّاً على البكري، فقال: وأكثر أئمة الحديث والفقه كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد، وكذلك الأوزاعي والثوري والليث هؤلاء، وكذلك لأبي يوسف، ولأبي حنيفة أيضاً ما له من ذلك، ولكن لبعضهم في الإمامة في الصنفين ما ليس للآخر، وفي بعضهم من ضعف المعرفة بأحد الصنفين ما ليس في الآخر، رضي الله عن جميع أهل العلم والإيمان[2].

وقد عدّ الحافظ ابن تيمية الأئمة الأربعة من أئمة الحديث كما قال في «منهاج السنة»: أئمة أهل الحديث والتفسير والتصوف والفقه، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم[3].

لذلك رأينا من الواجب أن نعرض في الصفحات التالية تذكرة حياتهم وخدماتهم في الحديث النبوي الشريف قبل أن نذكر أئمة الصحاح الستة، وذلك لكي يتّضح ما قام به هؤلاء الأئمة من خدمات ومآثر عظيمة في ميدان الحديث الشريف.



---

(١) هو: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، الدمشقي، شيخ الإسلام، وإمام الأئمة، من كبار المحدثين والفقهاء بلا خلاف، حياته حافلة بأنواع من المآثر العلمية والإصلاحية والتجديدية، كان آية من آيات الله في مواهبه وصلاحياته، وتوفي سنة (٧٢٨هـ)، انظر: «شذرات الذهب» (٦/ ٨٠) و«البدر الطالع» (١/ ٦٣) و«رجال الفكر والدعوة» الجزء الثالث للشيخ أبي الحسن الندوي.

(٢) «تلخيص كتاب الاستغاثة» لابن تيمية (ص١٤).

(٣) «منهاج السنة» (١/ ١٧٢ ـ ١٧٣).



الإمام الأعظم أبو حنيفة

نسبه:

هو الإمام الهُمام النعمان بن ثابت، كنيته: أبو حنيفة، ولقبه: الإمام الأعظم، ونسبه: النعمان بن ثابت بن زوطى، ومسلّم عند المؤرخين ـ على وجه العموم ـ أنه كان عجمي النسب.

ونقل الخطيب البغدادي والمؤرخ ابن خلكان من طريق إسماعيل حفيد الإمام أبي حنيفة أنه يقول: أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان، من أبناء فارس الأحرار، والله ما وقع علينا رِقّ قط، ولد جدي (أبو حنيفة) في سنة ثمانين، وذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب وهو صغير، فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، ونحن نرجو أن يكون الله تعالى قد استجاب ذلك لعلي بن أبي طالب فينا[١]، وقيل: وُلد في سنة إحدى وستين[٢].

مولده ومسكنه:

ولد الإمام أبو حنيفة في الكوفة[٣] بالعراق وسكنها، قال ابن قيم الجوزية: «والدين والفقه والعلم انتشر في الأمة عن أصحاب ابن مسعود، وأصحاب زيد بن ثابت، وأصحاب عبد الله بن عمر، وأصحاب عبد الله بن عباس، فعِلمُ الناسِ عامّتُه عن أصحاب هؤلاء الأربعة.

فأما أهل المدينة فعلمهم عن أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر،

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٦، رقم ٧٢٩٧)، و«وفيات الأعيان» (٥/ ٤٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٢٩ ـ ٦٣٠)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ١٣٧).

(٢) مقدمة «أوجز المسالك» (ص١٧٦).

(٣) الكوفة: بالضم: المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق، نزل بها ألف وخمس مائة صحابي. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٥٥٧).

وأما أهل مكة فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن عباس، وأما أهل العراق فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود[١].

وكانت الكوفة حين ذاك مظهراً لسعة الإسلام ومدنيته الباهرة، وكانت أكثر مدن العراق علماً وفضلاً وفقهاً في العلم والدين والشريعة، واتخذها علي بن أبي طالب رضي الله عنه عاصمة خلافته. قال الإمام ولي الله الدهلوي: «وكان أغلب قضاياه بالكوفة»[٢].

وكانت الكوفة قد أصبحت في عهد عمر الفاروق رضي الله عنه مدرسة القرآن والحديث قبل مجيء علي رضي الله عنه إليها. قال الحافظ ابن تيمية: «ولما ذهب (علي) إلى الكوفة كان أهل الكوفة قبل أن يأتيهم، قد أخذوا الدين عن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وحذيفة وعمار وأبي موسى وغيرهم ممن أرسله عمر إلى الكوفة»[٣].

قال قتادة: «نزل الكوفة من الصحابة ألف وخمسون، منهم أربعة وعشرون بدريون»[٤].

وذكر العجلي أنه نزل الكوفة من الصحابة ألف وخمس مائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم[٥].

وقال النووي: والكوفة هي البلدة المعروفة ودار الفضل ومحل الفضلاء، بناها عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٦].

طلبه للعلم:

أقبل الإمام أبو حنيفة على التحصيل حين بلغ العشرين من عمره، فدرس الأدب والأنساب أولاً، ثم درس علم الكلام وبرع فيه، ثم التحق بحلقة شيخ فقهاء الكوفة حماد بن أبي سليمان[٧]، الذي كان من كبار الأئمة والأساتذة في عصره، وأخذ عن كبار التابعين، وهو الذي كان يدور عليه علم عبد الله بن

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ٣٨).
(٢) «حجة الله البالغة» (١/ ١٣٢).
(٣) «منهاج السنّة» (٤/ ١٥٧).
(٤) «فتح المغيث» (٣/ ١٠٢).
(٥) «تبييض الصحيفة» (ص٣٦).
(٦) «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (٢/ ٤١٢).
(٧) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٢٢٥، حوادث: ١٠١ ـ ١٥٠هـ).

مسعود، وتوفي حماد سنة عشرين ومائة من الهجرة[١].

أخذ الإمام أبو حنيفة الحديث والفقه عن عديد من الأئمة، لكنه نشأ في رعاية حماد بصفة خاصة، وما من محدث بالكوفة إلا وأخذ عنه أبو حنيفة، فقد ذكر العلّامة الموفق بن أحمد المكي عدد شيوخ أبي حنيفة أربعة آلاف[٢]. وذكر العلّامة السيوطي في «تبييض الصحيفة» والعلّامة الكردري[٣] في «مناقب أبي حنيفة» أسماء كثير من شيوخه وأساتذته، وقام العلّامة عبد الحي اللكنوي[٤] في «التعليق الممجد» بوصف كثير من شيوخه أيضاً.

ومن خصائص شيوخ الإمام أبي حنيفة ومناقبهم كما قال العلّامة الشعراني[٥]: «فرأيته (أبا حنيفة) لا يروي حديثاً إلا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله ﷺ. . . .، فكل الرواة الذين هم بينه وبين رسول الله ﷺ عدول ثقات، أعلام أخيار، ليس فيهم كَذَّاب ولا متَّهم بكذب»[٦]، وإن ما ذُكر من ضعف في بعض أدلته فذلك

---

(١) انظر: «السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص٤٠١).

(٢) «مناقب أبي حنيفة» (١/ ٣٧)، وكذا ذكر العلامة الكردري في «مناقب أبي حنيفة» (٢/ ٧٦ ـ ٧٧).

(٣) هو: المولى حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري الخوارزمي الشهير بـ«البزازي»، فقيه حنفي، توفي سنة (٨٢٧هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٧/ ١٨٣)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٤٥).

(٤) هو: عبد الحي بن عبد الحليم بن أمين الله الأنصاري، السهالوي، اللكنوي، من كبار العلماء وجهابذة المحدثين والفقهاء في الهند، وكان من نوابغ الرجال المعدودين في العالم، قام في عمر قصير لا يتجاوز أربعين سنة من جلائل الأعمال وبدائع الصنائع ما لا يستطيع القيام به طائفة من النوابغ والعباقرة في سنين طوال، توفي سنة (١٣٠٤هـ).

انظر ترجمته في: «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» (٨/ ١٢٧٨)، و«الإمام عبد الحي اللكنوي علّامة الهند وإمام المحدثين والفقهاء» للدكتور ولي الدين الندوي.

(٥) هو: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، الشافعي، الشاذلي، المصري، أبو المواهب، فقيه، أصولي، محدث، توفي سنة (٩٧٣هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٨/ ٣٧٢).

(٦) كتاب «الميزان» (١/ ٢٣١).

بالنظر إلى الرواة النازلين من سنده من بعد وفاته، وكان شيوخ أبي حنيفة من أساطين الفقه والحديث على السواء.

ارتحاله إلى الحرمين الشريفين:

كان الحجّ أكبر وسيلة للإفادة والاستفادة في ذلك العصر، إذ أن العلماء والمحدثين كانوا يتجمّعون في الحرمين الشريفين من جميع أنحاء العالم، ويعقدون مجالس الدرس والإفتاء.

نقل الإمام الموفق من طريق أبي المحاسن بن علي بن الحسن بن علي المرغيناني[(١)]: «حجّ أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ خمساً وخمسين حجة»[(٢)]، وأخذ عن عطاء بن أبي رباح من شيوخ الحرمين في مكة، وعن سالم بن عبد الله وسليمان في المدينة المنورة على وجه الخصوص، ولازم الإمام أبا جعفر الباقر[(٣)] رحمه الله إلى مدة للأخذ والاستفادة، وأقام في مكة سبع سنوات، وذلك من (١٣٠هـ) إلى أن ولي الخلافة المنصور العباسي[(٤)].

ذكر محمد بن يوسف الصالحي[(٥)] في «عقود الجمان»: أن ابن هبيرة[(٦)]

---

(١) هو: فقيه حنفي، صنّف في علم الشروط والسجلات، وله فتاوى، توفي سنة (٦٠٠هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١/ ٥٧٣).

(٢) «مناقب أبي حنيفة» للموفق (١/ ٢٣١).

(٣) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سيد بني هاشم في زمانه، روى عن جدّيه الحسن والحسين وعائشة وأم سلمة، كان أحد من جمع العلم والفقه والشرف والديانة، وكان يصلح للخلافة، وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، ولا عصمة إلا لنبي، توفي سنة (١١٤هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٣٠٨، حوادث: ١٠١ ـ ١٥٠هـ).

(٤) هو: عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، أبو جعفر، بويع له بالخلافة بعد أخيه أبي العباس السفاح، وذلك سنة (١٣٦هـ)، توفي سنة (١٥٨هـ). انظر: «تاريخ دمشق» (٣٤/ ٢٠٦ ـ ٢٣٩، برقم ٣٦١٧).

(٥) هو: محمد بن يوسف بن علي، عالم بالتاريخ، من الشافعية، توفي سنة (٩٤٢هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٨/ ٢٥٠)، و«كشف الظنون» (١/ ٢٠٤).

(٦) هو: يزيد بن عمر بن هبيرة الأمير، متولي العراق والعجم لمروان، توفي سنة (١٣٢هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٧٥٦، برقم ٣٢٦، حوادث: ١٠١ ـ ١٥٠هـ)، و«وفيات الأعيان» (٦/ ٣١٣ ـ ٣١٤).

لما ضرب أبا حنيفة رحمه الله تعالى، ركب أبو حنيفة إلى مكة، وكان ذلك في سنة (١٣٠هـ)، فأقام بمكة إلى أن صارت الخلافة العباسية، فقدم أبو حنيفة رحمه الله تعالى الكوفة في زمن أبي جعفر، وقد ولي أبو جعفر الخلافة أول سنة (١٣٧هـ)، فكان قيام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مكة المكرمة في هذه المرة قريباً من سبع سنين[١]. ورحل إلى البصرة أكثر من عشرين مرة.

وبالتالي فإن أبا حنيفة أخذ روايات مكة والمدينة والكوفة والبصرة، وبالجملة فإنه جمع بين أحاديث العراق والحجاز.

تلاميذه:

قال ابن حجر عند ذكر تلاميذه الذين أخذوا عنه ولازموه: «استيعابهم متعذر لا يمكن ضبطه»، ومن ثم قال بعض الأئمة: «لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين مثل ما ظهر لأبي حنيفة من الأصحاب والتلاميذ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه»[٢].

وذكر العلّامة الكردري في «مناقب أبي حنيفة» أسماء تلاميذه قريباً من ثلاث مائة من مشايخ الفقه والحديث.

وقال أحمد بن حجر المكي: تلمذ له كبار من المشايخ والأئمة المجتهدين، والعلماء الراسخين، كالإمام الجليل المجمع على جلالته عبد الله بن المبارك، والليث بن سعد[٣]، والإمام مالك بن أنس، وناهيك بهؤلاء الأئمة، ومسعر بن كدام[٤]، وتلمذ له من الفقهاء: أبو يوسف،

---

(١) حاشية «تبييض الصحيفة» (ص٣٧).

(٢) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٣) هو: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الأصبهاني الأصل، المصري، شيخ إقليم مصر وعالمه، لقي عطاء ونافعاً وابن شهاب، وكان الشافعي يتأسف على فوات لقيّه، توفي سنة (١٧٥هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٧١٠، برقم ٢٤٢، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

(٤) هو: أبو سلمة مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة الحارث الهلالي، الكوفي، الحافظ، أحد الأعلام، توفي سنة (١٥٥هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٢١٢ ـ ٢١٦، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ).

ومحمد بن الحسن الشيباني، وزفر، وحسن بن زياد. ومن المتصوفة والزهّاد: فضيل بن عياض وداود الطائي كذلك.

وكان عنده رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجلس شورى لأهل العلم، يلقي عليهم مسألة مسألة، يسمع ما عندهم، ويناظرهم شهراً أو أكثر من ذلك حتى يستقر أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها القاضي أبو يوسف في الأصول[١].

زهده وتقواه:

نقل الموفق عن عبد الله بن المبارك يقول: قدمت الكوفة، فسألت عن أورع أهلها، فقالوا: أبو حنيفة.

وإنه أيضاً قال: دخلت الكوفة فسألت عن أفقه أهلها، فقيل لي: أبو حنيفة، وسألت عن أزهد أهلها، فقيل لي: أبو حنيفة، وسألت عن أورع أهلها، فقيل لي: أبو حنيفة[٢].

وعنه قال أيضاً: ما رأيت أحداً أورع من أبي حنيفة، ولقد جُرِّب بالسياط والأموال[٣].

وقال الزرنجري[٤]: كان أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجتهد حتى يأخذ بأقوال أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأفعاله وخصاله، لأن أبا بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان أفضل الصحابة وأعلمهم وأفقههم وأورعهم وأتقاهم وأعبدهم وأزهدهم وأسخاهم وأجودهم، فكذلك كان أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ أعلم التابعين وأفقههم وأتقاهم، وأورعهم وأعبدهم وأزهدهم وأسخاهم وأجودهم، حتى إنه كان لأبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حانوت بمكة يبيع البزّ فيه، فكذا كان أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ يتبعه فيه، فاتخذ حانوتاً بالكوفة فكان يبيع البزّ فيه[٥].

---

(١) انظر: «أوجز المسالك» (١/ ٢٠١)، و«حسن التقاضي» (ص١٧).
(٢) «مناقب أبي حنيفة» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨). (٣) أيضاً (١/ ١٧٧).
(٤) هو: عمر بن شمس الأئمة، بكر بن محمد بن علي الزرنجري، عماد الدين، أبو بكر البخاري، الفقيه الحنفي، توفي سنة (٥٨٤هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٧٨٥)، و«إيضاح المكنون» (١/ ٥١).
(٥) «مناقب أبي حنيفة» (١/ ٨٢).

بشارة النبي ﷺ به:

وروى أحمد في «مسنده» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لو كان العلم بالثريا لتناوله أناس من أبناء فارس**»[١].

قال السيوطي وابن حجر المكي وجمهور العلماء بوجه عام: إن أبا حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ هو أول مصداق لبشارة النبي ﷺ هذه، وقال الإمام المحدث ولي الله الدهلوي: «قال الفقير[٢]: إن هذا الحكم يشمل أبا حنيفة»[٣].

ذكاؤه وفطنته:

كان أبو حنيفة أكبر شهرة في ذكائه وحِدَّة طبعه، فقد قال العلّامة الذهبي: «كان من أذكياء بني آدم»[٤]، وقد اعترف الجميع بفراسته وذكائه ووفور عقله.

قال محمد بن عبد الله الأنصاري: «كان أبو حنيفة ليتبيّن عقله في منطقه وفعله ومشيته ومدخله ومخرجه»[٥].

نقل الموفق من طريق بكر بن خنيس قال: «لو جُمع عقل أبي حنيفة وعقول أهل زمانه لرجح عقله على عقولهم»[٦].

وقال علي بن عاصم: «لو وُزن عقل أبي حنيفة بعقل نصف أهل الأرض لرجح بهم»[٧].

مكانته العلمية:

نقل الموفق من طريق مليح بن وكيع قال: سمعت أبي يقول: «ما لقيت أحداً أفقه من أبي حنيفة ولا أحسن صلاةً منه»[٨].

---

(١) «مسند أحمد بن حنبل» (٢/ ٢٩٧ ـ ٤٢٠ ـ ٤٢٢ ـ ٤٦٩).
(٢) يعني نفسه. (٣) «كلمات طيبات» (ص١٦٨).
(٤) «العبر في خبر من غبر» (١/ ١٦٤).
(٥) «عقود الجمان» (ص٢٤٦)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٩/ ٤٣٩).
(٦) «مناقب أبي حنيفة» (١/ ١٥٨). (٧) المصدر السابق (١/ ١٥٦).
(٨) المصدر السابق (١/ ٢٨٤).

وقال النضر بن شميل: «كان الناس نياماً عن الفقه حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فتّقه وبيّنه ولخّصه»[١].

وقال سفيان الثوري لرجل عاد من مجلس أبي حنيفة: «لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض»[٢].

وقال خارجة بن المسيب وعبد الله بن المبارك: «لا مثيل لأبي حنيفة في العلم والعقل» ـ المراد بالعلم «الحديث» في ذلك العصر ـ.

وقال ابن عيينة[٣]: «قال العلماء: ابن عباس في زمانه، والشعبي[٤] في زمانه، وأبو حنيفة في زمانه»[٥]، يعني: لم يكن لهم مثيل في عصورهم في العلم.

وكان يقول: «ما مقلت عيني مثل أبي حنيفة»[٦].

وقال الإمام الشافعي: «من أراد أن يعرف الفقه فليلزم أبا حنيفة وأصحابه، فإن الناس كلهم عيال عليه في الفقه»[٧].

بحث في تابعيته:

لقد أدرك الإمام أبو حنيفة عدة من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أنس بن

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٥).

(٢) «عقود الجمان» (ص١٩٠)، ومقدمة «أوجز المسالك» (ص١٧٩).

(٣) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، الإمام، شيخ الإسلام، سمع من الزهري وعمرو بن دينار. قال الشافعي: لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ١١١٠، برقم ١٠٩، حوادث: ١٥١ ـ ٢٠٠هـ)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٣٩١ ـ ٣٩٣).

(٤) هو: عامر بن شراحيل الشعبي ـ شعب همدان ـ أبو عمرو، علّامة أهل الكوفة في زمانه، توفي سنة (١٠٤هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٧٠، برقم ١٠٦، حوادث: ١٠١ ـ ١٥٠هـ).

(٥) «مناقب أبي حنيفة» للموفق (١/ ٣٢١).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٣٠، رقم ٨٢٩٦)، ومقدمة «أوجز المسالك» (١/ ١٧٩).

(٧) «مناقب أبي حنيفة» للذهبي (ص١٩).

مالك خادم رسول الله ﷺ (ت٩٣هـ)، وأبو الطفيل عامر بن واثلة (ت١٠٢هـ)، وعبد الله بن بسر المازني (ت٩٦هـ)، وقد ثبت لدى جمهور المحدثين والمحققين أن أبا حنيفة تشرف برؤية أولئك النفوس السعداء الذين سعدوا برؤية جمال النبي المصطفى ﷺ.

وقد أنكر بعض العلماء تابعيته. لكن جمهور المحدثين قد أجمعوا عليها، فقد قال العلّامة الذهبي: «رأى أنس بن مالك».

وفي فتاوى ابن حجر المكي: «أنه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة»، فهو من طبقة التابعين.

ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام، والحمَّادَين بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة، والليث بن سعد بمصر[1]، فهو من أعيان التابعين.

وأثبت تابعيته كبارُ الأئمة من أمثال: ابن حجر العسقلاني، والذهبي، والخطيب البغدادي، وولي الدين العراقي، وابن الجوزي، والدارقطني، وغيرهم[2].

رواية أبي حنيفة عن مالك:

نقل الخطيب البغدادي بعض أقوال الجرح والطعن في أبي حنيفة عن مالك، وقد نفى أبو الوليد الباجي[3] في شرحه على «الموطأ» نسبة هذه الأقوال إلى الإمام مالك.

وذكر أبو العباس ابن أبي العوام السعدي بسنده: وكان (مالك) يستفيد من كتب أبي حنيفة (أي أصحابه)[4].

---

(١) مقدمة «أوجز المسالك» (ص١٨٢).

(٢) انظر: «إقامة الحجة» للعلّامة اللكنوي (ص٨٣ ـ ٨٨).

(٣) هو: سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث، أبو الوليد القرطبي، المالكي، الباجي، نسبة إلى «باجة» وهي مدينة بالأندلس، فقيه، محدث، أصولي، متكلم، توفي سنة (٤٧٤هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٨).

(٤) «تأنيب الخطيب» (ص١٦٩).

وكان يذاكره العلم في المسجد النبوي طول الليل كلما قدم أبو حنيفة المدينة، كما ذكر الموفق الخوارزمي وغيره[١].

وعدّ بعض العلماء الإمام أبا حنيفة في زمرة الرواة عن مالك، ونقل الحافظ الذهبي روايةً عن سعيد عن أشهب: «رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه»[٢].

ولو صحّ ذلك فليس عاراً على أبي حنيفة، بل هو دليل على غاية تواضعه والإجلال البالغ للعلم والعلماء، وقد ثبتت رواية أبي حنيفة عن بعض تلامذته أيضاً، لكن نسبة رواية أبي حنيفة عن مالك تحتاج إلى دليل.

فقد ردّ العلّامة محمد زاهد الكوثري[٣] في «أقوم المسالك» على رواية أشهب، فقال: فما يرويه الذهبي في ترجمة مالك في «طبقات الحفاظ» عن أشهب لا يصحّ إلا إذا كان في حق حماد بن أبي حنيفة دون أبيه، لأن ميلاد أشهب (١٤٥هـ) كما يقول ابن يونس، ومثله لا يمكن أن يرحل من مصر إلى المدينة المنورة، ويرى أبا حنيفة عند مالك»[٤] ووفاة أبي حنيفة حصلت في (١٥٠هـ).

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني: أن أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك، وإنما أورده الدارقطني ثم الخطيب في الرواية عنه لروايتين وقعتا لهما بإسنادين فيهما مقال[٥].

مصادر علمه:

نقل الخطيب البغدادي عن أبي مطيع قال: قال أبو حنيفة: دخلت على أبي

---

(١) نفس المصدر (ص١٨٥).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٩).
(٣) هو: محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري ـ نسبة لقرية الكواثرة بضفة نهر شبز ببلاد القوقاز ـ الجركسي، الحنفي، فقيه، محدث، متكلم، مؤرخ، أديب، عارف باللغات العربية والتركية والفارسية والجركسية، ولد سنة (١٢٩٦هـ) وتوفي سنة (١٣٧١هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ١٢٩)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٣٠٢).
(٤) «أقوم المسالك» الملحق بـ«إحقاق الحق» (ص٩٧).
(٥) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٨٠).

جعفر أمير المؤمنين، فقال لي: يا أبا حنيفة! عمّن أخذتَ العلم؟ قال: قلت: عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، قال: فقال أبو جعفر: بخ بخ، استوثقت ما شئت يا أبا حنيفة! الطيبين الطاهرين المباركين صلوات الله عليهم[(١)].

قال المحدث ولي الله الدهلوي: «ومذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه، وقضايا علي وشُريح والشعبي، وفتاوى إبراهيم، أحق بالأخذ عند أهل الكوفة من غيره»[(٢)].

وقال أيضاً: «وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه، لا يجاوزه إلا ما شاء الله، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه، دقيق النظر في وجوه التخريجات، مقبلاً على الفروع أتمّ إقبال، وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلنا فلخّص أقوال إبراهيم من «كتاب الآثار» لمحمد رحمه الله، و«جامع عبد الرزاق»، و«مصنف أبي بكر بن أبي شيبة»، ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة، وهو في تلك اليسيرة أيضاً لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة»[(٣)].

وإن ما قام به الإمام أبو حنيفة من خدمة جليلة ومآثر عظيمة في تدوين الفقه الإسلامي لا يحتاج إلى بيان وتوضيح.

وقيل: يبلغ عدد ما دوّنه أبو حنيفة من مسائل أكثر من ألف ألف ومائتي ألف وسبعين ألفاً[(٤)].

وفاته:

قال ابن حجر: إن المنصور طلبه للقضاء، وأن يكون قضاة بلاد الإسلام من تحت أمره، فامتنع، فحلف وغَلَّظ إن لم يفعل ليحبسنَّه، وليشدِّدَنَّ عليه، فامتنع، فحبسه، وكان يرسل له: إن أحببت الخلاص فاقبل، فيمتنع، ولما

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٤).
(٢) «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» (ص٣٧).
(٣) «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» (ص٣٧).
(٤) «النكت الطريفة» (ص٥).

شدّد الامتناع أمر أن يخرج كل يوم فيضرب عشرة أسواط، ويُنادَى عليه في الأسواق، فأُخرج وضُرب ضرباً مُوجعاً حتى سال عنه الدم على عقبيه، ثم أعيد إلى الحبس وضُيّق عليه تضييقاً شديداً، حتى في مأكله ومشربه، ثم فعل به كذلك في الثاني، والثالث، ثم هكذا إلى عشرة أيام، فبكى وأكد الدعاء، فتوفي بعد خمسة أيام.

وروى جماعة أنه رُفع إليه قدح فيه سُمٌّ ليشرب فامتنع، وقال: إني لأعلم ما فيه ولا أُعِين على قتل نفسي، فطرح ثم صُبَّ في فيه قهراً فمات، وقيل: كان ذلك بحضرة المنصور، وصح أنه لما أحس بالموت سجد، فخرجت نفسه وهو ساجد.

وقيل: بالامتناع عن القضاء لا يوجب للمنصور أن يقتله هذه القتلة الشنيعة، وإنما السبب في ذلك أن بعض أعداء أبي حنيفة دَسَّ إلى المنصور أن أبا حنيفة هو الذي أثار عليه إبراهيم بن عبد الله بن الحسين بن علي(١) رضي الله عنه الخارج عليه بالبصرة.

ثم اتفقوا على أنه رضي الله عنه توفي سنة مائة وخمسين، عن سبعين سنة، في رجب على المشهور، وقيل: شعبان، وقيل: نصف شوال.

ولم يخلف غير حماد(٢).

الإمام أبو حنيفة ومكانته في علم الحديث

من المشهور أنه لا يوجد للإمام أبي حنيفة كتاب في فن الحديث، ولا توجد له رواية في الكتب الستة الصحاح إلّا في مواضع قليلة، بل إنه اشتهر بـ«أهل الرأي».

يبدو من كل ذلك للوهلة الأولى أن أبا حنيفة لم يكن على صلة قوية بالحديث الشريف، لكن الحقيقة ليست كذلك، ولذا كان لا بدّ من كشف الستار عن هذا الوهم.

فقد قال الإمام ولي الله الدهلوي والآخرون من العلماء المحققين في

---

(١) انظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (٦/ ٢٣)، و«تاريخ ابن خلدون» (٣/ ٢٠١).
(٢) «أوجز المسالك» (١/ ١٧٧).

تعريف المجتهد: (هو) من جمع خمسة أنواع من العلم: علم كتاب الله ﷻ، وعلم سنّة رسول الله ﷺ، وأقاويل العلماء السلف من إجماعهم واختلافهم، وعلم اللغة، وعلم القياس[١].

والإمام أبو حنيفة مجتهد بالإجماع، فالطعن عليه بقلة الحديث على الرغم من ذلك إنما هو محض جهالة.

أقوال أئمة الحديث فيه:

ونعرض فيما يلي بعض أقوال أئمة الحديث فيه لتتجلّى الحقيقة وتنقشع سحابة الأكاذيب والأباطيل:

نقل الحافظ الذهبي بيان مسعر بن كدام الذي رافق أبا حنيفة خلال طلبه للعلم قال: «طلبت مع أبي حنيفة الحديث فغلبنا، وأخذنا في الزهد فبرع علينا، وطلبنا معه الفقه فجاء منه ما ترون»[٢].

وقال يحيى بن سعيد القطان إمام الجرح والتعديل: «إنه والله لأعلم هذه الأمة بما جاء عن الله ورسوله»[٣].

وقال مكي بن إبراهيم: «كان أبو حنيفة أعلم أهل زمانه»[٤].

وعقد أبو المحاسن الشافعي باباً مستقلاً في كتابه «عقود الجمان» وذكر فيه كثرة رواياته وأنه من أعلام حفاظ الحديث[٥].

وكان الإمام أبو حنيفة مع سعة نظره وغزارة علمه يأخذ عن كل محدّث قدم الكوفة، فنقل العلّامة الموفق الخوارزمي بيان تلميذه المعروف المحدث الشيخ عبد العزيز بن رزمة بسند متصل إليه قال: وذكر علم أبي حنيفة بالحديث فقال: قدم الكوفة محدّث، فقال أبو حنيفة لأصحابه: انظروا هل عنده شيء في الحديث ليس عندنا؟ قال: قدم علينا محدّث آخر، فقال لأصحابه مثل ذلك[٦].

---

(١) «عقد الجيد في مسائل الاجتهاد والتقليد» (ص٥).
(٢) «مناقب أبي حنيفة» للذهبي (ص٢٧). (٣) «ما تمسّ إليه الحاجة» (ص٣٩).
(٤) مقدمة «أوجز المسالك» (ص١٨٤). (٥) «عقود الجمان» (ص٣١٩).
(٦) «مناقب أبي حنيفة» للموفق (١/ ٧٥ ـ ٧٦).

وقال الحسن بن زياد: كان أبو حنيفة يروي أربعة آلاف حديث، ألفين لحماد وألفين لسائر المشيخة[١].

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي محدث الديار المصرية في «عقود الجمان»: كان أبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وأعيانهم، ولولا كثرة اعتنائه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه، وذكره الذهبي في «طبقات الحفاظ»، ولقد أصاب وأجاد.

ثم قال صاحب «عقود الجمان» في الباب الثالث والعشرين: إنّما قلّت الرواية عنه ـ وإن كان متسع الحفظ ـ لاشتغاله بالاستنباط، وكذلك لم يُرو عن مالك والشافعي إلا القليل بالنسبة إلى ما سمعاه للسبب نفسه، كما قلّت رواية أمثال: أبي بكر وعمر وكبار الصحابة ﷺ بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم، وقد كثرت رواية من دونهم بالنسبة إليهم[٢].

احتياط الإمام في رواية الحديث:

كان الإمام أبو حنيفة أكثر احتياطاً في رواية الحديث، وقد اعترف بذلك كبار المحدّثين، فقال يحيى بن معين: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدّث إلا ما يحفظ، ولا يحدّث بما لا يحفظ[٣]، وخير دليل على فهم احتياطه في رواية الحديث ما شهد به الإمام وكيع قال: لقد وُجد الورع عن أبي حنيفة في الحديث ما لم يوجد عن غيره[٤].

شروطه:

وله ميزة خاصة من ناحية أخرى بالنسبة إلى الأئمة المعاصرين له والأئمة المتأخرين عنه، وهو أن عدّة من دفاتر الحديث كانت قد دُوّنت في عصر الإمام أبي حنيفة، وكانت الحاجة ماسّة إلى أن توضع قواعد الردّ والقبول، فهو أول من وضع لبنة الأساس في هذا الفن، وقام بتبيين المراتب من حيث

(١) نفس المصدر (١/ ٨٥).
(٢) نقلاً عن «تبييض الصحيفة» (ص١٨٣).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٣٠)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٩/ ٤٢٤).
(٤) «مناقب أبي حنيفة» (١/ ١٧٢).

ثبوت الأحكام، وكانت أصوله في هذا الباب أشدّ من غيره، ولذلك سمّي «متشدّداً في الرواية»، فذلك أيضاً من أسباب قلة روايته، كما قال العلامة ابن خلدون: «والإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته لما شدّد في شرط الرواية والتحمل»[(١)].

فما هو هذا الشرط؟

يروي لنا أبو يوسف عن أبي حنيفة قال: قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يحدّث من الحديث إلا ما حفظه من يوم سمع إلى يوم يحدّث[(٢)].

قال العلّامة عبد الوهاب الشعراني: «وقد كان الإمام أبو حنيفة يشترط في الحديث المنقول عن رسول الله ﷺ قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جمع أتقياء عن مثلهم وهكذا»[(٣)].

وما ذكره الشعراني من شرط للعمل بالحديث، نقله العلّامة الذهبي عن أبي حنيفة نفسه قال: آخذ بكتاب الله، فما لم أجد فبسنّة رسول الله والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإن لم أجد فبقول أصحابه، آخذ بقول من شئت، وأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وعطاء فأجتهد كما اجتهدوا[(٤)].

فأفاد قول الإمام هذا أنه كان يستدلّ بمجرد الأحاديث الصحيحة التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات.

والحق أن جميع رواة الصحيحين لا يبلغون على هذا المعيار بوجه كامل، فقال السيوطي: «هذا مذهب شديد قد استقرّ العمل على خلافه، فلعلّ الرواة في الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف»[(٥)].

---

(١) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٧٤).

(٢) «مناقب أبي حنيفة» للذهبي (ص٢٢)، و«الجواهر المضيئة» (١/ ٦١) ترجمة الإمام الأعظم.

(٣) كتاب «الميزان» (١/ ٢٢٧).

(٤) «مناقب أبي حنيفة» للذهبي (ص٢٠ ـ ٢١).

(٥) «تدريب الراوي» (٢/ ٩٣).

كان عمل الإمام أبي حنيفة هذا صالحاً للقبول، لكن بعض المحدثين الذين كانوا عاملين بظاهر الحديث رموه في بعض المسائل الفروعية بمخالفة الحديث، فقد قال الحافظ ابن عبد البر المالكي ردًّا على ذلك: «كثير من أهل الحديث قد استجازوا الطعن على أبي حنيفة لردّه كثيراً من الأخبار الآحاد للعدول، قال: لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن، فما شذّ من ذلك ردّه وسمّاه شاذًّا. . . إلخ»[١].

من أجل ذلك؛ ما استدلّ به من الأحاديث هو أكبر صحةً وأقوى سنداً. قال علي بن الجعد شيخ البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم: «أبو حنيفة إذا جاء بالحديث جاء بمثل الدرّ»[٢].

ولا أدلّ على ذلك من «مسانيد الإمام أبي حنيفة» و«كتاب الآثار» بوجه خاص، وكتاب صاحب «القاموس» العلّامة السيد مرتضى الزبيدي: «عقود الجواهر المنيفة في أدلّة الإمام أبي حنيفة».

اتهام مزوَّر على أبي حنيفة:

لقد اختار الإمام أبو حنيفة في القياس والاجتهاد مسلكاً دقيقاً في غاية الدقّة، ولذلك فإن عامّة المحدثين الآخذين بظاهر الحديث والكارهين للخوض في المسائل الجديدة رموه بردّ الحديث الصحيح ورفضه إزاء القياس والاجتهاد ـ العياذ بالله ـ، لكن ما نقل عن الإمام أبي حنيفة في هذا الباب يكذّب هذه التهمة تكذيباً.

فقد أخرج الموفق الخوارزمي بسنده إلى أبي مقاتل حفص بن مسلم السمرقندي في كتاب «العالم والمتعلم» عن أبي حنيفة أنه قال: «كل شيء تكلم النبي ﷺ ـ سمعناه أو لم نسمعه ـ فعلى الرأس والعين، قد آمنا به نشهد أنه كما قال نبي الله ﷺ»[٣].

---

(١) «الموافقات» (٣/ ٢٤).

(٢) «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» (ص٤٤) نقلاً من «جامع مسانيد الإمام الأعظم» للخوارزمي (٢/ ٣٠٨).

(٣) «السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص٤١٧) نقلاً من «العالم والمتعلم».

ونقل العلّامة الشعراني عن أبي حنيفة قال: «ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، بأبي هو وأمي، ليس لنا مخالفته، وما جاء عن أصحابه تخيَّرنا، وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال»[١].

ونقل الحافظ ابن عبد البر المالكي في «الانتقاء» عن أبي حنيفة قال: «لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ، به أكرمنا الله وبه استنقذنا»[٢].

ونقل العلّامة الشعراني من طريق الإمام أبي جعفر الشيرازي بسنده المتصل إلى الإمام أبي حنيفة ﷺ أنه كان يقول: «كذب والله وافترى علينا من يقول عنا: إننا نقدم القياس على النص، هل يحتاج بعد النص إلى قياس؟»[٣].

ولكن الإمام أبا حنيفة كان يقول عن أئمة التابعين: «هم رجال ونحن رجال»، إذ أنه كان أحد التابعين، وذكر الإمام محمد بن الحسن الشيباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «المبسوط» مفصلاً: أن الإمام أبا حنيفة لا يعتبر رأياً أيٍّ كان إزاء الحديث الصحيح.

بل ينقل لنا العلّامة ابن حزم عن أبي حنيفة قوله: «الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله ﷺ أولى من القياس، ولا يحلّ القياس مع وجوده»[٤].

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»: «أصحاب أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة: أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه، كما قدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس والرأي، وقدّم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأي والقياس، ومنع قطع السارق بسرقة أقلّ من عشرة دراهم، والحديث فيه ضعيف، وجعل أكثر الحيض عشرة أيام، والحديث فيه ضعيف، وشرط إقامة

(١) كتاب «الميزان» (١/ ٢٢٥)، و«الخيرات الحسان» (ص١٠٥).
(٢) انظر: «السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص٤١٨).
(٣) كتاب «الميزان» للشعراني (١/ ٢٢٤).
(٤) «الإحكام في أصول الأحكام» (٧/ ٣٦٨).

الجمعة في المصر، والحديث فيه كذلك، وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيها غير مرفوعة.

فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله (أي قول أبي حنيفة) وأحمد.

وقال: ليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يسمّيه المتأخرون حسناً، قد يسمّيه المتقدمون ضعيفاً[١].

وإنّ العلّامة ابن حزم والحافظ ابن القيم هما أكثر ردًّا على مذهب أبي حنيفة، لكنهما اعترفا رغم ذلك بأن مذهب أبي حنيفة هو تقديم الحديث الضعيف على القياس والرأي، وكذلك من أصول الحنفية قبول المراسيل وتقديمها على الرأي والقياس، بينما الشافعي لا يقبلها إلا بشروط، وجماعة من المحدثين قد رفضوها بتاتاً.

مكانة الإمام أبي حنيفة في الجرح والتعديل:

نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية في الإسلام، ولكنه تحقق في أواخر عصر التابعين بصورة منظمة ومنقحة.

وقال الحافظ السخاوي[٢]: «فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني، كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضُعِّفوا غالباً من قِبَلِ تحمُّلهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً ولهم غلط، كأبي هارون العبدي، فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة، تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأمة»[٣]، فقال أبو حنيفة: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح»،

---

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٢٩).

(٢) هو: محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي بكر السخاوي الأصل، القاهري المولد، الشافعي، فقيه، محدث ومؤرخ، توفي سنة (٩٠٧هـ). انظر: «البدر الطالع» (٢/ ١٨٤)، و«شذرات الذهب» (٨/ ١٥).

(٣) «فتح المغيث» (٣/ ٢٦٦).

رواه الترمذي من طريق أبي يحيى الحِمَّاني[١].

مسانيد الإمام أبي حنيفة:

صنّف الإمام أبو حنيفة بعض المؤلفات في الحديث والفقه والتوحيد.

فأما ما يتعلق بالحديث، فقد فشا في الناس بوجه عام أن الإمام أبا حنيفة لم يترك أي كتاب من بعده، لكن الواقع أنه كما قام بتدوين الفقه بصورة منظمة، ـ والذي جمعه تلاميذه ولا سيّما أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن الشيباني، وصدق الشافعي فيما قال: «الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة»[٢] ـ قام كذلك بتدوين الأحاديث على ترتيب فقهي.

قال العلّامة السيوطي: «من مناقب أبي حنيفة التي انفرد بها أنه أول من دوّن علم الشريعة ورتّبه أبواباً، ثم تبعه مالك بن أنس في ترتيب «الموطأ»، ولم يسبق أبا حنيفة أحدٌ»[٣].

ولا يخفى أن له عدة مسانيد جمع فيها جميع مروياته.

وبلغ عدد هذه المسانيد سبعة عشر كما قال العلّامة زاهد الكوثري[٤].

وقال أبو المؤيد الخوارزمي: «قد سمعت في الشام عن بعض الجاهلين مقداره أنه ينقصه ويستصغره ويستعظم غيره، ويستحقره وينسبه إلى قلة الحديث، ويستدلّ باشتهار المسند الذي جمعه أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم للشافعي و«موطأ مالك» و«مسند الإمام أحمد» ـ رحمهم الله تعالى ـ، وزعم أنه ليس لأبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ مسند، وكان لا يروي إلا عدّة أحاديث، فلحقتني حمية دينية ربانية، وعصبية حنفية نعمانية، فأردت أن أجمع بين خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فحول علماء الحديث»[٥].

ومن أكبر ميزات هذه المسانيد أن معظم رواياتها تصل إلى النبي ﷺ

(١) كتاب «العلل» للترمذي (٥/٥٤٨، وانظر: «علم رجال الحديث» (ص١٣٨ ـ ١٤٦).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/١٦٨).
(٣) «تبييض الصحيفة» (ص١٢٩).
(٤) انظر: «تأنيب الخطيب» (ص٢٤٥).
(٥) «تبييض الصحيفة» (ص١٨٢ ـ ١٨٣).

بواسطتين فحسب، ذلك ما يدل على صحتها وقوتها، ولم يشاركه في هذه الخصيصة من الأئمة الأربعة إلّا مالك.

وقال العلّامة الشعراني: وقد مَنّ الله تعالى عليّ بمطالعة مسانيد الإمام الأعظم أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط الحفاظ(١).

وقال العلّامة الكوثري: كان الخطيب نفسه حينما رحل دمشق استصحب معه «مسند أبي حنيفة» للدارقطني و«مسنده» لابن شاهين(٢).

ومع أن مسانيده لم تشتهر اشتهار فقهه ومسائله المدوّنة، لكنه في الواقع خلّف لمن بعده خير نموذج ومثال، وقد أسمى المحدث الخوارزمي هذه المجموعات بـ«المسانيد»، ولذلك دعاها العلماء المتأخرون بنفس الاسم، ولكن ذكرها بعض العلماء باسم «كتاب الآثار» و«السنن»، بل طبع مسند القاضي أبي يوسف باسم «كتاب الآثار»، ومسند الإمام محمد اشتهر باسم «كتاب الآثار»، وذكره العلّامة الكاساني في «بدائع الصنائع» باسم «ذكر آثار أبي حنيفة».

قال الحافظ ابن حجر عن «كتاب الآثار» لمحمد في مقدمة «تعجيل المنفعة»: «الموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو «كتاب الآثار» التي رواها محمد بن الحسن عنه»(٣).

وقد ألّف الحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ قاسم بن قطلوبغا كتاباً مستقلاً على رجاله، واسم كتاب ابن حجر «الإيثار بمعرفة رواة الآثار»، وهو مطبوع.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.



---

(١) كتاب «الميزان» (١/ ٢٣١).

(٢) «تأنيب الخطيب» (ص٢٤٥).

(٣) مقدمة «تعجيل المنفعة» (ص٥).



الإمام مالك

اسمه ونسبه وولادته:

هو أحد الأئمة الأعلام، ركن من أركان الإسلام، فقيه الأمة، إمام دار الهجرة، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان(١) بن خُثيل بن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح الأصبحي الحِمْيري، أبو عبد الله المدني(٢).

كان من أسرة عربية عريقة، من أشرف القبائل جاهليةً وإسلاماً، من أصل اليمن، وأول من نزل من آبائه بمدينة النبي ﷺ هو جدّه الأعلى أبو عامر، وهو من ذي أصبح بطن من اليمن من ملوك اليمن بني أبرهة بن الصباح.

ونقل القاضي عياض(٣) من طريق أحمد بن صالح: «مالك من ذي أصبح، صحيح النسب»(٤)، ولذا لُقِّب بذي أصبح أيضاً، ولا خلاف في أنه من ولد قحطان.

وأول من أسلم من آبائه هو جدّه الأعلى أبو عامر، وقد حكى القاضي عياض عن القاضي بكر بن العلاء القشيري قال: «هو صحابي جليل شهد

(١) بغين معجمة وياء تحتية، ويقال: عثمان بعين وثاء مثلثة، واختار ابن فرحون الأول.
(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٩٣، رقم الترجمة ٥٧٢٨).
(٣) هو: العلامة أبو الفضل عياض بن موسى بن عياش السبتي، المالكي، أحد الأعلام، ولي قضاء «سبتة» مدة، ثم قضاء «غرناطة»، وصنّف التصانيف البديعة، ولد سنة (٤٧٦هـ)، وتوفي سنة (٥٤٤هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٤/ ١٣٨)، و«العبر في خبر من غبر» (٢/ ٤٦٧).
(٤) «ترتيب المدارك» (١/ ١٠٩).

المغازي كلها خلا بدراً»[١]، وكذا قال السيوطي في «تنوير الحوالك»[٢].

لكن لم يثبت ذلك لدى المحدثين والمحققين.

وذكره الذهبي في «التجريد» وقال: «لم أرَ من ذكره في الصحابة»[٣]، وحكى قوله الحافظ ابن حجر في «الإصابة»[٤]، فبان بذلك أنه لم يثبت لقاؤه مع النبي ﷺ.

وجدُّ الإمام: هو مالك بن أبي عامر، تابعي بلا خلاف، بل كان من كبار التابعين ورواة الكتب الستة، ومات سنة أربع وسبعين على الصحيح، قاله الزرقاني[٥].

وكان لمالك بن أبي عامر ثلاثة بنين: أنس وهو والد الإمام، والربيع، وأبو السهيل نافع، وهو من كبار المحدثين، وقد أكثر الإمام مالك الأخذ عنه في «الموطأ».

روى عن ابن عمر رضي الله عنهما وغيره من الصحابة، وهو من رواة الستة أيضاً، وتوفي في إمارة أبي العباس.

وعمّه الآخر الربيع، ليس له رواية في الكتب الستة ولا الموطأين، لكن ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر، وكذا عدّه فيهم الزرقاني.

وكذلك أنس والد الإمام ليس من رواة الستة وغيرها من الكتب المتداولة، لكن ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر.

وأم الإمام: هي العالية بنت شريك بن عبد الرحمٰن الأزدية، وقيل: طليحة مولاة عبد الله بن معمر.

ولادته: ووُلد الإمام مالك سنة ثلاث وتسعين على الأشهر[٦]، وكذا قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٧].

---

(١) نفس المصدر (١/ ١١٣).
(٢) «تنوير الحوالك» (١/ ٢).
(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/ ١٨٧).
(٤) «الإصابة» (٤/ ١٤٤).
(٥) هو: محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني ـ نسبة إلى «زرقان» من قرى منوف بمصر ـ المالكي، أبو عبد الله، خاتمة المحدثين بالديار المصرية، ولد سنة (١٠٥٥هـ) وتوفي سنة (١١٢٢هـ). انظر: «هدية العارفين» (٢/ ٣١١)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ١٨٤).
(٦) مقدمة «شرح الزرقاني» (١/ ٢).
(٧) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢١٢).

موطن الإمام مالك (المدينة المنورة):

لقد كان لأسرة الإمام مكانة ممتازة من الناحية العلمية الدينية، كما أن المدينة المنورة كانت لها مكانة مرموقة، إذ أنها مدينة الرسول ﷺ ومهجر النبي الذي هاجر إليه، ومهبط الوحي الرباني ومبعث النور، وموطن الفتاوى المأثورة، ومجمع العلماء والفضلاء.

وقد وردت في فضائل المدينة أحاديث وآثار كثيرة، وعقد لها المحدثون تراجم مستقلة في كتبهم:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدّجّال**»[1].

قال مالك بن أنس: (المدينة محفوفة بالشهداء، وعلى أنقابها ملائكة يحرسونها، لا يدخلها الدجال ولا الطاعون، وهي دار الهجرة والسنَّة، وبها خيار الناس بعد رسول الله ﷺ وهجرة النبي ﷺ وأصحابه، واختارها الله له بعد وفاته، فجُعل بها قبره، وبها روضة من رياض الجنة، ومنبر رسول الله ﷺ، وليس ذلك لشيء من البلاد غيرها).

وفي رواية: (ومنها تبعث أشراف هذه الأمة يوم القيامة).

وهذا كلام لا يقوله مالك عن نفسه، إذ لا يدرك بالقياس[2].

وإن انتشر الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ إلى المناطق النائية والبلاد القاصية، لكن المعادن هي المعادن مهما استُخرج منها الذهب والفضة.

وكانت المدينة المنورة مركز العالم الإسلامي وعاصمته منذ عهد الرسول ﷺ إلى أوائل خلافة علي رضي الله عنه، حيث انتقلت العاصمة إلى الكوفة ثم إلى دمشق، لكن على الرغم من ذلك كانت المدينة المنورة ممتازة وفائقة إلى زمن مالك بل وبعد مالك، فقد قال الإمام ولي الله الدهلوي: «وليعلم أن

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في فضائل المدينة (رقم ١٨٨٠، ٥٧٣١، ٧١٣٣، ومسلم في «صحيحه» (رقم ١٣٧٩).

(٢) «المدارك» (١/ ٣٤ ـ ٣٥).

المدينة المنورة في زمن الإمام مالك كانت موطن العلماء ومعهد الفضلاء قبيل الأزمنة المتأخرة»[١].

ثم جاء دور الانحطاط بعد طبقة مالك، فقال الذهبي: «ثم تناقص العلم جداً بها في الطبقة التي بعدهم ثم تلاشى»[٢].

لكن المدينة المنورة كانت بيئتها معمورة في زمن الإمام مالك بالعلم والدين، وكان مالك شديد الثقة بعلمائها حتى تقرّر عنده أن عمل أهل المدينة حجة.

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ الإمام مالك في بيت يحب العلم والمعرفة، ولمّا بلغ رشده وجد المدينة المنورة معمورة بالعلم والدين، وفي حداثة سنِّه تتلمذ على نافع مولى ابن عمر، المتوفى سنة (١١٧هـ)[٣]، يقول الإمام مالك عن نفسه: «كنت آتي نافعاً وأنا غلام حديث السن»[٤].

وكان نافع مولى ابن عمر عمدة في الحديث والدراية في عصره، ولازم ابنَ عمر ثلاثين سنة بكاملها، وأخذ عن الصحابة الآخرين أيضاً، وبعثه عمر بن عبد العزيز إلى أهل مصر ليعلمهم السنن.

وقد لازم الإمام مالك حلقة درس نافع حتى توفاه الله.

وعدّ المحدثون رواية مالك عن نافع عن ابن عمر من أصح الأسانيد، حتى قيل فيه: سلسلة الذهب[٥]. قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر[٦].

أخذ الإمام مالك الحديث عن الشيوخ الآخرين غير نافع، ولم يخرج من

---

(١) «المصفّى شرح الموطأ» (١/٦).
(٢) نقلاً عن «الإمام ابن ماجه وعلم الحديث» (ص٣٠).
(٣) انظر: «العبر في خبر من غبر» (١/١١٣)، وفي «حسن المحاضرة»: مات (نافع) سنة عشر، وقيل: عشرين ومائة (١/٢٩٨).
(٤) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٨٤).
(٥) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٨٤).
(٦) مقدمة «شرح الزرقاني» (ص١٥).

المدينة، إذ أنها كانت دار العلم والحديث، يجتمع فيها الأساتذة والشيوخ من أنحاء العالم الإسلامي.

شيوخه وأساتذته:

لم يأخذ الإمام مالك إلا من الشيوخ الذين امتازوا بالصدق والطهارة، واتصفوا بالحفظ والفقه.

وبلغ عدد الشيوخ الذين روى عنهم في «الموطأ» خمسة وتسعون، وكلهم مدني، فاجتمعت بذلك علوم المدينة المنتشرة المتناثرة في صدور العلماء في صدر واحد، ولذلك لُقِّب بـ«إمام دار الهجرة»، وروى في الموطأ كذلك عن ستة من شيوخه من غير المدينة، فذلك عدد شيوخه في «الموطأ».

أما شيوخه الآخرون فقد قال العلّامة الزرقاني: أخذ عن تسع مائة شيخ فأكثر[١].

وأيّ شيخ روى عنه مالك يُعَدُّ مثلاً أعلى في الحفظ والإتقان، والعدالة، وقد سئل أحمد بن حنبل عن راوٍ، فقال: «عندي حسن لأن مالكاً روى عنه». وكان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، وسئل عن غير واحد، فقال: ثقة، روى عنه مالك[٢].

كان الإمام مالك قوي الذاكرة، فقال هو عن نفسه: «لقد ذهب حفظ الناس! ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته»[٣].

ووردت الرواية عن علي وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما في «الموطأ» بقلة. قال المحدث الشاه ولي الله الدهلوي: سأل هارون الرشيد الإمام مالكاً عن ذلك، فقال: «لم يكونا ببلدي ولم ألق رجالهما»[٤]، وهكذا روايات عبد الله بن مسعود أقل منهما.

مجلس درسه:

خلف نافع بعد وفاة عبد الله بن عمر مدرسته العلمية في المدينة المنورة

---

(١) مقدمة «شرح الزرقاني» (ص٢).
(٢) «إسعاف المبطأ في رجال الموطأ» (ص٤).
(٣) «الديباج المذهّب» (١/ ١٠٠). (٤) «المصفّى» (١/ ١٣).

ولازمه مالك اثنتي عشرة سنة على الأقل، وخلفه مالك من بعد وفاته، والإمام مالك رحمه الله كان مجلسه يزدان بفرش ثمينة وسجادات غالية، فإذا أراد الجلوس للحديث يغتسل أو يتوضأ أولاً، ويلبس ملابس فاخرة، ويمشط شعر رأسه ولحيته ويعتني بذلك، ويتطيّب، ثم يخرج إلى المجلس.

ولقد أحسن العلّامة السيد سليمان الندوي تصوير مجلسه وأجاد فقال: «إن حلقته محفوفة بالجاه والجلال، وعظم الشأن ورفعة المكان، كانت تُشاكل البلاط الملكي، فهناك زحمة الطلبة وازدحام المستفتين، وتوافد الأمراء، وقدوم العلماء، ومرور السائحين، وجلوس مؤدَّب للحاضرين، وتزاحم الرجال والمراكب على باب بيته، كل هذه ترعب الناظرين وتدهشهم»[1].

لم يكن الإمام صاحب إمارة، لكن الأمراء كانوا يخضعون على بابه، وطبّقت شهرته الآفاق، وأخذت قافلة طلبة العلم تتوجه إليه من القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا إلى المدينة المنورة بلا انقطاع، وصدق قول النبي ﷺ فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عنه ﷺ: **«يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة»**[2].

وقد اعتبر سفيان بن عيينة وعبد الرزاق الإمام مالكاً مصداق هذه النبوءة.

جلس للتدريس والفتيا سنة (١١٧هـ)، وواصل ذلك إلى اثنتين وستين سنة[3].

تلاميذه:

عدد تلاميذه كثير جداً، قال الحافظ ابن كثير: «حدّث عنه خلق من الأئمة»[4].

وقال الحافظ الذهبي: «وحدّث عنه أمم لا يحصون»[5].

واشتغل الإمام مالك بالتدريس والإفتاء إلى اثنتين وستين سنة تقريباً، وقيل: «الذين رووا عنه هم ثلاث مائة وألف بل أكثر من ذلك».

---

(١) «حياة مالك» (ص٣١).
(٢) «سنن الترمذي» (٤/ ٤٧١ ـ ٤٧٢، رقم ٢٦٨٠).
(٣) «مقدمة أوجز المسالك» (ص٧٦).
(٤) «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٢٣).
(٥) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٧).

وقال الزرقاني: «والرواة عنه كثيرة جداً، بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة كرواته».

وقد ألّف الخطيب كتاباً في الرواة عنه، أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، وذكر عياض أنه ألّف فيهم كتاباً، وذكر فيه نيّفاً على ألف وثلاث مائة، وعدّ في «مداركه» نيّفاً على ألف، ثم قال: «إنما ذكرنا المشاهير وتركنا كثيراً».

وممن روى عنه من شيوخه: الزهري وأبو الأسود وأيوب السختياني وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري[1]، وغيرهم من الأئمة والحفّاظ، وأما الإمام محمد والشافعي فهما من أجلّ تلاميذه.

فقه الإمام مالك:

قال الإمام المحدث ولي الله الدهلوي: «ومن كان له اطلاع على أصول هذه المذاهب (مذاهب الأئمة الأربعة) لا يخفى عليه أن بناءها على قضايا عمر، وهذا شيء مشترك بين هذه المذاهب، وأما بناء مذهب مالك خاصة فهو على فقهاء الصحابة من أهل المدينة كابن عمر وعائشة رضي الله عنهما، وعلى الفقهاء السبعة من كبار تابعي المدينة، وعلى ابن شهاب الزهري ومن هم على شاكلته من صغار تابعيها، وهذا ما يُعطي مذهبه صورة خاصة من بين سائر المذاهب»[2].

الفقهاء السبعة:

ونذكر فيما يلي أسماء الفقهاء السبعة الذين هم من عمدة الفقه المالكي وهم:

١ ـ سعيد بن المسيب، المتوفى سنة (٩٤هـ)[3].

٢ ـ عبيد الله بن عتبة بن مسعود، المتوفى سنة (٩٨هـ)[4].

٣ ـ أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوّام الأسدي، المتوفى سنة (٩٤هـ)[5].

٤ ـ والقاسم بن محمد بن أبي بكر، المتوفى سنة (١٠٧هـ)[6].

---

(١) مقدمة «تذكرة المسالك» (ص٧٨). (٢) «قرة العينين» (ص١٧١).

(٣) انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» (ص٢٥ ـ ٢٦)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ٨٢).

(٤) انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (١/ ١١٤)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ٨٧).

(٥) انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ٨٢)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣١).

(٦) انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» (ص٤٨)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٣٥).

٥ ـ وأبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام، المتوفى سنة (٩٤هـ)(١).
٦ ـ سليمان بن يسار، المتوفى سنة (١٠٧هـ)(٢).
٧ ـ خارجة بن زيد، المتوفى سنة (١٠٠هـ)(٣).

هؤلاء كانوا من أساطين الفقه والحديث في المدينة المنورة، وما صدرت فتوى بإجماع منهم إلا اعتبرت حكماً فقهياً من قضاء المدينة، وذلك ما بنى عليه مالك مذهبه وفقهه.

اعتراف الأئمة بفضله:

قال يحيى بن معين: مالك أمير المؤمنين في الحديث.

وقال سفيان بن عيينة: إنما كنّا نتبع آثار مالك، وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه(٤).

حكى أبو نعيم(٥) عن عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: «ما بقي على وجه الأرض أحد آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك بن أنس»(٦).

وقال الشافعي: «إذا جاء الأثر كان مالك كالنجم»(٧).

وسُئل أحمد بن حنبل: عمن تريد أن تكتب الحديث؟ وفي رأي من تنظر؟ فقال: حديث مالك ورأي مالك(٨)، وإذا الرجل يريد أن يحفظ الحديث فحديث من يحفظ؟ قال: حديث مالك(٩).

---

(١) انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (١/ ١٠٤)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣٢).
(٢) انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» (ص٣٥)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٣٤).
(٣) انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» (ص٤٥).
(٤) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٨٣).
(٥) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ، أبو نعيم الأصبهاني الأحول، كان أحد الأعلام ومن جمع الله له بين العلو في الرواية والدراية، رحل الحفاظ إليه من الأقطار، ولد سنة (٣٣٦هـ) وتوفي سنة (٤٣٠هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/ ٤٦٨، حوادث: ٤٠١ ـ ٤٠٥هـ).
(٦) «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٨).
(٧) «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٨)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٨).
(٨) «ترتيب المدارك» (١/ ٧٦).
(٩) انظر: «تزيين الأرائك» (ص٩).

خلقه وسماحته:

كان الإمام مالك كبير الأدب مع رسول الله ﷺ، فإذا جاء ذكر اسمه الشريف على لسانه تغيّر لونه، وإذا سأله الناس قال: «إن الأجِلّة الفضلاء الذين رأيتهم كانوا أحسن حالاً مني»، وكان الإمام يحبّ المدينة المنورة حباً للغاية، وما خرج منها إلا للحج والعمرة.

حكى أبو نعيم عن الإمام مالك بن أنس، قال: شاورني هارون الرشيد في أن يعلّق «الموطأ» في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه، كانت هذه فرصة لا يُضَيِّعها رجال الجاه والهوى، لكنه قال: «يا أمير المؤمنين! أما تعليق «الموطأ» في الكعبة فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرّقوا في الآفاق، وكلٌّ عند نفسه مصيب»(١).

وطلب المنصور والمهدي مثل ذلك من مالك، لكن أجاب الإمام مالك لكل واحد منهما مثل ما أجاب هارون الرشيد.

وكتب الحافظ ابن عبد البر المالكي بعد حكاية القصة: «وهذا غاية في الإنصاف لمن فهم»(٢).

فليعتبر بذلك المتخاصمون المتجادلون في المسائل الفروعية الذين لا يراعون في ذلك إلًّا ولا ذمةً.

لم يكن لمالك منزل، كان يسكن بكراء إلى أن مات، وسأله المهدي: «ألك دار؟»، فقال: «لا»، قال ابن المنذر: «كانت دار مالك بن أنس التي كان ينزل فيها بالمدينة دار عبد الله بن مسعود، وكان مكانه من المسجد مكان عمر بن الخطاب، وهو المكان الذي كان يوضع فيه فراش رسول الله ﷺ في المسجد إذا اعتكف»(٣).

محنته وصبره:

خرج محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ذو النفس

(١) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٣٢).
(٢) «جامع بيان العلم» (١/ ١٣٢).
(٣) «المدارك» (١/ ١٢٤).

الزكية[١] في المدينة سنة (١٣٥هـ) وأخوه إبراهيم في الكوفة باتفاق منهما على الخليفة المنصور، وكان الإمام مالك من أنصار ذي النفس الزكية، فقد انتصر له وانحاز إليه، فأدى ذلك إلى أن غضب جعفر بن سليمان[٢]، وهو كان الوالي على المدينة حينئذٍ، وهو ابن عمّ الخليفة المنصور، ودعا به وجرّده وضربه بالسياط، ومدّت يداه حتى انخلعت كتفه، وارتكب أمراً عظيماً[٣].

حكى أبو نعيم: أن مالكاً لما ضُرب حُلِقَ وحُمِل على بعير، فقيل له: نادِ على نفسك، قال: فقال: ألا من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأنا أقول: طلاق المكره ليس بشيء، قال: فبلغ ذلك جعفر بن سليمان أنه ينادي على نفسه بذلك، فقال: أدركوه، أنزلوه[٤].

قال أبو الوليد الباجي: ولما حجّ المنصور أقاد مالكاً من جعفر بن سليمان، وأرسله إليه ليقتصّ منه قال: أعوذ بالله، والله! ما ارتفع منها سوط عن جسمي إلا وأنا أجعله في حلٍّ ذلك الوقت؛ لقرابته من رسول الله ﷺ[٥].

مؤلفاته:

لقد ذُكرت للإمام مالك مؤلفات عديدة، فليراجع من شاء مزيداً من التفصيل في هذا الباب مقدمة «أوجز المسالك إلى موطأ مالك»، لأستاذنا الإمام المحدث محمد زكريا الكاندهلوي، ويهمّني في هذا المختصر كتابه «الموطأ» الذي هو من أشهر كتبه والذي سيأتي الحديث عنه بعد قليل.

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله الملقب بـ«الأرقط» و«المهدي» و«النفس الزكية»، توفي سنة (١٤٥هـ). انظر أحواله السياسية في: «تاريخ الطبري» (٤/ ٤٢٢)، و«الوافي بالوفيات» (٣/ ٢٤٢)، و«تاريخ ابن خلدون» (٣/ ١٩٧).

(٢) هو: جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، الأمير الهاشمي، ولي إمرة المدينة في خلافة المنصور ثم عزل بالحسن بن زيد بن الحسن بن علي، ثم ولي مكة والمدينة واليمامة والطائف، ثم ولي البصرة للرشيد. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٥٩٣)، و«تاريخ دمشق» (١٢/ ٣١).

(٣) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٧).

(٤) «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١٣).

وفاته:

كان الإمام مالك قد بلغ من عمره السادسة والثمانين، وأدركه الضعف والشيخوخة إلى آخر المدى، وعلى الرغم من ذلك كان يباشر التدريس والإفتاء.

قال الحافظان السيوطي والزرقاني: مرض مالك يوم الأحد، فأقام مريضاً اثنين وعشرين يوماً، ومات يوم الأحد لعشر خلون، وقيل: لأربع عشرة خلت من ربيع الأول، سنة تسع وسبعين ومائة... ودفن بالبقيع[١].

(الموطأ)

قيل: هو أول كتاب وضع في تاريخ المكتبات الإسلامية، ظهر بعد كتاب الله على ترتيب فقهي بصورة منظمة علمية، فقد قال العلّامة أبو بكر بن العربي: «الموطأ» هو الأصل الأول واللباب، وكتاب «البخاري» هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي[٢].

وقال العلّامة الذهبي واصفاً «الموطأ»: إن لـ«الموطأ» لَوقعاً في النفوس ومهابةً في القلوب لا يوازيها شيء[٣].

و«الموطأ» إنما هو مجموعة علوم المدينة، جمعه إمام دار الهجرة مالك بن أنس، ولذا حكى الأمير صدّيق حسن خان قول أبي زرعة: «مثل هذا الوثوق والاعتماد لا يحصل على الكتب الأخرى»[٤].

زمن تأليفه:

من الظاهر أن موضع تأليفه هو المدينة المنورة، لأن مالكاً كان دائم الإقامة فيها، لكن زمن تأليفه لا يُعلم بالضبط، ما خلا بعض القرائن والقياس، ذلك لأن الإمام مالكاً بدأ تأليف «الموطأ» على طلب من الخليفة أبي جعفر المنصور في عهده، ولم يتمّ وضعه إلا من بعد وفاته، إذ أن المنصور توفيّ في (٦) ذي الحجة (١٥٨هـ)، وولي الخلافة من بعده ابنه محمد المهدي، فتمّ تأليفه في أوائل خلافته.

---

(١) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٧٥ ـ ٧٦). (٢) مقدمة «التعليق الممجد» (٧٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣). (٤) «إتحاف النبلاء» (ص١٦٥).

فقد حكى القاضي عياض عن أبي مصعب الذي هو من أجلّ تلاميذ الإمام مالك: أن أبا جعفر قال لمالك: ضع للناس كتاباً أدلّهم عليه، فكلّمه مالك في ذلك فقال: ضعه، فما أحد أعلم منك، فوضع «الموطأ»، فلم يفرغ منه حتى مات أبو جعفر[١].

في وجه التسمية بـ«الموطأ»:

كلمة «موطأ» اسم مفعول من «توطئة»، وفي «القاموس»[٢]: وَطِئَه بالكسر يطؤه: داسه كوَطَّأَ، ورجل مُوَطَّأ الأكناف كمعظم: سَهْلٌ، ومُوَطَّأُ العَقِبِ: سلطان يُتَّبَعُ، وهذه المعاني كلها تصلح في هذا الاسم على طريق الاستعارة.

قيل لأبي حاتم الرازي: «موطأ مالك» لم سُمي «الموطأ»؟ فقال: شيء صنعه ووطّأه للناس حتى قيل: «موطأ مالك»، كما قيل: «جامع سفيان»[٣].

قال مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسمَّيته «الموطأ»[٤]، ورجح الشاه ولي الله الدهلوي ـ في كتابه «المسوّى» شرح «الموطأ» ـ هذا المعنى، فقال: «الموطأ» معناه ما ديس وسهل، يعني ما سلكه الأئمة وتكلموا فيه ووافقوا عليه[٥]، ونفس المعنى مروي عن صاحب التسمية، فهذا أصلح للترجيح.

سبب تأليف «الموطأ»:

وكانت بعض المجموعات للأحاديث النبوية قد ظهرت قبل «الموطأ» وفي زمن مالك أيضاً، لكن لم يلتزم مصنفوها فيها بالصحة مثل ما التزم بها الإمام مالك في «الموطأ».

قال الحافظ ابن حبان[٦] في كتاب «الثقات»: «كان مالك أول من انتقى

(١) «ترتيب المدارك» (٢/ ٧١).
(٢) «القاموس المحيط» (ص٦٥).
(٣) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٩٦)، ومقدمة «التعليق الممجد» (ص٧٣).
(٤) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٩٦)، ومقدمة «التعليق الممجد» (ص٧٤).
(٥) مقدمة «المسوّى» للشيخ ولي الله الدهلوي.
(٦) هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له: ابن حبان، مؤرخ، علامة، محدث، جغرافي، وهو أحد المكثرين من التصنيف، قال ياقوت: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره. من كتبه: «المسند الصحيح» =

الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صحّ، ولا يحدّث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك، وبه تخرج الشافعي[١].

فبناء مذهب الإمام مالك على الأحاديث الصحيحة وبعدها على آثار الصحابة والتابعين. قال المحدث الدهلوي الشاه ولي الله بن عبد الرحيم: «وليعلم أن الاستدلال بحديث النبي ﷺ سواء كان مسنداً أو مرسلاً، وبأثر عمر، وعمل عبد الله بن عمر، والأخذ بفتاوى الصحابة والتابعين في المدينة، ولا سيّما إذا أجمع طائفة من التابعين على مسألة، فذلك أصل يبني عليه مالك مذهبه»[٢].

ولذلك أصبح «الموطأ» من أحسن مختارات روايات أهل المدينة وفتاواهم.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: فصنف الإمام مالك «الموطأ» وتوخّى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم[٣].

مكانة «الموطأ» بين كتب الحديث:

إن جمهور العلماء عدّوا «الموطأ» في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث، وجعل الشيخ المحدث ولي الله الدهلوي ونجله الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي كتب الحديث على خمس طبقات، وجعلا في الأولى «الصحيحين» و«الموطأ» وثم غيرهما.

بل الشاه ولي الله الدهلوي هو قائل بأوليته وأفضليته، وبيّن وجوه دلائل أفضليته في مقدمة كتابه المشهور «المصفّى في شرح الموطأ» بشيء من التفصيل.

وقال في «حجة الله البالغة»: واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا

= يقال: إنه أصح من «سنن ابن ماجه»، توفي سنة (٣٥٤هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٢٠)، و«شذرات الذهب» (٣/ ١٦).

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥٣، ترجمة مالك).

(٢) «المصفّى» (١/ ١٧).

(٣) مقدمة «فتح الباري» (ص٨).

منقطع إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه[١].

وقال صاحب «مفتاح السعادة»: «إن الجمهور جعلوه بعد الترمذي في الرتبة، والحق أنه بعد مسلم في المرتبة»[٢].

والحافظ أبو زرعة الذي يعرف البخاري ومسلماً جيداً، هو أشدّ وثوقاً بصحة «الموطأ» حتى قال: «لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك في «الموطأ» أنها صحاح لم يحنث[٣].

شهادة الإمام الشافعي:

تكفي شهادة الإمام الشافعي دليلاً على حجة «الموطأ» ومكانته الرفيعة بين الكتب، فقال: «ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله تعالى أصح من موطأ مالك»[٤].

وروى ابن شاكر في كتاب «مناقب الشافعي» فقال: «ذكر الشافعي «الموطأ» فقال: «ما علمنا أن أحداً من المتقدمين ألّف كتاباً أحسن من موطأ مالك»[٥].

وأخرج ابن فهد عن الشافعي رضي الله عنه: «ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك»[٦].

ولا شك أن قول الشافعي كان قبل وجود كتابي «البخاري» و«مسلم»[٧].

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري»: «فقد استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحيّة كتاب «البخاري» على كتاب «مالك» مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحرّي والتثبُّت، وكون البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصحة»[٨].

ثم أجاب عن هذا الإشكال، فقال: «والجواب عن ذلك أن ذلك محمول على أصل اشتراط الصحة، فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد

---

(١) «حجة الله البالغة» (١/١٣٣).
(٢) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٩٤).
(٣) «تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك» (ص٤٤).
(٤) «الحطة في ذكر صحاح الستة» (ص١٥٨).
(٥) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٩٣).
(٦) المرجع السابق (ص٩٣).
(٧) مقدمة «التعليق الممجد» (ص٧٧).
(٨) مقدمة «فتح الباري» (ص١٣).

قادحاً، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة فلا يخرج ما هذا سبيله إلّا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم.

ولا شك أن المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتجّ به، فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كل من رواتهما في العدالة والحفظ، فبان بذلك تفوّق كتاب «البخاري».

واعلم أن الشافعي إنما أطلق على «الموطأ» أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه، كـ«جامع سفيان الثوري»، و«مصنف حماد بن سلمة» وغير ذلك، وهو تفضيل مسلَّم لا نزاع فيه[١].

يصحّ قول الحافظ ضمن المقارنة بين هذين الكتابين فحسب، وإلّا فإن جميع مراسيل «الموطأ» ومنقطعاته وبلاغاته متصلة ومرفوعة ومسندة، وما بيّنه من فرق بين المنقطعات في «الموطأ» و«البخاري»، فقد تعقبه السيوطي: بأن ما فيه من المراسيل مع كونها حجةً عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة، هي حجة عندنا أيضاً، لأن المرسل حجة عندنا إذا اعتُضِد، وما من مرسل في «الموطأ» إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن «الموطأ» صحيح لا يستثنى منه شيء[٢].

قال الشاه ولي الله الدهلوي في «المسوّى»: اعلم أيضاً أن الكتب المصنّفة في السنن كـ«صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» و«النسائي»، وما يتعلق بالفقه من «صحيح البخاري» و«جامع الترمذي»، مستخرجات على «الموطأ»، تحوم حومه وتروم رومه، مطمح نظرهم فيها وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك ما فاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده، وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما رُوي خلافه، وبالجملة فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك إلا بإكباب على هذا الكتاب[٣].

ولذلك جعل الحافظ مغلطاي «الموطأ» و«البخاري» في مرتبة واحدة،

---

(١) المرجع السابق (ص١٣). (٢) مقدمة «شرح الزرقاني» (ص١١).
(٣) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص١٥٩).

فقال: «لا فرق بين «الموطأ» و«البخاري» في ذلك، لوجوده أيضاً في البخاري من التعاليق ونحوها»[١].

فعلم بذلك أنه لا فرق بين الكتابين من حيث الصحة، بل «الموطأ» له رجحان على الصحيحين من بعض الوجوه:

الأول: أن الإمام مالكاً من أتباع التابعين، ولذلك وقع في روايات «الموطأ» أربع وسائط فقط، وإذا امتاز البخاري بثلاثياته الاثنين والعشرين، فإن «الموطأ» قد بني على الثلاثيات تماماً، ويزدان «الموطأ» ـ علاوة على ذلك ـ بأربعين من الثنائيات، يعني أن بين الإمام مالك والنبي ﷺ واسطتين فحسب.

والثاني: أن أبا حنيفة ومالكاً اشترطا أن يكون الراوي قد حفظ الحديث، منذ سمعه إلى التحديث ولكن البخاري ومسلم لم يشترطا ذلك[٢].

تلقّي الناس «الموطأ» بالقبول:

نظر شيوخ مالك ومعاصروه إلى «الموطأ» بنظر التحسين والإجلال، وسبق أن الإمام مالكاً عرضه على فقهاء المدينة فأثنوا عليه ووافقوه، وتلقّاه المتأخرون بالقَبول، واعتنوا به.

وحكى العلّامة النووي حال إسناده في مقدمة «شرح مسلم»، فقال: ووقع لنا أعلى من هذه الكتب ـ وإن كانت عالية ـ «موطأ الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس»، فبيننا وبينه رَحِمَهُ اللهُ سبعة، وهو شيخ شيوخ المذكورين كلهم (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وأحمد بن حنبل ومحمد بن يزيد)[٣].

حكى العلّامة الزرقاني نقلاً عن ابن عبد البر من طريق الفضل بن محمد بن حرب المدني: أن مالكاً عزم على تصنيف «الموطأ»، فصنفه فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: فشغلت نفسك بعمل هذا الكتاب وقد شركك فيه الناس وعملوا أمثاله، فقال: ائتوني بما

---

(١) مقدمة «شرح الزرقاني» (ص١١). (٢) «تدريب الراوي» (٢/ ٩٣).
(٣) مقدمة «شرح مسلم» (ص١٩).

عملوا، فأتي بذلك، فنظر فيه وقال: لتعلمنّ أنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله، فقال: فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار، وما سمعت بشيء منها بعد ذلك بذكر[١].

قال الإمام المحدث ولي الله الدهلوي: وقد رواه ـ «الموطأ» ـ عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد، كما كان النبي ﷺ ذكره في حديثه، فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي رحمه الله، ومحمد بن الحسن، وابن وهب وابن القاسم، ومنهم نحارير المحدثين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي وعبد الرزاق، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه.

وقد اشتهر في عصره حتى بلغ إلى جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر له شهرةً وأقوى به عنايةً[٢].

عدد رواياته:

قال الشيخ الإمام ولي الله الدهلوي في «المصفّى»: كان الإمام مالك رضي الله عنه جمع في «الموطأ» قريباً من عشرة آلاف حديث، فما زال ينقيه حتى بقي فيه ما بقي[٣].

وقال أبو بكر الأبهري[٤]: جملة ما في «الموطأ» من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبع مائة وعشرون حديثاً، المسند منها ستة مائة حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ست مائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون[٥].

---

(١) مقدمة «شرح الزرقاني» (ص١٠).
(٢) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص١١٦).
(٣) مقدمة «أوجز المسالك» (ص١٠٩).
(٤) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو بكر التيمي، الأبهري، شيخ المالكية في العراق، سكن بغداد، له تصانيف في شرح مذهب مالك والرد على مخالفيه، منها: «الرد على المزني»، ولد سنة (٢٨٩هـ) وتوفي سنة (٣٧٥هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٦٢)، و«الوافي بالوفيات» (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).
(٥) مقدمة «أوجز المسالك» (ص١١١).

المراسيل والبلاغات:

إن لمراسيل الإمام مالك وبلاغاته أهميةً بالغةً، وقد صنّف العلّامة ابن عبد البر[١] في هذا الموضوع كتاباً مستقلاً قام فيه بوصل ما في «الموطأ» من المرسل والمنقطع والمعضل، وقال: جميع ما فيه من قوله: «بلغني»، ومن قوله: «عن الثقة عندي» مما لم يسنده: واحد وستون حديثاً كلها مسندة من طريق مالك، إلا أربعة أحاديث لا تعرف.

أحدها: «إني لا أنسىٰ، ولكن أُنسَّىٰ لأسُنّ»[٢].

والثاني: إن النبي ﷺ أُري أعمارَ الناس قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته فأعطي ليلة القدر خير من ألف شهر[٣].

والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: «حسّن خلقك للناس»[٤].

والرابع: «إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة»[٥].

قال الإمام المحدث ولي الله الدهلوي: إن مسند الدارمي إنما صنف لإسناد أحاديث «الموطأ»، وفيه الكفاية لمن اكتفى[٦].

لا توجد في «الموطأ» روايات للشيوخ غير المدنيين إلا نادراً، وسمع مالك بلاغات علي وابن مسعود من عبد الله من إدريس الأودي.

بعض مصطلحات مالك في «الموطأ»:

والآن نقوم بإشارة خفيفة إلى بعض مصطلحات الإمام مالك التي وضعها في «الموطأ» وذلك بإيجاز واختصار:

---

(١) «تنوير الحوالك» (ص٨).
(٢) أخرجه في ٤ ـ كتاب السهو، حديث ٣.
(٣) أخرجه في ١٩ ـ كتاب الاعتكاف، حديث ١٥.
(٤) أخرجه في ٤٧ ـ كتاب حسن الخلق، حديث ١.
(٥) أخرجه في ١٣ ـ كتاب الاستسقاء، حديث ٥. وهذه الأحاديث الأربعة وصلها ابن الصلاح في جزء صغير له، وهو مطبوع.
(٦) مقدمة «المسوّى» (١/ ١٥).

أحدها: يقول مالك في «الموطأ»: **«السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا»**[١]، يعبّر بذلك عن أقوال الفقهاء السبعة وفقهاء المدينة.

قال الإمام الشافعي: وهذا ليس بإجماع، بل هو مختار الإمام مالك رضي الله عنه ومشايخه.

والثاني: وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها، إما لكثرة القائلين أو لموافقته بقياس قوي، أو هو تخريج من الكتاب والسنّة، وهو الذي يقول في مثله مالك: **«هذا أحسن ما سمعت»**.

والثالث: كثيراً ما يذكر في باب المسائل الفقهية المناسبة للباب واجتهاداته من دون إيراد خبرٍ أو أثر.

والرابع: أن الإمام مالكاً نظر في كتب القوم وعبّر عما أخذه عنها بالبلاغ، أي بقوله: **«بلغني»**.

والخامس: قال ابن عبد البر: إذا قال مالك: **«عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشج»**، **فالثقة** مخرمة بن بكير، ومثل ذلك قال ابن حجر، وعند النسائي أقرب أن يكون عمرو بن حارث.

والسادس: يقول في بعض الوقت: **«أخبرني من لا أتّهم من أهل العلم»**، فهو الليث بن سعد.

والسابع: إذا قال: **«عن الثقة عن عمرو بن شعيب»**، فهو عبد الله بن وهب عند ابن عبد البر، وعمرو بن حارث أو ابن لهيعة عند ابن حجر.

والثامن: إذا قال: «عن الثقة عن ابن عمر» هو نافع كما قال الحافظ ابن حجر.

والتاسع: ما أرسله عن ابن مسعود فرواه عبد الله بن إدريس الأودي.

العاشر: إذا قال مالك: **«على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا»**، «والأمر عندنا»، فإنه يريد ربيعة وابن هرمز[٢].

---

(١) انظر: «الإنصاف في سبب الاختلاف» (ص٣٧).

(٢) من أراد المزيد من التفصيل فليراجع كتاب المؤلف: «الإمام مالك ومكانة كتابه الموطأ».

رواة «الموطأ»:

قال الإمام المحدث عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين»: أخذ «الموطأ» عن الإمام مالك قريب من ألف رجل[١]، فكان من البديهي أن يقع في الكتاب زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، فقال الحافظ صلاح الدين العلائي: روى «الموطأ» عن الإمام مالك جماعة كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان[٢]، فإن الإمام كان ينقّيه في كل سنة ويختبره، والرواة قد أخذوا عنه في السنين المختلفة، فـ«الموطأ» روي عن مالك من ثلاثين طريقاً، والمشهور منها ست عشرة نسخة.

أما المشهور والمتداول منها فهي نسخة يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي المتوفى سنة (٢٣٤هـ)، وشرح عليها السيوطي والزرقاني والباجي والعلّامة الدهلوي وأستاذنا العلّامة محمد زكريا الكاندهلوي. والمصمودي نسبة إلى مصمودة قبيلة من البربر. وأول من أسلم من آبائه هو جدّه الذي سكن في الأندلس.

وقد أخذ يحيى «الموطأ» أولاً عن زياد بن عبد الرحمٰن تلميذ الإمام مالك الذي كان يتولى تدريس «الموطأ» في مدينة قرطبة، ثم رحل يحيى إلى المدينة المنورة، وهو ابن ثمان وعشرين سنة، فأخذه عن مالك، وما أن انتهى من قراءة «الموطأ» حتى توفي مالك إمام دار الهجرة، ولذلك روى يحيى جميع الأحاديث بـ«حدثنا مالك» خلا «باب خروج المعتكف»، و«باب قضاء الاعتكاف»، و«باب النكاح في الاعتكاف»، فإنه روى ذلك بـ«حدثنا زياد عن مالك» يعني زاد فيها واسطة زياد.

من خصائص هذه النسخة أنه أخذ عن مالك في أواخر أيام حياته، بل حضر تكفينه وجنازته، لكن يحيى لم تنطفئ غلته العلمية بعد، فرحل من الأندلس إلى المدينة المنورة مرة ثانية، واستفاد في هذه المرة من ابن القاسم أجلّ تلاميذ الإمام مالك.

---

(١) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٩٨).
(٢) مقدمة «أوجز المسالك» (ص٩٨).

ويحيى هذا هو الذي وقعت به قصة الفيل المشهورة، وكانت الحكومة الأندلسية تُجِلّه وتُحلّه محل الإجلال والتكريم، وهو الذي سبّب شهرة «الموطأ» في بلاد الأندلس، وكان يقلّد الإمام مالكاً في كل مسألة سوى أربع مسائل، ولد في (١٥٢هـ)، وعاش (٨٢) سنة، وتوفي في (٢٣٤هـ).

وأما نسخة الإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى (١٨٩هـ)، فلها بعض الخصائص أيضاً؛ بل لها رجحان من بعض الوجوه على نسخة يحيى، لأن الإمام محمد بن الحسن لازم الإمام مالكاً ثلاث سنوات، وذكر ذلك العلّامة عبد الحي اللكنوي في مقدمة «التعليق الممجد» بالتفصيل، ونسبتها إلى الإمام محمد بطريق المجاز؛ إذ أنه روى بعض الآثار والروايات عن الأئمة الآخرين غير مالك أيضاً.

ومجموع الروايات فيها ما بين المرفوعة وموقوفات الصحابة والمسندة والمرسلة يبلغ (١١٨٠)، (١٠٠٥) منها عن مالك، و(١٧٥) منها عن غيره، و(٣١) منها عن أبي حنيفة، و(٤) منها عن أبي يوسف، والبواقي عن الأئمة الآخرين[١].

في ذكر ما يتعلق بشروح «الموطأ» وحواشيه والتعليقات عليه:

ومن أكبر ما يدلّ على انجذاب القلوب واندفاع النفوس إلى «الموطأ» في كل عصر اعتناء طائفة كبيرة من الشارحين والمعلقين والمحشِّين به.

قال القاضي عياض في «المدارك»: «لم يُعْتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بـ«الموطأ»».

وقال ابن فرحون: «أما من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله والتصانيف في ذلك: فعدد كثير من المالكيين وغيرهم»، وعدّ القاضي منهم نحواً من تسعين رجلاً.

ولا يعنيني هنا التعريف المبسوط بهم في هذا المختصر، فانظر لذلك مقدمة «أوجز المسالك» للعلّامة المحدث محمد زكريا الكاندهلوي، بل نقتصر

(١) «التعليق الممجد» اختصاراً (١/ ١٤١).

على ذكر بعض الشروح والحواشي عليه هنا بغاية من الإيجاز والاختصار.

١ ـ **«المنتقى»**: لأبي الوليد الباجي المتوفى سنة (٤٧٤هـ)، قد طبع، قال في «كشف الظنون»: وهو مختصر «التمهيد» لابن عبد البر.

٢ ـ **«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»**: للحافظ ابن عبد البر المالكي المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، طبع في (٢٤) مجلداً من وزارة الأوقاف المغربية.

يوجد فيه مع شرح معاني «الموطأ» وتحقيق أسانيده معلومات وفيرة عن الفقه والحديث على ترتيب شيوخ مالك من حيث ترتيب الهجاء أيضاً.

٣ ـ **«الاستذكار»**: للحافظ ابن عبد البر، اختصر ابن عبد البر «التمهيد» وزاد فيه شيئاً كثيراً، وطبع هذا الكتاب في (٣٠) مجلداً.

٤ ـ **«القبس في شرح موطأ مالك بن أنس»**: للقاضي أبي بكر بن العربي، المتوفى سنة (٥٤٦هـ)، طبع في (٣) مجلدات، في بيروت.

٥ ـ **«كشف المغطّا عن الموطأ»**: للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ).

٦ ـ **«تنوير الحوالك»**: للسيوطي، مختصر «كشف المغطّا» قد طبع.

٧ ـ **«تجريد أحاديث الموطأ»**: للسيوطي، طبع.

٨ ـ **«إسعاف المبطأ برجال الموطأ»**: للسيوطي، طبع.

٩ ـ **«شرح الزرقاني»**: لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي المتوفى سنة (١١٢٢هـ) مطبوع ومتداول، جلّ أجزائه مأخوذ من «فتح الباري»، بدأ تأليفه سنة (١١٠٩هـ) وفرغ منه في (١١) من ذي الحجة سنة (١١١٢هـ)، وله أربعة مجلدات.

١٠ ـ **«المصفّى»**: للإمام المحدث ولي الله الدهلوي المتوفى سنة (١١٧٦هـ) وهو تعليق على «الموطأ» بالفارسية.

١١ ـ **«المسوّى»**: اختصار بالعربية لكتاب «المصفّى» بالفارسية، وكلا الكتابين طبع.

١٢ ـ **«الفتح الرحماني»**: للشيخ بيري زاده الحنفي، وهو الشيخ أبو

محمد إبراهيم بن الحسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيري، توفي في (١٠٩٢هـ) بمكة المكرمة، وأكثر فيه من الأخذ عن العلّامة العيني، وله نسخة خطية بمكتبة «عارف حكمت» بالمدينة المنورة.

١٣ ـ «**المحلَّى بأسرار الموطأ**»: لسلام الله الحنفي، المتوفى سنة (١٢٢٩هـ) وهو من أولاد الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي، ويوجد نصفه الآخر في مكتبة مدرسة مظاهر علوم بسهارنفور بالهند، ونصفه الأول في مكتبة بتنة.

١٤ ـ «**التعليق الممجد على موطأ محمد**»: لمولانا الشيخ عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)، طبع عدة مرات، وطبع هذا الشرح بتحقيقنا في دار القلم بدمشق في ثلاثة مجلدات سنة (١٩٩٣م).

١٥ ـ «**أوجز المسالك إلى موطأ مالك**»: تأليف الإمام العلامة بركة العصر، شيخ الحديث، أستاذنا الكبير مولانا محمد زكريا الكاندهلوي المتوفى (٢٤/ ٥/ ١٩٨٢م)، طبع أول مرة في ستة مجلدات ضخمة، وهو عصارة شروح المتقدمين في الحقيقة.

واعتنى الشيخ الكاندهلوي ببيان المذاهب الأربعة من كتب موثوق بها عند أهلها، وعُنِي بحل اللغات وشروح المطالب وإيضاح المواضيع المعضلة، اعترف بجلالة شأنه بعض كبار العلماء المالكية، وقالوا: ما اطّلعنا على تحقيق مذهبنا أكثر من ذلك، والتزم بذكر الدلائل في توجيه المذهب الحنفي بالاختصار، وكتب مقدمة مبسوطة في فاتحة الكتاب، وذكر فيها بعض مهمات فن الحديث، وقام بتعريف مبسوط بموطأ الإمام مالك، وقد استفدت منه في إعداد هذا الفصل من الكتاب.

وطبع هذا الشرح أول مرة في سهارنفور في ستة مجلدات، ثم طبع في (١٥) مجلداً ببيروت والقاهرة، فوقعت فيها الأغلاط بكثرة، ثم طبع حالياً بتحقيق وتصحيح منّي في (١٨) مجلداً ببيروت على نفقة سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان ـ حفظه الله تعالى ـ نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة.







الإمام الشافعي

اسمه ونسبه:

هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي، نسبةً إلى جدّه الأكبر «شافع»، كنيته: أبو عبد الله، ولقبه: «ناصر السنّة» أو «ناصر الحديث»(١).

ونسبه: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، القرشي المطلبي الشافعي، يجتمع مع رسول الله ﷺ في عبد مناف المذكور(٢).

وكانت ولادته بمدينة غزة(٣)، وقيل: بعسقلان(٤)، وقيل: باليمن، والأول أصح(٥).

مولده ونشأته:

مولده سنة خمسين ومائة، وقد قيل: إنه وُلد في اليوم الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة(٦)، وأمه أزدية من أجلّ قبائل اليمن على الأصحّ.

---

(١) أخرج الخطيب عن حرملة قال: (سمعت) الشافعي يقول: سُمّيت ببغداد ناصر الحديث، «مناقب الإمام الشافعي» (ص٨٩).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥ ـ ٩٩).

(٣) «غزة»: بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتحه، مدينة في أقصى الشام من ناحية مصر، بينها وبين عسقلان فرسخان أو أقلّ، وهي من نواحي فلسطين غربي عسقلان. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٢٠٢).

(٤) «عسقلان»: بفتح أوله وسكون ثانيه ثم قاف وآخره نون، وهي مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحرين «غزة» و«بيت جبرين»، قد نزلها جماعة من الصحابة والتابعين. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ١٢٢).

(٥) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٥).

(٦) المرجع السابق (٤/ ١٦٥).

مات أبوه وهو صغير فحملته أمه إلى مكة وهو ابن سنتين، لئلا يضيع نسبه، فنشأ بها وقرأ القرآن وهو ابن سبع سنين، وحفظ «الموطأ» وهو ابن عشر، وأفتى وهو ابن خمس عشرة سنة، وقيل: ابن ثماني عشرة سنة، أذن له شيخه مسلم بن خالد الزنجي(١).

طلبه للعلم:

كان الشافعي رَحِمَهُ اللهُ شديد الطلب للعلم منذ بداية أمره، وشرع بذلك في مكة المكرمة التي كانت من أكبر مراكز العلم إلى المائتين الأوليين.

قال الذهبي: «كان العلم قليلاً فيها في عهد الصحابة، ثم ازداد في أواخر عهد الصحابة، وقام فيها كبار التابعين والمحدثين في عهد التابعين وأتباعهم».

ثم قال الذهبي: «ثم أثناء المائة الثالثة تناقص علم الحرمين وكَثُر بغيرها».

وكان النشاط العلمي بمكة المكرمة وأشرق بهاؤها العلمي لوجود تلامذة عبد الله بن عباس، وقد حضر الشافعي أولاً درس مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة، وأخذ العلم عنه ثلاث سنوات متتابعات.

ولما بلغ الثالثة عشر من عمره، حضر مجلس مالك بن أنس إمام دار الهجرة بالمدينة المنورة، فقال له مالك: «يا محمد اتق الله واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن، إن الله تعالى قد ألقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعصية»(٢).

وقرأ بنفسه «الموطأ» على مالك من حفظه فأعجبته قراءته وهمته، وأخذ عنه علم الحجازيين بعد أخذه عن مسلم بن خالد الزنجي(٣)، وأقام الشافعي عند مالك ثمانية شهور، ثم رجع إلى مكة المكرمة واستفاد من شيوخها وبالأخص من سفيان بن عيينة.

---

(١) هو: أبو خالد مسلم بن خالد الزنجي، المكي، الفقيه، مولى بني مخزوم، روى عن الزهري وطبقتهم، تفقّه به الشافعي، سُمِّي الزنجي لسواده، ولد سنة (١٠٠هـ)، وتوفي سنة (١٨٠هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٧٤٢ ـ ٧٤٣)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ٢١٤).

(٢) نقلاً عن «الإمام ابن ماجه وعلم الحديث» (ص٣١ ـ ٣٢).

(٣) «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٣).

وعُني باللغة والشعر، وأقام في «هذيل»[١] نحواً من عشر سنين، وقيل: عشرين سنة، فتعلم منهم لغات العرب وفصاحتها[٢]، حتى إن الأصمعي[٣] مع جلالة قدره في هذا الشأن قرأ عليه أشعار الهذليين[٤].

محنته:

ثم اتجهت نفسه إلى عمل يكتسب منه ما يدفع حاجته، ويمنع خُصاصته، وصادف في ذلك الوقت أن قدم إلى الحجاز والي اليمن، فكلّمه بعضُ أعيان القرشيين في أن يصحبه الشافعي، فأخذه ذلك الوالي معه، فنزل باليمن، وولي الشافعي الحكم بنجران من أرض اليمن، وبها والٍ غشوم ظلوم، فكان الشافعي يأخذ على يديه، ويمنعه من مظالمه على من تحت ولايته، وربما نال الشافعي من ذلك الوالي بما يملكه العلماء من سيف يحسنون استعماله ويكثرون من إرهاقه، وهو النصح، فلعله كان من الأخذ على يديه يناله بنقده، ويسلقه بلسانه، فأخذ ذلك الوالي يكيد له بالدس والسعاية والوشاية، وكل ميسّر لما خُلق له.

كان العباسيون يعدّون العلويين خصومهم الأقوياء؛ لأنهم يدلون بمثل نسبهم، ولهم من رحم رسول الله ﷺ ما ليس لهم، فإذا كانت دولة العباسيين قامت على النسب، فأولئك يمتّون بمثله، وبرحم أقرب، ولذا كانوا إذا رأوا

(١) «هذيل»: من قبائل الحجاز المهمة، تنقسم إلى قسمين: شمالي وجنوبي، وتقع ديار هذيل الشمالي من أطراف مكة من جهة الشرق والجنوب، ويتألف هذا القسم الشمالي في سبعة أفخاذ: المطارقة، المساعيد، السواهر، لحيان، عمرو، أو عمير، والجنابر، وأما القسم الثاني فيدعى هذيل اليمن، ويتألف من الأفخاذ الآتية: الندوية، وعد، السراونة، العاهلة، وجميل.
انظر: «معجم قبائل العرب القديمة والحديثة» (٣/ ١٢١٣).

(٢) «البداية والنهاية» (١/ ٣٢٣).

(٣) هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي، المعروف بالأصمعي، أبو سعيد، أديب، لغوي، نحوي، أخباري، من أهل البصرة، ولد سنة (١٢٢هـ) وتوفي سنة (٢١٦). انظر: «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٤٠).

(٤) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٣).

دعوة علوية قضوا عليها وهي في مهدها، ويقتلون في ذلك على الشبهة لا على الجزم واليقين، إذ يرون أن قتل بريء يستقيم به الأمر لهم أولى من ترك متّهم يجوز أن يفسد الأمن عليهم.

فجاءهم هذا الوالي الظالم من هذه الناحية الضعيفة في نفوسهم، فاتّهم الشافعي بأنه مع العلويين؛ فأرسل إلى الرشيد: «إن تسعة من العلوية تحرّكوا»، ثم قال في كتابه: «إني أخاف أن يخرجوا، وإن هاهنا رجلاً من ولد شافع المطلبي لا أمر لي معه ولا نهي». ـ وفي بعض الروايات أنه قال في الشافعي: «يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه المقاتل بسيفه» ـ؛ فأرسل الرشيد أن يحضر أولئك النفر التسعة من العلوية ومعهم الشافعي[١].

فأُسِر الشافعي وبُعث به إلى العاصمة وعُرض على الخليفة، وكان الإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة بها، فلما بلغه ذلك حضر البلاط، وتفرّس فيه العلم والحلم والخير فشفع له فأطلق سراحه، وأثبت للشافعي براءته بقوة حجته.

الإمام الشافعي في مجلس «محمد» تلميذاً:

وكان قدوم الشافعي بغداد في هذه المحنة سنة (١٨٤هـ) وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، ولعلّ هذه المحنة التي نزلت به ساقها الله إليه ليتجه إلى العلم لا إلى الولاية وتدبير شؤون السلطان، فإنها قد وجهته إلى العلم يدرسه ويدارسه ويذاكره، ويُخرج للناس الأثر الخالد من الفقه والتخريج، ذلك بأنه نزل عند محمد بن الحسن وكان من قبل سمع باسمه وفقهه وأنه حامل فقه العراقيين وناشره، بل لعله التقى به من قبل[٢].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: انتهت رئاسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس، فرحل إليه ولازمه وأخذ عنه، وانتهت رئاسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن حملاً، ليس فيه شيء إلّا وقد

(١) «حياة الشافعي» للإمام أبي زهرة (ص٢١).
(٢) «حياة الشافعي» للإمام أبي زهرة (ص٢٢ ـ ٢٣).

سمعه عليه، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث، فتصرف في ذلك حتّى أصّل الأصول وقعّد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره وعلا ذكره وارتفع قدره حتّى صار منه ما صار[١].

وما زال الإمام الشافعي مديناً لمحمد على ما أخذ عنه طوال حياته حتّى قال: «حملت عن محمد بن الحسن حمل بختي ليس عليه إلا سماعي»[٢]، وكان يجلّ محمدَ بنَ الحسن ويُكْبِره ويرى فيه أستاذه، ويثني عليه وعلى علمه[٣].

وكان الإمام محمد أيضاً يحلّ الشافعي محلّ الاعتناء والإجلال، فقد قال أبو حسان الزيادي: «ما رأيت محمد بن الحسن يعظم أحداً من أهل العلم تعظيمه للشافعي»[٤].

جلوسه للتدريس وإقباله على الاجتهاد ووضع الأصول:

عاد الشافعي من بغداد إلى مكة وأخذ يلقي دروسه في الحرم المكي، والتقى به أكبر العلماء في موسم الحج واستمعوا له، وفي إبان ذلك التقى به أحمد بن حنبل، وقد أخذت شخصية الشافعي تظهر بفقه جديد.

أقام الشافعي بمكة في هذه الرحلة نحواً من تسع سنوات، ووضع خلال هذه المدة أصولاً وقواعد للاجتهاد والاستنباط، ورأى من الضرورة أن يعرضها للجمهرة من الفقهاء، فارتحل إلى بغداد مركز الفقهاء والمحدثين جميعاً؛ حيث تضاءل أمر المدينة بعد وفاة مالك رضي الله عنه وبعد أن صار ببغداد أهل الرأي وأهل الحديث معاً.

فقدم الشافعي بغداد للمرة الثانية في سنة (١٩٥هـ) وقد قدم وله طريقة في الفقه لم يسبق لها، فانثال عليه العلماء والمتفقهون، وقصده المحدثون، وأهل الرأي جميعاً.

---

(١) «حياة الشافعي» للإمام أبي زهرة (ص٢٣).
(٢) مقدمة «التعليق الممجد» (ص٣٢). (٣) «حياة الشافعي» (ص٢٣).
(٤) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٤).

وفي هذه القدمة ذكروا أنه ألّف كتابه «الرسالة» الذي وضع به الأسس لعلم أصول الفقه، ومكث في هذه القدمة سنتين، ثم عاد بعد ذلك إليها مرة ثالثة سنة (١٩٨هـ) وأقام أشهراً فيها، ثم اعتزم السفر إلى مصر فرحل إليها، وقد وصل سنة (١٩٩هـ) وأقام بها إلى أن مات[١].

الشافعي بمصر:

وقد نضج نموه الفكري الآن، فقد أعاد النظر في آرائه وقواعده خلال إقامته في مصر، فرجع عن بعض آرائه وأتى بآراء جديدة، والمراد من القول الجديد هو الذي اختاره بمصر، والمراد من القول القديم ما اختاره من قبل، فقد قال الشافعي نفسه في أقواله القديمة وروايتها: «لا أجعل في حلّ من روى عني كتابي البغدادي»[٢].

وقال النووي: «إن قوله القديم مرجوع عنه فلا يصحّ نسبته إليه»[٣].

شيوخه وتلاميذه:

عدد شيوخ الإمام الشافعي ثمانون كما بيّنه العلّامة الموفق المكي[٤]، والمقامات التي عدّها ابن حجر في حدود سفره هي: المدينة واليمن والعراق ومصر، ولذلك لا يمكن تقدير عدد شيوخه بالضبط في الحقيقة.

ومن مشاهيرهم: سفيان بن عيينة، ومسلم بن خالد الزنجي، والإمام مالك، والإمام محمد، وابن أبي ذئب وغيرهم، وانظر: «توالي التأسيس» لمزيد من التفصيل.

وقد استفاد الشافعي من مدرسة عبد الله بن عباس التي قامت بمكة، وقد استفاد من فيضانها العلمي استفادة كاملة.

وقائمة أسماء تلاميذه طويلة كذلك، ومنهم من أخذ عنه في بغداد

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٤).
(٢) «حياة الشافعي» للإمام أبي زهرة (ص١٥٥).
(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٨٧).
(٤) «مناقب أبي حنيفة» (١/ ٣٧).

ومنهم في مكة كأبي الوليد موسى بن جارود، وأبي علي الزعفراني[١] والإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، ومنهم من أخذ عنه بمصر كالإمام المزني والربيع المرادي والبويطي وحرملة ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم، وهؤلاء رواة المذهب الجديد للشافعي ومدوِّنو علومه من بعده.

مؤلفاته:

ذُكر للإمام الشافعي مؤلفات كثيرة، أوصلها علي القاري إلى ١١٣، ومن أشهرها «الرسالة» و«كتاب الأمّ» و«مسند الشافعي».

وفاته:

قد مات الشافعي في آخر ليلة من رجب سنة (٢٠٤هـ) وقد بلغ من العمر أربعة وخمسين عاماً[٢]، وخلف وراءه طائفة كبيرة من تلاميذه وأرباب العلم، ودفن بعد العصر من يومه بالقرافة الصغرى، وقبره يزار بها بالقرب من المقطم[٣].

(مسند الشافعي)

الأصل أن «المسند» ليس من تصنيفاته؛ وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من كتاب «الأمّ» وغيره من مؤلفاته[٤].

والمراد بـ«بعض الحفاظ النيسابوريين» هو أبو عمرو محمد بن جعفر مطر، وهو الذي قد تولى هذا العمل بإشارة من شيخه أبي العباس الأصمّ كما في فهرس ابن حجر[٥].

---

(١) هو: أبو علي الحسن بن محمد الصباح الزعفراني، الفقيه، صاحب الشافعي ببغداد، وكان من أذكياء العلماء، روى عنه البخاري وأبو داود والترمذي، ونسبته إلى «زعفرانة» قرية قرب بغداد، هو أحد رواة الأقوال القديمة عن الشافعي، توفي سنة (٢٦٠هـ)، انظر: «شذرات الذهب» (٢/ ١٤٠)، و«الوافي بالوفيات» (١٢/ ١٤٧).

(٢) «حياة الشافعي» للإمام محمد أبي زهرة (ص٢٧).

(٣) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٥).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٥)، و«بستان المحدثين» (ص٢٨).

(٥) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٥).

وقال بعض العلماء: جامع هذا المسند هو أبو العباس الأصمّ، وأما محمد بن جعفر بن مطر هو محض كاتب لا غير[١]، ولم يرتب الذي جمع حديث الشافعي أحاديثه المذكورة، لا على ترتيب المسانيد ولا على أبواب، وهو قصور شديد، فإنه اكتفى بالالتقاط من كتاب «الأمّ» وغيره، ولذلك وقع فيها تكرار في كثير من المواضع[٢].

وعدة ما في «مسند الشافعي» من الأحاديث المكررة (١١٩٠) حديثاً، ومن غير المكرر (٨٢٠) حديثاً مسنداً مرفوعاً، ومائة وعشرون من المرسل والمنقطع والمعضل[٣].

وقال صاحب «كشف الظنون»[٤]: رتّبه الأمير سنجر بن عبد الله علم الدين الجاولي[٥]، وشرحه جماعة، منهم: أبو السعادات المبارك بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ست وست مائة، سمّاه: «كتاب شافي العيّ في شرح مسند الشافعي» وهو في خمسة مجلدات، وانتخبه الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي، وسمّاه «المنتخب المرضي من مسند الشافعي»[٦] وجمع مسنده أبو عبد الله بن يعقوب بن يوسف الأصمّ الشافعي المتوفى سنة ست وأربعين ومائتين، وشرحه الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي عقيب «الشرح الكبير»، وابتدأ به في رجب سنة اثنتي عشرة وستمائة وهو في مجلدين، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وست مائة، وصنّف السيوطي كتاباً سمّاه أيضاً: «شافي العيّ على مسند الشافعي» وتوفي سنة إحدى عشرة وتسع مائة[٧].

ورتبه الشيخ محمد عابد السندي وسماه «ترتيب مسند الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي» طبع في القاهرة ١٩٦٩م، وبيروت دار الكتب العلمية ١٣٧٠هـ.

---

(١) مقدمة «تحفة الأحوذي» (١/ ١٤٣).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٨).
(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٥)، وفي «ترتيب السندي» عدد روايات المسند (١٧٢١).
(٤) (ص١٦٨٣).
(٥) طبع مؤخراً.
(٦) طبع في دار ابن رشد بالرياض.
(٧) مقدمة «تحفة الأحوذي» (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

الإمام الشافعي وعلم الحديث

وقد سبق أن الشافعي أخذ العلم عن جميع المراكز العلمية في عصره، وهذا هو العصر الذي تمّ فيه تدوين الحديث، وتمّ كذلك تدوين الفقه الحنفي والمالكي في ضوء الأحاديث التي وجد عمل الصحابة عليها، وما زال العلماء المؤلفون يوردون في كتبهم أقوال الصحابة والتابعين مع الأحاديث المرفوعة، وكانوا يستدلّون بالمسند والمرسل أيضاً، ولكن تغيّر هذا المنهج في عصر الشافعي، ووقع الاختلاف في ذلك في عهده، فقال الإمام محمد بن جرير الطبري: «إن التابعين أجمعوا بأسرهم على قَبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين»[1].

قال العلّامة طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي في «توجيه النظر»[2]: وأما المراسيل فقد كان يحتجّ بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي حتى جاء الشافعي، فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره.

ولكن الواقع أنه فعل ذلك أخذاً بالاحتياط، وإلّا احتجّ بالمرسل أيضاً حيث لم يجد حديثاً مسنداً.

وجرى كذلك في عصر الشافعي البحث عن المكتوبات النادرة والصحف غير المتداولة، فجُمعت أفراد وغرائب كانت في الحجاز والعراق والشام ومصر والبلاد الإسلامية الأخرى، والروايات الشخصية والقبلية وروايات صحابي غير مشهور رواها عنه راوٍ واحد في كل طبقة، فقد ورد في هذه المجموعات عديد من الروايات التي لم يوجد عمل الصحابة والتابعين والسلف الصالح عليها، وكان العلماء وأهل الفتيا لا يعبأون بها لشذوذها وكونها متروك العمل بها، لكن الشافعي اختلف في ذلك وبيّن: «أن العلماء من الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم أنهم يطلبون الحديث في المسألة، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال، ثم إذا ظهر عليهم الحديث بعد،

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٩٨)، و«منية الألمعي» (ص٢٧).

(٢) (ص١٥٢).

رجعوا من اجتهادهم إلى الحديث، فإذا كان الأمر على ذلك لا يكون عدم تمسُّكهم بالحديث قدحاً فيه، اللهمّ إلّا إذا بيَّنوا العلة القادحة»[١].

ومثاله: حديث القلتين، فإنه لم يظهر في الطبقة الأولى، ثم ظهر في عصر الشافعي، فعدّ مثل هذه الروايات معمولاً بها وبنى على ذلك مذهبه، وصار هذا من أصول مذهبه وقواعده، فقد قال الإمام الدهلوي في «حجة الله البالغة»: فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب، ولا في عصر الزهري، ولم يمش عليه المالكية ولا الحنفية، فلم يعملوا به وعمل به الشافعي[٢].

وقد بحث العلّامة ابن القيّم في «تهذيب السنن» في شذوذ هذا الحديث بكل بسط وتفصيل، فقال: «ومن البعيد جداً أن تكون هذه السنّة عند ابن عمر وتخفى على العلماء أصحابه وأهل بلدته ولا يذهب إليها أحد منهم، ولا يروونها ويديرونها بينهم، ومن أنصف لم يخف عليه امتناع هذا، فلو كانت هذه السنّة العظيمة المقدار عند ابن عمر لكان أصحابه وأهل المدينة أقْوَلَ الناس بها وأرواهم لها، فأيّ شذوذ أبلغ من هذا؟ وحيث لم يقل بهذا التحديد أحد من أصحاب ابن عمر عُلم أنه لم يكن فيه عنده سنّة من النبي ﷺ، فهذا وجه شذوذه»[٣].

وكذلك حديث خيار المجلس، فإنه حديث صحيح روي بطرق كثيرة وعمل به ابن عمر، وأبو هريرة من الصحابة، ولم يظهر عند الفقهاء السبعة ومعاصريهم، فلم يكونوا يقولون به، فرأى مالك وأبو حنيفة في ذلك علةً قادحةً في الحديث، وعمل به الشافعي.

وأيضاً أن أقوال الصحابة جمعت في عصر الشافعي فكثرت واختلفت وتشعّبت ورأى كثيراً منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم، ورأى أن السلفَ لم يزالوا يرجعون في مثل ذلك إلى الحديث، فترك التمسك بأقوالهم

(١) «حجة الله البالغة» (١/ ١٤٧).
(٢) المرجع السابق (١/ ١٤٧).
(٣) «تهذيب السنن» على ذيل «معالم السنن» للخطابي (١/ ٦٢).

ما لم يتفقوا وقال: «هم رجال ونحن رجال»[١].

فقد كان الشافعي قد وضع قواعد جمع الروايات ونقد الأحاديث وأصول الرواية وتحديد المراتب، واستدلّ بالأحاديث في كتاب «الأمّ» و«الرسالة» بكثرة تدلّ على حجية الحديث النبوي الشريف، ومكانته في التشريع الإسلامي. وقال الزعفراني: «كان أصحاب الحديث رقوداً حتى جاء الشافعي، فأيقظهم، فيتقظوا»[٢].

وقال فيه الإمام محمد بن الحسن الشيباني: «إن تكلم أهل الحديث يوماً فبلسان الشافعي»[٣]، وقال أحمد بن حنبل: «ما أجد لمن بيده محبرة أو ورق إلّا وللشافعي في رقبته منة»[٤]، وقال أيضاً: «ما عرفت ناسخ الحديث ومنسوخه حتّى جالست الشافعي»[٥].

وكان الشافعي مجدد القرن الثاني الهجري في رأي أحمد بن حنبل، فقد قال أبو سعيد الفريابي: قال أحمد بن حنبل: «إن الله يُقَيّض للناس في كل رأس مائة سنة من يُعَلِّمهم السنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي»[٦].

رغم أن الشافعي لم يعقد مجلساً لتدريس الحديث بصورة منظّمة معهودة، إذ إنه كان إماماً ومجتهداً، وكان ينظر في الحديث ويتكلم فيه من حيث الأصول، ويطلب الحديث لاستنباط الأحكام واستخراج المسائل، فلا ينسى تاريخ الحديث مآثره العلمية في هذا الباب.



(١) «حجة الله البالغة» (١/ ١٤٧). (٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٥).
(٣) «توالي التأسيس» (ص٢١)، و«مناقب الإمام الشافعي» للعلامة المناوي (ص٨٤) وفيه: «إن تكلم أصحاب الحديث».
(٤) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٦٢).
(٥) المرجع السابق (٤/ ١٦٣).
(٦) مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص١٤٥)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٤).



الإمام أحمد بن حنبل

اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الشيباني المروزي ثم البغدادي، كان عربياً خالصاً من قبيلة شيبان.

قدم به أبوه من مرو وهو حمل، فوضعته أمه بـ«بغداد» في ربيع الأول من سنة أربع وستين ومائة، وتوفّي أبوه وهو ابن ثلاث سنين، فكفلته أمه(١).

نشأته:

حفظ كتاب الله في صباه وتعلّم اللغة، وتجلّت عليه آثار التقى والورع والنجابة والذكاوة منذ نعومة أظفاره، فقد قال فيه الهيثم بن جميل الحافظ وقد نظر إلى أسارير وجهه: «إن عاش هذا الفتى سيكون حجة على أهل زمانه»(٢).

ومدينة بغداد التي هي مولده ومدفنه كانت في عصر الخلافة العباسية مركزاً عظيماً للعلوم والفنون، وذكرها الحاكم المحدِّث النيسابوري أنها: «مدينة العلم وموسم العلماء والأفاضل عمرها الله»(٣).

وكان مجلس محدِّث واحد يزدحم عليه آلاف من الطلبة في بغداد بصفة عامة، وذلك يدل فيما يدلّ على ما كان في بغداد ذلك الحين من انتشارٍ لعلم الحديث، وذيوعه ورغبة الناس فيه.

---

(١) «البداية والنهاية» (١٠/٤١٧)، «وفيات الأعيان» (١/٦٣)، «تهذيب التهذيب» (١/٤٩)، «سير أعلام النبلاء» (١١/١٧٧).
(٢) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص١٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/١٩٥).
(٣) «معرفة علم الحديث» (ص١٩٤).

طلبه العلم:

أول ما بدأ الإمام أحمد بن حنبل تحصيل الحديث أنه حضر مجلس الإمام أبي يوسف في بغداد، فأخذ عنه الحديث.

فقد قال الإمام أحمد نفسه: «أول من كتبت عنه الحديث أبو يوسف»[١]، وأخذ عن إمام الحديث هشيم بن بشير بن أبي حازم الواسطي المتوفى سنة (١٨٣هـ) أربع سنوات، حكى ابن الجوزي من طريق صالح بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: كتبت عن هشيم سنة تسع وسبعين ولزمناه سنة ثمانين وإحدى وثمانين وثنتين وثلاث، ومات في سنة ثلاث وثمانين[٢]، وأخذ عن المحدثين الآخرين أيضاً خلال هذه المدة.

قال الخطيب: ولد أبو عبد الله ببغداد ونشأ بها وطلب العلم، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة[٣]، وأخذ الحديث عن كبار المحدثين في كل مكان.

والتقى بالإمام الشافعي سنة (١٨٧هـ) في أول رحلته إلى الحجاز، ثم اجتمع به في بغداد مرة ثانية وقد نضج فكره وكمل علمه، وكان الشافعي أكثر اعتماداً عليه في معرفة صحيح الحديث من سقيمه ويقول له: يا أبا عبد الله! إذا صحّ عندكم الحديث فأخبروني حتى نرجع إليه، أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منّا، فإذا كان خبر صحيح فأعلمني حتى أذهب إليه، كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً[٤].

قال العلامة ابن تيمية: «لا شك في كون أحمد مجتهداً وفقيهاً، ولكن غلب عليه طابع الحديث».

وأراد الرحلة إلى «الري» للأخذ عن جرير بن عبد الحميد المحدث، ولم يفعل لعدم مؤنة السفر.

حكى الذهبي من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي

---

(١) «مناقب الإمام» لابن الجوزي (ص٤٦). (٢) المرجع السابق (ص٤٨).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٠ ـ ٣١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢١٣).

يقول: لو كان عندي خمسون درهماً، لخرجت إلى جرير إلى «الري»[١].

من أجل علوّ همته وكثرة أسفاره وذاكرته القوية حفظ ألف ألف حديث.

وعلى الرغم من غزارة علمه وسعة حفظه فقد كان معجباً بشخصية الإمام الشافعي وكان يقول: «ما رأت عيناي مثله»[٢].

وتعلم من الشافعي أصول الاجتهاد والاستنباط، وحصل على مَلَكة الاستخراج حتى أصبح من كبار المجتهدين في هذه الأمة، وفقهه متبوع حيّ حتى الآن في العالم الإسلامي.

وكان الشافعي أيضاً يعترف بفضله ويُحله محل الإجلال والتكريم، وقال حين غادر بغداد: «خرجت من بغداد فما خلَّفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل»[٣]، وسمع أحمد من الشافعي «الموطأ»[٤].

شيوخه وتلاميذه:

عدد شيوخه أكثر من مائة كما قاله ابن الجوزي، كالقاضي أبي يوسف، وهشيم بن بشير بن حازم، ووكيع، ويحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، والإمام الشافعي وغيرهم، وعدة شيوخه الذين روى عنهم في «المسند» مائتان وثمانون ونيف[٥].

وعدّ الذهبي ممن رووا عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، ومطين، وعبد الله بن أحمد، وأبو القاسم البغوي، وخلق عظيم[٦]، وكلمة «خلق عظيم» تدلّ على أن أعداد تلاميذه لا تعدّ ولا تحصى، ومنهم كبار أئمة الفن أيضاً.

---

(١) المرجع السابق (١١/ ١٨٣).
(٢) انظر: هامش «الشافعي» لأبي زهرة (ص٢٥) نقلاً عن «معجم ياقوت»، و«رجال الفكر والدعوة» للعلّامة الندوي، وفيه: ما رأت عيناه مثله.
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٣٢).
(٤) «تدريب الراوي» (١/ ٨٧)، ط.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨١).
(٦) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٣١).

مجلس درسه:

وبدأ تدريس الحديث في سنة (٢٠٤هـ) حين بلغ الأربعين من عمره، ومن كمال اتباعه للسنّة أن بدأ نشر الحديث النبوي في الأربعين من عمره، وهو سن النبوة[١]، وكان السامعون والطلبة يزدحمون في مجلسه منذ بداية أمره، وقال بعض الرواة: بلغ عدد السامعين في مجلسه خمسة آلاف، وعدد الكاتبين منهم خمس مائة، وكان مجلسه مجلس هدوء ووقار.

زهده وتقواه:

كانت حياته في غاية الزهد والتوكل، ولم يقبل عطايا السلاطين والخلفاء قطّ، وكان عهد المأمون[٢] والمعتصم[٣] والواثق[٤] محنة وبلاء له، فإنهم قد تصدّوا له في مسألة خلق القرآن، وعهد المتوكل[٥] أيضاً كان له محنة، فإنه

---

(١) «الإمام أحمد بن حنبل» للشيخ أبي زهرة (ص٣٧).

(٢) هو: عبد الله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور أبو العباس الهاشمي، قرأ العلم في صغره وسمع من هُشيم وعَبَّاد بن العوَّام وغيرهما، وبرع في الفقه والعربية وأيام الناس، ولما كبر عني بالفلسفة، فجرّه ذلك إلى القول بخلق القرآن، ولد سنة (١٧٠هـ) وتوفي سنة (٢١٨هـ).
انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ٣٥١، حوادث: ٢٠١ ـ ٢٥٠هـ)، و«تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٨٩، برقم ٣٧٠٤).

(٣) هو: محمد المعتصم بالله أمير المؤمنين، أبو إسحاق بن هارون الرشيد، بويع بعد المأمون بعهد منه إليه، كان عرياً من العلم، كان من أهيب الخلفاء وأعظمهم، لولا ما شان سؤدده بامتحان العلماء بخلق القرآن، ولد سنة (١٨٠هـ) وتوفي سنة (٢٢٧هـ).
انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ٦٩٢، حوادث: ٢٠١ ـ ٢٥٠هـ)، و«تاريخ دمشق» (٥٩/ ١٣٠، برقم ٧٢١٩).

(٤) هارون أمير المؤمنين الواثق بالله بن محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد، ويكنى أبا جعفر، استخلف بعد أبيه المعتصم، وكان يسكن سُرَّ من رأى، وولي الخلافة سنة سبع وعشرين ومائتين، ولد سنة (١٩٠هـ) وتوفي سنة (٢٣٢هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٥، برقم ٧٣٥١).

(٥) هو: جعفر المتوكل على الله أمير المؤمنين، أبو الفضل ابن المعتصم بالله أبي إسحاق محمد بن هارون الرشيد، بويع له بالخلافة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين بعد الواثق، ذكر الذهبي في «تاريخه»: استخلف المتوكل فأظهر السنة، وتكلم بها في مجلسه، =

كان يحبه ويقدّره، فقد أقام الإمام أحمد في عسكره عدة أيام على طلبه، وكان ضيفاً على الخليفة «المتوكل» خلال هذه المدة، ويأتيه كل يوم ألوان من الطعام، تبلغ قيمته مائة وعشرين درهماً، ولكنه لم يذق من الطعام يوماً، وصام كل يوم، وواصل الصوم إلى ثمانية أيام، حتى أنهك قواه، وكاد يهلك لولا أنه سمحٌ له بالرخصة عن الإقامة.

فقد حكى لنا هذه القصة القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى من طريق إسحاق ـ عمّ أحمد ـ قال: لما وصلنا العسكر أنزلنا السلطان داراً لإيتاخ[1]، ولم يعلم أبو عبد الله فسأل بعد ذلك: لمن هذه الدار؟ فقالوا: هذه دار لإيتاخ، فقال: حوّلوني واكتروا لي داراً، قالوا: هذه دار أنزلكها أمير المؤمنين، فقال: لا أبيت ههنا، فاكترينا له داراً غيرها، وتحوّل عنها، وكانت تأتينا في كل يوم مائدة أمر بها المتوكل، فيها ألوان الطعام والفاكهة والثلج، وغير ذلك، فما نظر إليها أبو عبد الله، ولا ذاق منها شيئاً، وكانت نفقة المائدة في كل يوم مائة وعشرين درهماً، فما نظر إليها أبو عبد الله ودامت العلة بأبي عبد الله، وضعف ضعفاً شديداً، وكان يواصل، فمكث ثمانية أيام مواصلاً، لا يأكل ولا يشرب، فلما كان اليوم الثامن كاد أن يطفأ[2].

تطاير صيته إلى العالم الإسلامي بأسره من أجل صموده أمام مسألة خلق القرآن، وامتلأت أرجاء العالم ثناءً عليه ودعاءً له، ولكنه كان دائم الخوف من هذه المسألة ولا تطمئنّ بها نفسه. قال صالح بن أحمد بن حنبل: كان أبي إذا دعا له رجل يقول: «الأعمال بخواتيمها» وكنت أسمعه كثيراً يقول: «اللهم سلّم، سلّم»[3]، ولم يكن معجباً بنفسه رغم فضائله الشخصية وكمالاته العلمية الموهوبة من الله، فقد قال صاحبه يحيى بن معين: «ما رأيت مثل أحمد بن

= وكتب إلى الآفاق برفع المحنة وإظهار السنّة.
انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/١٠٩٧، حوادث: ٢٠١ ـ ٢٥٠هـ)، و«تاريخ دمشق» (١٢/٥٢، برقم ١٣٤٠).

(١) إيتاخ المذكور أمير تركي من أمراء الدولة العباسية (ت٢٣٤هـ)، وكان ـ كما وصفه الحافظ الذهبي ـ بطلاً شجاعاً وشهماً جريئاً.

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/٢٥).

(٣) «حلية الأولياء» (٩/١٨٢).

حنبل، صحبته خمسين سنة ما افتخر علينا بشيء مما كان فيه من الصلاح والخير»[1].

الإمام أحمد في المحنة:

حينما جعل المعتزلة[2] عقيدة مسألة خلق القرآن معياراً للإيمان والكفر، وظفر الاعتزال بكسب رعاية الحكومة أيضاً، فصار «المأمون» مبلّغاً متحمساً لهذه المسألة، وأرسل مرسوماً مفصلاً إلى والي بغداد إسحاق بن إبراهيم سنة (٢١٨هـ)، وذمّ فيه عامة الناس، وبالأخصّ منهم المحدّثين الذين كانوا يعدّون هذه العقيدة خلاف عظمة القرآن الكريم، وانتقدهم انتقاداً مهيناً، وعدّهم شرار الأمة[3].

وبعث بنسخ هذا المرسوم إلى الولايات الإسلامية كلها، وامتثل إسحاق أمر الخليفة، وجمع مشاهير العلماء وتكلّم معهم حول هذه المسألة وكتب أجوبتهم إلى الخليفة، فأثار ذلك غيظه، فأمر بقتل اثنين منهم على الفور، وإرسال الذين لهم إصرار على رأيهم إليه، فأرسل العلماء مكبّلين بالأغلال والأصفاد إلى «المأمون» وحين وصلوا «الرِقّة» بلغهم نعي المأمون، وقد أوصى المأمون ولي عهده «المعتصم» بأن يتمسّك بعقيدته ومذهبه في مسألة خلق القرآن، فعمل بوصيته عملاً وافياً.

وعادت المسؤولية إلى الإمام أحمد بن حنبل وحده عن مقاومة هذه

---

(١) المرجع السابق (٩/ ١٨٢).

(٢) «المعتزلة»: نشأت هذه الفرقة في العصر الأموي، ولكنها شغلت في العصر العباسي ردحاً طويلاً من الزمن، غلب على هذه المدرسة اسم المعتزلة حتى غدا أعم أسمائها وأشهر أعلامها، وكثر الخلاف في منشأها، فالبغدادي يقول: إن أهل السنّة هم الذين دعوهم «معتزلة» لاعتزالهم قول الأمة بأسرها في مرتكب الكبيرة من المسلمين وتقريرهم أنه لا هو مؤمن ولا كافر، بل هو في منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر، وروى الشهرستاني سبباً آخر، وفيه أقوال غير ذلك.
انظر للتفصيل: «المعتزلة» لزهدي حسن جار الله (ص٤)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص٢١)، و«تاريخ المذاهب الإسلامية» للشيخ محمد أبي زهرة (ص١١٨).

(٣) انظر: «رجال الفكر والدعوة» (الجزء الأول) لسماحة الشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي.

الفتنة إزاء الحكومة، وهو الذي كان ذلك الحين إمام المحدثين وأمين الشريعة والسنّة، فسيق الإمام من «الرقة» إلى بغداد، وجرى النقاش حول هذه المسألة إلى ثلاثة أيام، وواجه تهديدات وتحذيرات من كل نوع، ثم عُرض على «المعتصم» وضُرب (٢٨) سوطاً على إنكاره وإصراره، يضربه جلاد نشيط سوطين فقط، ثم يأتيه جلاد آخر وهلمّ جرّاً، والإمام أحمد يقول عند كل سوط يضرب به: أعطوني شيئاً من كتاب الله أو سنّة رسوله حتى أقول به، وحبس في السجن (٢٨) أسبوعاً، وضرب خلال هذه المدة (٣٤) سوطاً[١].

قال محمد بن إسماعيل البخاري: «سمعت أن الإمام أحمد ضرب بأسواط لو ضرب بها الفيل لفرّ صارخاً»، وانقرضت هذه الفتنة من أجل استقامة أحمد وثباته نهائياً، ونجت الأمة الإسلامية من خطر ديني كبير.

ويكمن سرّ عظمته وإمامته: في مواجهته لهذه الفتنة لصيانة الدين وهو وحيد فريد أمام الحكومة العباسية القوية.

وقال علي بن المديني المحدث المشهور، وأستاذ البخاري الذي شاهد خطورة هذه الفتنة العمياء بعينه: «إن الله أعزّ هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث، أبو بكر الصديق يوم الرِدَّة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة»[٢].

مؤلفاته:

من مؤلفاته[٣]:

١	كتاب الزهد، (طبع).		٢	كتاب الناسخ والمنسوخ.
٣	كتاب المناسك الكبير.		٤	كتاب المناسك الصغير.
٥	كتاب حديث شعبة.		٦	كتاب فضائل الصحابة (طبع).
٧	مناقب الصديق.		٨	كتاب الأشربة، (طبع).
٩	كتاب التفسير.		١٠	كتاب المقدم والمؤخر في القرآن.

(١) انظر لمزيد التفصيل: «البداية والنهاية» (١٠/ ٤٢٥) ترجمة أحمد بن حنبل.
(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب (٤/ ٤١٨).
(٣) «بستان المحدثين» للمحدث عبد العزيز الدهلوي (ص٢٩). وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، و«الفهرست» لابن النديم (ص٢٨٥).

١١	كتاب جوابات القرآن.	١٢	كتاب الصلاة وما يلزم فيها.
١٣	كتاب الردّ على الجهمية والزنادقة.	١٤	كتاب السنّة (طبع).
١٥	كتاب الفضائل، طبع في مجلدين بمؤسسة الرسالة ١٩٨٣م.	١٦	كتاب فضائل أهل البيت.
١٧	مسند أهل البيت.	١٨	الأسماء والكنى، (طبع).
١٩	كتاب الفتن.	٢٠	كتاب الإمامة.
٢١	كتاب نفي التشبيه.	٢٢	كتاب طاعة الرسول.
٢٣	كتاب الإيمان (طبع).	٢٤	كتاب الفرائض.
٢٥	كتاب علل الحديث.	٢٦	المسند (طبع).

وهذا الأخير من أكبر مآثره العلمية الخالدة، سنقدم له تعريفاً مبسوطاً في الصفحات التالية.

وفاته:

عاش الإمام (٧٧) سنة، مرض تسعة أيام ويدخل عليه العائدون أفواجاً، فلما بلغ ذلك الخليفة جعل الحراسة على بابه، وقد ذكر هذه القصة المروزي بكل تفصيل، فقال:

«مرض أبو عبد الله ليلة الأربعاء لليلتين خلتا من ربيع الأول، ومرض تسعة أيام، وكان ربما أذن للناس فيدخلون عليه أفواجاً، يُسلّمون عليه ويردّ عليهم، وتسامع الناس وكثروا، وسمع السلطان بكثرة الناس فوكل ببابه وبباب الزقاق الرابطة وأصحاب الأخبار، ثم أغلق باب الزقاق، فكان الناس في الشوارع والمساجد، حتى تعطل بعض الباعة وحيل بينهم وبين البيع والشراء، وكان الرجل إذا أراد أن يدخل إليه ربما دخل من بعض الدور، وطرز الحاكة، وربما تسلق، وجاء أصحاب الأخبار فقعدوا على الأبواب.

وجاءه حاجب بن طاهر فقال: إن الأمير يقرئك السلام، وهو يشتهي أن يراك، فقال: هذا مما أكره، وأمير المؤمنين أعفاني مما أكره.

وأصحاب الخبر يكتبون بخبره إلى العسكر، والبُرُد تختلف كل يوم،

وجاء بنو هاشم، فدخلوا عليه وجعلوا يبكون عليه، وجاء قوم من القضاة وغيرهم فلم يؤذن لهم، ودخل عليه شيخ فقال: اذكر وقوفك بين يدي الله، فشهق أبو عبد الله وسالت الدموع على خديه.

فلما كان قبل وفاته بيوم أو يومين قال: ادع لي الصبيان ـ بلسان ثقيل ـ، فجعلوا ينضمّون إليه، فجعل يشمّهم ويمسح بيده على رؤوسهم، وعينه تدمع، وأدخلت الطست تحته فرأيت بوله دماً عبيطاً، ليس فيه بول، فقلت للطبيب، فقال: هذا رجل قد فتّت الحزن والغمّ جوفه.

واشتدت علّته يوم الخميس، فوضّأته، فقال: خلّل الأصابع، فلما كانت ليلة الجمعة ثقل، وقُبض صدر النهار، فصاح الناس وعلت الأصوات بالبكاء حتى كأن الدنيا قد ارتجّت، وامتلأت السكك والشوارع، وذلك سنة إحدى وأربعين ومائتين لاثنتي عشر خلت من ربيع الأول»[١].

قال المروزي: أخرجت الجنازة بعد منصرف الناس من الجمعة، وقيل في عدد المصلين عليه: كثير، وقيل: كانوا ألف ألف وثلاث مائة ألف سوى من كان في السفن في الماء[٢]. وقال ابن خلكان: وحضر من حضر جنازته من الرجال، فكانوا ثمان مائة ألف، ومن النساء ستين ألفاً، وقيل: إنه أسلم يوم مات عشرون ألفاً من النصارى واليهود والمجوس[٣].

(مسند الإمام أحمد)

تمهيد في بدء تأليف المسانيد:

كان العلماء يجمعون في كتبهم آثار الصحابة والتابعين مع الأحاديث النبوية إلى القرن الثاني الهجري، ولكن تغيّرت طريقة التأليف في عصره، وبدأ فصل الأحاديث النبوية عن الآثار وجمعها في كتاب مستقل، وهكذا بدأ تأليف المسانيد، ورأى بعض الأئمة أن تُفرد أحاديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المائتين[٤]، وصنّف كثير من الأئمة الكتب على المسانيد حسب أذواقهم

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٤).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٤ ـ ٣٥). (٣) «وفيات الأعيان» (١/ ٦٥).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ٨٩).

وطبائعهم، فكتب الحافظ ابن حجر: «فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنّف حديثه على المسانيد، كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم»(١).

الفرق بين المسانيد والأبواب:

تجمع جملة روايات كل صحابي في المسانيد من دون اعتبار للمضامين في موضع واحد، وتجمع في الأبواب اعتباراً للمضامين مبوّباً.

قال الحافظ السيوطي: «وللعلماء في تصنيف الحديث طريقان، أحدهما: تصنيفه على الأبواب الفقهية، كالكتب الستّة وغيرها. والثانية: تصنيفه على المسانيد، فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه، صحيحه وضعيفه، وعلى هذا إما أن يرتّبه على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعل الطبراني، وهو أسهل تناولاً، أو على القبائل، فيبدأ ببني هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسباً إلى رسول الله ﷺ، أو على السوابق في الإسلام، فبالعشرة، ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم المهاجرين بينها وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة سناً كالسائب بن يزيد، ثم النساء بادئاً بأمهات المؤمنين»(٢).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاجتهاد أو للاستشهاد، بخلاف من رتّب على المسانيد، فإن أصل وضعه مطلق الجمع»(٣).

بما أن المسانيد تحتوي على كل نوع من الروايات المتناثرة، الصحاح منها والضعاف، فقد يكون أهل الفن أكثر احتياجاً إلى ممارسة أصول الرواية وقواعدها لمعرفة درجة كل رواية، ويتعذّر على المتأخرين تخريج الأحاديث من المسانيد بينما كان المتقدمون لا يجدون فيه أي مشقة لأن ذاكرتهم كانت قوية.

---

(١) المرجع السابق (١/ ٨٩).
(٢) نقلاً عن مقدمة «لامع الدراري» (ص١٤٧).
(٣) «تعجيل المنفعة» (ص٣).

تأليف «مسند أحمد»:

اشتغل الإمام أحمد بأخذ الحديث في السادسة عشر من عمره، وبدأ جمع الروايات منذ ذلك الحين، وكان ذلك منذ (١٨٠هـ)، واشتغل به طيلة حياته، وشرع في جمع هذا المسند، فكتبه في أوراق متفرقة وفرّقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته[١].

قال حنبل بن إسحاق: جمعنا عمي ـ يعني الإمام أحمد ـ لي ولصالح ولعبد الله وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه ـ يعني تماماً ـ غيرنا، وقال لنا: «إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مائة وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن كان فيه وإلّا ليس بحجة»[٢].

ولا يعزُبَنّ عن البال أن ورود حديث في المسند لا يستلزم عمل أحمد بن حنبل به.

إزالة شبهة:

يدلّ قوله المذكور على عدم حجية حديث لم يورده في مسنده، لكن فيه نظر، كما قال ابن كثير: فقد فاته أحاديث كثيرة جداً، بل قيل: إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في «الصحيحين» قريباً من مائتين[٣].

وقال الذهبي: هذا القول منه على غالب الأمر، وإلّا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في «المسند»[٤].

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: «يقول كاتب السطور: إن مراد الإمام بذلك الأحاديث التي لم تبلغ حدّ التواتر والشهرة، وإلّا فكثير من الأحاديث الصحيحة المشهورة لا توجد في مسنده»[٥].

---

(١) مقدمة «المسند» بتحقيق أحمد محمد شاكر (ص٣٥).
(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣١).
(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٣).
(٤) مقدمة «المسند» بتحقيق أحمد محمد شاكر (ص٣٥ ـ ٣٦).
(٥) «بستان المحدثين» (ص٣٠).

ترتيب المسند:

ما قام الإمام أحمد بترتيب مسنده وتبويبه في حياته، فكتبه في أوراق مفردة، وفرّقه في أجزاء منفردة، على نحو ما تكون المسودة[١]، . . . ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله.

وقال المحدث عبد العزيز الدهلوي: «ترتيب المسند الموجود هو من ابنه عبد الله، ووقع فيه بعض الأخطاء والأغلاط، مثل وضعه المدنيين مكان الشاميين، وعلى العكس من ذلك»[٢].

وقال العلّامة الذهبي: «ولو أنه حرّر ترتيب المسند وقرّبه وهذّبه لأتى بأسنى المقاصد، فلعلّ الله تبارك وتعالى أن يُقَيِّض لهذا الديوان السامي من يخدمه ويبوّب عليه ويتكلم على رجاله ويرتب هيئته ووضعه، فإنه يحتوي على أكثر الحديث النبوي، وقلّ أن يثبت حديث إلّا وهو منه. . .»[٣].

وقد قام كثير من العلماء بترتيبه وتبويبه وشرحه، وعمل الزوائد عليه والتذييل تيسيراً للاستفادة، ونذكر قائمة إجمالية فيما يلي:

١ ـ **«ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب صحيح البخاري»** للإمام علي بن الحسين بن عروة بن زكنون، المتوفى سنة (٨٣٧هـ) وسمّاه: «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري»، وشرحه في مائة وعشرين مجلداً، ويوجد بعض هذا الكتاب مفرقاً في المكتبة الظاهرية بدمشق، وفي دار الكتب المصرية بمصر.

٢ ـ «تهذيب المسند وترتيبه على الأبواب» للشيخ الإمام المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد بن سليمان الحنبلي الشهير بابن الرزيق، المتوفى (٨٤١هـ)، وقد فُقِد ولم يصل إلينا.

٣ ـ «أطراف الأحاديث التي اشتمل عليها المسند» للحافظ ابن حجر

(١) «المصعد الأحمد» (ص٣٤).
(٢) «بستان المحدثين» (ص٢٦).
(٣) «أحمد بن حنبل» للشيخ أبي زهرة (ص١٧١).

العسقلاني، المتوفى (٨٥٢هـ) سمّاه: «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»، وقد طبع هذا الكتاب في عشرة مجلدات.

٤ ـ «الفتح الرباني بترتيب المسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، للشيخ العلّامة أحمد بن عبد الرحمٰن البناء الساعاتي، المتوفى (١٩٥٨م)، هذا الكتاب مطبوع في القاهرة مع مختصر شرحه في أربع وعشرين جزءاً.

٥ ـ وشرحه العالم المحدث أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي، المتوفى (١١٣٩هـ).

٦ ـ جمع الهيثمي «زوائد مسند أحمد على الكتب الستّة» سمّاه: «غاية المقصد في زوائد المسند»، وقد طبع في أربعة مجلدات، ثم «مسند البزار» ثم «مسند أبي يعلى» ثم «معجم الطبراني الكبير» ثم «الأوسط»، ثم جمع هذه الستة محذوفة الأسانيد في كتاب سمّاه: «مجمع الزوائد» وهو مطبوع.

٧ ـ «إعراب ما أشكل من ألفاظه»، ألّف في ذلك الحافظ السيوطي ـ المتوفى (٩١١هـ) ـ كتابه المسمّى: «عقود الزبرجد على مسند أحمد»، طبع في بيروت.

وقام الشيخ أحمد شاكر بتحقيقه، وطبع منه عدة مجلدات ولم يكمله، ثم حققه جماعة من العلماء بإشراف العلّامة شعيب الأرناؤوط، وصدر في خمسين مجلداً مع الفهارس.

عدد الروايات في المسند:

عدد الصحابة ﷺ فيه نحو من سبع مائة رجل، وعدد الروايات فيه ثلاثون ألفاً[١]، وأربعون ألفاً بزوائد عبد الله، وقال الشاه عبد العزيز الدهلوي: «لعلّ هذا العدد اعتباراً لزوائد عبد الله، أو أن من ذكر ثلاثين ألفاً أراد ما لا مكرر فيه»[٢].

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠).

(٢) «بستان المحدثين» (ص٢٨).

زوائد المسند:

قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: «لكن عبد الله ابن الإمام أحمد قد أضاف إلى المسند بعض الروايات، وأضاف إليه الراوي عن عبد الله أبو بكر القطيعي بعض الإضافات كذلك»[١].

وما أضاف عبد الله من الروايات فهي المسموعة من الإمام أحمد بوجه عام، هذا هو أصل المسند، وأضاف كذلك روايات بعض الشيوخ الآخرين أيضاً، لكنها قليلة جداً.

شروط تخريج الروايات في المسند:

قال صاحب «كشف الظنون»: ذكروا أن أحمد بن حنبل شرط فيه أن لا يخرِّج إلّا حديثاً صحيحاً عنده»[٢].

وقد روي أن الإمام أحمد قال لابنه عبد الله ما نصه: «قصدت في «المسند» الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صحّ عندي، لم أرو من هذا المسند إلّا الشيء بعد الشيء اليسير، ولكنه يا بني! تعرف طريقي في الحديث، لست أخالف ما ضعف، إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»[٣].

وقال العلّامة ابن تيمية في «منهاج السنّة النبوية»: وشرطه في «المسند» مثل شرط أبي داود في «سننه»[٤].

وكان أحمد ﷺ يتخير الثقات يروي عنهم، فما يروي عن شخص يعتقد أنه ضعيف غير ضابط، أو غير فاهم، وإذا علم الثقة أخذ عنه وروى وكتب وقيد وأملى على تلاميذه، ولكن قد يبدو له من بعد الرواية أن من روى عنه

---

(١) «بستان المحدثين» (ص٢٨)، وأضاف أحاديث قليلة لا تتجاوز أربعمائة حديثاً.

(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠).

(٣) «ابن حنبل» للإمام أبي زهرة (ص١٧٣ ـ ١٧٤)، ومقدمة «المسند» بتحقيق أحمد محمد شاكر (ص٦٣).

(٤) نقلاً عن: «توجيه النظر» (ص١٧٢).

خدع فيه، أو كان في «المسند» من ليس بثقة، فإنه يسقط حديثه، ولذلك كان دائم الحذف والتغيير في المكتوب عنده[١].

واعتبره الشيخ الإمام ولي الله الدهلوي أقرب إلى الطبقة الثانية، فقال: وكاد «مسند أحمد» يكون من جملة هذه الطبقة (الثانية)[٢].

بعض خصائص المسند:

١ ـ لا يوازيه كتاب مسند في كثرة الروايات وحسن السياقة.

٢ ـ ويحتوي على ثلاث مائة من الروايات الثلاثيات.

٣ ـ وقال الحافظ شمس الدين الجزري: «ما من حديث غالباً إلّا وله أصل في هذا المسند»، والله أعلم[٣].

٤ ـ وهو أصحّ المسانيد.

اعتراضات ابن الجوزي وغيره على المسند:

عدّ العلّامة ابن الجوزي والحافظ العراقي (٣٨) رواية في «المسند» موضوعة من حيث المجموع، كما كتب الحافظ السيوطي في أواخر «التعقبات على الموضوعات»[٤] وأجاب عن الجميع.

وقال الحافظ العراقي: «وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها في جزء، ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع»[٥].

وقال العلّامة ابن تيمية في كتاب «منهاج السنّة النبوية»: «ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة»[٦].

---

(١) «ابن حنبل» للإمام أبي زهرة (ص١٧٢ ـ ١٧٣).
(٢) «حجة الله البالغة» (١/ ١٣٤).
(٣) انظر: «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» الملحق بـ«مسند أحمد» (١/ ٣١).
(٤) «التعقبات على الموضوعات» (ص٦٠). (٥) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٢).
(٦) نقلاً عن: «توجيه النظر» (ص١٥٤).

وألّف العلّامة ابن حجر العسقلاني كتاباً مستقلاً في الرد على اعتراضات ابن الجوزي والعراقي وسمّاه: «القول المسدد في الذب عن المسند» وقد طبع، قال في خطبته: «فقد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في مسند أحمد ذبّاً عن التصنيف العظيم الذي تلقّته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله أمامهم حجة يرجع إليه ويعوّل عند الاختلاف عليه»(١).

ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه، وأجاب عنها حديثاً حديثاً(٢).

وقال السيوطي: وقد فاته أحاديث أُخر أوردها ابن الجوزي وهي فيه، وجمعتها في جزء سمّيته «الذيل الممهد» مع الذب عنها، وعِدّتُها أربعة عشر حديثاً(٣).

قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في كتابه «تعجيل المنفعة»: «ليس في «المسند» حديث لا أصل له إلّا ثلاثة أحاديث أو أربعة، . . . . والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً، أو ضرب وكتب من تحت الضرب»(٤).



(١) خطبة كتاب «القول المسدد في الذب عن المسند» نقلاً عن «تدريب الراوي» (١/ ١٧٢).
(٢) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٢). (٣) المرجع السابق (١/ ١٧٢).
(٤) نقلاً عن «تدريب الراوي» (١/ ١٧٢).



الإمام البخاري

اسمه ونسبه:

هو أمير المؤمنين في الحديث، الإمام الهُمام، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة[١]، كان بردزبة مجوسياً ومات على المجوسية، وأول من أسلم من آبائه هو المغيرة بن بَرْدِزْبَة[٢]، معناه بالفارسية: الزراع، أسلم على يد اليمان الجعفي والي بخارى فنسب إليه نسبة ولاء[٣]، رغم أنه لا علاقة له بقبيلة جعف نسباً[٤].

وقال الحافظ ابن حجر في جدّه إبراهيم: «.... وأما إبراهيم بن المغيرة، فلم نقف على شيء من أخباره، وأما أبوه إسماعيل فقد كان عالماً جليلاً ومحدثاً شهيراً في عصره من الطبقة الرابعة، سمع من الإمام مالك وحماد بن زيد وغيرهما، وصحب عبد الله بن المبارك»[٥].

وقال الإمام البخاري: «رأى والدي إسماعيلُ حمادَ بنَ زيد يصافح عبد الله بن المبارك بكفّيه، وسمع من مالك أيضاً».

وعبد الله بن المبارك هذا الذي صحبه والد البخاري من تلامذة الإمام الأعظم أبي حنيفة، والعجب من الحافظ أنه لم يذكره في تلامذته في «تهذيبه»، وقد ذكره فيهم صاحب «تهذيب الكمال»[٦].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٧)، ومقدمة «فتح الباري» (ص٧٤٤).
(٢) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة وبعدها هاء.
(٣) ولاء إسلام لا ولاء عتق، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولاؤه له.
(٤) انظر: مقدمة «فتح الباري» (ص٤٧٧). (٥) المرجع السابق (ص٧٤٤).
(٦) مقدمة «لامع الدراري» (ص٢٧).

مولده ونشأته:

اتفقوا على أن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة ببلدة بخارى.

وقد رُوي أن البخاري ذهبت عيناه في صغره، فرأت والدتُه الخليلَ إبراهيمَ ـ عليه الصلاة والسلام ـ في المنام، فقال لها: «يا هذه! قد ردّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك»، فأصبح وقد ردّ الله عليه بصره[١].

وقد مات أبوه إسماعيل وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، وهي التي كفلته وأحسنت تربيته.

وما أن بلغ السادسة عشر من عمره، حتى حفظ كتب عديد من الأئمة مثل عبد الله بن المبارك ووكيع.

ثم رحل إلى بيت الله الحرام مع أمه وأخيه الأكبر «أحمد» ورجع أخوه إلى بخارى، وأقام هو بمكة نحو سنتين يطلب العلم، ثم توجّه إلى المدينة المنورة، وهو ابن ثمانية عشر عاماً، وألّف هناك عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة: «قضايا الصحابة والتابعين»، و«التاريخ الكبير»[٢].

رحلته في طلب الحديث:

وأما رحلته لطلب الحديث فقال الحافظ ابن حجر: «أول رحلته إلى مكة سنة عشر ومائتين[٣]. رحل في طلب الحديث إلى البلدان النائية كالشام ومصر والجزيرة والحجاز وبغداد والكوفة والبصرة».

قال البخاري: «دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرّتين وإلى البصرة أربع مرّات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين»[٤].

وكان يرحل إلى مكة المكرمة أيام الحج.

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٤٤).
(٢) المرجع السابق (ص٧٤٥).
(٣) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٥٦).
(٤) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٤٥).

وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير[١]: «إنه دخل بغداد ثماني مرّات، وفي كل مرّة يجتمع بالإمام أحمد بن حنبل، فيحثّه على الإقامة ببغداد، ويلومه على الإقامة بخراسان»[٢].

ويشكل على هذا ما في «كتاب النكاح» من «فتح الباري» في «باب ما يحل من النساء»، قال الحافظ: «ليس للمصنف في الكتاب عن أحمد رواية إلا في هذا الموضوع، وآخر في «المغازي» وكأنه لم يكثر عنه؛ لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم عنه، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قطع التحديث، فكان لا يحدّث إلّا نادراً، فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد»[٣].

وقال الذهبي: «وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيماً ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده»[٤].

ورحل إلى نيسابور وأقام بها أياماً.

شيوخه:

عدد شيوخ البخاري كثير؛ إذ أنه طاف البلاد وجال الديار المختلفة في طلب العلم، وأخذ الحديث عن كبار المحدثين، فاستفاد من الشيوخ الذين كانوا موضع الثقة والأمانة.

وروي عنه أنه قال: «كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلّا صاحب حديث»، وقال أيضاً: «لم أكتب إلّا عمن قال: «الإيمان قول وعمل»[٥].

---

(١) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين، حافظ، مؤرخ، فقيه، مفسر، تناقل الناس تصانيفه في حياته، من أبرز كتبه: «البداية والنهاية»، و«شرح صحيح البخاري» و«تفسير القرآن الكريم»، توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر: «البدر الطالع» (١/ ١٥٣)، و«شذرات الذهب» (٦/ ٢٣١).

(٢) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٣١).

(٣) المرجع السابق (ص٣٢).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٥).

(٥) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٤٥).

ومما لا يُنكر أنه استفاد من إسحاق بن راهويه وعلي بن المديني أكثر.

وقال الحافظ: وينحصرون [أي شيوخ البخاري] في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدّثه عن التابعين، يعني: «أتباع التابعين».

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين.

الطبقة الثالثة: وهي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً. وإنما يخرِّج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد. وسمع منهم للفائدة، وروى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: «لا يكون الرجل عالماً حتى يحدّث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه»، وعن البخاري أنه قال: «لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه»[١]، ولذلك كتب البخاري عن أقرانه وعن تلامذته[٢].

تلاميذه:

أخذ عنه الحديث خلق كثير، وفي كل بلدة حدّث بها.

قال الفربري: «سمع صحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل»[٣].

وكانت حلقة درسه أوسع نطاقاً وأشمل إفادةً، يؤمّها طلاب العلم من أنحاء العالم الإسلامي، يلقي الدرس مرّة في المسجد وأخرى في بيته.

وكان في تلامذته كبار العلماء وأعلام المحدثين من أمثال: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمٰن النسائي، الذين هم من أجلّ أركان الكتب الستة.

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٤٥ ـ ٧٤٦). (٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٨).

(٣) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٦٨).

ومِمن حدّث عنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وابن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الله ابن الفربري[١]، وغيرهم من الأئمة الذين أصبحوا في عصورهم من أئمة الحديث وكبار العلماء، وأفادوا الآلاف المؤلفة من الناس[٢].

سعة حفظه وسيلان ذهنه:

كان الإمام البخاري قوي الحافظة وعجيب الذاكرة، ما إنْ سمع حديثاً حتى يحفظه، قيل: إنه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث، وروي أنه كان ينظر في الكتاب مرّةً واحدة فيحفظ ما فيه من نظرة واحدةٍ.

قال ابن مجاهد: «كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال لي: لو جئت قبلُ لرأيتَ صبيّاً يحفظ سبعين ألف حديث»[٣].

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»[٤].

وقال: «أخرجت هذا الكتاب، يعني «الجامع الصحيح» من نحو ستمائة ألف حديث»[٥].

ومن أشهر وقائع البخاري: أنه قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس، فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين.

---

(١) بفتح الفاء وكسرها وفتح الراء الأولى وإسكان الموحدة، منسوباً إلى قرية من قرى بخارى المتوفى (٣٧٠هـ)، وهو الذي عليه مدار الرواية في هذا الزمان، فانظر: مقدمة «لامع الدراري».

(٢) «تهذيب الأسماء والصفات» (١/ ٧٣)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٥).

(٣) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٥٩). (٤) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٥٧).

(٥) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٥٩).

فلما اطمأنّ المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: «لا أعرفه»، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ والبخاري يقول: «لا أعرفه». وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: «فهم الرجل»، ومن كان لم يدر القصّة يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلّة الحفظ.

ثم انتدب رجل من العشرة أيضاً، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر فقال: «لا أعرفه»، فلم يزل يلقي عليه واحداً واحداً حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: «لا أعرفه».

ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: «لا أعرفه».

فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول فقال: «أما حديثك الأول فقلتَ كذا، وصوابه كذا، وحديثك الثاني كذا، وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فردّ كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك.

فأقرّ الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل.

قال الحافظ ابن حجر: «هنا يُخضع للبخاري، فما العجب من ردّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرّة واحدة»[١].

وكتب مؤلفو «دائرة المعارف الإسلامية» عن سعة حفظه: «هو آية من آيات الله تمشي على الأرض»[٢].

وجاء في «الموسوعة العربية العالمية»: «وكان آية في الحفظ وسعة العلم والذكاء، قالوا: لم تخرج خراسان مثله»[٣].

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٥٥ ـ ٧٥٦).

(٢) «دائرة المعارف الإسلامية» مادة البخاري (٣/ ٤٢٣).

(٣) «الموسوعة العربية العالمية» مادة البخاري (٤/ ٢٣٩).

زهده وورعه:

حكى ورّاق البخاري أنه ورث من أبيه مالاً كثيراً، فكان يتصدّق به، وكان قليل الأكل جدًّا، كثير الإحسان إلى الطلبة مفرطاً في الكرم[١].

وقال الإمام ولي الله الدهلوي: «كان قليل الأكل جدًّا، مفرداً في الجود».

ويقال: كان يقنع كل يوم بلوزتين أو ثلاث»[٢].

وقال الكرماني: «كان رحمه الله في سعة من الدنيا، وقد ورث من أبيه مالاً كثيراً، وكان يتصدّق به، وربما كان يأتي عليه نهار ولا يأكل فيه، وإنما يأكل أحياناً لوزتين أو ثلاثاً»[٣].

ولم يقبل من هدايا سلطان أو أمير شيئاً قط، رغم كثرة ما سنح له ذلك، وقال ورّاقه: سمعته يقول: خرجت إلى آدم بن أبي إياس، فتأخرت نفقتي حتى جعلت أتناول حشيش الأرض، فلما كان في اليوم الثالث أتاني رجل لا أعرفه فأعطاني صرّة فيها دنانير[٤].

وقال البخاري: «ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام»، وقال: «إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً»[٥].

مرض البخاري مرّةً، فعرضوا ماءه على الأطباءه فقالوا: إن هذا الماء يشبه بعض أساقفة النصارى، فإنهم لا يأتدمون، فصدّقهم البخاري وقال: لم آتدم منذ أربعين سنة.

وقال ورّاقه: دُعي محمد بن إسماعيل إلى بستان، فلمّا صلّى بهم الظهر قام يتطوع، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه، وقال لبعض من معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً؟ فإذا زنبور قد لسعه في ستة عشر أو سبعة عشر موضعاً، وقد تورّم من ذلك جسده، فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من

---

(١) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٦٥).
(٢) «فيما يجب حفظه للناظر» (ص٢).
(٣) مقدمة «لامع الدراري» (١/ ٤١).
(٤) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٤٧).
(٥) المرجع السابق (ص٧٤٧).

الصلاة أول ما لسعك؟ قال: «كنت في سورة أحببت أن أتمّها»[١].

اعتراف معاصريه من العلماء بفضله وثنائهم عليه:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخّر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذلك بحر لا ساحل له»[٢].

عاش البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عصر اجتمع فيه أئمة أعلام ومحدِّثون كبار، انتشروا في سائر العالم الإسلامي.

ومن فضل الله على هذا الإمام أن جميع أئمة عصره قد عرفوا فضله وعظّموه، وعرفوا أنه يفوقهم في حفظه وفهمه، فأثنوا عليه الثناء الطيب البليغ، ومن عاصره في شبابه تنبّأ له بالنبوغ والرفعة، فكان كما قالوا، فإلى القارئ بعض النماذج من أقوالهم فيه:

قال حاشد: رأيت عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل وهما يسألانه عن علل الحديث، فلما قام قالا لمن حضر المجلس: «لا تخدعوا عن أبي عبد الله، فإنه أفقه منّا وأعلم وأبصر».

وقال: «وكنا يوماً عند إسحاق بن راهويه وعمرو بن زرارة، وهو يستملي على أبي عبد الله، وأصحاب الحديث يكتبون عنه، وإسحاق يقول: «هو أبصر مني»، وكان أبو عبد الله إذ ذاك شاباً»[٣].

وقال أبو عيسى الترمذي: «لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال له مسلم: «أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»[٤].

وقال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: «ما تحت أديم

---

(١) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٦٤)، و«لامع الدراري» (ص٤٢).
(٢) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٥٥).
(٣) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/٤٨).
(٤) المرجع السابق (ص٧٥٤).

السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري»[١].

وقال أحمد بن حنبل فيما رواه الخطيب بسند صحيح: «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل».

وقال قتيبة بن سعيد: «جالست الفقهاء والعُبَّاد والزهّاد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة»، وقال أيضاً: «لو كان في الصحابة لكان آية».

وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير في تاريخه «البداية والنهاية»: «كان إمام الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه»[٢].

مذهبه الفقهي:

اختلف أهل العلم في مذهب الإمام البخاري الفقهي، ووقع مثل ذلك في كبار المحدثين، فبعضهم عدّوهم كلهم من المجتهدين، وآخرون كلهم من المقلّدين، والمعروف أن البخاري شافعي، فقد عدّه تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية»، والأمير السيد صديق حسن خان في زمرة الشوافع[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: «إن البخاري في جميع ما يورد في تفسير الغريب إنما ينقله من أهل ذلك الفن كـ«أبي عبيد والنضر بن شميل والفراء وغيرهم»، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدّة له من الشافعي وأبي عبيد.

وقال الشيخ ابن القيم في «إعلام الموقعين»: «البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم وهذه الطبقة من أصحاب أحمد»[٤].

وقال العلّامة طاهر الجزائري ثم الدمشقي في «توجيه النظر»: «وقد سئل

---

(١) مقدمة «إرشاد الساري» (٦٤)، و«تهذيب التهذيب (٥/ ٣٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٠).
(٢) نقلاً عن مقدمة «القسطلاني» (ص٦٣).
(٣) مقدمة «لامع الدراري» (ص٦٨).
(٤) المرجع السابق (ص٦٩).

بعض البارعين في علم الأثر عن مذاهب المحدثين مراراً بذلك المعنى المشهور عند الجمهور، فأجاب عما سئل بجواب يوضح حقيقة الحال، وإن كان فيه نوع إجمال، وقد أحببنا إيراده ههنا مع اختصار ما قال: «أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه، وكانا من أهل الاجتهاد»[١].

وقال الإمام العلّامة محمد أنور شاه الكشميري في «فيض الباري»: «اعلم أن البخاري مجتهد لا ريب فيه، وما اشتهر أنه شافعي، فلموافقته إياه في المسائل المشهورة، وإلّا فموافقته للإمام الأعظم ليس بأقل مما وافق فيه الشافعي»[٢].

وقال شيخ مشايخنا الأستاذ المحدّث الكبير محمد زكريا الكاندهلوي رَحِمَهُ اللهُ: «والأوجه عندي أن الإمام البخاري مجتهد مستقلّ، كما يظهر من إمعان النظر في «الصحيح»، فإن إيراداته على فروع الشافعية ليست بأقل من إيراداته على فروع الحنفية، إلّا أنه إذا أورد على الحنفية يشدّد الكلام لعوارض معلومة بخلاف غيرهم من الأئمة»[٣].

فإن قيل: إن الإمام الترمذي تلميذ الإمام البخاري وهو ينقل في كتابه مذاهب الأئمة، ولكن لم ينقل مذهب الإمام البخاري إلّا في موضع واحد وهو في «باب الاقتداء بالإمام»، فيظهر أنه لم يكن مجتهداً مستقلاً، فالجواب: «أن مذهب الإمام البخاري انقرض واندرس، ولم يكن له مقلدون، ولذلك لم ينقل مذهبه»[٤].

مؤلفاته:

وللإمام البخاري عدّة مؤلفات، وقال القسطلاني في مقدمته: «أما تآليفه فإنها سارت مسير الشمس، ودارت في الدنيا، فما جحد فضلها إلّا الذي يتخبّطه الشيطان من المس، وأجلّها وأعظمها فيما يلي[٥]:

---

(١) «توجيه النظر» (ص١٨٥). (٢) «فيض الباري» (١/٥٨).
(٣) مقدمة «لامع الدراري» (ص٦٠).
(٤) من إفادات الشيخ المحدث محمد زكريا رَحِمَهُ اللهُ.
(٥) مقدمة «القسطلاني» (ص٦٢)، وتاريخ التراث العربي (١/ ٢٠٤).

١	الجامع الصحيح (طبع)	٢	الأدب المفرد (طبع)
٣	التاريخ الكبير (طبع)	٤	التاريخ الأوسط (طبع)
٥	التاريخ الصغير (طبع)	٦	خلق أفعال العباد (طبع)
٧	جزء رفع اليدين في الصلاة (طبع)	٨	جزء القراءة خلف الإمام (طبع)
٩	جزء برّ الوالدين (طبع)	١٠	كتاب الضعفاء
١١	الجامع الكبير	١٢	كتاب الأشربة
١٣	كتاب الهبة	١٤	كتاب المبسوط
١٥	كتاب الكنى (طبع)	١٦	كتاب العلل
١٧	كتاب الفوائد	١٨	أسامي الصحابة
١٩	كتاب الوحدان	٢٠	قضايا الصحابة
٢١	التفسير الكبير	٢٢	كتاب المناقب

وسيأتي الكلام عن كتابه الجامع الصحيح.

الإمام البخاري في المحنة:

لقد جاء في الحديث النبوي الشريف عن سعد ﷺ أنه قال: سئل النبي ﷺ: أيّ الناس أشد بلاءً؟ قال: «**الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى الرجل على حسب دينه...**» إلخ[1]، فابتلى الله الإمام البخاري بمحن شديدة، وامتحنه ببلايا عظيمة.

قال الحاكم: «قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومائتين[2]، ولما قدم نيسابور تلقّاه أهلها من مرحلتين أو ثلاث، وكان محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه فقال: «من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله، فإني أستقبله»، فاستقبله الذهلي وعامة علماء نيسابور فدخلها[3]، فقال الذهلي للناس: «اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه»، فذهب الناس

(١) «مشكاة المصابيح» (١/ ٤٩٧)، باب عيادة المريض وثواب المريض، رقم الحديث (١٥٦٧) والحديث بكامله: سئل النبيّ ﷺ: أيّ الناس أشد بلاءً، قال: «الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان صلباً في دينه اشتدّ بلاؤه، وإن كان في دينه رقة هوّن عليه، فما زال كذلك حتى يمشي على الأرض ما له ذنب».

(٢) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٦١).

(٣) مقدمة «القسطلاني» (ص٦٥).



إليه، فأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى، فتكلّم فيه بعد ذلك[١].

وقال الإمام مسلم بن الحجاج: «لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، فدخل البلد، فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى الذهلي: «لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئي بخراسان».

قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح.

فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن فقال: «أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا»، قال: «فوقع بين الناس اختلاف، فقال بعضهم: قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»، وقال بعضهم: «لم يقل»، فوقع بينهم في ذلك اختلاف، حتى قام بعضهم إلى بعض».

وقال أبو أحمد بن عدي: «ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده حسده بعض شيوخ الوقت، فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق.

فلما حضر المجلس قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله! ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري، ولم يجبه ثلاثاً، فألحّ عليه، فقال البخاري: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة». فشغب الرجل، وقال: قد قال: لفظي بالقرآن مخلوق[٢]، ولم يفهم عامة الناس هذا الجواب الدقيق، وخالفه الذهلي بشدة وعنف، فأعلن في مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا! فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس، فبعث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حَمَّال».

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٦١).

(٢) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٦١).

وقال الحاكم: «ولما وقع بين البخاري وبين الذهلي في مسألة اللفظ، انقطع الناس عن البخاري إلّا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة»[١].

موقفه من مسألة خلق القرآن:

ما نُقل عن البخاري رحمه الله من أقوال وآراء في مسألة خلق القرآن يوهم في بادئ الأمر أن البخاري خالف الإمام أحمد في ذلك، وليس كذلك، بل من تدبَّر كلامه لم يجد خلافاً معنوياً في الحقيقة.

والواقع أن المعتزلة لما أثاروا مسألة خلق القرآن ـ وقالوا: إن الله خلق العالم وما فيه بكلمة «كن فيكون»، وخلق القرآن كذلك ـ، فنتج عن ذلك أن القرآن مخلوق، لكن هذه العقيدة تنافي عقيدة أهل السنّة والجماعة.

وقال البيهقي[٢]: «مذهب السلف والخلف من أصحاب الحديث أن القرآن كلام الله عز وجل، وهو صفة من صفات ذاته، ليست ببائنة منه»[٣]، وأما التلاوة، فقال: «إلّا أنهم في ذلك على طريقتين: منهم من فصل بين التلاوة والمتلو...، ومنهم من أحبّ ترك الكلام فيه»[٤].

وكان البخاري ممن يفرّقون بين التلاوة والمتلوّ، والمتلوّ قديم، والتلاوة من أفعال العباد، فهو حادث، وكان الذهلي يعترض على ذلك، فتصدّى للبخاري وتكلم فيه.

وأما ما نُقل عن أحمد بن حنبل أنه سوّى بينهما، فإنما أراد حسم المادة لئلا يتذرع أحدٌ إلى القول بخلق القرآن، فلما ابتلي أحمد بمن يقول: القرآن مخلوق، كان أكثر كلامه في الردّ عليهم، حتى بالغ فأنكر على من يقف فلا يقول مخلوق ولا غير مخلوق، ولكن بالغ في هذه المسألة بعض الحنابلة فيما

---

(١) المرجع السابق (ص٧٦٢).

(٢) هو: أحمد بن الحسين بن موسى الإمام أبو بكر البيهقي، نشأ بـ«بيهق» من كبار أصحاب أبي عبد الله الحاكم، توفي سنة (٤٥٨هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، و«وفيات الأعيان» (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، و«المنتظم» (١٦/ ٩٧، برقم ٣٣٨٧).

(٣) «كتاب الأسماء والصفات» (ص٣٣٧). (٤) المرجع السابق (ص٣٣٧ ـ ٣٣٨).

بعد، وقالوا بقدامة المداد والورق بعد الكتابة والقلم الذي كتب به القرآن، فكان أكثر كلامه في الردّ عليهم، وبالغ في الاستدلال بأن أفعال العباد مخلوقة.

ولم يُنقل عن أحمد قط أن فِعْلَ العبد قديم ولا صوته، وإنما أنكر إطلاق اللفظ، وصرّح البخاري بأن أصوات العباد مخلوقة، وأن أحمد لا يخالف ذلك، فقال في كتاب «خلق أفعال العباد»: ما يدَّعونه عن أحمد ليس الكثير منه بالبين، ولكنهم لم يفهموا مراده ومذهبه، والمعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق، وما سواه مخلوق(١).

فوقع من أجل ذلك صراع واختلاف بين الإمام البخاري والحنابلة، وتجشّم مشقة الحبس والقيد لنفوذ الحنابلة في الحكومة، وسألوه في نيسابور عن مسألة خلق القرآن إثارةً للفتنة لا غير، فاضطرّ إلى العودة إلى وطنه «بخارى»، ولم يلبث أن دبّر له معادوه دسائسَ ماكرةً لإخراجه منها.

محنته في بلده «بخارى» وخروجه منها:

خرج البخاري من نيسابور عائداً إلى بلده «بخارى»، فتلقّاه أهلها في تجمل عظيم ومقدم كريم. قال القسطلاني(٢): نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهلها، حتى لم يبق مذكور ونثر عليهم الدراهم والدنانير، وبقي مدة يحدثهم في مسجده.

وقال النووي: روِّينا عن بكر بن منير قال: بعث إليه الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي «بخارى» أن احمل إليّ كتاب «الجامع» و«التاريخ» وغيرهما لأسمع منك، فقال البخاري لرسوله: أنا لا أذلّ العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كان لك إلى شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري.

---

(١) مقدمة «لامع الدراري» (ص٥٦، ٥٧، ٥٨).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله القسطلاني، المصري، أبو العباس، شهاب الدين، محدث، مؤرخ، فقيه، مولده ووفاته بالقاهرة، من كتبه: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»، و«المواهب اللدنية في المنح المحمدية»، توفي سنة (٩٢٣هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٨/ ١٢١ ـ ١٢٢)، و«البدر الطالع» (١/ ١٠٢)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٢٣٢).

وفي رواية عن غير ابن منير قال: راسله أن يعقد مجلساً لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع منه وقال: «لا يسعني أن أخصّ بالسماع قوماً دون قوم»[١].

وهكذا ذكر الحافظ ابن حجر القصة في «الفتح»، إذ حكى عن أبي بكر بن عمرو الحافظ يقول: «كان سبب مفارقة أبي عبد الله البخاري البلد أن خالد بن أحمد ـ خليفة ابن طاهر ـ سأله أن يحضر منزله، فيقرأ «التاريخ» و«الجامع» على أولاده؛ فامتنع من ذلك وقال: «لا يسعني أن أخصّ بالسماع قوماً دون قوم آخرين»، فاستعان خالد بحريث بن أبي الورقاء وغيره من أهل بخارى حتى تكلّموا في مذهبه، فنفاه عن البلد، قال: فدعا عليهم فقال: «اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم». انتهى مختصراً.

وفاته:

لما خرج الإمام من «بخارى» كتب إليه أهل سمرقند يخطبونه إلى بلدهم، فسار إليهم، فلما كان بقرية «خرتنك» ـ وهي على فرسخين من سمرقند ـ بلغه أنه قد وقع بينهم بسببه فتنة، فقوم يريدون دخوله، وقوم يكرهونه، فأقام بها حتى ينجلي الأمر، فضجر ليلة ودعا، وقد فرغ من صلاة الليل: «اللّهم قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك»، فمات في ذلك الشهر[٢].

وحكى ذلك الحافظ ابن حجر من طريق عبد القدوس بن عبد الجبار، يقول: خرج البخاري إلى «خرتنك» قرية من قرى سمرقند، وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، قال: فسمعته ليلة من الليالي، وقد فرغ من صلاة الليل يقول في دعائه: «اللّهم قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك»، قال: فما تمّ الشهر حتى قبضه الله.

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق[٣]: سمعت خالد بن جبريل وهو الذي نزل عليه البخاري بـ«خرتنك» يقول: إنه أقام أياماً، فمرض حتى وجّه إليه رسول

---

(١) مقدمة «لامع الداري» (ص٢٩).
(٢) مقدمة «لامع الدراري» (ص٢٩).
(٣) قال ابن حجر: ورّاقه هو الناسخ، وكان ملازمه سفراً وحضراً، فكتب كتبه. «تغليق التعليق» (٥/ ٤٣٧).

من أهل سمرقند، يلتمسون منه الخروج إليهم، فأجاب وتهيّأ للركوب، ولبس خفيه وتعمّم، فلما مشى قدر عشرين خطوةً أو نحوها إلى الدابة ليركبها، وأنا آخذ بعضده قال: «أرسلوني فقد ضعفت»، فأرسلناه، فدعا بدعوات، ثم اضطجع، فقضي، كان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

وقال الحسن: وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلّا ثلاث عشر يوماً، تغمّده الله برحمته(١).

«الجامع الصحيح» للإمام البخاري رحمه الله

من أجلّ مؤلفات الإمام البخاري: «الجامع الصحيح»، وسأتناوله بشيء من البسط والتفصيل.

مدة تأليفه:

ما علم بالتحديد بداية تأليفه ولا فراغه منه، غير أنه معلوم أنه حين ألّفه عرضه على شيوخه الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١هـ)، والإمام علي بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤هـ)، والإمام يحيى بن معين المتوفى سنة (٢٣٣هـ).

وأولهم وفاةً يحيى بن معين، فإن سنة وفاته (٢٣٣هـ)، فعُلِم من ذلك أنه فرغ من تأليفه قبيل (٢٣٣هـ) سوى ما ألحقه بعد ذلك، وقد صنّفه في ست عشرة سنة.

قال الذهبي: قال البخاري: «خرّجته من نحو ست مائة ألف حديث، وصنّفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى»(٢).

فإن سُلّم فراغه من تأليفه قبيل ثلاث وثلاثين ومائتين، وزمان تأليفه ست عشرة سنة، فأقصى ما يقال فيه: «إنه بدأ تأليفه سنة سبع عشرة ومائتين، إذ كان عمره ثلاثاً وعشرين سنة».

الباعث على تأليفه:

قد ظهرت بعض المدونات والمصنفات المحتوية على أحاديث النبي ﷺ في عصر البخاري، فلما رآها البخاري وجدها جامعة بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة، فحَرَّك همته لجمع الأحاديث الصحيحة التي لا يرتاب فيها أمين،

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٦٥ ـ ٧٦٦). (٢) مقدمة «القسطلاني» (ص٥١).

وقوّى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن راهويه.

قال البخاري: «كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنّة رسول الله ﷺ، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع «الجامع الصحيح»».

وقال ابن حجر: «وروِّينا بالإسناد الثابت عن البخاري يقول: «رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مِرْوحة أذبّ بها عنه، فسألت بعض المعبرِّين فقال لي: «أنت تذبّ عنه الكذب»، فهو الذي حملني على إخراج «الجامع الصحيح».

وقال ابن حجر: «تقرّر أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد إلّا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه»[١].

تسميته وسببها:

سمّى البخاري كتابه بـ«**الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**».

فـ«الجامع»: إذ أنه يحتوي على الأبواب الثمانية[٢] لفن الحديث.

و«الصحيح»: لأنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإن ما وقع فيه من معلل أو شاذّ فإنما وقع عرضاً وتبعاً.

و«المسند»: هذا لمحض التأكيد، أو لأن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي ﷺ.

و«سننه»: يعني ما اشتمل على أقواله وأفعاله أو تقاريره.

و«أيامه»: فإنه قد ذكر البخاري من بعض وقائع الجاهلية ما يتصل بحياة النبي ﷺ[٣].

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص١٠).

(٢) وهي: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، وأشراط الساعة، والأحكام، والمناقب.

(٣) من إفادات الشيخ المحدّث محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله.

فيما اهتمّ به في تأليفه:

إن الإمام البخاري صنّف «صحيحه» في ست عشرة سنة، وصنّفه ثلاث مرّات، فقد قال نفسه: «قد صنّفت كتبي ثلاث مرّات»، قال علي القاري: «وكأنه أراد بالتكرار: التبييض والتنقيح. ولعلّ كثرة نسخ البخاري من هذه الجهة»[١].

وقال العلّامة العيني[٢]: «وصنّفه في ست عشرة سنةً بـ«بخارى»، قاله ابن طاهر. وقيل: «بمكة»، قاله ابن البجير. وقيل: بالمدينة. وقيل: بالبصرة»[٣].

وقال البخاري نفسه: «صنّفت كتابي «الجامع» في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصلّيت ركعتين وتيقنت صحّته»[٤].

ولذلك قالوا نظراً إلى غاية اهتمامه وعنايته به: كأن البخاري تلقى كل ما جمعه في «صحيحه» من النبي ﷺ بدون واسطة.

كأن «البخاري» في جمعه   تلقّى من المصطفى ما اكتسب

وما وقع من اختلاف في مقام تأليفه، فجمع بين ذلك ابن حجر فقال: «الجمع بين هذا وبين ما تقدّم أنه كان يصنّفه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وتبويبه في المسجد الحرام، ثم كان يُخَرِّج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلّ عليه قوله: «إنه أقام فيه ست عشرة سنة»، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها.

وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ: أن البخاري حوّل [أي نقل وبيّض] تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

وقال ابن حجر: «ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدّم؛ لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة، وهنا حوّله من المسودة إلى المبيضة»[٥].

---

(١) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٥٤).

(٢) هو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو أحمد بدر الدين العيني، الحنفي، مؤرخ، علّامة، من كبار المحدثين، من كتبه: «عمدة القاري في شرح البخاري»، و«معاني الأخيار في رجال معاني الآثار»، توفي سنة (٦٥٥هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٧/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ١٦٣).

(٣) «عمدة القاري» (١/ ٥).

(٤) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٥٩).

(٥) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٥٩).

فضله وثناء الناس عليه:

ولـ«صحيح البخاري» فضائل ومحاسن كثيرة لا تعدّ:

قال القسطلاني: «وأما فضيلة «الجامع الصحيح»: فهو أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن، والمتلقّى بالقبول من العلماء في كل أوان، قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخصّ بمزايا من بين دواوين الإسلام، شهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام والأفاضل الكرام، ففوائده أكثر من أن تحصى، وأعزّ من أن تستقصى»[(١)].

وقال الحافظ ابن الصلاح في «الجامعَين الصحيحَين» للبخاري ومسلم، وهو يذكر خصائصهما: «كتاباهما أصح الكتاب بعد كتاب الله العزيز، ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابَين صحيحاً وأكثر فوائد»[(٢)].

وقال الإمام النسائي: «أجود هذه الكتب كتاب البخاري»[(٣)].

وقال أبو زيد المروزي: «كنت نائماً بين الركن والمقام، فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقال لي: «يا أبا زيد! إلى متى تدرس كتاب الشافعي، ولا تدرس كتابي؟ فقلت: يا رسول الله! وما كتابك؟ قال: «جامع محمد بن إسماعيل»[(٤)].

وقال الإمام المحدّث ولي الله الدهلوي: «أما الصحيحان فقد اتفق المحدّثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنّفيهما، وأنه كل من يُهَوِّنُ أمرَهما فهو مبتدع متّبع غير سبيل المؤمنين»[(٥)]، وقال أيضاً مقسماً: «ولعمري إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها»[(٦)].

وقال الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة: قال لي من لقيت من العارفين عمن لقيه من السادة المقرّ لهم بالفضل: إن «صحيح البخاري» ما قُرِئ في شدة إلّا فرجت، ولا رُكب به في مركب فغرقت، قال: وكان مجاب الدعوة، وقد دعا لقارئه.

---

(١) مقدمة «القسطلاني» (ص٥١).

(٢) مقدمة «ابن الصلاح» (ص١١).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٤).

(٤) مقدمة «فتح الباري» (ص٧٦٠).

(٥) «حجة الله البالغة» (١/ ١٣٤).

(٦) المرجع السابق (١/ ١٥١).

وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير: «وكتاب البخاري الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام»[(١)].

ونقل السيد جمال الدين المحدّث عن أستاذه السيد أصيل الدين أنه قال: «قرأت «صحيح البخاري» نحو عشرين ومائة مرّة في الوقائع والمهمات لنفسي وللناس الآخرين، فبأيّ نية قرأته حصل المقصود وكفى المطلوب»[(٢)].

وهكذا قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «أشعة اللمعات»: «قرأ كثير من المشايخ والعلماء والثقات «صحيح البخاري» لحصول المرادات، وكفاية المهمات، وقضاء الحاجات، ودفع البليات، وكشف الكربات، وصحة الأمراض، وشفاء المرضى، عند المضايق والشدائد، فحصل مرادهم وفازوا بمقاصدهم، ووجدوه كالترياق مجرّباً، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة»[(٣)].

معظم مقصود البخاري في «صحيحه»:

قال ابن حجر في مقدمة «فتح الباري»: «تقرر أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلّا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، ومما نقلنا عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أن لا يُخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة»[(٤)].

وقال الشيخ المحدّث الإمام ولي الله الدهلوي: «وكان غرضه تجريد الأحاديث الصحاح والمستفيضة المتصلة من غيرها، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فصنّف جامعه الصحيح ووفّى بما شرط»[(٥)].

---

(١) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٥٢).
(٢) مقدمة «لامع الدراري» (ص٨٤).
(٣) مقدمة «لامع الدراري» (ص٨٤).
(٤) مقدمة «فتح الباري» (ص١٠).
(٥) «حجة الله البالغة» (١/ ١٥١).

فعلم من ذلك أن معظم مقصود الإمام في «صحيحه» هو سرّ الاستنباط، ولذا اشتهر قول جمع من الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه»، كما حكاه الحافظ أيضاً في مقدمة «الفتح»[١].

شرط الإمام البخاري في «صحيحه»:

ألّف العلماء في شروط الأئمة رسائل مستقلة.

قال القسطلاني بسنده إلى أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي[٢]: قال في جزء شروط الأئمة له: «اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم ـ يعني أصحاب السنن الأربعة ـ، لم يُنقل عن واحد منه أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي مما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم».

وقال الحافظ: قال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر: «شرط البخاري أن يخرِّج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلّا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى، إلّا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، وأخرج مسلم أحاديثهم لإزالة الشبهة»، كذا في الأصل.

قال: «وما ادّعاه الحاكم أبو عبد الله أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً، ثم يكون للتابعي المشهور راويان إلى آخر كلامه، فمنتقض عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلّا راوٍ واحدٍ»[٣].

---

(١) مقدمة «لامع الدراري» (ص٨٧).

(٢) هو: محمد بن طاهر بن علي بن أحمد الحافظ، أبو الفضل المقدسي، رحّالة، مؤرخ، من حفّاظ الحديث، مولده بـ«بيت المقدس»، توفي سنة (٥٠٧هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ٩٢، حوادث: ٥٠١ ـ ٥٥٠هـ)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٧).

(٣) مقدمة «لامع الدراري» (٨٨).

قال الحافظ: «والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم فإنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلّا راوٍ واحد فقط».

وقال الحافظ الحازمي[1]: «وهذا الذي قاله الحاكم قول من لم يُمعن الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حقّ استقرائه لوجد جملةً من الكتاب ناقضة دعواه».

ثم قال ما حاصله: «إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن قليل الوهم، سليم الاعتقاد».

قال: «ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيح ثابت، وبعضهم حديثه مدخول.

قال: «وهذا باب فيه غموض، وطريقة إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال:

«وهو أن نعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها.

فمن كان في الطبقة الأولى: فهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاري.

والطبقة الثانية: شاركت بالأولى في التثبت، إلّا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلّا مدةً يسيرةً، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم».

---

(١) هو: محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، أبو بكر زين الدين، المعروف بـ«الحازمي»، من رجال الحديث، كان فقيهاً، حافظاً، زاهداً، حافظاً للمتون والأسانيد، غلب عليه علم الحديث، وصنف فيه، توفي سنة (٥٨٤هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٤/ ٢٨٢)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ٤٣٧)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ١١٧).

قال الحافظ: «وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً»[١].

وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه، فأخرجا ما تفرّد به كـ«يحيى بن سعيد الأنصاري»، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه، فأخرجا له ما شاركه فيه غيره، وهو الأكثر. انتهى مختصراً.

وتعقب القسطلاني أيضاً ما ادّعاه الحاكم من شرط البخاري بشيء من البسط، وبأبسط منه السيوطي في «التدريب» وقال في جملة كلامه: «ما نقض عليه الحازمي ما ادّعى أنه شرط الشيخين بما في «الصحيح» من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة، وأجيب؟ بأنه إنما أراد أن كل راوٍ في الكتابين يشترط أن يكون له راويان، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه.

قال أبو علي الغساني[٢] ونقله عياض عنه: «ليس المراد أن يكون كل خبر رَوَياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه، ثم عن تابعيه فمن بعده، فإن ذلك يعزّ وجوده، وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حدّ الجهالة.

قال شيخ الإسلام: «وكأن الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة، وأجيب: باحتمال أن يريد بالتشبيه لبعض الوجوه لا كلها، كالاتصال واللقاء».

وقال أبو عبد الله بن المواق: «ما حمل عليه الغساني كلام الحاكم وتبعه عليه عياض وغيره؟ ليس بالبين، ولا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرَّحا

---

(١) مقدمة «لامع الدراري» (ص٨٨ ـ ٨٩).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، الأندلسي، الجياني، أبو علي، محدث، حافظ، نسابة، توفي سنة (٤٩٨هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ١٨٠)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ٢٢٠)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

بذلك، ولا وجود له في كتابيهما، وليس من الإنصاف التزامهما هذا الشرط من غير أن يثبت عنهما ذلك، مع وجود إخلالهما به؛ لأنهما إذا صح عنهما اشتراط ذلك كان في إخلالهما به درك عليهما».

وقال شيخ الإسلام: «هذا كلام مقبول وبحث قوي»[١]، وجملة ما قال الحازمي: «ما سلم سنده من جهات الانقطاع والتدليس وغير ذلك من أسباب الضعف لا يخلو إما أن يسمّى صحيحاً أو لا يطلق عليه اسم الصحة، فإن كان يسمّى صحيحاً فهو شرطه على ما صرّح به، ولا عبرة بالعدد، وإن لم يطلق عليه اسم الصحة، فلا تأثير للعدد، لأن ضمّ الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة، ولم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبةً»[٢].

وهكذا تبين لنا أن شرط البخاري في «صحيحه» في القمة، وأن كتابه قد بلغ أقصى درجات الصحة والوثاقة والتحرّي في نقل الصحيح الثابت، والاحتياط الذي يبلغ إليه اجتهاد المجتهدين، وأمانة النقلة والرواة، وأن مؤلفه راعى فيه أدقّ الشروط التي عرفت في هذا الفن، والتزم فيه التزامات لم تعرف عن أيّ مؤلف في هذا الموضوع.

مكانة «الجامع الصحيح» بين كتب الحديث:

قد ثبت إجماع الأمة لأجل الشروط المذكورة أعلاه والوجوه الأخرى على ترجيح «الجامع الصحيح» للبخاري على الصحاح الخمسة والكتب الأخرى، بل هو أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وليس اتفاق الأمة وعلمائها على أصحيّة البخاري وفضله على سائر الكتب مجرد اتفاق ومصادفة، ولا عن تواطؤ ومؤامرة ـ قد أعاذ الله هذه الأمة التي اختارها لحمل دينه وتبليغ رسالته من أن تكون فريسة غفلة وغباوة، وأن تجتمع على الضلال، بل كان ذلك إلهاماً من الله، ومكافأة على ما قام به مؤلف هذا الكتاب من جهد في سبيل حفظ الأحاديث النبوية، ومعرفة رجالها ورواتها.

---

(١) مقدمة «لامع الدراري» (ص٩٠). (٢) المرجع السابق (ص٩٤).

قال العلّامة النووي: «اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان ـ البخاري ومسلم ـ، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب «البخاري» أصحّهما فوائد ومعارف ظاهرةً وغامضةً»[١].

وقال أيضاً في «التقريب»: «أول مصنف في الصحيح المجرد «صحيح البخاري» ثم «مسلم»، وهما أصحّ الكتب بعد القرآن، و«البخاري» أصحّهما وأكثرهما فوائد، وقيل: «مسلم» أصحّ، والصواب الأول»[٢].

وقال ابن كثير: «وشرطه في صحيحه هذا أعزّ من شرط كل كتاب صُنِّف في الصحيح، لا يوازيه فيه غيره، لا «صحيح مسلم» ولا غيره»[٣].

وأما ما رُوي عن الإمام الشافعي أنه قال: «ما أعلم في الأرض كتاباً أكثر صواباً من كتاب مالك»، وفي لفظ عنه: «ما بعد كتاب الله أصح من «موطأ مالك»»؛ فذلك قبل وجود الكتابين. انتهى.

وقال شيخنا وأستاذنا الكبير المحدث الجليل محمد زكريا الكاندهلوي: «وهو واضح، فإن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي (٢٠٤هـ)، وكان البخاري إذ ذاك ابن عشر، ومسلم ولادته في هذه السنة، فأين وجود كتابيهما، فإن تأليف «البخاري» عندي في حدود مائتين وعشرين إلى ثلاثين كما تقدم، وتأليف «مسلم» في سنة خمسين ومائتين كما جزم به العراقي، وحكاه السيوطي في «التدريب» وكانت مدة تأليفه خمس عشرة سنة.

وقال أيضاً: «روي عن أبي علي النيسابوري شيخ الحاكم أنه قال: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من «صحيح مسلم»». إن كان المراد به أن كتاب «مسلم» يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلّا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب «البخاري» فهذا لا بأس به، ولا يلزم منه أن كتاب «مسلم» أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح. وإن كان المراد أن كتاب «مسلم» أصح صحيحاً فهو مردود على

---

(١) مقدمة شرح «صحيح مسلم» للنووي (ص٣٠).
(٢) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (ص٨٨ ـ ٩١).
(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ٣٩).

من يقوله»[١].

قال شيخ الإسلام ابن حجر: «والذي يظهر لي من كلام أبي عليّ أنه قدّم «صحيح مسلم» بمعنى آخر غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة، بل لأن مسلماً صنّف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرّز في الألفاظ ويتحرّى في السياق بخلاف البخاري، فربما كتب الحديث من حفظه ولم يميز ألفاظ روايته».

وقال: «وأما ما نقل عن بعض المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية، بل أطلق بعضهم الأفضلية، وهذا في حسن الوضع وجودة الترتيب كما قاله عياض[٢]».

وقال شيخنا وأستاذنا المحدث الكبير محمد زكريا الكاندهلوي: «ولو تركنا تعليل قولهم بذلك لكان إزاء قول الجمهور شاذاً لا يعبأ به»[٣].

ومن أقوى دلائل ترجيح «الصحيح للبخاري» على «صحيح مسلم» أن روايات مسلم أكثر تكلماً فيها من روايات البخاري، وقال الإمام الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»[٤]. وقال: «إنما أخذ مسلم كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً وزاد فيه زيادات، والكلام في ذلك كثير، ويكفي منه اتفاقهم على أنه كان أجلّ من مسلم في العلوم وأعرف منه بفن الحديث، وأن مسلماً تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتتبع آثاره، وأن مسلماً كان يشهد له بالتقدم في ذلك والإمامة فيه والتفرُّد بمعرفة ذلك في عصره، حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلي لما أثار الفتنة على البخاري حسداً له حتى اضطرّ البخاري أن يخرج من نيسابور خشيةً على نفسه.

على كل حال، ففضل مسلم لا ينكر، فإن البخاري وإن يكن قد قام

---

(١) مقدمة «لامع الدراري» (ص١٣٥). (٢) المرجع السابق (ص٣٦).

(٣) من إفادات الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٠)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٤٨)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٢).

بأمر الجامع، فإن مسلماً قد قام بأمر إكماله، فهو يتلوه على الأثر، وهما للناس شمس وقمر»[١].

عدد رواياته:

قال النووي في «التقريب»: «وجملة ما في البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة، وبحذف المكررة، أربعة آلاف»[٢]، وهكذا قال ابن الصلاح في «المقدمة».

وقال ابن حجر في «الفتح»: «فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثاً، فقد زاد على ما ذكره مائة حديث واثنان وعشرون حديثاً، على أنني لا أدّعي العصمة والسلامة من السهو.

وجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة وأحد وأربعون حديثاً، وأكثرها مخرجٌ في الكتاب أصولُ متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ـ ولو من طريق أخرى ـ إلّا مائة وستون حديثاً قد أفردتها في كتاب مفرد[٣] لطيف متصلة الأسانيد إلى من علّق عنه.

وجملة ما فيه من المتابعات، والتنبيه على اختلاف الروايات: ثلاث مائة وأحد وأربعون حديثاً.

فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم[٤].

ونقل السيوطي عن ابن حجر في «التدريب» ما نصه: «قال: ولقد عددتها وحررتها فبلغت بالمكررة سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعين حديثاً، وبدون المكررة ألفين وخمس مائة وثلاثة عشر حديثاً[٥]، وفيه من التعاليق ألف وثلاث مائة وأحد وأربعون، وأكثرها مخرَّجٌ

---

(١) مقدمة «فتح الملهم» (ص٩٧ ـ ٩٨). (٢) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٢).

(٣) اسم الكتاب: «تغليق التعليق». (وقد طبع الكتاب).

(٤) مقدمة «فتح الباري» (١/ ٧٣١ ـ ٧٣٤).

(٥) حسب إحصاء محمد فؤاد عبد الباقي بدون المكرَّرة (٢٦٠٧).

في أصول متونه، والذي لم يخرِّجه مائة وستون، وفيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاث مائة وأربعة وثمانون»[١]، وأما عدد كتبه فقال في «الكواكب»: إنها مائةٌ وشيءٌ، وأبوابه ثلاثة آلاف وأربع مائة وخمسون باباً، مع اختلاف قليل في نسخ الأصول[٢].

بعض خصائص الجامع غير التراجم:

بسط شيخنا محمد زكريا الكاندهلوي هذه الخصائص في مقدمة كتابه «لامع الدراري»، وها أنا أوردها هنا مختصرة:

١ ـ **منها**: أن الإمام البخاري إذا وقعت له فترة في التأليف، ويبدؤه بعد الفترة، يبدأ بالتسمية في أثناء الكتب كما ذكرها على «باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة».

٢ ـ **ومنها**: ما قال الحافظ بعد ذكر عدة توجيهات في البداية بقوله: «نحن الآخرون السابقون»: والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه، ولهذا قَلَّ حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى، واشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها، وابتداء كل نسخة منها حديث: «نحن الآخرون السابقون»، فلهذا صدّر به البخاري فيما أخرجه من كل منها، وسلك مسلم في نسخة همام طريقاً أخرى، فيقول في كل حديث أخرجه منها: قال رسول الله ﷺ فيذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ فيذكر الحديث الذي يريده، يشير بذلك إلى أنه من أثناء النسخة لا أولها.

٣ ـ **ومنها**: ما هو المعروف عند الشراح والمشايخ أن البخاري يشير بصيغة التمريض إلى ضعف ما يورده.

قال النووي في «التقريب»: ما رواه بالإسناد المتصل فهو من المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر فما كان منه بصيغة الجزم، كـ«قال» و«فعل» و«أمر» وذكر فلان كذا، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم كـ«يُروى» و«يذكر» و«يُحكى» و«يقال»

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٣).
(٢) «إرشادي الساري» (١/ ٥٠).

ونحوها، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ليس بواهٍ؛ لإدخاله في الكتاب المرسوم بالصحيح.

وتعقبه الحافظ وقال: ذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ، وهي: أن البخاري لا يخصّ صيغة التمريض بضعف الإسناد، بل إذا ذكر المتن بالمعنى اختصره أتى بها أيضاً، لما علم من الخلاف في ذلك.

٤ ـ **ومنها**: عادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها، وهذا منها.

قلت: وهذه العادة مستمرة في كتابه، كثيرة الوقوع فيه، ويقع في الإشكال في هذه المواضع من لا يحفظ القرآن.

٥ ـ **ومنها**: ما هو قريب من ذلك أنه كثيراً ما يشير إلى الآيات المناسبة للباب بذكر تفسير لفظ واحد منها روماً للاختصار.

فكأنه يذكر الآيات الكثيرة بذكر ألفاظ عديدة في سطر واحد، يظهر ذلك كثيراً في «كتاب بدء الخلق» و«كتاب التفسير»، وفي غيرهما قليلاً.

٦ ـ **ومنها**: أنه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يدخل في «صحيحه» حديثاً إلا بعد الاستخارة».

٧ ـ **ومنها**: أن الإمام البخاري طالما يشير في أول كل كتاب منه إلى زمان ذلك الحكم ومبدأ شرعيته، بنوع لطيف من الإشارات، لا سيّما إذا كان الأمر مختلفاً بينهم، كما في أول كتاب الحيض «باب كيف كان بدء الحيض» إلخ.

٨ ـ **ومنها**: ما ادّعاه البخاري في «كتاب الحجّ» من أنه لا يُورد في «صحيحه» حديثاً مكرراً، إذ قال في «باب التعجيل إلى الموقف» ولكن أريد أن أدخل فيه غير معاد.

قال الحافظ: «يعني حديثاً لا يكون تكرر كله سنداً ومتناً، وما يُوجد من الأحاديث المكررة هي ليست بمكررات عند المحدثين، إذ الاختلاف في السند أو الراوي أو في لفظ حديث، يخرج الحديث من التكرار عندهم، وإن كان قد وقع شيء فمن غير قصد، وهو قليل جداً، وما وقع فيه من المكررات سنداً ومتناً حسب إحصاء القسطلاني عددها اثنان وعشرون حديثاً.

٩ ـ **ومنها**: ثلاثيات البخاري، للبخاري في «صحيحه» أحاديث علا فيها السند، حتى صار بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة، وهي المعروفة بالثلاثيات، وعددها اثنان وعشرون حديثاً، وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف والتعليق.

ذكر صاحب «كشف الظنون» ثلاثيات البخاري، وقال: وعليه شرح لطيف لمحمد شاه بن الحاج حسن الحنفي المتوفى (٩٣٩هـ).

وعليه تعليق للملا علي القاري الحنفي المتوفى (١٠١٤هـ) وطبع.

«ونظم اللآلي شرح ثلاثيات البخاري» بالفارسية، للشيخ عبد الباسط القنوجي[١] المتوفى ١٢٢٣هـ.

«وإغاثة القاري شرح ثلاثيات البخاري» للشيخ يحيى بن أمين العباسي المتوفى (١١٤٤هـ).

أخرج منها إحدى عشرة عن مكي بن إبراهيم، والستة عن أبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، وأخرج ثلاثة عن محمد بن عبد الله الأنصاري، وواحدة عن عصام بن خالد الحمصي، وواحدة عن يحيى بن خلاد الكوفي.

١٠ ـ الارتباط اللطيف بين أول الكتاب وآخره.

قال الحافظ: «قال شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقيني في كلامه على مناسبات أبواب صحيح البخاري الذي نقلته عنه في أواخر المقدمة: لما كان أصل العصمة أولاً وآخراً هو: توحيد الله تعالى، فختم بكتاب التوحيد، وكان آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر: ثقل الموازين وخفتها، فجعله آخر تراجم الكتاب، فبدأ بحديث «الأعمال بالنيات» وذلك في الدنيا، وختم بأن الأعمال توزن يوم القيامة، وأشار إلى أنه إنما يثقل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى»[٢].

وقال الكرماني: «ختم بمباحث كلام الله لأنه مدار الوحي وبه تثبت

---

(١) هو: عبد الباسط بن رستم بن علي بن علي الأصغر، القنوجي، الهندي، الحنفي، عالم مشارك في بعض العلوم، توفي سنة (١٢٢٣هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٤٩٤)، و«إيضاح المكنون» (١/ ٣٩١ ـ ٢/ ٩٤، ٦٦٠).

(٢) مقدمة «لامع الدراري» (ص١٢١).

الشرائع، ولهذا افتتح ببدء الوحي والانتهاء إلى ما منه الابتداء، ونعم الختم بها، ولكن ذكر هذا الباب ليس مقصوداً بالذات، بل هو لإرادة أن يكون آخر الكلام التسبيح والتحميد، كما أنه ذكر الحديث: «إنما الأعمال بالنيات» في أول الكتاب لإرادة بيان إخلاصه... إلى آخر ما قال»[١].

١١ ـ **ومنها**: التذكير بالموت في آخر كل كتاب.

قال الحافظ: «ومما اتفق له من المناسبات التي لم أر من نبّه عليها: أنه يعتني غالباً بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع مناسبة لختمه، ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الآخر أو الكلام عليه، كقوله في آخر حديث بدء الوحي: «فكان ذلك آخر شأن هرقل»، وقوله في آخر كتاب الإيمان: «ثم استغفر ونزل»، وفي آخر كتاب العلم: «وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين...» إلى آخر ما بسطه في مقدمة «فتح الباري».

وقال شيخنا وأستاذنا العلامة محمد زكريا الكاندهلوي ـ الذي درّس الجامع الصحيح للبخاري في مدرسة «مظاهر العلوم» الهند ـ: «إن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ يذكّر الرجل في آخر كل كتاب موته، فإن الإشارات في أواخر هذه الكتب إلى نهاية الرجل وتذكيره موته أقرب وأظهر، فكأنه ينبه عند ختم كل كتاب على التذكير لهاذم اللذات بذكر لفظ الآخرة أو الهلاك أو الاستغفار أو بذكر أهوال يوم القيامة وأحوالها كما يظهر ذلك بأدنى تأمل في أواخر الكتب.

فإن قوله في آخر الوحي: «فكان ذلك آخر شأن هرقل»، أقرب إلى حال القيامة باعتبار الإيمان والكفر المرتب عليهما الثواب والعقاب. وأصرح من ذلك في هذا الحديث: «فليقتلوا من فيهم من اليهود». وفي آخر كتاب الإيمان، قوله: «ثم استغفر»، أقرب تذكيراً للموت، لا سيّما بعد نزول سورة النصر. وأوضح من ذلك ما في حديث الباب من قوله: «يوم مات المغيرة بن شعبة»، وفي آخر كتاب العلم: «لباس المحرم»، أشد تذكيراً للموت والكفن...» إلى آخر ما بسط في «مقدمة لامع الدراري»[٢].

---

(١) مقدمة «لامع الدراري» (ص١٢١).

(٢) انظر لمزيد من التفصيل: مقدمة «لامع الدراري» (١/ ١١٣).

الأبواب والتراجم للبخاري:

وقد تقدّم في بداية هذا الفصل أن البخاري عُني باستنباط المسائل واستخراج المعاني الدقيقة إلى جنب تخريج الأحاديث الصحيحة في كتابه، ولذلك ينقل رواية واحدة في مواضع مختلفة مقطعةً، مثل رواية عائشة رضي الله عنها في قصة بريرة، قد نقلها أكثر من عشرين موضعاً، ولذلك اشتهر قول جمع من العلماء: «فقه البخاري في تراجمه».

وقال العلامة الكرماني: «وهو قسم عجز عنه الفحول البوازل من الأعصار، والعلماء والأفاضل من الأمصار، فتركوها بأعذار»[1].

وقال الإمام ولي الله الدهلوي: «وإنما أراد أيضاً أن يفرغ جهده في الاستنباط من قول رسول الله ﷺ، ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جداً، وهذا أمر لم يسبق إليه غيره، غير أنه استحسن أن يفرق الأحاديث في الأبواب، ويودع في تراجم الأبواب سرّ الاستنباط»[2].

وقال القسطلاني: «وبالجملة فتراجمه حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل:

أعيى فحول العلم حلّ رموزها ... ما أبداه في الأبواب من أسرار

وإنما بلغت هذه المرتبة وفازت هذه المنقبة؛ لما روي أنه بيّضها بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وأنه كان يصلي لكل ترجمة ركعتين»[3].

وتقرّر عند المشتغلين بصناعة الحديث تدريساً وتصنيفاً وشرحاً وتحقيقاً، أن الأبواب والتراجم في «الجامع الصحيح» من أدقّ البحوث والمطالب، حتى أصبح ذلك شعاراً لهذا الكتاب، يتميّز به عن أقرانه الصحاح على جلالة قدرها وفخامة شأنها.

ولذلك عُني ببيان تراجمه العلماء قديماً وحديثاً وأفردوا لها التصانيف، واجتهدوا في بيان المناسبات وإبداع الاحتمالات الكثيرة في التراجم.

---

(١) نقلاً عن مقدمة «لامع الدراري» (ص٢٩٥).

(٢) شرح تراجم أبواب البخاري (ص٧).

(٣) مقدمة «إرشاد الساري» (ص٤٥).

من أهمّ المؤلفات في هذا الموضوع:

١ ـ «المتواري على تراجم البخاري» كتاب للإمام ناصر الدين أحمد بن المُنَيِّر الإسكندراني (المتوفى ٦٨٣هـ). وقد طبع هذا الكتاب.

٢ ـ «ترجمان التراجم»، لأبي عبد الله رُشيد الفهري السبتي المتوفى (٧٢١هـ) طبع.

٣ ـ «حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»، وهي مائة ترجمة للفقيه أبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السِّجِلْماسِيّ المتوفى سنة (٣٧٠هـ).

٤ ـ «تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح»، لأبي عبد الله محمد ابن أبي بكر القرشي المخزومي الإسكندراني المعروف بالدماميني.

٦ ـ «مناسبات تراجم أبواب البخاري لأحاديث الباب»، تأليف العلامة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني البلقيني المتوفى سنة (٧٣٣هـ) وهو مطبوع.

٧ ـ «شرح تراجم البخاري»، للعارف الرباني الإمام ولي الله الدهلوي، المتوفى سنة (١١٧٦هـ)، المطبوع بالهند والقاهرة.

٨ ـ «الأبواب والتراجم للبخاري» ـ باللغة الأردية ـ، لشيخ المشايخ مولانا محمود حسن الديوبندي المتوفى (١٣٣٩هـ)، بلغ إلى «باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله» من كتاب العلم، ثم اخترمته المنية قبل تكميله، طبع هذا الكتاب بالهند.

٩ ـ كتاب «الأبواب والتراجم للبخاري»، لأستاذنا المحدث الكبير الشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله.

هذا الكتاب يحتوي على بحث وافٍ لكل ما يتصل بالأبواب والتراجم للبخاري، وقد ذكر المؤلف رحمه الله فيه كل ما جاء من أصول الشيخ الإمام ولي الله الدهلوي، والقواعد الكلية للتطبيق بين الأبواب والتراجم، وأبواب لا ترجمة لها.

الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره من النقاد:

إنّ الروايات التي انتقدها في صحيح البخاري حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقّاد يبلغ مجموعها مائة وعشر روايات، وقد أجاب عنها الحافظان ابن حجر والعلامة العيني إجابةً مبسوطةً مقنعةً.

وقال ابن حجر في آخر إجابته: «وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسّف كما شرحته مجملاً في أول الفصل، وأوضحته مبيناً أثر كل حديث منها، فإذا تأمل المنصف ما حرّرته من ذلك عظُم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجلّ تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقّيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنَّف في الحديث والقديم»[1].

وأما الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم، فالمتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون راوياً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري فالمتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون[2]، انتهى.

وأجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك بالإجمال فقال: «وقبل الخوض ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين»[3].

فعُلم بذلك أن البخاري يرى من اللازم أن يكون العدالة والحفظ في المتابعات والشواهد أيضاً.

على كلٍّ، فإنه لا يقدح شيئاً أن يقع فيه بعض المسامحات، وذلك بالنظر إلى حجم الكتاب وضخامته، من يريد الاطلاع عليها فليراجع «مقدمة لامع الدراري» كما تقدّمت الإشارة إليها قريباً.

---

(١) مقدمة «فتح الباري» (ص٦٠٣).
(٢) مقدمة «لامع الدراري» (ص٢٦٦).
(٣) مقدمة «فتح الباري» (ص٦٠٤).

إزالة شبهة:

ومما يعترضون على الصحيحين أن الإمام أبا حنيفة والآخرين من الأئمة قد استدلّوا بأحاديث ما وردت فيهما، فما معنى أصحيتهما؟

فقد أجاب عن ذلك شارح «التقرير والتحبير» ابن أمير الحاج بقوله: «مما ينبغي التنبه له أن أصحيتهما على ما سواهما تنزلاً، إنما يكون بالنظر إلى من بعدهما، لا المجتهدين المتقدمين عليهما؛ فإن مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يُغالِط به»[١].

وقال العلامة محمد زاهد الكوثري: «يريد أن الشيخين وأصحاب السنن جماعةٌ متعاصرون من الحفاظ أتوا بعد تدوين الفقه الإسلامي، واعتنوا بقسم من الحديث، وكان الأئمة المجتهدون قبلهم أوفر مادةً وأكثر حديثاً، بين أيديهم المرفوع والموقوف والمرسل وفتاوى الصحابة والتابعين، ونظر المجتهد ليس بقاصر على قسم من الحديث، ودونك الجوامع والمصنفات في كل باب منها تذكر هذه الأنواع التي لا يستغني عنها المجتهد.

وأصحاب «الجوامع» و«المصنفات» قبل (الستّة) من الحفاظ، أصحاب هؤلاء المجتهدين وأصحاب أصحابهم، والنظر في أسانيدها كان أمراً هيّناً عليهم لعلوّ طبقتهم، لا سيّما واستدلال المجتهد بحديثٍ تصحيحٌ له، والاحتياج إلى (الستّة) والاحتجاج بها إنما هو بالنظر إلى من تأخر عنهم فقط»[٢].

بحث في عدم روايته عن الإمام أبي حنيفة:

قيل: إن الإمام البخاري لم ينقل عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ رواية في صحيحه لسخطه على الحنفية، وقال الزيلعي في «نصب الراية لأحاديث الهداية» في بحث الجهر بالبسملة: «فالبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مع شدة تعصبه وفرط تحمله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً»، وقال أيضاً: «والبخاري كثير التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة، فيذكر الحديث ثم يعرِّض بذكره فيقول: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، وقال بعض الناس كذا

(١) انظر: «التقرير والتحبير» (٣/ ٣١).
(٢) مقدمة «لامع الدراري» (ص١٠٤).

وكذا، يشير ببعض الناس إليه ويشنع بمخالفة الحديث عليه»[1]، انتهى.

وأجاد العلامة الكوثري في هامش «شروط الأئمة» للحازمي الكلام على ذلك إذ قال: «ومما يلتفت إليه النظر: بأن الشيخين لم يخرِّجا في «الصحيحين» شيئاً من حديث الإمام أبي حنيفة، مع أنهما أدركا صغار أصحابه وأخذا عنهم، ولم يخرِّجا أيضاً من حديث الشافعي مع أنهما لقيا بعض أصحابه، ولا أخرج البخاري من حديث أحمد إلا حديثين، أحدهما تعليقاً، والآخر نازلاً بواسطة، مع أنه أدركه ولازمه، ولا أخرج مسلم في «صحيحه» عن البخاري شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله، ولا أخرج أحمد في «مسنده» عن مالك بطريق الشافعي إلا خمسة أحاديث، مع أنه جالس الشافعي وسمع منه «موطأ مالك» وعدّ من رواة القديم.

والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع، لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً، وجُلّ عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم لها، لأنه لا يستغني من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء، ومن ظن أن ذلك لتحاميهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة ـ كقول الثوري في أبي حنيفة، وقول ابن معين في الشافعي، وقول الكرابيسي في أحمد، وقول الذهلي في البخاري، ونحو هذا ـ فقد ركب شططاً[2].

الشروح والحواشي على «الجامع الصحيح» للبخاري:

قد اعتنى العلماء بشرح الجامع الصحيح للبخاري قديماً وحديثاً، بالنظر إلى أهميته وقَبوله بين الناس، وذكر شيخنا وأستاذنا الجليل محمد زكريا المحدث أكثر من مائة وواحد وثلاثين كتاباً بين الشروح والحواشي وما يتعلق به من أي ناحية، ومن أكبرها شهرةً في العالم «فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

---

(١) «نصب الراية» (١/ ٣٥٥).

(٢) نقلاً عن مقدمة «لامع الدراري» (ص٥١ ـ ٥٢).

وها أنا ذا أذكر فيما يلي بعض الشروح المعروفة للجامع الصحيح:

١ ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ). ط.

٢ ـ «عمدة القاري في شرح البخاري»، للعلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، المتوفى (٨٥٥هـ). ط.

٣ ـ «إرشاد الساري»، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني المصري، المتوفى سنة (٩٢٢هـ)، وهو في الحقيقة تلخيص الشرحين المذكورين «الفتح» و«العمدة»، ولو أنه استمدّ من الكتب الأخرى. ط.

٤ ـ «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، للعلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني، المتوفى سنة (٧٨٦هـ)، وقد طبع هذا الشرح بالقاهرة.

٥ ـ شرح الإمام أبي زكريا محيي الدين النووي الشافعي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، بلغ هذا الشرح إلى كتاب الإيمان حتى اخترمته المنية، وقد ذكر ذلك في شرح مسلم، وطبع بالقاهرة.

٦ ـ «تحفة الباري» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري[1]، تلميذ الحافظ ابن حجر المتوفى (٩١٦هـ). طبع بمصر في اثني عشر مجلداً، وطبع اختصاره مع حواشي العلامة السندي بالقاهرة في (١٣٠٠هـ).

٧ ـ «تيسير القاري» بالفارسية للعلامة نور الحق ابن مولانا عبد الحق الدهلوي[2]، المتوفى (١٠٧٣هـ)، حين كان الشيخ عبد الحق[3] يكتب

(١) هو: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي القاهري، الشافعي، ولد سنة (٨٢٦هـ)، وتوفي سنة (٩٢٦هـ). انظر: «البدر الطالع» (١/ ٢٥٢)، و«شذرات الذهب» (٨/ ١٣٤).

(٢) انظر ترجمته في: «نزهة الخواطر» (٥/ ٦٥٨)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٣) هو: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي الحنفي الملقب بـ«حقي»، الإمام المحدث، ولد سنة (٩٥٨هـ) وتوفي سنة (١٠٥٢هـ). انظر: «نزهة الخواطر» (٥/ ٥٥٣ ـ ٥٥٧)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٥٨).

شرح مشكاة المصابيح، بدأ نجله العلامة نور الحق يكتب شرح البخاري، هو مطبوع بالهند.

٨ ـ «التوشيح على الجامع الصحيح»، للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ)، وهو تعليق لطيف، قد طبع في تسعة مجلدات، ولخَّصه العلامة السيد علي بن سليمان المالكي الدمنتي[1] وسمّاه: «روح التوشيح»، طبع أيضاً بالقاهرة.

٩ ـ «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، للشيخ جمال الدين الشافعي[2] المتوفى سنة (٦٧٢هـ)، وهو بصورة رسالة طبعت بالهند. ثم طبع في بيروت.

١٠ ـ حاشية للعلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي الحنفي[3]، وهي مشهورة ومعروفة ومطبوعة بالقاهرة على هامش البخاري.

١١ ـ شرح شيخ الإسلام[4] ابن محب الله البخاري الدهلوي، طبع على هامش «تيسير القاري» وطبع أربعة عشر جزءاً منه فقط.

١٢ ـ «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي[5]،

---

(١) هو: علي بن سليمان الدمناتي (أو الدمنتي) البُجُمعَوي، أبو الحسن، فقيه، من أعلام المغاربة، ولد سنة (١٢٣٤هـ) وتوفي سنة (١٣٠٦هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٩٢).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلّامة الأوحد جمال الدين، أحد الأئمة في العلوم العربية، ولد سنة (٦٠٠هـ) وتوفي سنة (٦٧٢هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٣/ ٢٨٦)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٣٣٩).

(٣) هو: محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين، السندي، فقيه حنفي، عالم بالحديث والتفسير والعربية، أصله من السند، وتوطن بالمدينة إلى أن توفي سنة (١١٣٨هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٥٣).

(٤) انظر ترجمته في: مقدمة «لامع الدراري» (١/ ٤٦٥).

(٥) هو: محدث البلاد اليمنية في عصره، توفي في زبيد، ولد سنة (٨١٢هـ) وتوفي سنة (٨٩٣هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٩١)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٩٦).

المتوفى سنة (٨٩٣هـ)، حذف فيه ما تكرر وجمع ما تفرق في الأبواب، وفرغ منه في شعبان (٨٨٩هـ)، طبع بالقاهرة.

وقد شرح هذا المختصر شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوي الأزهري[1]، وشرحه مولانا صدِّيق حسن خان أمير بوبال في الهند وسماه «عون الباري في حلّ أدلة البخاري» في أربعة مجلدات، وهو أيضاً مطبوع بالقاهرة.

١٣ ـ «نبراس الساري في أطراف البخاري»، لمولانا أبي سعيد محمد بن عبد العزيز الحنفي، مطبوع.

١٤ ـ «فيض الباري»: من إفادات السيد محمد أنور شاه الكشميري[2]، المتوفى سنة (١٣٥٢هـ)، قيّده تلميذه الرشيد مولانا بدر عالم الميرتهي[3] المتوفى (١٣٨٥هـ) خلال الدرس، مطبوع بالقاهرة في أربعة مجلدات كبار.

١٥ ـ الحواشي التي علّقها المحدث الكبير مولانا أحمد علي السهارنفوري، المتوفى (١٢٩٧هـ)، مطبوعة على هامش جميع النسخ المطبوعة بالهند، مفيدة جداً، يكفي لقارئ البخاري مطالعتها بالتدبّر.

١٦ ـ «لامع الدراري على جامع البخاري»: من إفادات مولانا رشيد أحمد

---

(١) هو: عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي الأزهري، فقيه، أصولي، نحوي، صوفي، مؤرخ، تعلّم بالأزهر، وولي مشيخته سنة (١٢٠٨هـ)، ولد سنة (١١٥٠هـ) وتوفي سنة (١٢٢٧هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٤٨٨)، و«إيضاح المكنون» (١/ ٢٤٥، ٢٦١، ٥٤٨، ٥٦٤).

(٢) هو: الشيخ الفاضل العلّامة أنور شاه بن معظم شاه الحسيني الحنفي الكشميري، أحد كبار الفقهاء الحنفية، وعلماء الحديث الأجلّاء، كان نادرة عصره في قوة الحفظ وسعة الاطلاع على كتب المتقدمين، والرسوخ في العلوم العربية والدينية والتفسير، كان دقيق النظر في طبقات الفقهاء والمحدثين، ولد سنة (١٢٩٢هـ) وتوفي سنة (١٣٥٢هـ). انظر: «نزهة الخواطر» (٨/ ١١٩٨).

(٣) هو: الشيخ العلّامة المحدث السيد بدر عالم بن الحاج تهور علي، كان من أخص تلاميذ أنور شاه الكشميري، قد لازمه في الحل والترحال، واستفاد منه كثيراً، وجمع إفاداته وأماليه، وصنفها، ولد سنة (١٣١٦هـ) وتوفي سنة (١٣٨٥هـ). انظر: «علماء مظاهر علوم ومآثرهم العلمية» (بالأردية) (٢/ ١ ـ ١٤).

الكنكوهي[1] المتوفى سنة (١٣٢٣هـ)، وهو مجموع أماليه وتحقيقاته في أثناء تدريس «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، قيّدها تلميذه النجيب الوفي الشيخ العلامة محمد يحيى الكاندهلوي (م١٣٣٤هـ).

وهو عصارة دراسات الشيخ، ولباب تأملاته وعكوفه الطويل على علم الحديث دراسةً وتدريساً، فكتب عليها المحدث محمد زكريا الكاندهلوي تعليقاً ومقدمةً مبسوطةً، ونقحها وهذّبها، وتناولها بالشرح والإيضاح والكشف والإبانة، وضمّ إليها ما فتح الله به عليه من نكت بديعة وإرشادات لطيفة وتحقيقات نادرة وتطبيقات فائقة، لا يعرف قيمتها إلا من باشر تدريس هذا الفن سنين طوالاً، وعرضت له معضلات ومشكلات أثناء الدرس في مدة طويلة، فلم يجد حلّها في بطون الأسفار والكتب المتداولة، والشروح المشهورة السائرة.

وطبع في ثلاثة مجلدات كبار بالهند، وطبع بـ«باكستان» في عشرة أجزاء.

ومقدمته في جزء واحد طبعت بالهند أيضاً، وهذه المقدمة ضافية على «لامع الدراري»، قد اجتمعت فيها فوائد وعلوم قد تفرقت وتناثرت في كتب هذا الموضوع، فجمعها مؤلفها ـ الذي أصبح له الحديث شعاراً ودثاراً، وذوقاً وحالاً ـ في هذه المقدمة. ويجد فيها المعلم والتلميذ غاية ما أورد به على البخاري وما استشكل من هذا الكتاب، ثم جوابه الشافي، وشرحاً وافياً لرموز البخاري ومصطلحاته ومقاصده وأسراره في التراجم، ولطائفه في التأليف، فجاءت شاملةً كاملةً، وموسوعةً واسعةً.

وقد ألفتُ كتاباً مستقلاً عن الإمام البخاري وكتابه الجامع، وهو مطبوع بدار القلم مراراً، فمن يريد التفصيل فليرجع إليه.



(١) هو: الشيخ الإمام العلّامة المحدّث رشيد أحمد الكنكوهي، أحد العلماء المحققين والفضلاء المدققين، لم يكن مثله في زمانه، وقد رزقه الله من التلاميذ والخلفاء ما يندر وجود أمثالهم في هذا العصر، له مصنفات قليلة، وجمعت فتاواه في ثلاثة مجلدات، ولد سنة (١٢٤٤هـ) وتوفي سنة (١٣٢٣هـ). انظر: «نزهة الخواطر» (٨/ ١٢٢٩).





الإمام مسلم بن الحجاج

اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام الكبير الحافظ الحجّة الصادق، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن وَرْدِ بن كوشاذ القُشَيري النيسابوري[١]، صاحب «الصحيح»، يلقب بعساكر الدين، ويكنى أبا الحسين، ولو أنه عجمي المولد والمسكن لكنه عربي السلالة والأرومة، إذ أن نسبه يتصل بقبيلة بني قُشير، من أشهر قبائل العرب، ولذلك يقال قشيرياً.

ولد الإمام مسلم كما قال العلامة الذهبي[٢] في (٢٠٤هـ) بنيسابور في خراسان، واختلفت الأقوال في سنّ ولادته، فقالوا: في (٢٠٢هـ)، وفي (٢٠٤هـ)، وفي (٢٠٦هـ)، ورجح الأخيرَ ابن الأثير في مقدمة «جامع الأصول»[٣]، وبه قال ابن خلكان[٤].

نشأته وأول سماعه الحديث:

حين بلغ الإمام مسلم أشدّه رأى أن لعلم الحديث جولةً وصولةً في كل مكان، وولد ـ من حسن حظه ـ في مدينة نيسابور، التي كانت من أجلّ وأعظم المدن الإسلامية علماً، وكانت مركز العلماء ومسكن الفضلاء والمحدثين.

قال العلامة تاج الدين السبكي فيها: «وقد كانت نيسابور من أجلّ البلاد

---

(١) مصادر ترجمته: «الفهرست» لابن النديم (١/ ٤٧٥)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (مقدمة المحقق» (١/ ٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٨)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٤٦)، و«وفيات الأعيان» (٥/ ١٩٤)، و«تاريخ بغداد» (٣١/ ١٠٠).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٨).

(٣) (١/ ١٨٧).

(٤) «وفيات الأعيان» (٥/ ١٩٥).

وأعظمها، لم يكن بعد بغداد مثلها»[١].

قال الذهبي: «وأول سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين»[٢]، فكأنه بدأ سماعه للحديث النبوي الشريف منذ بلغ الرابعة عشرة من عمره، مع أنه كانت له فرصة للسماع قبل ذلك، لكن يبدو كأنه دخل في هذا المجال الخطر حين نضج عقله وفكره؛ نظراً إلى أهمية هذا الفن.

ولم تذكر المصادر شيئاً ذا بال عن نشأته الأولى، ومعلوم أن الإمامين الجليلين إسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي سكنا بنيسابور، فاستفاد منهما كثيراً.

رحلته في طلب العلم:

ورحل لأخذ الحديث إلى العراق والحجاز والشام ومصر، ودخل بغداد مراراً[٣]، وعقد فيها مجلس التدريس أيضاً، وكانت رحلته الأخيرة إليها في (٢٥٩هـ)، وتوفي بعد ذلك بعامين[٤].

شيوخه وتلامذته:

أخذ في نيسابور عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي، وأخذ في العراق عن الإمام أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعن محمد بن مهران وأبي غسان، وفي الحجاز عن سعيد بن منصور وأبي مصعب، وفي مصر عن عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى[٥]، ورحل بصحبة أحمد بن سلمة إلى البصرة وبلخ. قال الذهبي: «رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة»[٦].

وأخذ عن البخاري في نيسابور، قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» من طريق الخطيب: ولمّا ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه»[٧].

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٣٢٤).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٨).
(٣) «وفيات الأعيان» (٥/ ١٩٤).
(٤) المصدر السابق (٥/ ١٩٤).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (ص٥٥٨ ـ ٥٦١).
(٦) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٧).
(٧) «البداية والنهاية» (١١/ ٤٧).

وسمع من أحمد بن يونس اليربوعي وإسماعيل بن أبي أويس، وعون بن سلام كثيراً، وشارك البخاري في بعض شيوخه.

ومن تلامذته أبو عيسى الترمذي وأبو حاتم الرازي صاحب السنن وأبو بكر بن خزيمة وأبو عوانة.

ثناء العلماء عليه واعترافهم بفضله:

كان عهد الإمام مسلم زاخراً بالعلماء في الحديث وغيره، وقد استفاد الإمام مسلم من أعيان علماء عصره، فاختلف إلى مجالسهم، ولفت أنظارهم إليه؛ من أجل سعة ذاكرته وسيلان ذهنه وموهبته الفطرية الفائقة المدهشة، حتى قال فيه إسحاق بن راهويه: «أيّ رجل يكون هذا[١]؟». وقال إسحاق الكوسج له وهو يخاطبه: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين»[٢].

وكان الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم يقدّمان الإمام مسلماً على جميع شيوخ عصرهما[٣]، وعدّه أبو قريش الحافظ من الحفاظ الأربعة في العالم[٤]، وكان أحمد بن سلمة رفيقه في الدرس قد رافقه خمسة عشر عاماً في ترتيب صحيح مسلم لشدّة إعجابه به[٥].

مذهبه الفقهي:

مما يتعسّر أن يحدّد المذهب الفقهي للإمام مسلم، قال العلامة أنور شاه الكشميري في «فيض الباري»: «أما مسلم وابن ماجه فلا يُعلم مذهبهما، وأما أبواب مسلم فليست مما وضعها المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ بنفسه ليستدلّ منها على مذهبه»[٦]، وكذا كتب الناقل عنه في «العرف الشذي»، فقال العلامة الكشميري: «أما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق»[٧].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٩)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٤٧).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٩)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٤٧).
(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ٤٧).
(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٩).
(٥) المرجع السابق (٢/ ٥٨٩).
(٦) «مقدمة فيض الباري» (١/ ٥٨).
(٧) انظر «ما تمس إليه الحاجة» (ص٩٨).

وعدّه الأمير صدِّيق حسن خان شافعياً في كتابه: «الحطة في ذكر الصحاح الستة»[١].

وقال العلامة إبراهيم ابن الشيخ عبد اللطيف ابن العلامة المخدوم محمد هاشم التتوي السندي في كتابه: «سحق الأغبياء من الطاعنين في كمّل الأولياء وأتقياء العلماء»:

«أما مسلم والترمذي فهما وإن كان المسموع للعوام فيهما أنهما شافعيان، لكن ليس معنى ذلك أنهما قلّدا الإمام الشافعي، بل الظاهر أنهما مجتهدان مستنبطان، وافق فقههما فقه الشافعي. وأشار إلى اجتهاد مسلم ابنُ حجر في «تقريبه»، وكذا في «جامع الأصول»، وإلى اجتهاد الترمذي الإمام الذهبي الشافعي في ميزانه. . . . ثم اطلعت في «إتحاف الأكابر» على إشارة هي أن الإمام مسلماً مالكي المذهب، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية ولم يبين الغاية على عادته، والله تعالى أعلم. ثم وقفت في «الإتحاف» على التصريح بالغاية بقوله إلى مسلم، فكان أدلّ دليل على أن الإمام مسلماً صاحب «الصحيح» مالكي المذهب، والله تعالى أعلم»[٢]، لكن المالكية لم يذكروه في طبقاتهم.

وذكر صاحب «كشف الظنون» مسلماً شافعياً، إذ قال: «جامع الصحيح» للإمام مسلم الشافعي.

وفي «اليانع الجني» في ذكر الإمام مسلم: «وكان رحمه الله متفرداً لمذهب الشافعي، يناضل دونه»، لا يتعداه إلى غيره إلا يسيراً.

وقال العلامة طاهر الجزائري في «توجيه النظر»: «وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم، وهم إلى مذهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذهب أهل العراق»[٣].

---

(١) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص١٩٨).

(٢) «ما تمس إليه الحاجة» (ص٩٩)، ومقدمة «الكوكب الدري» (ص١٤)، ومقدمة «فتح الملهم» (ص٢٧٢).

(٣) «توجيه النظر» (ص١٨٥).

شمائله وخلقه:

وصفه الشيخ عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين» بـ«أنه ما اغتاب أحداً في حياته، ولا ضرب ولا شتم»[١].

«وكان أكثر إجلالاً لأساتذته وشيوخه، وكان أكثر حضوراً في مجلس الإمام البخاري في نيسابور، وذات مرة قبّل ما بين عينيه لغزارة علمه وغاية تقواه وورعه، ونادى بوفور تأثره به: دعني حتى أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله[٢]».

وكان الإمام مسلم رجلاً نزيه الخصال وملتزماً بالعدل والإنصاف بمحاسن الأخلاق والشيم.

قال الخطيب: «وقد كان مسلم يناضل عن البخاري، وإن الذهلي قال يوماً لأهل مجلسه وفيهم مسلم بن الحجاج: «ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن فليعتزل مجلسنا»، فنهض مسلم من فوره إلى منزله، وجمع ما كان سمعه من الذهلي جميعه، وأرسله إليه، وترك الرواية عن الذهلي بالكلية، فلم يرو عنه شيئاً لا في «صحيحه» ولا في غيره، واستحكمت الوحشة بينهما»[٣].

وذكر النووي من طريق مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال: سمعت مسلماً يقول: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار إلى أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة خرّجته»[٤].

فإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على غاية تقواه وإخلاصه وتواضعه.

مؤلفاته:

ألّف الإمام مسلم كتباً كثيرةً علاوةً على «الجامع الصحيح» أيضاً، نورد قائمتها الإجمالية فيما يلي: قال الحاكم: «ولمسلم»:

---

(١) «بستان المحدثين» (ص١١٧).
(٢) «البداية والنهاية» (١١/٤٨).
(٣) المرجع السابق(١١/٤٨).
(٤) مقدمة «شرح مسلم» للنووي (ص٣١).

١	المسند الكبير على الرجال.		٢	كتاب الجامع على الأبواب.
٣	كتاب الأسماء والكنى. ط.		٤	كتاب التمييز. ط.
٥	كتاب العلل.		٦	كتاب الوحدان. ط.
٧	كتاب الأفراد. ط.		٨	كتاب الأقران.
٩	كتاب سؤالاته لأحمد بن حنبل.		١٠	كتاب حديث عمرو بن شعيب.
١١	كتاب الانتفاع بأهب السباع.		١٢	كتاب مشايخ مالك.
١٣	كتاب مشايخ الثوري.		١٤	كتاب مشايخ شعبة.
١٥	كتاب من ليس له إلا راوٍ واحد.		١٦	كتاب المخضرمين.
١٧	كتاب أولاد الصحابة.		١٨	كتاب أوهام المحدثين.
١٩	كتاب الطبقات. ط.		٢٠	كتاب أفراد الشاميين.
٢١	كتاب رواة الاعتبار(١).		٢٢	رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم. ط.

وفاته:

إن وفاته تبعث على الحيرة والدهشة، وتدلّ على شديد إقباله على العلم وغاية انهماكه فيه.

قال ابن الصلاح: «وكان لموته سبب غريب، نشأ عن غمرة فكرية علمية».

ثم ذكر بإسناده إلى الحاكم قوله: «سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب، سمعت أحمد بن سلمة، يقول: عُقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذُكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلَنّ أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلّةٌ فيها تمر، فقال: قدّموها إليّ، فقدّموها، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة، يمضغها، فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث.

قال الحاكم: «زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مرض ومات»(٢).

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٠)، ومقدمة «فتح الملهم» (ص١٠٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٣)، و«المنتظم» (٥/ ٣٢ ـ ٣٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٤)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٤٨).

فتوفي الإمام مسلم رحمه الله عشية يوم الأحد، الخامس والعشرين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين هجرية، السادس من مايو/أيار سنة خمس وسبعين وثمانمائة ميلادية، وعمره خمس وخمسون سنة على الصحيح من أقوال أهل العلم[١]، وبه جزم ابن الصلاح، وتوقف فيه الذهبي وقال: إنه قارب الستين، وهو أشبه من الجزم ببلوغه ستين، فإن المعروف أن مولده سنة أربع ومائتين[٢].

قال ابن كثير: وكان مولده في السنة التي توفي فيها الشافعي، وهي سنة أربع ومائتين، فكان عمره [أي حتى توفي] سبعاً وخمسين سنة ـ رحمه الله تعالى[٣] ـ.

ودفن يوم الاثنين، ومقبرته في رأس ميدان زياد، بنصير آباد ظاهر نيسابور، وقبره يزار، كما ذكر ذلك الذهبي[٤].

«الجامع الصحيح» للإمام مسلم رحمه الله

قد اتضح بالجدول المذكور لمؤلفاته سابقاً أنه رحمه الله ألّف كتباً كثيرةً، ومن أكثرها قبولاً وشهرةً لدى العلماء: «الجامع الصحيح».

ومن ميزاته الفريدة وشرفه العظيم أن اسمه اقترن باسم «الجامع الصحيح للبخاري»، فصار له رديفاً وقريناً، فلا يذكر «صحيح البخاري» إلا ويليه «الجامع الصحيح لمسلم» لغاية اتصاله وقربه منه.

سبب تسميته:

أطلق الإمام مسلم على كتابه اسم «المسند الصحيح». كما نقله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد»[٥]، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»[٦]، والذهبي في «سير أعلام النبلاء»[٧] بما نصّه: «صنفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة».

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» (٥/ ١٩٤).
(٢) مقدمة «فتح الملهم» (ص١٠١).
(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ٤٨).
(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٠).
(٥) (١٣/ ١٠١).
(٦) (٥/ ١٤).
(٧) (١٢/ ٥٦٥).

وهذا يدلّ على أن موضوع كتابه الحديث الصحيح المجرد والمسند إلى رسول الله ﷺ، إذ المسند يجتمع فيه شرطا الاتصال والرفع[١].

وقال الشاه ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة»: «توخّى ـ أي مسلم ـ تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة[٢]، واقتصر على ذلك، ولم يذكر الموقوفات والمعلقات إلا نادراً، وخلّصه من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية وغيرها.

فموضوع «الصحيحين» واحد، إلا أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر الموقوفات والمعلقات، وعمد إلى الاستنباطات الفقهية، والفوائد الحديثية، وإيراد الشواهد من الآيات القرآنية[٣].

وقد أطلق جماعة على «صحيح مسلم» كلمة «الجامع»، مثل: الشيرازي وحاجي خليفة والبغدادي والكتاني[٤]، وانتصر له العلامة شبير أحمد العثماني[٥].

و«الجامع» في اصطلاح المحدثين ما يوجد فيه كل من الأبواب الثمانية: من السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب[٦]. وعلى هذا سمّي هذا الصحيح: «الجامع»؛ لوجود هذه الأبواب فيه.

وقد خالف في ذلك الشيخ عبد العزيز الدهلوي إذ قال: والجامع من الصحاح: الترمذي والبخاري، وأما «صحيح مسلم» فليس بجامع، لقلّة التفسير فيه[٧].

---

(١) راجع: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٥٠٧).
(٢) «حجة الله البالغة» (١/ ١٥١).
(٣) «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» (ص١١٥).
(٤) راجع: «فتح الملهم» (١/ ١٠٥)، و«كشف الظنون» (١/ ٥٥٥)، و«هدية العارفين» (٢/ ٤٣٢)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٤١).
(٥) «فتح الملهم» (١/ ١٠٥).
(٦) راجع: مقدمة «لامع الدراري» (ص١٤٤).
(٧) «فتح الملهم» (١/ ١٠٥).

وتعقبه العلامة العثماني بقوله: قلت: «وقد أطلق عليه اسم «الجامع» مجد الدين الشيرازي صاحب «القاموس» حيث قال: ختمت بحمد الله «جامع مسلم». فكأنه لم يلتفت إلى قلة التفسير فيه، ولعلّ سبب هذه القلة، قلة الأحاديث الصحيحة الواردة فيه المستجمعة لشروط مسلم، وأكثر ما يورده البخاري وغيره في أبواب التفسير، إما أحاديث قد ذكرت مراراً في سائر أبواب الكتاب، لشدة مناسبتها بتراجمها، ثم كررت في كتاب التفسير، وإما آثاراً موقوفةً وأقوالاً لغويةً غير مرفوعة، وما دون ذلك قليل. ومسلم متجانب عن التكرار، ومتباعد عن نقل الأقوال والآثار التي ليست بمسندة إلى النبي ﷺ، فلهذا قلّت مادّة التفسير في بابه، والله أعلم[١].

الباعث على تصنيفه والغرض منه:

أول من صنّف في الصحيح المجرد الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، وتلاه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، وكان مسلم ممن أخذ عن البخاري واستفاد منه، وهو مع ذلك يشاركه في أكثر شيوخه، وكتاباهما أصحّ كتب الحديث[٢]، ولكل وجهة هو مولّيها.

أما الإمام البخاري فغرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها[٣]، ولذلك أتى بالموقوفات والمعلقات وفتاوى الصحابة والتابعين إذا مسّت الحاجة إلى ذلك، وقطّع متون الأحاديث وطرقها ونثرها في صحيحه نثراً.

وأما الإمام مسلم فإنه توخّى تجريد الصحاح بالمجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة، وأراد تقريبها إلى الأذهان وتسهيل الاستنباط فيها، فرتّب ترتيباً جيداً، وجمع طرق كل حديث في موضع واحدٍ ليتضح اختلاف المتون وتشعب الأسانيد أصرح ما يكون، وجمع بين المختلفات، فلم يدع لمن له معرفة لسان العرب عذراً في الإعراض عن السنة إلى غيرها[٤]،

---

(١) «فتح الملهم» (١/ ١٠٥).
(٢) المرجع السابق (١/ ٩٤).
(٣) «حجة الله البالغة» (١/ ١٥١).
(٤) المرجع السابق (١/ ١٥١).

واقتصر على ذلك ولم يذكر الموقوفات والمعلقات إلا نادراً.

عدد رواياته:

قال الحسين بن محمد الماسرجسي: «سمعت أبي يقول: «سمعت مسلماً يقول: صنّفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[١].

أما عدد أحاديث «الصحيح» فوقع فيها الخلاف بين العلماء قديماً وحديثاً، من أجل اختلافهم في عدّ الأحاديث الأصول دون المكررات، واختلافهم في عدّ المكررات بالمتابعات والشواهد.

فقال العلامة طاهر الجزائري في «توجيه النظر»: «أما «صحيح مسلم» فجملة ما فيه بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث، قال في «شرح مسلم»: «قال الشيخ أبو عمرو يعني ابن الصلاح: روينا عن أبي قريش الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج فسلّم عليه وجلس ساعة، وتذاكرا، فلمّا قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي، قال الشيخ: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات»، وصرح بهذا النووي، فقال: إنها بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث[٢]، قال العراقي: وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه.

قال: ورأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه قال: إنها اثنا عشر ألف حديث».

وقال أبو حفص الميانجي: «إنها ثمانية آلاف»[٣].

وقال ابن حجر فيما قاله الميانجي: «وعندي في هذا نظر»[٤].

قلت: ولا تعارض بينهما في الواقع، إذ أنه يمكن أن يقع هذا الاختلاف في بيان العدد من أجل اختلافهما في معيار العدّ.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٥).

(٢) مقدمة «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ٤٠).

(٣) «توجيه النظر» (ص٩٤). (٤) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٤).



وبلغ عدد ما فيه من الأحاديث من غير تكرار حسب عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٣٠٣٣) حديثاً[1].

تراجم «صحيح مسلم»:

قال العلامة النووي في مقدمة شرحه على «صحيح مسلم»: «إن مسلماً رَحِمَهُ اللَّهُ رتّب كتابه على أبواب، فهو مبوّب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلّا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك، قلت: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا ـ إن شاء الله ـ أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم[2].

وقد قوّمها الإمام النووي وبذل فيها محاولات ضخمة، وبذل ما في وسعه في وضع تراجمه، وتراجمه لا ينكر أن فيها نَفَس فقيهٍ شافعي.

ولعل هذا سبب في عدّ الإمام مسلم شافعيَّ المذهب، وليس الأمر كذلك كما سبق. قال العلامة أنور شاه الكشميري في شرحه على البخاري «فيض الباري»: وأما أبواب مسلم، فليست مما وضعها المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بنفسه ليستدلّ بها على مذهبه»[3].

وعلى الرغم من محاولة النووي وبذله الجهد والوسع في وضع تراجمه واعتماد العلماء والباحثين على صنيعه، قال العلامة شبير أحمد العثماني رَحِمَهُ اللَّهُ: والإنصاف أنه لم يترجم إلى اليوم بما يليق بشأن هذا المصنَّف الجليل، ولعلّ الله يوفق عبداً من عباده لما يؤدي حقه، وبيده التوفيق»[4].

وقد كانت للعلامة العثماني جهود مشكورة في تراجم هذا «الصحيح»، فقد أجاد فيها، وزاد على النووي زيادات حسنة[5].

---

(١) راجع: «الإمام مسلم بن الحجاج» (ص١٩٣). قلت: هذا الترقيم يزيد لو أنه رقّم كل حديث أو سند فيه.

(٢) مقدمة «شرح النووي على صحيح مسلم» (ص٤٠).

(٣) «فيض الباري» (١/ ٥٨). (٤) «فتح الملهم» (١/ ١٠٠).

(٥) «الإمام مسلم بن الحجاج» (ص١٨٥).

الزمن الذي صنّف فيه:

صنّف الإمام مسلم «صحيحه» في بلده نيسابور، بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه[١]، وأما الزمن الذي شغله فيه فليس بقليل، وذلك بجمعه طرق الأحاديث وتحرّيه في سياقها وتحرّزهِ في ألفاظها، مع الاختصار البليغ، والإيجاز التام، وحسن الوضع وجودة الترتيب[٢].

وهو على ما تقدّم من قبل مما قاله أحمد بن سلمة: «خمس عشرة سنة»، ونقل عنه بعضهم أنه «اثنتا عشرة سنة»[٣]، وهو تصحيف، أو خطأ مطبعي.

وقال النووي: «بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة»[٤]، وهو الزمن الذي استغرقه البخاري في تأليف «صحيحه»[٥].

ولعلّ ما قاله أحمد بن سلمة هو الصحيح؛ لأنه كان ملازماً للإمام مسلم في تأليفه، قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «كنت مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة»[٦]، وهذا التحديد أقرب إلى الصحة والصواب، إذ يستند إلى نقل من جهة، ولأن «مثل هذا العمل يحتاج إلى سنوات عديدة تساعده على التحقق من كل حديث يرويه، ومن كل راوٍ يروي له، وقد يحتاج الأمر إلى السفر إلى مدينة أخرى في سبيل ذلك[٧] من جهة أخرى[٨].

وقد ابتدأ مسلم في تصنيف «صحيحه» وعمره آنذاك تسع وعشرون سنة، إذ فرغ من تأليفه سنة (٢٥٠هـ) كما يفهم من قول العراقي وحاجي خليفة[٩]،

---

(١) «هدي الساري» (ص١٦).
(٢) «هدي الساري» (ص١٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٩٤).
(٣) «النجوم الزاهرة» (٣/ ٣٣) نقلاً عن «الإمام مسلم بن الحجاج» (ص١٥٥).
(٤) مقدمة «شرح النووي على صحيح مسلم» (ص٣٠).
(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٠٥)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ١٤).
(٦) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦).
(٧) «الإمام مسلم بن الحجاج حياته وصحيحه» (ص٦٥).
(٨) نقلاً عن «الإمام مسلم بن الحجاج» (ص١٥٥).
(٩) ذكر العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص١٤): أن مسلماً ألّف كتاباً سنة مائتين =

فيكون قد ابتدأ في سنة (٢٣٥هـ)، إذ مكث فيه خمس عشرة سنة كما قدمنا، وهو قول يسوّغه العقل والمنطق، وليس هناك ما يناقضه.

فيما اهتمّ به في تأليف «صحيحه»:

لم يكتف الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمجرّد تحقيقه، بل جمع في كتابه الأحاديث التي اتفق عليها علماء عصره، فقال في «باب التشهد في الصلٰوة»: «ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ههنا ـ يعني في كتابه هذا «الصحيح» ـ، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه»[١].

ظن الشيخ ابن الصلاح وغيره بالإجماع إجماعاً عاماً، فلذلك اعترض له إشكال فيما قال الإمام مسلم فيه، لكن مراد الإمام مسلم بالإجماع ليس إجماعاً عاماً، بل هو يقصد به إجماع مشايخ وقته، فقد صرح العلامة البُلقيني في ذلك: «لأن المراد بالإجماع إجماع الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة[٢]، وسعيد بن منصور الخراساني[٣]»[٤].

ولما انتهى الإمام من تأليف كتابه «الصحيح» عرضه على أبي زرعة الرازي إمام الجرح والتعديل، فكل ما أشار إلى أن له علةً تركه، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة خرّجه[٥]، وهكذا كمُل هذا «الجامع الصحيح»

= وخمسين ويفهم منه أنه فرغ منه وأتمّه في هذه السنة ونَبّه العراقي على تصحيف وقع لبعضهم في تاريخ تصنيف مسلم لـ«صحيحه».

(١) الجامع الصحيح لمسلم (ص١٧٤، رقم ٤٠٤).

(٢) هو: عثمان بن أبي شيبة الحافظ الكبير، أبو الحسن عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الكوفي، صاحب «المسند» و«التفسير» سمع شريكاً وهشيماً وعنه الجماعة سوى الترمذي. قال ابن معين: ثقة مأمون، توفي سنة (٢٣٩هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٤٤).

(٣) هو: سعيد بن منصور بن شعبة الحافظ الإمام الحجة، أبو عثمان المروزي، صاحب «السنن»، سمع مالكاً وفليح بن سليمان والليث بن سعد وطبقتهم، وعنه أحمد وأبو بكر الأثرم ومسلم وأبو داود وخلق. قال أبو حاتم: ثقة من المتقنين الأثبات ممن جمع وصنف، توفي سنة (٢٢٧هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤١٦).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ٩٨).

(٥) مقدمة «شرح النووي على صحيح مسلم» (ص٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨).

بعد مجهودات مُضنية اشتغل به خمسة عشر عاماً، وقال فيه مسلم: «لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند»، يعني صحيحه(١).

خصائص «صحيح مسلم»:

ولا شك أن «صحيح البخاري» له رجحان على سائر كتب الحديث من حيث المجموع، ومن ناحية الصحة والضبط وما إلى ذلك.

ولكن لـ«صحيح مسلم» رجحان على صحيح البخاري وعلى غيره من كتب السنة من بعض الاعتبارات، إذ أن كل مؤلف أراد أن يورد في كتابه من الفوائد والمهمات ما يميّزه عن غيره من الكتب.

لذلك نشير إلى بعض خصائصه ومزاياه التي ذكرت في شرح النووي وغيره من الشروح.

قال النووي في شرحه على «صحيح مسلم».

«سلك مسلم رحمه الله في «صحيحه» طرقاً بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، وذلك مصرِّحٌ بكمال ورعه، وتمام معرفته، وغزارة علومه، وشدة تحقيقه بحفظه وتقعّده في هذا الشأن، وتمكنه من أنواع معارفه وتبريزه في صناعته، وعلوّ محله في التمييز بين دقائق علومه، لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار ـ فرحمه الله ورضي عنه ـ.

وأنا أذكر أحرفاً من أمثلة ذلك تنبيهاً بها على ما سواها، إذ لا يعرف حقيقة حاله إلا من أحسن النظر في كتابه مع كمال أهليته، ومعرفته بأنواع العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصناعة؛ كالفقه والأصولَيْن والعربية وأسماء الرجال، ودقائق علم الأسانيد، والتاريخ، ومعاشرة أهل هذه الصنعة، ومباحثهم، ومع حسن الفكر ونباهة الذهن، ومداومة الاشتغال به، وغير ذلك من الأدوات التي يفتقر إليها.

---

(١) مقدمة «شرح النووي على صحيح مسلم» (٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٦٨).

فمن تحرّي مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ ـ اعتناؤه بالتمييز بين «حدثنا» و«أخبرنا»، وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته، وكان من مذهبه رَحِمَهُ اللَّهُ الفرق بينهما، وأن «حدثنا» لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و«أخبرنا» لما قُرئ على الشيخ. وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق، قال محمد بن الحسن الجوهري المصري: وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد.

وروي هذا المذهب أيضاً عن الأوزاعي والإمام مسلم والنسائي وغيرهم، وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

وذهب جماعات إلى أنه يجوز أن تقول فيما قرئ على الشيخ: «حدثنا» و«أخبرنا»، وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان وابن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين، وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين، وهو مذهب معظم الحجازيين والكوفيين.

وذهبت طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق «حدثنا» ولا «أخبرنا» في القراءة، وهو مذهب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل، والمشهور عن النسائي، والله أعلم.

٢ ـ ومن ذلك: اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله: «حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان قال»، أو: «قالا حدثنا فلان»، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك فإنه يبيّنه، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى ولكن كان خفياً لا يتفطن له إلا ماهر.

٣ ـ ومن ذلك: تحريّه في رواية صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، كقوله: «حدثنا محمد بن رافع، قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر عن همام، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا توضأ أحدكم فليستنشق**....» الحديث.

وذلك أن الصحائف والأجزاء والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد

واحد إذا اقتُصر عند سماعها على ذكر الإسناد في أولها ولم يُجَدَّد عند كل حديث منها، وأراد إنسان ممن سمع كذلك أن يفرد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها فهل يجوز له ذلك؟

قال وكيع بن جراح ويحيى بن معين وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي الإمام في الحديث والفقه والأصول: يجوز ذلك، وهذا مذهب الأكثرين من العلماء؛ لأن الجميع معطوف على الأول، فإن الإسناد المذكور أولاً في حكم المذكور في كل حديث.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الفقيه الشافعي الإمام في علوم الحديث والفقه وغير ذلك: لا يجوز ذلك، فعلى هذا من سمع هكذا فطريقه أن يبيّن ذلك كما فعله مسلم في «صحيحه» في صحيفة همام بن منبه، فمسلم رحمه الله سلك هذا الطريق ورعاً واحتياطاً وتحرياً وإتقاناً رضي الله عنه.

٤ ـ ومن ذلك: تحرّيه في مثل قوله: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى هو ابن سعيد، فلم يستجز رضي الله عنه أن يقول: «سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد» لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فلو قاله منسوباً لكان مخبراً عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره.

٥ ـ ومن ذلك: احتياطه في تلخيص الطرق وتحويل الأسانيد مع حسن البيان.

٦ ـ ومن ذلك: حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة وغير ذلك[١].

٧ ـ وقال العلامة العثماني في مقدمة «فتح الملهم»: «إن من روى عن اثنين فأكثر وكان بين روايتهما تفاوت في اللفظ، والمعنى واحد، فله أن يجمع بينهما في الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما غير أن الأولى في ذلك أن يعيّن صاحب اللفظ الذي اقتصر عليه، وإن مسلماً التزم ذلك بخلاف

---

(١) راجع: مقدمة «شرح النووي على صحيح مسلم» (ص٤٠ ـ ٤٣).

البخاري، فإنه جرى على خلاف الأولى في ذلك في أكثر المواضع.

٨ ـ ومن ذلك: كونه أسهل متناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به وجمع فيه طرقه وأورد أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فصار استخراج الحديث منه ومعرفة طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة سهلاً، بخلاف البخاري، فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة.

٩ ـ ومن ذلك: أن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرّى في السياق، بخلاف البخاري فإنه ربما كتب الحديث من حفظه ولم يميّز ألفاظ رواته، واقتصر مسلم على الأحاديث دون الموقوفات إلا تبعاً.

١٠ ـ ومن ذلك: وأكثر ما فُضّل به كتاب مسلم عليه ـ أي البخاري ـ: أنه يجمع المتون في موضع واحد ولا يُفرِّقها في الأبواب، ويسوقها تامةً، ولا يقطعها في التراجم، ويحافظ على الإتيان بألفاظها، ولا يروي بالمعنى، ويفردها ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم[١].

مكانة «صحيح مسلم» بين الكتب الستة:

قال العلامة النووي: «اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز: «الصحيحان، البخاري، ومسلم»، وتلقّتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة».

وقال العلامة طاهر الجزائري: ورجحان كتاب البخاري على كتاب مسلم أمر ثابت، أدّى إليه بحث جهابذة النقاد واختبارهم، وقد صرح بذلك كثير منهم[٢]، فظهر من ذلك أن «صحيح مسلم» في الدرجة الثانية من الصحة بعد البخاري.

وقال الأمير صديق حسن خان: «لقد ثبت الإجماع على تلقي الأمة لهذين الكتابين بالقبول والتسليم، والشيخان مقدمان في معرفة العلل وغوامض

---

(١) راجع: مقدمة «فتح الملهم» (ص٩٨ ـ ٩٩).

(٢) «توجيه النظر» (ص١٢١).

الفن على أئمة عصرهما وما يليه من عصور»[١].

وقال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختصّ به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق عظيم من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه»[٢].

إزالة شبهة:

قال أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم»[٣]، وذهب بعض المغاربة كذلك إلى رجحان «صحيح مسلم» على صحيح البخاري، ولعلّ مراد ترجيحهم في بادئ الأمر أن الإمام مسلماً ركّز عنايته على جمع الأحاديث الصحيحة فقط، مع أن الإمام البخاري أورد في «صحيحه» الموقوفات والآثار أيضاً، لو كان ذلك فلا بأس في رأيهم؛ لأن ذلك لا يستلزم رجحان مسلم في نفس الصحة، ولو أرادوا بذلك أصحيته على الإطلاق فذلك ما لا يُعبأ به مطلقاً.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر: «قول أبي عليّ ليس فيه ما يقتضي تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري، خلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محيي الدين في «مختصره»، وفي «مقدمة شرح البخاري» له: «وإنما يقتضي نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه، أما إثباتها له فلا؛ لأن إطلاقه يحتمل أنه يريد المساواة، كما في حديث: «ما أظلَّت الخضراء ولا أقلّت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر»، فهذا لا يقتضي أنه أصدق من جميع الصحابة ولا الصدِّيق، بل نفى أن يكون فيهم أصدق منه، فيكون فيهم من يساويه»، قال: ومع احتمال كلامه ذلك فهو منفرد، سواء قصد الأول أو

(١) «إتحاف النبلاء» (ص٤٨).

(٢) نقلاً عن مقدمة «فتح الملهم» (ص٩٩).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦).

الثاني. قال: وقد رأيت في كلام الحافظ أبي سعيد العلائي ما يشعر بأن أبا عليّ لم يقف على صحيح البخاري، قال: وهذا عندي بعيد، وقال: والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه قدّم «صحيح مسلم» بمعنى آخر غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة، بل لأن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرّز في الألفاظ ويتحرّى في السياق بخلاف البخاري»(١).

وقال شيخنا وأستاذنا المحدث الكبير محمد زكريا الكاندهلوي: «ومما يستدلّ به على ترجيح «البخاري» على «مسلم» أن الروايات المتكلمة في «البخاري» أقلّ عدداً من الروايات المتكلم فيها في «مسلم»(٢).

والجملة أن «صحيح البخاري» أعلى رتبةً في الصحة وغيرها عند الجمهور، ثم «الصحيح» للإمام مسلم، ثم «السنن» للإمام أبي داود عند هذا العبد الضعيف، وبذلك جزم صاحب «مفتاح السعادة» إذ قال: اعلم أن رئيس هؤلاء الطائفة وقدوتهم بعد مالك: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ويليه في الرتبة كتاب مسلم، ويليهما أبو داود، ويليهم أبو عيسى الترمذي، ويليهم أبو عبد الرحمن النسائي.

وبذلك جزم صاحب «نيل الأماني» إذ قال في شرح قول القسطلاني: «ومنهم من لم يتقيد بذلك كباقي الكتب الستة، قال: «وهي «سنن أبي داود» و«الترمذي» و«النسائي» و«ابن ماجه» وهم على هذا الترتيب في الصحة»(٣).

ولقد أنصف الحافظ عبد الرحمن بن الديبع (تلميذ الحافظ السخاوي) حيث قال رَحِمَهُ اللهُ:

تنازع قوم في البخاري ومسلم ... لديّ وقالوا: أيّ ذين يُقَدَّم؟
فقلت: لقد فاق البخاريّ صحةً ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم(٤)

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٩٣ ـ ٩٤).
(٢) مقدمة «لامع الدراري» (ص١٣٦).
(٣) نفس المصدر (ص١٣٧ ـ ١٣٨).
(٤) انظر: «بستان المحدثين» (ص١٠٦).

شروط مسلم في تخريج الرواية:

قال القسطلاني بسنده إلى أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي: قال في جزء شروط الأئمة له: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم ـ يعني أصحاب السنن الأربعة ـ لم يُنقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي مما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيُعلم بذلك شرط كل رجل منهم(١).

يوم جمع الإمام مسلم «صحيحه» كان في الكتب المدونة في الحديث النبوي كل نوع من الأحاديث، الصحيحة والضعيفة والموضوعة، ولذلك قسم ـ في مقدمة «صحيحه» ـ الأحاديث ثلاثة أقسام، وقسم كذلك الرواة إلى ثلاث طبقات، فذلك ما يتسنّىٰ به تقدير شروط في «صحيحه».

قال العلامة النووي في مقدمة شرحه: «ذكر مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في أول مقدمة «صحيحه» أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يُعرِّج عليه، فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم.

وقال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي ـ رحمهما الله ـ: إن المنية اخترمت مسلماً رَحِمَهُ اللَّهُ قبل إخراج القسم الثاني، وأنه إنما ذكر القسم الأول.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله وتابعوه عليه، قال القاضي: «وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه

---

(١) «شروط الأئمة» نقلاً عن مقدمة «إرشاد الساري» (ص٣٧).

إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، ونفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الإتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم وزكّاهم آخرون، وخرج حديثهم عمّن ضُعِّف أو اتُّهِم ببدعة، وكذلك فعل البخاري»(١).

وقال أيضاً: «فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه»(٢).

وكذلك فإن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، وأخرج أحاديثهم لإزالة الشبهة(٣)، فلنوضح ذلك بمثال: «وهو أن نعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحاح، وهو غاية قصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، بحيث كان منهم من يلازمه في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم(٤) انتهى مختصراً.

قال الحافظ: «وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً»(٥).

---

(١) مقدمة «شرح النووي على صحيح مسلم» (ص٤٣ ـ ٤٤).

(٢) المصدر السابق (ص٤٤).

(٣) مقدمة «شرح النووي على صحيح مسلم» (ص٣٢). وقال السيوطي في «التدريب»: «إن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربع مائة وبضعة وثلاثون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ست مائة وعشرون». انتهى مختصراً (١/ ٩٢).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ١٣٠).

(٥) نقلاً عن مقدمة «لامع الدراري» (ص٨٩).

وقال السيوطي في التدريب: إن البخاري يخرج عن الطبقة الأولى البالغة في الحفظ والإتقان، ويخرج عن طبقة تليها في التثبّت وطول الملازمة اتصالاً وتعليقاً، ومسلم يخرج هذه الطبقة أصولاً كما قرّره الحازمي[١].

رواة «صحيح مسلم»:

«صحيح مسلم» ثابت بالنقل الصحيح، وهو متواتر عن صاحبه من حيث الجملة، واشتهر عنه من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان المتوفى سنة (٣٠٨هـ)، قال النووي في شرحه: «صحيح مسلم رحمه الله في نهاية من الشهرة وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم فقد انحصرت طريقه عنده في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم»[٢].

وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان هذا كانت له علاقة وثيقة بالإمام مسلم، وهو من أجلّ وأبرّ تلاميذه، فكان يكثر الاختلاف إليه والحضور في مجلسه، فيقول: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين»[٣].

وقال النووي: «ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم.

ورواه عن ابن سفيان جماعة منهم الجلودي، وعن الجلودي جماعة منهم الفارسي، وعنه جماعة منهم الفراوي، وعنه خلائق منهم منصور، وعنه خلائق منهم شيخنا أبو إسحاق».

قال الشيخ ابن الصلاح رحمه الله: وأما القلانسي[٤] فوقعت روايته عند أهل الغرب، ولا رواية له عند غيرهم.

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٩٢).
(٢) مقدمة «شرح صحيح مسلم» للنووي (ص٢٦).
(٣) المصدر السابق (ص٢٤).
(٤) انظر: «صيانة صحيح المسلم» (١٠٤ _ ١٠٥).

إيرادات واستدراكات على مسلم:

قال العلامة النووي: «قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث اَخَلّا بشرطها فيها ونزلت عن درجةِ ما التزماه، وقد سبقت الإشارة إلى هذا.

وقد ألّف الإمام الحافظ أبو عيسى علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بـ«الاستدراكات والتتبع»، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي[١] أيضاً عليها استدراك، ولأبي علي الغسّاني الجيّاني في كتابه «تقييد المهمل في جزء العلل»، منه استدراك، أكثره على الرواة عنها وفيه ما يلزمهما» قد أجيب عن كل ذلك أو أكثرها[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من المقدمة: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها، لا يقدح في أصل الموضوع، فإن جميعها وارد من جهة أخرى ـ وهي ما ادّعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره ـ من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع تنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب.

وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره، وقال في «مقدمة شرح مسلم» له: «ما أخذ عليهما يعني على البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو المستنى مما ذكرنا لعدم الإجماع على تلقّيه بالقبول»، انتهى وهو احتراز حسن[٣].

وقال الحافظ ابن تيمية في «الصحيحين»: وفي الجملة من نَقَدَ سبعة آلاف درهم فلم يبهرج فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مفيدة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته. والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر، والمقصود أن أحاديثهما نقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق

---

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، أبو مسعود، محدث، حافظ، رحل إلى بلاد شتى. انظر: «شذرات الذهب» (٣/ ١٥٨)، و«كشف الظنون» (١/ ١١٦).

(٢) مقدمة «شرح صحيح مسلم» للنووي (ص٤٩).

(٣) مقدمة «فتح الباري» (ص٣٤٦).

لا يُحصي عددهم إلا الله[١].

وقال مكي بن عبد الله: «سمعت مسلم بن الحجاج يقول: «عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علّة تركته»، فإذا عرف ذلك وتقرّر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علّة له أو له علّة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة[٢]، ثم فصل الحافظ بعد ذلك هذا الإجمال.

شروح «صحيح مسلم»:

قد اعتنى العلماء والمحدثون بـ«صحيح مسلم» بوضع الشروح والحواشي والمستخرجات عليه، وذكر ذلك صاحب «كشف الظنون» بشيء من البسط والتفصيل، ونقوم هنا بالتعريف ببعض الشروح المشهورة المتداولة، وذلك بالإيجاز والاختصار:

١ ـ «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، المتوفى سنة (٧٦٧هـ)، مطبوع وصار بمتناول اليد.

٢ ـ «مختصر شرح النووي»: للشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي، المتوفى سنة (٢٨٨هـ)، وهو مختصر «المنهاج» للنووي.

٣ ـ «إكمال المعلم بفوائد مسلم»: للعلامة القاضي عياض المالكي، المتوفى سنة (٥٤٤هـ). مطبوع.

٤ ـ «المعلم بفوائد كتاب مسلم»: لأبي عبد الله محمد بن علي المأزري، المتوفى سنة (٥٣٦هـ)، وقام بتكميله القاضي عياض، وقد طبع شرح المأزري في ثلاثة مجلدات في تونس.

٥ ـ «المفهم لما اشتمل في تلخيص كتاب مسلم»: لأبي العباس أحمد بن

---

(١) «فتح الملهم» (ص٩٦) نقلاً عن «منهاج السنة».

(٢) مقدمة «فتح الباري» (٥٥٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٣٦).

عمر بن أبي إبراهيم القرطبي، المتوفى سنة ٦٦٥هـ، قام المؤلف أولاً بتلخيص «صحيح مسلم» وتبويبه، ثم شرح عليه بعد ذلك، ويحتوي هذا الشرح كما قال المؤلف نفسه على مهمّات ونكات الإعراب، علاوةً على التوجيه والاستدلال.

٦ ـ «إكمال إكمال المعلم»: للإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي، المالكي، المتوفى (٨٧٧هـ)، استفاد المؤلف فيه بشروح القاضي عياض والعلامة النووي والقرطبي والمأزري وأضاف إليه بعض الفوائد، طبع هذا الكتاب في مراكش.

٧ ـ «إكمال الإكمال»: لأبي عبد الله السنوسي، المتوفى (٨٩٥هـ)، هذا الشرح والذي قبله مطبوعان في كتاب واحد.

٨ ـ «المفهم في شرح غريب مسلم»: للإمام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، المتوفى سنة (٥٢٩هـ)، يشتمل على شرح الألفاظ الغريبة والكلمات العويصة.

٩ ـ «شرح صحيح مسلم»: لعماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصري، لم نطلع على كيفية هذا الشرح.

١٠ ـ «شرح صحيح مسلم»: للعلامة أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي، المتوفى (٧٤٤هـ)، هو شرح كبير جمع من «المعلم» و«المفهم» و«الإكمال» و«المنهاج»(١).

١١ ـ «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»: للعلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)، هو شرح لطيف وقيم جداً، قد طبع في تسعة مجلدات في الرياض.

١٢ ـ «وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج»: للعلامة الدمنتي، المتوفى سنة (١٢٩٨هـ)، هو مختصر شرح السيوطي، وقد طبع في القاهرة والهند.

---

(١) طبع في القاهرة سنة (١٣٢٨هـ)، وانظر: «فهرست الأثبات» (٢/ ١٠١٥).

١٣ ـ «السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج»: للأمير صديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧هـ، هذا شرح مختصر المنذري، قد طبع.

١٤ ـ «شرح مختصر صحيح مسلم»: لعثمان بن عبد الملك الكردي المصري، المتوفى سنة (٧٣٨هـ)، اختصر العلامة عبد العظيم المنذري «صحيح مسلم» وقام بتبويبه، فشرح عليه عثمان بن عبد الملك المذكور فيما سبق.

١٥ ـ «شرح مختصر مسلم للمنذري»: لأبي عمرو عثمان بن علي بن إبراهيم المعروف بـ«خطيب جبرين» المتوفى (٧٣٠هـ).

١٦ ـ «الحل المفهم لصحيح مسلم» من إفادات الشيخ المحدث الكبير رشيد أحمد الجنجوهي، المتوفى (١٣٢٣هـ)، قد طبع من الهند في جزئين في مجلد واحدٍ.

١٧ ـ «فتح الملهم شرح صحيح مسلم»: للشيخ شبير أحمد العثماني المتوفى سنة (١٣٦٩هـ)، تمّ له ثلاثة مجلدات فقط، حتى وافته المنية، مع أنه وضع الخطة لتكميله في ستة مجلدات، ومما يسعد القارئ أن الشيخ محمد تقي العثماني أكمل خطته وكتب تكملة لشرحه في ستة مجلدات، وطبع في كراتشي وبيروت.

وقد كتب المؤلف رحمه الله العلامة شبير أحمد العثماني في فاتحة الكتاب مقدمة مبسوطة تشتمل على مبادئ علم الحديث وأصوله وخصائص الكتاب ومزاياه، وركز عنايته كذلك على بيان أسرار الحديث خاصة، واستفدت به كثيراً في إعداد هذا الفصل.

وعدد شروح «صحيح مسلم» وما يتعلق به أكثر مما حدّده علي القاري (ت١٠١٦هـ) والقسطلاني (ت٩٢٣هـ) وغيرهما، انظر كشف الظنون وغيره من كتب التراجم.

❖ ❖ ❖



الإمام أبو داود

اسمه ونسبه:

هو الإمام الثبت، سيد الحفاظ في وقته، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزدي السجستاني[١]، وهو من أهالي سجستان، وهي بين هراة والسند قرب بلوجستان، وسجستان معرّب سيستان.

فهو السجستاني نسبةً إلى سجستان، واختلفت أقوال العلماء في تحديده:

قال ابن خلكان: «السجستاني: بكسر السين المهملة والجيم وسكون السين الثانية وفتح التاء المثناة من فوقها وبعد الألف نون، هذه النسبة إلى سجستان، الإقليم المشهور، وقيل: بل نسبته إلى سجستان أو سجستانة، قرية من قرى البصرة»، والله أعلم[٢].

وقال الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي في «بستان المحدثين» رداً على ابن خلكان: «إن ابن خلكان رغم سعة اطلاعه على دقائق التاريخ والنسب وقع في شبهة وغلط، فقال: نسبته إلى سجستان أو سجستانة قرية من قرى البصرة»[٣]، ثم قال نقلاً عن تاج الدين السبكي: «والصواب أن هذه النسبة إلى «سيستان» البلد المعروف فيما بين السند وهراة قندهار وجشت»[٤].

لكن جغرافية هذه المنطقة تخلو من بلدة تحمل هذا الاسم، وقال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» عن بلدة «سجز»: (هو) اسم لسجستان البلد

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨٩).

(٢) «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٣).

(٣) «بستان المحدثين» (ص١٠٦).

(٤) المصدر السابق (ص١٠٦).

المعروف في أطراف خراسان، والنسبة إليها سجزيّ»[١]، وهذا أقرب إلى الصحة، إذ أن الإمام أبا داود يقال له سجزيّ كما أنه يقال سجستاني.

وقال علي القاري في مرقاة المفاتيح: «(سجستان) معرّب سيستان من نواحي هراة في بلاد خراسان»[٢].

ولادته ووفاته:

ولد الإمام أبو داود في سجستان سنة ٢٠٢هـ[٣]، لكن قضى جلّ أيام حياته في بغداد، وألّف سننه فيها، لذلك كثر الرواة عنه فيها.

وغادر بغداد سنة ٢٧١هـ، لبعض الأسباب، وقضى السنوات الأربع الأخيرة في البصرة التي كانت آنذاك مركز العلم والعلماء وأرباب الفضل والكمال.

وتوفي بها يوم الجمعة منتصف شوال سنة (٢٧٥هـ)[٤].

ارتحاله لسماع الحديث:

لم نعرف عن حياته الأولى من حياته إلا يسيراً، لكن لما نشأ وترعرع كانت دائرة علم الحديث قد توسّعت كثيراً، فرحل إلى بلاد شتّى وأخذ عن كبار الشيوخ وأئمة الحديث في ذلك العصر.

قال الخطيب البغدادي: وكان أبو داود قد سكن البصرة وقدم بغداد غير مرة[٥]، فعمّت وشملت رحلاته العلمية العراق وخراسان والشام والجزيرة[٦]، وما إلى ذلك من المدن والأمصار، وأخذ الحديث.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية»: أبو داود السجستاني أحد أئمة

---

(١) «معجم البلدان» (٣/ ١٨٩). (٢) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٥٩).
(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩١)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٥).
(٤) «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٥). (٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٥).
(٦) الجزيرة: الأراضي الممتدة بين دجلة والفرات، وكان فيها ديار مضر وديار بكر، سمّيت الجزيرة؛ لأنها بين دجلة والفرات، وهي تقع الآن في «سوريا» و«العراق» و«تركيا».

الحديث الرحّالين إلى الآفاق في طلبه، جمع وصنّف وخرّج وألّف وسمع الكثير من مشايخ البلدان في الشام ومصر والجزيرة والعراق والخراسان وغير ذلك»[١].

قال ابن خلكان: «وكان في الدرجة العالية من النسك والصلاح، طوّف البلاد وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين»[٢].

شيوخه:

يتعسّر إحصاء شيوخه لكثرة عددهم، إذ أنه ارتحل إلى الآفاق واستفاد من الشيوخ الذين هم محلّ الثقة والأمانة، وأخذ الحديث ممن لا يحصى كثرةً[٣]، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وشيوخه في السنن وغيرها نحو من ثلاثمائة نفس»[٤]، وشارك البخاري في بعض شيوخه، ومن شيوخه الإمام أحمد بن حنبل وأبي الوليد الطيالسي والقعنبي ومسلم بن إبراهيم ويحيى بن معين وغيرهم من أئمة الحديث.

تلاميذه:

لا يمكن إحصاء تلاميذه أيضاً، وربما كان يجتمع في مجلس درسه آلاف من الرجال، وقد روى عنه خلق من الأئمة، قال الذهبي[٥]: «كفى به فخراً أن الإمام الترمذي والنسائي من تلاميذه، وحسبه فضلاً أن يروي عنه شيخه أحمد بن حنبل، ويكتب عنه، وما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبي العشراء الدارمي عن أبيه «أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة فحسّنها»[٦].

قال الحافظ ابن كثير: حدّث عنه جماعة، منهم ابنه أبو بكر عبد الله،

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٧٤).
(٢) «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٤)، وكذا قال الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٩/ ٥٥).
(٣) «مفتاح السعادة» (٢/ ٩). (٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٩١).
(٥) «طبقات الحفاظ» (ص٢٦١).
(٦) «البداية والنهاية» (١١/ ٧٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢).

وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو بكر أحمد بن سليمان النجاد، وهو آخر من روى عنه في الدنيا[١]، ومنهم الترمذي، وإسماعيل بن محمد الصفّار، ومحمد بن مخلد الدوري، وأحمد بن هارون الخلال.

زهده وورعه:

كان الإمام أبو داود على درجة عالية من النسك والصلاح، والعفاف والورع[٢]، قال أبو حاتم: «كان الإمام أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً وورعاً وإتقاناً»[٣].

قال الذهبي: تفقّه أبو داود بأحمد بن حنبل ولازمه مدة، قال: وكان يشبّه به، كما كان أحمد يشبه بشيخه وكيع، وكان وكيع يشبه بشيخه سفيان، وكان سفيان يشبه بشيخه منصور، وكان منصور يشبه بشيخه إبراهيم، وكان إبراهيم يشبه بشيخه علقمة، وكان علقمة يشبه بشيخه عبد الله بن مسعود ﷺ، وقال: كان يشبه عبد الله بن مسعود بالنبي ﷺ في هديه ودلّه[٤].

وكان له كمّ واسع وكمّ ضيق، فقيل له: يرحمك الله ما هذا؟ فقال: الواسع للكتب، والآخر لا نحتاج إليه[٥].

وقال أحمد بن محمد بن ياسين: «كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث»[٦].

اعتراف الأئمة بفضله:

كان أبو داود عَلَماً من أعلام الإسلام حفظاً وفقهاً وعلماً بالأحاديث وعلله، وقد حظي بتقدير العلماء له، ونال اعتراف أهل العلم والفضل بعلمه وفضله في كل عهد وجيل.

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٧٤).
(٢) «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٢).
(٤) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٩٦)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٧٥).
(٥) انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٥). (٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١١).

هذا الحافظ موسى بن هارون يقول: «خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه»[١].

وقال إبراهيم ابن الحربي: «لما صنّف أبو داود كتاب «السنن» ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد»[٢].

وقال أبو عبد الله الحاكم: «أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»[٣].

مذهبه الفقهي:

اختلف العلماء في تعيين مذهبه، ووقع ذلك في كبار المحدثين غالباً، إذ أن صاحب كل مذهب حاول جذبهم وإدخالهم في مذهبه، فوقع مثل ذلك في الإمام أبي داود أيضاً.

قال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين»: «إن في مذهبه اختلافاً، فقيل: شافعي، وقيل: حنبلي، وعدّه الشيخ أبو أسحاق الشيرازي في «طبقات الفقهاء» من أصحاب أحمد بن حنبل»[٤].

قال الأمير السيد صديق حسن خان في كتابه «أبجد العلوم»: «إن البخاري وأبا داود والنسائي في الشوافع»[٥].

وقال العلامة طاهر الجزائري في «توجيه النظر»: «أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه وكانا من أهل الاجتهاد»[٦].

وقال العلامة الإمام محمد أنور شاه الكشميري في «مقدمة فيض الباري»: «النسائي وأبو داود حنبليان، صرّح به الحافظ ابن تيمية»[٧]، وفي موضع آخر من كتابه «فيض الباري» جزم بأنه حنبلي، فقال: «وأما أبو داود فهو حنبلي راوٍ لفقه

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٢).
(٢) «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢).
(٤) «بستان المحدثين» (ص١٠٨).
(٥) «أبجد العلوم» (ص٨١٠).
(٦) «توجيه النظر» (ص١٨٥).
(٧) مقدمة «فيض الباري» (ص٥٨).

الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كمحمد وأبي يوسف لفقه الحنفية، ومن عدّه من الشافعية فكأنه لم يقصد به إلا تكثير السواد ولا ريب أنه حنبلي فاعلمه»[١].

مؤلفاته:

له مصنفات عديدة، وهي قيّمة ذات قيمة عظيمة في مواضيعها، فنوردها فيما يلي:

١ ـ «المراسيل»: وقد طبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٢ ـ «الردّ على القدرية»:

٣ ـ «الناسخ والمنسوخ»: ذكر ابن حجر أن راوي هذا الكتاب عنه أبو بكر أحمد بن سلمان النجاد[٢]، ونقل السيوطي عن هذا الكتاب[٣]، وذكره إسماعيل البغدادي بعنوان: «ناسخ القرآن ومنسوخه»[٤].

٤ ـ «مسائل الإمام أحمد»: وهي مرتّبة على أبواب الفقه يذكر فيها الإمام أبو داود السؤال الموجّه لأحمد وجوابه عليه، وهو كتاب جليل من الناحية الفقهية، ينقل لنا بدقّة وأمانة آراء الإمام أحمد بن حنبل، وقد طبع في القاهرة بتحقيق السيد رشيد رضا، وأعيد تصويره في بيروت مؤخراً.

٥ ـ «كتاب الزهد»: توجد له نسخة بالقرويين بفاس، وقد طبع في القاهرة.

٦ ـ رسالته في وصف كتاب «السنن»: قد طبعت في القاهرة بتحقيق وتعليق محمد زاهد الكوثري سنة (١٣٦٩هـ)، وطبع مع «بذل المجهود في حلّ أبي داود» (١٣٩٣هـ).

٧ ـ إجاباته عن سؤالات أبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري: قال ابن كثير: ولأبي عبيد الآجري عنه أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح، كتاب مفيد[٥]، وقد طبع في الرياض ما وصل إلينا.

---

(١) «فيض الباري» (١/ ٣٠١).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٠).
(٣) «تحذير الخواص» (ص١٩١).
(٤) «هدية العارفين» (ص٣٩٥).
(٥) «مختصر علوم الحديث» لابن كثير (ص٤١).

٨ ـ «تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث»: وهي رسالة في ثماني ورقات محفوظة في المكتبة الظاهرية، بدمشق، وهي من رواية السلفي، ومكتوبة بخط مغربي، كما ذكر ذلك الشيخ ناصر الدين الألباني[1]، وذكر الدكتور أكرم ضياء العمري هذه الرسالة بعنوان «تسمية الإخوة من أهل الأمصار»، وقال: وقد استفاد أبو داود في تصنيف رسالته التي أسماها: «تسمية الإخوة من أهل الأمصار» الإخوة مما قرأه في كتاب علي بن المديني بخطه، كما استفاد من طريقته في تنظيم المادة، فنجده يرتب الإخوة الذين روى عنهم الحديث علي بن المديني، وقد اكتفى أبو داود بتجريد الأسماء ولم يقتصر على ذكر الصحابة، بل ذكر من تلاهم أيضاً[2].

وذكر الأستاذ العمري في تعليقه في الصفحة نفسها أن الرسالة تقع في ٧/ورقات وأن الورقة ٤٢/سطراً وأنها مكتوبة بخط ناعم، وذكر فؤاد سزكين أنها مكتوبة في القرن السادس[3]، وقد طبع الكتاب.

٩ ـ أسئلة لأحمد بن حنبل عن الرواة والثقات والضعفاء: قال الشيخ ناصر الدين الألباني: رتّبت على أسماء بلادهم، ثقات مكة، ثقات المدينة..... وينتهي بضعفاء المدينة. وهي نسخة ناقصة من أولها وموجودة في الظاهرية[4]، وطبع الكتاب.

١٠ ـ «كتاب البعث والنشور»: ذكره بروكلمان[5].

١١ ـ «المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد»: ذكره فؤاد سزكين وقال: إنه موجود في دمشق[6]. وهذا غير صحيح.

١٢ ـ «دلائل النبوة»: ذكره إسماعيل البغدادي[7]، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»[8].

١٣ ـ «التفرد في السنن»: ذكره إسماعيل البغدادي[9].

---

(١) «بحوث في تاريخ السنّة» (ص٦٥).
(٢) «بحوث في تاريخ السنّة» (ص٧٢).
(٣) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٩٦).
(٤) «فهرس مخطوطات الظاهرية» (ص١٦١).
(٥) «تاريخ التراث العربي» (٢٨٩).
(٦) «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٩٥).
(٧) «هدية العارفين» (١/ ٣٩٠).
(٨) «تهذيب التهذيب» (١/ ٦).
(٩) «هدية العارفين» (١/ ٣٩٠).

١٤ ـ «فضائل الأنصار»: ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب»[١].
١٥ ـ «مسند مالك»: ذكره ابن حجر في مقدمة «تقريب التهذيب»[٢].
١٦ ـ «الدعاء»: ذكره ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب»[٣].
١٧ ـ «ابتداء الوحي»: ذكره ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب»[٤].
١٨ ـ «أخبار الخوارج»: ذكره ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب»[٥].
١٩ ـ الكنى.
٢٠ ـ ما تفرد به أهل الأمصار.
٢١ ـ «السنن» وهو من أهمّ تصانيفه، وسأتوسع بالكلام عنه إن شاء الله تعالى في الصفحات التالية.

«كتاب السنن»

مدة تأليف «السنن»:

لم نجد في مرجع من المراجع المدة التي تمّ خلالها تأليف «كتاب السنن»، ولكنه لما صنف هذا الكتاب عرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده، واستحسنه[٦]، ويدلّ ذلك على أنه صنّف قبل المائتين وإحدى وأربعين، لأنه عام وفاة الإمام أحمد بن حنبل[٧]، فالظاهر أنه فرغ من تأليف هذا الكتاب قبل أربع وثلاثين سنة من وفاته سوى ما ألحقه بعد ذلك.

الباعث على تأليف «السنن»:

في العصر الذي نشأ الإمام أبو داود وترعرع فيه وكمل علمه شعر، بحاجة إلى تأليف في الحديث بأسلوب جديد بأن يستوعب الأحاديث التي استدلّ بها الفقهاء في مذاهبهم، وكانت الحاجة ماسة إليه، كما قال الحافظ

(١) «تقريب التهذيب» (١/ ٧).
(٢) المصدر السابق (١/ ٧).
(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٦).
(٤) المصدر السابق (١/ ٦).
(٥) المصدر السابق (١/ ٦).
(٦) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٧٤).
(٧) «البداية والنهاية» (١٠/ ٤١٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٣٢).

ابن القيم: «قسم حفاظ معتنون بالضبط والحفظ والأداء كما سمعوا، ولا يستنبطون ولا يستخرجون كنوز ما حفظوه، وقسم معتنون بالاستنباط واستخراج الأحكام من النصوص والتفقه فيها، انتهى».

وأكثر الرواة النقلة الذين كانوا يكرهون الخوض في المسائل ويهابون الفتيا، كان أكبر همهم رواية حديث رسول الله ﷺ ولم يكن لهم كبير فقه، فلم يطلعوا على دقّة مدارك الأئمة المجتهدين، وظهر فيهم التعصب، . . . واستطال بعضهم لسانه بالوقيعة في الأئمة الفقهاء، . . . كما انتقد الحميدي الإمام أبي حنيفة، وتكلم أحمد بن العجلي في الإمام الشافعي، قال: هو ثقة صاحب رأي وكلام وليس عنده حديث. وقال أبو حاتم الرازي: «كان الشافعي فقيهاً ولم يكن له معرفة بالحديث»[1].

ولذلك قام الإمام أبو داود بجمع الأحاديث التي استدلّ بها الفقهاء ودارت فيهم فصنّف سننه، وقال: «أما هذه المسائل ـ مسائل الثوري، ومالك، والشافعي ـ، وهذه الأحاديث: أصولها».

قال الإمام ولي الله الدهلوي: كان همة أبي داود جمع الأحاديث التي استدلّ بها الفقهاء فصنّف سننه، وصرح الغزالي وغيره بأن كتابه كافٍ للمجتهد[2].

ثناء الأئمة على «السنن»:

اعتنى العلماء به في كل زمان، إذ لمّا تمّ تأليف هذا الكتاب وقرأه المؤلف على الناس، تلقّوه بالقَبول، قال الخطابي: «اعلموا ـ رحمكم الله ـ أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنّف في علم الدين كتاب مثله»[3].

وقال أبو العلاء المحسن الودادي: «رأيت النبي ﷺ في المنام، فقال: من أراد أن يستمسك بالسنن فليقرأ سنن أبي داود»[4].

---

(١) انظر: «ما تمس إليه الحاجة» (ص٧٥ ـ ٧٦).
(٢) «حجة الله البالغة» (١/ ١٥١).
(٣) «معالم السنن» (١/ ١٠)، ومقدمة «المنهل العذب المورود» (ص١٦).
(٤) مقدمة «المنهل العذب المورود» (ص١٦).

وقال الحافظ ابن القيم: ولما كان كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصه به ـ بحيث صار حَكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام ـ، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام مع انتقائها أحسن انتقاء وإطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء[١].

ومما تتجلى به أهمية السنن ومؤلفه أن جعل العلماء يرحلون لزيارة المؤلف والتبارك به، فجاءه سهل بن عبد الله التستري وكان من أولياء زمانه، فأخرج أبو داود لسانه على طلب منه فقبّله[٢].

مكانة «السنن» بين الكتب الستة:

أرى من المناسب أن نتكلم في مكانته بين الكتب الستة من ناحيتين، إحداهما: من ناحية مكانته بين الكتب الستة تدريساً، والثانية: من ناحية مكانته بين الكتب الستة صحةً.

مكانة «السنن» بين الكتب الستة تدريساً:

معلوم أن مؤلفي الكتب الستة جمعوا مؤلفاتهم حسب أذواقهم وأغراضهم، وحاول كل واحد منهم أن يكون في كتابه ما يمتاز به عن غيره من الكتب، وكل أتى في كتابه: ما لم يأت به غيره، فمن هنالك من أراد معرفة مكانة «السنن» من بين الكتب الستة تدريساً، فلا بدّ له أن يعرف أولاً أغراض «الكتب الستة» وما جعله مؤلفوها نصب أعينهم.

قال أستاذنا الكبير المحدث الشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي: «والأوجه عندي في ترتيب التحصيل أن يقدم تدريس سنن الترمذي، ثم سنن أبي داود، ثم صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم سنن النسائي، ثم ابن ماجه، ثم الموطأ، لأن طالب الحديث أول ما يحتاج إليه تحقيق المذاهب

---

(١) نقلاً عن مقدمة «بذل المجهود» بقلم العلّامة أبي الحسن علي الندوي رحمه الله.
(٢) راجع: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٣)، و«وفيات الأعيان» (٣/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥).

وأنواع الحديث، ثم دلائله، ثم طرق الاستنباط، ثم جمع الروايات، ثم التنبيه على الضعاف، ثم التأييد بالآثار، وهكذا ترتيب وظائف الكتب المذكورة.

وقيل: إن وظيفة الترمذي بيان المذاهب وأنواع الحديث، ومقصود أبي داود جمع دلائل الأئمة، ومعظم خواص البخاري طرق الاستنباط، ودأب مسلم جمع الروايات الكثيرة، وأشار النسائي إلى علل الأحاديث، وجمع ابن ماجه الصحيح والضعاف، وأكثر في الموطأ من الآثار(١).

والسائد في بلادنا الهند تدريس «مشكاة المصابيح» بإمعان وتحقيق في العام الأول، ثم في العام الثاني، الملقب بـ«دورة الحديث» تدريس الكتب الستة على الترتيب المذكور.

مكانة «السنن» بين الكتب الستة صحةً:

قال المحدث العلامة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في مقدمة «لامع الدراري»: «وفي الجملة أن صحيح البخاري أعلى رتبة في الصحة وغيرها عند الجمهور، ثم الصحيح للإمام مسلم، ثم السنن للإمام أبي داود عند هذا العبد الضعيف، وبذلك جزم صاحب «مفتاح السعادة» إذ قال: اعلم أن رئيس هؤلاء الطائفة وقُدوتهم بعد مالك الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ويليه في الرتبة كتاب مسلم، ويليهما أبو داود، ويليهم أبو عيسى الترمذي، ويليهم أبو عبد الرحمن النسائي، وبذلك جزم صاحب «نيل الأماني»».

وكلام ابن سيد الناس في شأن أبي داود يشير إلى أنه يجعله في رتبة مسلم إذ قال: فهلّا ألزم مسلم بما ألزم به أبو داود، فمعنى كل منهما واحد. . . . إلى آخر ما بسطه السيوطي في «التدريب».

وفي «الحطة»: قال السبكي في «طبقاته»: الفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى الترمذي(٢). وقال صاحب «الحطة»: «بعد الصحيحين كتاب أبي داود، ثم النسائي، ثم الترمذي، وهكذا الترتيب بين الكتب الستة عند أستاذنا المحدث الكبير محمد زكريا الكاندهلوي.

---

(١) من إفادات الأستاذ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي صاحب «أوجز المسالك».

(٢) انظر مقدمة «لامع الدراري» (ص١٣٧ ـ ١٣٨).

وقال السيوطي في «التدريب»: قال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وغيرهما، وكذا ذكره الدمنتي في «نفع قوت القلوب».

وقال الشيخ: وأيضاً إن الروايات التي حُكم عليها بالوضع في الترمذي وإن لم يكن صحيحاً هي أكثر جداً مما حكم عليه بالوضع في أبي داود والنسائي، فهذا أيضاً يؤيد ما اخترته من الترتيب، ووضع بعض الناس سنن النسائي بعد الصحيحين، وكذلك قدّم جماعة سنن الترمذي على النسائي كما تقدّم قريباً عن «مفتاح السعادة» و«نيل الأماني»، وإليه يشير صنيع شيخ مشايخنا عبد العزيز في «البستان» و«العجالة» إذ ذكر الكتب الستة على هذا المنوال: «البخاري ومسلماً وأبا داود والترمذي والنسائي وابن ماجه»، وسبقه والده الشيخ ولي الله في ذلك الترتيب كما في رسالته: «الإرشاد إلى مهمات الإسناد»، وتبعهما صاحب «اليانع الجني» في هذا الترتيب، ومن الأسلاف ذكرها النووي في «تقريبه» أيضاً على هذا المنوال، وآخر الأمهات الست ابن ماجه بلا خلاف في كونه آخرها رتبةً. وقد اختلفوا في ذكره في الأمهات، انتهى باختصار[1].

خصائص «السنن»:

من أراد أن يطالع «سنن أبي داود» ينبغي له أن يحفظ هذه الخصائص لئلا يقع في الزلل والخبط:

١ ـ **منها**: أنه يجمع الأسانيد في سند واحد، ثم يفصل لفظ كل واحد منها على حدة، ومن دأب المؤلف أنه يخلط بين إسنادين أو أكثر، وكذا يخلط بين المتنين أو أكثر، ثم يميّز كل رجل بما انفرد به من زيادة وصف الراوي، أو بيان نسبته، أو الزيادة في متن الحديث، أو التغير فيه، أو نحو ذلك مما يتعلق بالحديث، ويكون هذا منه في أثناء الإسناد، أو في أثناء متن الحديث بطريق الاعتراض، ثم يسوق الإسناد والمتن كما هو.

ومن دأبه أنه إذا اجتمع السندان على رجل واحد، فإن كانت روايتهما عنه بـ«حدثنا» يذكره المؤلف في آخر السند الثاني، فيقول: قالا: حدثنا فلان،

(١) مقدمة «لامع الدراري» (ص١٣٩).

وإن كانت رواية أحدهما عنه بـ«حدثنا» ورواية الآخر عنه بـ«عن»؛ فهذا السند الذي تكون روايته بـ«عن» يذكره المؤلف متأخراً، ويذكر في آخره ذلك الرجل، فيقول مثلاً: «حدثنا فلان»، ثنا فلان، عن فلان، فهو فلان الذي يتغير عليه الإسناد من «حدثنا» إلى «عن» هو الذي اجتمع عليه الإسنادان، فهذا الإسناد لا بدّ أن يكون بطريق «حدثنا» ثم يتغير إلى «عن»... فافهم.

٢ ـ **ومنها**: أنه قد يجمع بين الروايات المختلفة بالترجمة كما فعل في روايات «النهي عن استقبال القبلة والاستدبار عند الحاجة»، فبوّب على روايات الإباحة بالرخصة.

٣ ـ **ومنها**: أنه قد نبّه بالترجمة على الشمول في الحكم، مثلاً في «باب المواضع التي نهي عن البول فيها»، فليس في الروايات ذكر البول، لكنه شبهه بها على أن الحكم تشمله العلة.

٤ ـ **ومنها**: أنه عليه الصلاة والسلام قال في المنام: «من أراد أن يتمسك بالسنن فليقرأ سنن أبي داود» كما تقدّم.

٥ ـ **ومنها**: أنه أول تأليف في السنن، فقد كانت التصانيف قبل ذلك الجوامع والمسانيد، ولكن فيه نظر.

٦ ـ **ومنها**: أنه يقدّم رواية الأقدم على الأحفظ، كما جزم به في رسالته إلى مكة وجملته عشرة أحاديث.

٧ ـ **ومنها**: أنه إذا حدّث حديثين أو ثلاثة في الباب، فلزيادة كلام أو كلمة في ذلك، كما جزم به في رسالته.

٨ ـ **ومنها**: أنه اختصر الحديث الطويل، إذ لو كتبه لا يعلم بعض من سمعه موضع فقهه، كما ذكر في رسالته.

٩ ـ **ومنها**: أن فيه حديثاً ثلاثياً، وفي الحقيقة أنه رباعي، ولكنه في حكم الثلاثي، وهو حديث أبي برزة الذي أخرجه في آخر كتاب الحوض وهو أعلى ما عند أبي داود[1].

---

(١) «المنهل العذب المورود» (ص٢١).

١٠ ـ **ومنها**: كما قال أبو جعفر بن الزبير الغرناطي، المتوفى سنة (٧٠٨هـ): «ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره»[١].

وقال الإمام الغزالي وغيره: إن كتابه كافٍ للمجتهد[٢].

شروط الإمام أبي داود في «السنن»:

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده: «شرط أبي داود والنسائي إخراج حديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صحّ الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال»[٣].

وقال أبو داود في «رسالته»: وليس في كتاب «السنن» الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بيّنت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتاب من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، ومنه ما لا يصحّ سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض[٤].

وقال الذهبي: فقد وفّى ـ رحمه الله تعالى ـ بذلك بحسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر[٥] عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده[٦].

قال السيوطي: إن الحازمي أوضح شروط الأئمة بمثال: وهو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت: الطبقة الأولى شرط البخاري، والثانية شرط مسلم، والثالثة شرط أبي داود والنسائي، (باختصار)[٧].

عدد روايات «السنن»:

قال أبو بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٠). (٢) «حجة الله البالغة» (١/ ١٥١).
(٣) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٢١٣).
(٤) «رسالة أبي داود» (ص٣٣ ـ ٣٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٤). (٦) قوله: كاسَرَ: كَسَر من طرفه: غضّ.
(٧) «تدريب الراوي» (١/ ١٣٠ ـ ١٣١).

خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب ـ يعني كتاب «السنن» ـ جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث[١]، وأيضاً فيه نحو ستمائة من المراسيل[٢].

قال السيوطي: عِدَّة أحاديث كتاب أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث[٣].

قال أبو داود في رسالته: أما المراسيل فقد كان يحتجّ بها العلماء فيما مضى، كسفيان الثوري ومالك والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره[٤].

وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب، والكتب إلى أبواب، وعِدَّة الكتب ٣٥ كتاباً، منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبواباً، وعِدَة الأبواب ١٨٧١ باباً.

يكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث:

قال الإمام أبو داود: يكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث:

أحدها: «إنّما الأعمال بالنيات».

والثاني: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

والثالث: «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه».

والرابع: «الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور مشتبهات» إلخ[٥].

قلت: هكذا في سنن أبي داود بألفاظ مختلفة.

وفي «جامع الأولياء» (ص١٥٠) في وصايا الإمام أبي حنيفة لابنه حماد: انتخبت خمسة أحاديث من خمسمائة ألف، الأربعة هذه، والخامس: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، و«رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٥٢).
(٢) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٥٢).
(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٠).
(٤) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٣٢).
(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٠).

قال أستاذنا المحدث العلامة محمد زكريا الكاندهلوي: لعلّ الإمام أبا داود أخذ هذا من كلام الإمام الأعظم أبي حنيفة حيث كان معترِفاً بفضل الإمام أبي حنيفة وجلالة قدره، لأنه قال: «رحم الله أبا حنيفة أن كان إماماً»، كذا ذكره الحافظ ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء».

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني تحت حديث جرير «النصح لكل مسلم»: وهذا الحديث من الأحاديث التي قيل فيها إنها أحد أرباع الدين، وممن عدّه فيها محمد بن أسلم الطوسي، وقال النووي: بل هو محصل لغرض الدين كله[١].

قال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي: «ومعنى الكفاية أنه بعد معرفة القواعد الكلية لا تبقى حاجة إلى مجتهد في الجزئيات، فإن الحديث الأول يكفي لتصحيح العبادات، والثاني لمحافظة أوقات العمر العزيز، والثالث لمراعاة حقوق الجيران والأقربين والإخوان، والرابع لدفع الشبهة الناشئة من اختلاف العلماء وغموض الأدلة، فهذه الأحاديث الأربعة بمثابة الشيخ والمرشد للرجل العاقل[٢].

الكلام على ما سكت عليه أبو داود:

وفي «التدريب»: (فقد جاء عنه أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيّنه، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح) قال: وبعضها أصحّ من بعض (فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقاً) ولم يكن في أحد الصحيحين (ولم يصححه غيره من المعتمدين) الذين يميزون بين الصحيح والحسن (ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود) لأن الصالح للاحتجاج لا يخرج عنهما ولا يرتقي إلى الصحة إلا بنصّ، فالأحوط الاقتصار على الحسن، وأحوط منه التعبير عنه بصالح.

وبهذا التقرير يندفع اعتراض ابن رُشيد بأنّ ما سكت عليه قد يكون عنده صحيحاً، وإن لم يكن كذلك عند غيره، وزاد ابن الصلاح أنه قد لا يكون

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٢٦٨).
(٢) «بستان المحدثين» (ص١٠٧).

حسناً عند غيره ولا مندرجاً في حدّ الحسن، إذ حكى ابن منده بأنه سمع محمد بن سعد الباردي يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، قال ابن منده: وكذلك أبو داود يأخذ مأخذه.

ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال، وهذا أيضاً رأي الإمام أحمد...، فعلى ما نقل عن أبي داود يحتمل أن يريد بقوله: صالح للاعتبار دون الاحتجاج، فيشمل الضعيف أيضاً[1].

وقال الشوكاني: «قال الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: إنه أجاز ابن الصلاح والنووي وغيرهما من الحفاظ العمل بما سكت عليه أبو داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأمثاله مما روي عنه.

قال النووي: إلا أن يظهر في بعضها أمر يقدح في الصحة والحسن، فيجب ترك ذلك.

قال ابن الصلاح: وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً ولم نعلم صحته، عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود، لأن ما سكت عنه يحتمل عند أبي داود الحسن والصحة.

وقد اعتنى المنذري في نقد الأحاديث المذكورة في أبي داود، وبيّن ضعف كثير مما سكت عنه. فيكون خارجاً عما يجوز العمل به، وما سكتا عليه جميعاً فلا شك أنه صالح للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة قد نبهت على بعضها في هذا الشرح»[2].

وذكر الحافظ ابن حجر قول ابن منده، ثم قال: «من هنا يظهر لك طريق من يحتجّ بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عليها، كابن لهيعة وصالح مولى التوأمة وموسى بن وردان، فلا ينبغي للناقد أن يتابعه في الاحتجاج بأحاديثهم بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع يعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه، لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحطّ إلى قبيل المنكر.

---

(١) «تدريب الراوي» (١/١٦٧ ـ ١٦٨). (٢) «نيل الأوطار» (١/١٢ ـ ١٣).

وقد يخرج أحاديث من هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه وصدقة بن موسى الدقيقي ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وكذا ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين والضعفاء، والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم، فلا يتجه الحكم على أحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارةً يكون اكتفاءً بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي، وتارةً يكون الذهول، وتارةً يكون لظهور شدة ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي حدير ويحيى بن العلاء، وتارةً يكون لاختلاف الرواة عنه، وهو الأكثر، فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر، ثم قال: الصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا»[١].

قلت: لا بدّ للناظر في «السنن» من أن يحقق كل ما سكت عنه الإمام أبو داود، لأنه يجد في بعض المواضع أن الإمام أبا داود سكت عنه، وسكت عنه المنذري، ولكن بعد التحقيق والبحث يجد أن الحديث ضعيف؛ مثلاً روى أبو داود هذا الحديث: «رأيت ابن عمر أناخ راحلته.....» إلخ، وسكت عنه، وفي «بذل المجهود»[٢]: وكذلك سكت عنه المنذري، ولم يتكلم عليه في «تخريج السنن»، وذكره الحافظ ابن حجر ولم يتكلم عليه بشيء، وذكر في «الفتح» أنه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن.

قلت: سُكوت المحدثين عليه وقول الحافظ: حسن، عجيب، فإن الحسن بن ذكوان راوي الحديث ضعيف، ضعّفه كثير من المحدثين، فكيف يصلح للاحتجاج!!!

نسخ «سنن أبي داود» ورُواته:

وها أنا أذكر خمس نسخ مشهورة بين الناس، منها:

---

(١) «المنهل العذب المورود في حلّ أبي داود» (ص١٨).
(٢) (١/ ٢٠١).

النسخة الأولى: المروجة في ديارنا الهندية وبلاد الشرق، المفهومة من السنن لأبي داود عند الإطلاق نسخة اللؤلؤي.

وهو الإمام الحافظ أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو البصري، اللؤلؤي، منسوب إلى اللؤلؤ، لأنه كان يبيعه، وروى عن أبي داود هذه السنن في المحرم سنة خمس وسبعين ومائتين، وروايته من أصحّ الروايات، لأنها آخر ما أملى أبو داود، وبعدها مات، وعليها المعوّل عندنا، وقد أخذ عن اللؤلؤي الإمام أبو عمرو القاسم بن جعفر بن عبد الأحد الهاشمي، والحافظ عبد الله الحسين بن بكر بن محمد الورّاق[١].

اللؤلؤي: نسب بهذه النسبة جماعة كانوا يبيعون اللؤلؤ[٢].

وتوفي اللؤلؤي في سنة (٣٢٩هـ)، وقيل سنة (٣٣٣هـ)[٣].

والنسخة الثانية: نسخة ابن داسة، وهي مشهورة في ديار المغرب، وتقارب نسخته نسخة اللؤلؤي، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان.

وهو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة التمار البصري، المعروف بابن داسة: بفتح السين المهملة المخففة، وقيل: بتشديدها.

قال بعض العلماء: رواية ابن داسة أكمل الروايات، أخذ عنه الإمام أبو سليمان الخطابي وقال: قرأته بالبصرة على أبي بكر بن داسة سنة (٣٤٥هـ)، خمس وأربعون وثلاثمائة، وأبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن القرطبي من قدماء شيوخ ابن عبد البر، وأبو عمرو أحمد بن سعيد بن حزم وجماعة.

قال السيوطي: أتمها رواية أبي بكر بن داسة، والمتصلة الآن بالسماع رواية اللؤلؤي[٤].

النسخة الثالثة: نسخة الرملي، وهي تقارب نسخة ابن داسة.

---

(١) مقدمة «المنهل العذب المورود» (ص١٩).
(٢) «كتاب الأنساب» (٤/ ١٩٦).
(٣) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٠٧).
(٤) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٠).

وهو الإمام الحافظ أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي ورّاق أبي داود، منسوب إلى رملة مدينة بفلسطين.

النسخة الرابعة: نسخة ابن الأعرابي.

وهو الإمام الحافظ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشير المعروف بابن الأعرابي، روى عنه أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد بن غالب التمار، وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، وأبو حفص عمر بن عبد الملك الخولاني(١).

وليس في رواية ابن الأعرابي من روايته عن أبي داود «كتاب الفتن والملاحم» و«الحروف والخاتم»، وسقط منه من كتاب اللباس نصفه، وفات من كتاب الوضوء وكتاب الصلاة وكتاب النكاح أوراق(٢).

النسخة الخامسة: وهي نسخة ابن العبد، وهو أبو الحسن ابن العبد.

فيها من الكلام على جماعة من الرواة، كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وقال الحافظ السخاوي: «ومما يتنبه له أن «سنن أبي داود» تقدمت روايتها عن مصنفها، ولكلٍّ أصل، وبينها تفاوت، حتى في وقوع البيان في بعضها دون بعض، ولا سيما رواية أبي الحسن العبدي، فيها من كلامه أشياء زائدة على رواية غيره.

شروحه:

قد اعتنى العلماء في كل عصر بالسنن لأجل أهميته وجلالة شأنه وكُتب عليه عديد من الشروح والحواشي والمستخرجات، نوردها فيما يلي مع الاقتصار على تعريف وجيز بها تجنباً للإطناب والتفصيل:

١ ـ «معالم السنن»: لأبي سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ). ولا يعزبنّ عن البال أن الخطابي لم يشرح جميع الأحاديث،

---

(١) «لسان الميزان» (ص٢٠٨).

(٢) «درجات مرقاة الصعود» (ص٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٦١).

بل يأتي إلى الباب الذي تعددت فيه الروايات، فإذا كان المآل فيها واحداً شرح منها حديثاً واحداً، وكأنه بذلك شرح جميع الباب، وإلا شرح أكثر من ذلك على حسب ما يتراءى له، وإلى ذلك أشار بقوله: ومن باب كذا[١].

طبع هذا الكتاب في حلب بأربعة أجزاء بتحقيق العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ سنة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٤، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤م).

ثم طبع مع شرحي المنذري وابن القيم بالقاهرة (١٩٥٠م).

٢ ـ «عجالة العالم من كتاب المعالم»: تلخيص الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي، المتوفى سنة (٧٦٥هـ)[٢].

٣ ـ «العدّ المورود في حواشي سنن أبي داود»: للحافظ المنذري المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، وقد ذكر فؤاد سزكين مكان[٣] وجود مخطوطته.

٤ ـ «شرح السنن» لشهاب الدين أحمد بن حسين بن رسلان الرملي، المتوفى سنة (٨٤٤هـ)، ومخطوطته موجودة في تركيا، وفي مكتبة مركز الشيخ أبي الحسن الندوي بالهند.

٥ ـ وشرح قطعةً منه محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، وطبع في سبعة مجلدات مع الفهارس.

٦ ـ وشرحه الحافظ السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)، وسمّاه: «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»، وتوجد منه مخطوطات عدّة ذكرها سزكين، وقد اختصره علي بن سليمان الدمنتي البُجمعوي المولود (١٢٣٤هـ) والمتوفى (١٣٠٦هـ)، وهو مطبوع بالقاهرة سنة (١٢٩٨هـ) وأسماه: «درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود».

٧ ـ وشرحه أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة (١١٣٨هـ)، وهو شرح لطيف بالقول سمّاه: «فتح الودود على سنن أبي داود» طبع بالهند.

---

(١) مقتبس من مقدمة الشيخ راغب الطباخ على «معالم السنن».
(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥).
(٣) «تاريخ التراث» (١/ ١/ ٢٩٣).

٨ ـ وعلق عليه الشيخ فخر الحسن الجنجوهي المتوفى سنة (١٣١٥هـ)، وسمّاه: التعليق المحمود» طُبع بالهند.

٩ ـ «الهدي المحمود في ترجمة سنن أبي داود» باللغة الأردية، للمولوي وحيد الزمان اللكنوي المتوفى (١٣٩٦هـ).

١٠ ـ «أنوار المحمود على سنن أبي داود» جمعه أحد تلاميذ العلامة محمد أنور شاه الكشميري، المتوفى سنة (١٣٥٢هـ)، وهو الشيخ أبو العتيق عبد الهادي النجيب آبادي.

والكتاب التقاط من أمالي شيخ الهند مولانا محمود الحسن الديوبندي، وأمالي العلامة أنور الكشميري، وضمّ إليها فوائد اقتبسها من «بذل المجهود»، ومن إفادات العلامة شبير أحمد العثماني، وفيه أخطاء كثيرة، وقد طبع هذا الكتاب في مجلدات في الهند والباكستان.

١١ ـ «غاية المقصود في حل سنن أبي داود»، للشيخ العلامة شمس الحق أبي الطيب العظيم آبادي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ).

وهو شرح كبير ومن أحسن الشروح عليه، وقد احتوى على مباحث الكتاب والمتون والأسانيد والفوائد الكثيرة، ولو تمّ لكان عملاً جليلاً إلا أنه لم يتمّ لسعة دائرته وضخامة عمله، ومع الأسف لم يطبع منه إلا الجزء الأول بالهند. ثم طبع بالهند أيضاً في ثلاثة مجلدات.

١٢ ـ «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، تأليف محمد أشرف العظيم آبادي، هو تلخيص «غاية المقصود»، ويظهر أن الشيخ محمد أشرف لخّصه تحت إشراف الشيخ شمس الحق العظيم آبادي، طبع في الهند وبيروت.

١٣ ـ «المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود»، تأليف الشيخ محمود محمد خطاب السبكي المتوفى سنة (١٣٥٢هـ). لم يكمل الكتاب، وقام ابنه الشيخ أمين محمود خطاب السبكي بإكمال الكتاب، وسمّاه: «فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود»، ولكن لم يتمّ الكتاب، طبع الكتاب في اثني عشر مجلداً مع الفهارس.

١٤ ـ «بذل المجهود في حلّ أبي داود»، للعلامة الكبير المحدث الجليل الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، المتوفى سنة (١٣٤٦هـ).

وقد علّق على الكتاب فوائد ذات أهمية كبيرة تلميذه النابغة العلامة المحدث الكبير الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله، ونشرت هذه التعليقات على الهوامش، وطبع الكتاب في الهند في خمسة مجلدات كبار بدون تعليقات، ثم أعيد طبعها في القاهرة سنة (١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م) في عشرين مجلداً مع التعليقات.

ومن توفيق الله تعالى وفضله على هذا العبد الضعيف أن وفّقني إلى خدمته والتعليق عليه، فصدر مؤخراً في أربعة عشر مجلداً مع الفهارس الفنية عن دار البشائر الإسلامية بيروت.

١٥ ـ «شرح مختصر سنن أبي داود» للمنذري، وهو زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المتوفى (٦٥٦هـ)، والحق أن كتاب المنذري مختصر وشرح بآن واحد، مطبوع.

١٦ ـ «تهذيب ابن القيم»: وابن القيم هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، المتوفى سنة (٧٥١هـ)، وتهذيبه أشبه بالحاشية منه بالتهذيب، فهو قد يسكت عن أحاديث عديدة، مطبوع.







الإمام الترمذي

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ المحدث أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحّاك، وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن[(١)]، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن شدّاد[(٢)]، الترمذي، البوغي، السُّلَمي.

فأما الترمذي فنسبةً إلى مدينة «ترمذ» التي سنعرِّف بها في هذا الكتاب.

وأما البوغي ـ بضم الموحدة وسكون الواو، وغين المعجمة ـ، فهذه النسبة إلى «بوغ»، وهي قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ[(٣)]، ومقبرته فيها حسب بعض الروايات.

وأما السُّلَمي فنسبةً إلى سليم بن منصور، وهي قبيلة من العرب مشهورة[(٤)].

مدينة «ترمذ»:

هي مدينة قديمة على طرف نهر بلخ المسمّى «جيحون»[(٥)]، قال السمعاني: خرج منها جماعة كثيرة من العلماء والمشايخ والفضلاء، والناس

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤٨).

(٢) «الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث» (٣/ ٩٠٤)، و«الأنساب» (١/ ٣٣٤، ٣/ ٤١).

(٣) «الأنساب» (١/ ٣٠٠)، و«النفح الشذي» (١/ ١٦٨).

(٤) «الأنساب» (٧/ ١٨٠)، و«النفخ الشذي» (١/ ١٧١).

(٥) «الأنساب» (١/ ٣٣٣)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١١)، و«مرقاة المفاتيح» (١/ ٦٨).

مختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقولون بفتح المثناة الفوقية، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون بكسرها، هذا هو المتداول على لسان أهل تلك البلدة.

وتقع هذه المدينة الآن بجنوب أوزبكستان قرب الحدود الأفغانية.

مولده:

ولد الإمام الترمذي في العقد الأول من القرن الثالث الهجري في سنة تسع ومائتين للهجرة.

فقد ذكر الحافظ الذهبي أنه ولد في حدود سنة عشر ومائتين[1]، وذكر نحوه الخليل الصفدي فقال: ولد سنة بضع ومائتين[2].

وقد ذكر الحافظ ابن الأثير أنه ولد سنة تسع ومائتين[3].

نشأته وطلبه للعلم:

حين وُلد الإمام الترمذي رحمه الله كان علم الحديث قد طبّقت شهرته الآفاق، وأصبحت خراسان وما وراء النهر مأوى العلماء والمحدثين.

وكان الإمام البخاري قد برز محدثاً جليلاً في العالم الإسلامي، وانعقد مجلسه العلمي، وتوافد عليه طلاب العلم والحديث لإرواء غلتهم.

فلما بلغ الترمذي رشده، اشتاق إلى أخذ الحديث، فرحل إلى مختلف البلاد والأمصار، وقال الحافظ ابن حجر: «طاف البلاد وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين»[4].

رحلته وشيوخه:

توجه الإمام الترمذي إلى جميع مراكز العلم في عصره، وأخذ الحديث عن شيوخ كثيرين لا يحصى عددهم، وعدّ العلامة الذهبي الإمام البخاري،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧١).
(٢) «الوافي بالوفيات» (٤/ ٢٩٥).
(٣) «جامع الأصول» (١/ ١٩٣).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤٨).

وعلي بن الحجر المروزي وهناد بن السري، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن حميد الرازي وغيرهم في زمرة شيوخه(١).

والإمام أبو داود من جملة شيوخه، ولم يثبت سماعه من أحمد بن حنبل.

وحدّث عن شيوخ روى لهم أصحاب الصحاح الخمسة غالباً، وسمع الإمام الترمذي من الإمام مسلم صاحب «الصحيح» أيضاً، لكن لم يرو له في «جامعه» إلا حديثاً واحداً.

واستفاد من البخاري أكثر، فقال الذهبي: «وتفقه في الحديث بالبخاري»(٢)، حتى صار من أنجب تلاميذه، ونقل الحاكم مقولة موسى بن علك: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد(٣).

وكان الإمام البخاري نفسه يعتزّ بتلميذه هذا، وشهد مرة بفضله وبراعته في الحديث بقوله: «ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي»(٤).

قال العلامة محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله: «فكما أن التلميذ يحتاج إلى شيخ محقق، كذلك يحتاج الشيخ إلى صاحب ذكي بارع يتلقى علمه وينشره في العالم»(٥).

وسمع الإمام البخاري حديثين من الترمذي أيضاً، فقد قال العلامة المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي»: وحدّث البخاري عن الإمام الترمذي أيضاً حديثين، أحدهما: حديث ابن عباس في قول الله ﷻ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا﴾ [الحشر: ٥]، قال: اللينة: النخلة، الحديث.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧١).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤٩).
(٥) «معارف السنن» (١/ ١٥)، و«العرف الشذي» (١/ ٣٢).

قال الترمذي بعد إخراجه في تفسير سورة الحشر: سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث، انتهى.

والثاني: حديث أبي سعيد: «يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك»، قال الترمذي بعد إخراجه في مناقب علي: قد سمع محمد بن إسماعيل مني هذا الحديث، انتهى[١].

وقال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي: «إن الترمذي من أنجب تلاميذ البخاري وتلقى منه طريقته، وسمع من مسلم وأبي داود وروى عن شيوخهما، وأقام في كلٍّ من البصرة والكوفة وواسط وري وخراسان والحجاز سنوات في طلب الحديث[٢].

تلاميذه:

وقد تقدّم قريباً أنه لم يبق في خراسان بعد الإمام البخاري مثل أبي عيسى الترمذي في العلم والحفظ، فأصبح مأوى الخلائق في العلم، وانتشر تلاميذه في أنحاء العالم الإسلامي علاوة على خراسان وتركستان.

وفيما يلي قائمة بأسماء بعض تلاميذه الممتازين:

١ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله المروزي.

٢ ـ الهيثم بن كُليب الشاشي.

٣ ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المروزي، راوي «الجامع».

٤ ـ أحمد بن يوسف النسفي.

٥ ـ عبد بن محمد بن محمود النسفي.

٦ ـ داود بن نصر بن سهيل البزدوي وغيرهم.

قوة حافظته:

إذا أراد الله أن يستخدم أحداً ويختاره لخدمة دينه ـ أو لأمر مهمّ آخر ـ يهيئ له أسباباً، فمنح الإمام الترمذي ذاكرةً مدهشةً، وحافظةً واسعةً منقطعة

---

(١) مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص٢٦٨). (٢) «بستان المحدثين» (ص١٠٩).

النظير، كما أنه منح له الفرصة للاستفادة من كبار المحدثين وأفاضل عصره، قال أبو سعد الإدريسي: «كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ»[١].

ونقل أبو سَعْد الإدريسي بإسنادٍ له: أنّ أبا عيسى قال: «كنتُ في طريق مكة، فكتبتُ جُزءين من حديث شيخ، فوجدته فسألتُهُ، وأنا أظنُ أن الجُزْءين معي، فسألتُه فأجابني، فإذا معي جُزءان بياض، فبقي يقرأ عليَّ من لَفْظِه، فنَظَرَ، فرأى في يدي وَرَقاً بياضاً، فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمتُهُ بأمري وقلتُ: أحفَظُه كله.

قال: اقرأْ، فقرأتُه عليه، فلم يصدِّقْني، وقال: استظْهرْتَ قبلَ أن تجيء؟

فقلتُ: حدِّثني بغيره، قال: فحدَّثْني بأربعين حَديثاً، ثم قالَ: هاتِ، فأعَدْتُّها عَلَيْه، ما أخطأتُ في حَرفٍ»[٢].

زهده وورعه:

قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: كان من الورع والزهد في غاية لا يتصور فوقها، وفقد بصره بكثرة البكاء من خشية الله[٣].

وقال الحاكم أبو أحمد: سمعت عمران بن علان يقول: مات محمد بن إسماعيل البخاري، ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع بكى حتى عمي[٤].

ثناء الأئمة عليه واعترافهم بفضله:

قال السمعاني: إمام عصره بلا مدافعة[٥].

وقال ابن الأثير الجزري: كان إماماً حافظاً، له تصانيف حسنة، منها «الجامع الكبير» في الحديث[٦].

وقال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٣).
(٢) «فضائل الكتاب الجامع» (ص٣١ ـ ٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٣).
(٣) «بستان المحدثين» (ص١٠٩).
(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).
(٥) «الأنساب» (١/ ٣٠٠).
(٦) «الكامل في التاريخ» (٦/ ١٧٣).

بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكىٰ حتى عمي، وبقي ضريراً سنين[١].

وقال ابن حبان: كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر[٢].

وقال ابن كثير: هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه[٣].

قال أبو جعفر ابن الزبير: وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره[٤].

وقال ابن العماد الحنبلي: كان مبرزاً على الأقران، آية في الحفظ والإتقان[٥].

وقال علي القاري: الإمام الحجة الأوحد، الثقة الحافظ المتقن[٦].

تنبيه هام:

قد اتضح مما تقدّم أن اسم الإمام الترمذي «محمد» وكنيته «أبو عيسى»، لكنه استعمل كنيته أكثر من اسمه، فيقول في «جامعه» مثلاً: قال أبو عيسى... إلخ.

وكره بعض العلماء ذلك، فعقد ابن أبي شيبة في «مصنفه» ترجمة الباب بـ«باب ما جاء يكره للرجل أن يكتني بأبي عيسى»، وأخرج فيه من الأحاديث ما يثبت به الكراهة، ولكن الإمام أبا داود جوّز ذلك بخلاف ذلك في «كتاب الآداب» في «سننه» فترجم «باب ما يكتنى بأبي عيسى»، وأجاب عن جميع ما يثبت به العلماء الكراهة[٧].

إزالة شبهة:

المشهور «بالترمذي» من أئمة الحديث: أربعة. فيشتبه الأمر على كثيرين

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٣). (٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٣).
(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ٨٩).
(٤) «قوت المغتذي» (ص٦)، و«التدريب» (١/ ١٧٠).
(٥) «شذرات الذهب» (٢/ ١٧٤). (٦) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٦٨).
(٧) راجع لمزيد التفصيل: مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص٢٧٣).

ممن ليس لهم معرفة جيدة مع أن مراتبهم متفاوتة، وهؤلاء هم:

١ ـ «الإمام أبو عيسى الترمذي» صاحب «السنن».

٢ ـ «أبو الحسن أحمد بن حسن، المشهور بـ«الترمذي الكبير»، (المتوفى سنة بضع وأربعين ومائتين)، وهو من تلاميذ أحمد، وأيضاً هو من شيوخ الترمذي صاحب «السنن» والبخاري وابن ماجه.

٣ ـ الحكيم الترمذي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر، الزاهد الحافظ، المؤذن، صاحب «نوادر الأصول» (المتوفى في حدود العشرين وثلاثمائة).

قال العلامة الشاه عبد العزيز في «بستان المحدثين»: الحكيم الترمذي صاحب «نوادر الأصول» غير أبي عيسى الترمذي صاحب «الجامع»، وهو يعني جامع الترمذي، معدود في الصحاح الستة، وأما «نوادر الأصول» فأكثر أحاديثه ضعاف غير معتبرة[١].

٤ ـ محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، أبو إسماعيل الترمذي، المتوفى سنة (٢٨٠هـ)[٢].

مؤلفاته:

ألّف الإمام الترمذي عدة من الكتب، وكان له رسوخ في الفقه والتفسير أيضاً، يدل على ذلك كتابه «السنن». ومن مؤلفاته:

١	«جامع الترمذي»: متلقى بالقبول بين الأمة الإسلامية، وذائع الصيت، طبّقت شهرته الآفاق.		٢	«كتاب العلل» (الصغير)، مطبوع.
٣	«كتاب العلل» (الكبير)، طبع بترتيب أبي طالب القاضي على الأبواب الفقهية، بتحقيق الأستاذ حمزة ديب مصطفى.		٤	«المفرد».

(١) راجع لمزيد التفصيل: مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص٢٧٣).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٦٢).

٥	«التاريخ».		٦	«كتاب الزهد».
٧	«الشمائل النبوية والفضائل المصطفوية»[١]، وقد طبع مراراً[٢].		٨	«أسماء الصحابة»[٣].
٩	«الأسماء والكنى».			

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعلم وبذل الجهد فيه والرحلة في طلب الحديث والتصنيف فيه، انتقل الإمام أبو عيسى الترمذي إلى رحمة ربه في ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بقرية «بوغ».

وقد ذكر بعض المترجمين له أنه توفي بترمذ، فلا تعارض في ذلك، إذ أن «ترمذ» هي المدينة الكبيرة أو العاصمة، و«بوغ» إحدى قراها، ومن المتعارف عليه أنه ينسب إلى المدينة والعاصمة ما هو من بعض القرى التابعة لها، فمن قال: «ترمذ» ذكر المدينة التي تتبعها قرية «بوغ»، ومن ذكر «بوغ» تحرى الدقة في تحديد موضع الوفاة الحقيقي.

وعاش الإمام الترمذي سبعين عاماً، إذ أن وفاته كانت في (٢٧٩هـ)، على القول المشهور[٤].

«جامع الترمذي»

من أجلّ مصنّفات الحديث التي تلقتها الأمة بالقبول، هو جامع الترمذي.

و«الجامع» عبارة عن أن يكون الكتاب محتوياً على الأبواب الثمانية لفن الحديث، من: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب.

---

(١) «البداية والنهاية» (٨٩/١١).

(٢) «كتاب الشمائل» يشتمل على أربع مائة حديث وينقسم في ستة وخمسين باباً، وقد شرحه كثير من العلماء، ومن أهمها: «جمع الوسائل» للملّا علي الباري المتوفى سنة (١٠١٤هـ)، و«شرح الإمام المحدث عبد الرؤوف المناوي» المتوفى سنة (١٠٣١هـ)، وعليه تعليقات لشيخنا العلّامة محمد زكريا الكاندهلوي باللغة الأردية والعربية.

(٣) «البداية والنهاية» (٨٩/١١).

(٤) «إتحاف النبلاء» (ص٣٨٧).

ولما كان كتاب الترمذي يشتمل على الأبواب الثمانية المذكورة سُمي بـ«الجامع»، وقد أورد أحاديث الأحكام على ترتيب فقهي، فقد بدأ كتابه بـ«كتاب الطهارة» ثم يليه «كتاب الصلاة والزكاة والصوم وهلم جرّاً. . . . ولذلك يقال له: «السنن».

وعدّ العلامة السيوطي إطلاق الحاكم والخطيب على الترمذي «الجامع الصحيح» مما تساهلا فيه، فقال في «التدريب»: وكإطلاق الحاكم على الترمذي «الجامع الصحيح»، وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح فقط تساهل[١].

لكن لا يحسن عدّ ذلك من التساهل في الحقيقة، إذ أنه لا بأس في نسبة الصحة إليهما باعتبار الأغلبية، كما يُقال: «الصحاح الستة» باعتبارها، والإمام الترمذي نفسه سمّى كتابه «المسند الصحيح» حيث قال: صنفت هذا «المسند الصحيح»[٢].

ثناء الأئمة على «جامع الترمذي»:

نقل الذهبي من طريق أبي علي منصور بن عبد الله الخالدي: قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب ـ يعني الجامع ـ فكأنما في بيته نَبِيّ يتكلم[٣].

وقال العلامة الباجوري في «المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية»: وناهيك بجامعه «**الصحيح الجامع**» للفوائد الحديثية والفقهية والمذاهب السلفية والخلفية، فهو كاف للمجتهدين، مغن للمقلد[٤]، انتهى.

قلت: هو كاف للمجتهد ولكن ليس مغنياً للمقلد، والله أعلم.

ونقل ابن كثير في البداية والنهاية» بإسناد له: أن أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري يقول: كتاب الترمذي عندي أنور من كتاب البخاري ومسلم.

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٦٥).

(٢) راجع لمزيد التفصيل: «البداية والنهاية» (١١/ ٩٠).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).

(٤) مقدمة «الكوكب الدري» (ص٢١).

قلت: ولم؟ قال: لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن، وكتاب الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها، فيصل إليه كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهم[١].

وقال الشاه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين»: خلف تآليف، وأفضلها جامعه الذي يترجح على سائر كتب الحديث من وجوه: الترتيب، وعدم التكرار، ومنها: ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه ما احتجوا به، ومنها: بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل، ومنها: بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم، وفوائد تتعلق بعلم الرجال[٢].

غرض الترمذي في تأليف «السنن»:

جعل كل محدث ومؤلف بعض الأهداف والأغراض نصب عينيه في جمع الأحاديث في كتابه بصفة خاصة، ومعظم مقصود الترمذي في «سننه» بيان مذاهب الفقهاء مع ذكر مستدلاتهم.

فقد قال الإمام المحدث ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة»: وكأنه استحسن طريقة الشيخين حيث بيَّنا وما أَبْهما، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فجمع كتاباً جامعاً، واختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً، فذكر واحداً وأومأ إلى ما عداه، وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر، وبيَّن وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من أمره، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه، وذكر أنه مستفيض أو غريب، وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الأمصار، وسمَّى من يحتاج إلى التسمية، وكنّى من يحتاج إلى الكنية، ولم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم[٣].

فعلم بذلك أن معظم مقصود الإمام الترمذي بيان المذاهب، ويُغني بيان الترمذي لمذاهب الصحابة والتابعين عن كثير من كتب الأحكام، وعُني

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٩٠).
(٢) «بستان المحدثين» (ص٨٤).
(٣) «حجة الله البالغة» (١/ ١٥١).

الترمذي ببيان المذاهب غير الأربعة، كمذهب الإمام الأوزاعي وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وغيرهم. ويُعدّ كتاب الترمذي مصدراً مهماً لمعرفة هذه المذاهب.

مذهبه الفقهي:

قال العلامة أنور شاه الكشميري: الترمذي شافعي[1]، وسبق قريباً أنه من أخصّ تلاميذ الإمام البخاري فيغلب عليه طابع الاجتهاد.

وقال الإمام المحدث ولي الله الدهلوي: وكان أهل الحديث أيضاً قد ينسب أحدهم إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له[2].

يعني أنهم بنوا اجتهادهم على أصولهم مع إمكان وقوع الخلاف الجزئي بينهم، فمثل هذا الخلاف لا يقدح في دخوله في مذهب الشافعي. فخالف الترمذي الشافعي في بعض المسائل مثل «باب تأخير الظهر في شدّة الحر» فلا يقدح في نسبته إلى مذهب الشافعي، مع أنه يقلده في أكثر المسائل، ولكن استدلّ بعض الناس بمصطلحه الخاص «عند أصحابنا» على أنه مجتهد مطلق وبرهنوا على ذلك بقول الترمذي: «والعمل على هذا عند أصحابنا وعند الشافعي وأحمد وإسحاق»، وكذا قال في «باب المحاقلة»: «وهو قول الشافعي وأصحابنا»، فدلّ على أنه ليس حنبلياً ولا شافعياً.

ولو سلّمنا أن المراد بذلك هو جماعة من المحدثين، كما قال الشيخ سراج الدين والعلامة السندي، فقد مضى قول المحدث الإمام ولي الله الدهلوي: وكان صاحب الحديث أيضاً قد ينسب إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له، فدلّ ذلك على أن انتسابه إلى فقه الشافعي جائز.

مكانة الترمذي في الجرح والتعديل:

من أكبر ميزاته أنه يقيس الرواية بمقياس الجرح والتعديل، وهو عالي الكعب في هذا الفن، وله رسوخ كامل فيه، وخير دليل على ذلك كتابه

---

(١) «العرف الشذي» (١/ ٣٣)، ومقدمة «فيض الباري» (١/ ٥٨).

(٢) «حجة الله البالغة» (١/ ١٥٣).

«السنن» و«كتاب العلل» له، ولا ينكر ذلك من أمعن النظر فيه، وسبر أغوارهما.

لكن رغم ذلك، وقع منه في بعض المواضع تساهل في الحكم على الرواية.

قال علي القاري: عنده نوع تساهل في التصحيح لا يضرّه[1].

وقال أيضاً: وقد أطلق الحاكم والخطيب الصحة على جميع ما في سنن الترمذي[2].

ولكن السيوطي عدّ قول الحاكم والخطيب مما تساهلا فيه[3].

وقال الذهبي: انحطت رتبة «جامع الترمذي» عن «سنن أبي داود» و«النسائي» لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما[4]، انتهى.

وقال الذهبي أيضاً في «ميزان الاعتدال» في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني: قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه.... إلخ[5].

وأما الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين»[6] وصحّحه فلهذا لا يعتمد العلماء عى تصحيح الترمذي.

وقال في ترجمة يحيى بن يمان بعد ذكر حديث ابن عباس: «إن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً، فأُسرج له سراج[7]»، حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذي، انتهى.

وقال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية»: روى الترمذي من حديث المنهال بن خليفة عن حجاج بن أرطاة عن عطاء بن رباح عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج له سراج»، الحديث، قال: حديث حسن، وأنكر عليه لأن مداره على الحجاج بن أرطاة وهو مدلس، ولم يذكر سماعاً،

---

(١) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٦٨).
(٢) المصدر السابق (١/ ٦٩).
(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٦٥).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٧١).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٧).
(٦) «سنن الترمذي» (رقم ١٣٥٢).
(٧) «سنن الترمذي» (رقم ١٠٥٧).

قال ابن القطان: ومنهال بن خليفة: ضعفه ابن معين، وقال البخاري رحمه الله: فيه نظر[١].

فظهر أن الإمام الترمذي متساهل في تصحيح الحديث كما أن الحاكم متساهل فيه، فلا يعتمد عليه إلا بعد بحث وتحقيق، ولكنهما ليسا بمتساويين في ذلك.

حتى قيل: إن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني، بل تصحيحه كتحسين الترمذي وأحياناً يكون دونه[٢].

الردّ على إيراد ابن حزم على الترمذي:

قد انتقد على الترمذي بعض المحدثين رغم جلالة شأنه وعلوّ كعبه في علم الحديث، ومن أغرب الانتقادات على الترمذي انتقاد العلامة ابن حزم، إذ قال: هو مجهول، فرد عليه جمهور المحدثين، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم، أبو عيسى الترمذي صاحب «الجامع»، ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب «الإيصال»: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود «الجامع» و«العلل» الذين له[٣]، انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر: وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال»: محمد بن عيسى بن سورة مجهول، ولا يقولن قائل، لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ[٤].

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: قلت: ما ذكر سنن ابن ماجه ولا «جامع أبي عيسى الترمذي»، فإنه ما رآهما ولا أدخلا إلى «الأندلس» إلا بعد موته[٥]، انتهى.

---

(١) «نصب الراية» (٢/ ٣٠٠).
(٢) انظر: «نصب الراية» (١/ ٣٥١).
(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧٨).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤٨).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٢).

ولم يكن عند الحافظ أبي بكر البيهقي أيضاً «جامع الترمذي»، وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمته ما لفظه: ولم يكن عنده «سنن النسائي»، ولا «جامع الترمذي»، ولا «سنن ابن ماجه»، بل كان عنده الحاكم فأكثر عنه[١]، انتهى.

قلت: لعل سماع بعض أجزاء هذه الكتب فاته، أو لم تكن عنده أجزاؤها كاملة، وإلا فرواية الترمذي موجودة عنده[٢].

عدد روايته وكتبه:

قال ابن كثير في «البداية»[٣]: قالوا: وجملة كتب الجامع مائة وإحدى وخمسون كتاباً، انتهى. وعدد أبوابه ألف وتسعمائة وخمسة وثمانون باباً. وأما عدد رواياته فلم أر من تعرض له من الشراح، كذا في «مقدمة الكوكب الدري»[٤]، وفي «الحطة»[٥]: وله ثلاثي واحد.

تسامح علي القاري:

ولكن علياً القاري وقع منه في هذا الموضع تسامح، فقال في «مرقاة المفاتيح»[٦]: وأعلى أسانيده ما يكون واسطتان بينه وبين النبي ﷺ، وله حديث واحد في «سننه» بهذا الطريق، وهو: «يأتي على الناس زمان، الصابر فيه على دينه كالقابض على الجمر»، فإسناده أقرب من إسناد البخاري ومسلم وأبي داود، فإن لهم ثلاثيات.

قلت: أورد الترمذي هذا الحديث في «كتاب الفتن»، فإسناده هكذا: «حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ابن بنت السدّي الكوفي، نا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ[٧] .... إلخ.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١١٣٢).
(٢) انظر: «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٥٢). (٣) (١١/ ٩٠).
(٤) مقدمة «الكوكب الدري» (١/ ٢٦).
(٥) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٢٠٧).
(٦) (١/ ٦٩).
(٧) «جامع الترمذي» كتاب الفتن (٤/ ٢٦٢، برقم ٢٢٦٠).

وفيه ثلاثة وسائط إلى النبي ﷺ، وهم: إسماعيل بن موسى وعمر بن شاكر وأنس بن مالك، فإسناده ثلاثي لا ثنائي كما زعمه القاري.

هل جميع أحاديث «جامع الترمذي» معمول بها؟:

قال الترمذي في «كتاب العلل»: جميع ما في هذا الكتاب ـ يعني جامعه ـ من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين:

١ ـ حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر ولا سفر».

٢ ـ وحديث النبي ﷺ أنه قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» قال: وقد بيّنا علة الحديثين جميعاً في الكتاب[1]، انتهى.

والحق أن بعض أهل العلم عملوا بهما جميعاً، فحمل الحنفية الحديث الأول على الجمع الصوري، والحديث الثاني على المصلحة السياسية، إذ أن أمير المؤمنين لو رأى من المصلحة فله أن يقتله إن عاد في الرابعة.

٣ ـ وبالجملة فإن هذين الحديثين مما يعمل به عند الحنفية.

خصائص «جامع الترمذي»:

يمتاز كل كتاب من كتب السنة بخصائص ينفرد بها عن غيره من كتب السنة، تحمل كتب جميع المؤلفين من أئمة الحديث خصائص مختلفة، وحاول كل مؤلف من مؤلفي الكتب الستة أن يأتي في كتابه بشيء جديد لا يوجد عند الآخرين، كذلك انفرد الإمام الترمذي ببعض الخصائص في كتابه:

١ ـ **فمنها**: أنه يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه، وأخرج حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر، لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول، إلا أن الحكم صحيح، ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان... ويعدّ جماعة، ومنهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم

---

(١) «جامع الترمذي» كتاب العلل (٥/ ٥٤٤).

من حديثه، كذا في «قوت المغتذي»[١].

قلت: في اختيار الترمذي هذا المنهج فوائد: منها العثور على هذا الحديث غير المشهور، ومنها إظهار ما في سنده من علة، ومنها بيان لما في هذا الحديث من زيادة أو نقصان أو شيء آخر.

٢ ـ ومنها: أنه يقول: وفي هذا الباب عن فلان وفلان، أي يذكر أسماء الصحابة، وقد يقول: عن فلان عن أبيه أي يذكر اسم ابن الصحابي الراوي.

كما قال في باب: «لا تقبل صلاة بغير طهور»: وفي الباب عن: أبي المليح عن أبيه.

فصنيعه هذا لأمور: منها: أن من الصحابة من يتفرد ابنه برواية عنه ولا يروي عنه غيره. ومنها الاختلاف في اسم الصحابي فيقوم بتعيينه. ومنها الاختلاف في اسم والد ذلك الصحابي أو نسبته أو غير ذلك.

٣ ـ ومنها: أنه إذا روى حديثاً عن صحابي في باب، فلا يعيد ذكر ذلك الصحابي بعد قوله: وفي الباب.

مثلاً: إذا روى في باب حديثاً عن أبي هريرة فلا يقول بعد روايته: وفي الباب عن أبي هريرة، إلا أنه خالف عادته هذه في عدة أبواب. منها «باب الركعتين: إذا جاء الرجل والإمام يخطب»، فإنه روى في هذا الباب عن جابر بن عبد الله قال: «بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال النبي ﷺ: أصلّيت» الحديث، ثم قال الترمذي: وفي الباب عن جابر، قال الحافظ العراقي: لعله أراد حديثاً آخر لجابر غير الحديث الذي قدّمه.

٤ ـ ومنها: أنه إذا اختصر بعض الأحاديث يشير إلى أنه مطول بقوله: وفيه قصة أو فيه كلام أكثر من هذا أو نحوه.

٥ ـ ومنها: أنه يبيّن الفرق بين الأسماء المشتركة: كيزيد الفارسي، ويزيد الرقاشي، أو الكنى المشتركة: كأبي حازم الزاهد وهو مديني، واسمه سلمة بن دينار، وأبي حازم الأشجعي وهو كوفي، اسمه سلمان.

(١) انظر: «نفع قوت المغتذي» (ص٣).

معناه: إذا وُجِدَ غموض أو خفاء من أي نوع كان؛ فإنه يبيّنه في كتابه.

٦ ـ **ومنها**: أنه يعقد باباً بغير ترجمة ثم يورد فيه حديثاً ثم يقول: وفي الباب عن فلان فيشير بقوله: «وفي الباب» إلى حديث يكون في معنى الحديث الذي ذكره في هذا الباب.

كما في أوائل القدر، فإنه عقد باباً بغير ترجمة، وأورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً: «احتج آدم وموسى».... الحديث، ثم قال: وفي الباب عن عمرو وجندب.

٧ ـ **ومنها**: أنه يترجم الباب ثم يقول بعد إيراد الحديث: وفي الباب عن فلان، أي: يذكر اسم صحابي، ثم يروي عن ذلك الصحابي الذي أشار إلى حديثه بقوله: وفي الباب عن فلان.

والظاهر من صنيعه هذا أنه يريد بحديث ذلك الصحابي المشار إليه حديثه الذي يروي عنه بعد.

مثلاً: قال في «باب زكاة البقر» بعد رواية حديث ابن مسعود مرفوعاً: «في ثلاثين من البقر تبيع...» الحديث، قال: وفي الباب عن معاذ بن جبل، ثم روى عنه أنه قال: «بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً» الحديث.

٨ ـ **ومنها**: أنه قد يقول في باب واحد: «وفي الباب عن فلان» مرتين.

كما في «باب أكل لحوم الجلالة وألبانها»، فإنه أورد فيه أولاً حديث ابن عمر، ثم قال: وفي الباب عن ابن عباس، ثم روى عنه «أن النبي ﷺ نهى عن المجسمة وعن لبن الجلالة»، الحديث.

ثم قال بعد تحسين حديثه وتصحيحه: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، والظاهر أنه يريد بقوله: وفي الباب الثاني: أي في معنى الحديث الذي قبله، فأشار بحديث عبد الله بن عمرو إلى ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي عنه، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها ولحومها».

٩ ـ ومنها: أنه يقتصر في أكثر الأبواب، ولا سيّما في أبواب الأحكام، على ذكر حديث واحد، ويشير إلى مختلف طرقه أو إلى روايات أخرى من هذا الباب، ولذلك ترى في «سننه» أن أحاديث الأحكام بقلة، ولكنه يستدرك ذلك بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان» وهذه ميزة تهمّ المحدثين كثيراً؛ إذ أن ذلك يُعلِم عدد الصحابة الذين رووا هذا الحديث أو ما في معناه، وذلك بالتزام واستيعاب جامع يضيق آلاف من الصفحات عن التخريج بها.

وللحافظ ابن حجر كتاب مستقل في هذا الموضوع باسم «اللباب في ما يقول الترمذي في الباب»، يوجد هذا الكتاب في مكتبة المدينة المنورة، قام المؤلف فيه بالتخريج مع الجرح والتعديل.

وكذلك ألّف الدكتور محمد حبيب الله مختار في هذا الموضوع، وسمّاه: «كشف النقاب عما يقوله الترمذي في الباب»، ولم يتمّ الكتاب حتى وافته المنية، وبلغ الكتاب إلى: «باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود»، وطبع في خمسة مجلدات.

وأخطأ بعض الناس في فهم معنى «وفي الباب عن فلان»، وظنوا أن الذين أشار الترمذي إلى أسمائهم رووا هذا المتن بعينه، وهذا غير صحيح، قال السيوطي في تدريب الراوي: لا يريد ذلك الحديث المعين، بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في الباب.

قال العراقي: وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمّى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب[١]، انتهى.

١٠ ـ ومنها: أنه يأتي بالأحاديث الغريبة تحت ترجمة الباب، ويقتصر على الإشارة إلى الروايات الصحيحة من هذا الباب، ولو أنه معلوم أن شروط الترمذي أقلّ درجة من الشيخين وأبي داود والنسائي، ولكنه يستدرك ذلك بالتنبيه على درجة الرواية من ناحية الصحة والحسن والضعف والعلة.

---

(١) انظر مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص٣٠٥).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي»: واعلم أن الترمذي رَحِمَهُ اللهُ خرّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن ـ وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف ـ، والحديث الغريب كما سيأتي، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيّما في كتاب الفضائل، ولكنه يبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه[١].

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي: «لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبيّن ضعفه وينبّه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة[٢].

١١ ـ ومنها: من دأب الترمذي في «جامعه» أنه إذا ذكر عند بيان مذاهب الأئمة لفظ الحجازيين، فيريد بهم الشافعية والمالكية، وإذا ذكر العراقيين فيريد بهم الحنفية، ومذهب أحمد دائر بين الفريقين[٣].

١٢ ـ ومنها: أنه يقول في أكثر الأبواب بعد رواية الحديث والحكم عليه بالصحة أو الحسن: والعمل على هذا عند أهل العلم، أو عند أكثر أهل العلم. أو عند بعض أهل العلم، وهذا من عادته المستمرة.

قلت: يُعلم بذلك مذاهب الفقهاء، ويُطلع الترمذي بعض الأحيان عن طريق ذلك على مذاهب بعض الفقهاء، التي لا يمكن الاطلاع عليها بدون واسطته.

١٣ ـ ومنها: أن الحديث إذا يكون عنده حسناً مع الغرابة فيقول: هذا حديث حسن غريب، **فيقدم وصف الحسن على الغرابة فيقول: هذا حديث حسن غريب**، فيقدم وصف الحسن على الغرابة، وقد عكس هذا في بعض المواضع كما قال في «باب ما جاء في الأربع قبل العصر» بعد رواية حديث ابن عمر مرفوعاً: «رحم الله امرءاً صلى قبل العصر أربعاً»، هذا حديث غريب حسن[٤]، كذا وقع في بعض النسخ.

---

(١) «شرح علل الترمذي» (ص٢٢٩).
(٢) «شروط الأئمة الخمسة» (ص٥٧).
(٣) «معارف السنن» (١/ ٨٨).
(٤) «جامع الترمذي» (٢/ ٢٢٨، برقم ٤٣٠).

قال العراقي: جرت عادة المصنف أن يقدم الوصف بالحسن على الغرابة، وقدّم ههنا الغريب على الحسن، والظاهر أنه يقدم الوصف الغالب على الحديث، فإن غلب عليه الحسن قدّمه، وإن غلبت عليه الغرابة قدّمها، وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، وانتفت فيه وجوه المتابعات والشواهد، فغلب عليه وصف الغرابة، انتهى كلامه.

بعض المصطلحات المشهورة عند الترمذي:

وهناك بعض المصطلحات والألفاظ أكثر الترمذي من استعمالها في «سننه» فيما يتعلق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها والجرح والتعديل، وبيان المذاهب وغير ذلك، نحن نذكر هنا البعض المعدود الذي له أهمية خاصة في فهم الكتاب.

الأول: قوله: هذا حديث حسن صحيح، وقوله: هذا حديث حسن غريب، وقوله: هذا حديث حسن غريب صحيح.

وهذا، ومعلوم أنه يستحيل أن تجتمع هذه الصفات الثلاث أو اثنتين منها في حديث واحد، لكن الحق أن الإشكال لا يرد إلا أن يراد به الاصطلاح السائد المشهور بين المحدثين، ولكن الترمذي هو مجتهد في هذا الفن، فقام بتعريف الحسن خلاف الجمهور، فقال في كتابه «العلل الصغير»: وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا، كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويُروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن[1].

ولكن السيوطي نقل قول ابن سيد الناس في «التدريب»: وأكثر ما في الباب ـ يعني الحسن ـ أن الترمذي عرّف بنوع منه لا بكل أنواعه[2].

فظهر من ذلك أن هذا مصطلح خاص للترمذي، لا غير.

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرحه لـ«المشكاة»: من عادة

---

(١) كتاب «العلل الصغير» نقلاً عن مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص٣١٩).
(٢) «تدريب الراوي» (١/ ١٥٥).

الترمذي أن يقول في «جامعه»: حديث حسن صحيح، حديث غريب حسن، حديث حسن غريب صحيح، ولا شبهة في جواز اجتماع الحسن والصحة بأن يكون حسناً لذاته صحيحاً لغيره، وكذلك في اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا.

وأما اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بأن الترمذي اعتبر في الحسن تعدد الطرق، فكيف يكون غريباً؟

ويجيبون بأن اعتبار تعدد الطرق في الحسن ليس على الإطلاق بل في قسم منه.

وقال ابن حجر في «شرح النخبة»: فإن اجتمعا (الصحيح والحسن) في وصف واحد كقول الترمذي وغيره، فللتردّد الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصرت عنها؟

وهذا حيث يحصل منه التفرد بذلك الرواية[1].

قال: ومحصل الجواب أن تردّد أئمة الحديث في ناقليه اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه «حسن» باعتبار وصفه عند قوم، «صحيح» باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح»[2].

معنى الكراهية والكراهة عند الترمذي:

من الألفاظ التي استعملها الترمذي في كتابه لفظ: «الكراهة والكراهية»، فقال: «باب كراهية الاستنجاء باليمين»، وقال: «باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل»، وقال: «باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء»، وقال: «باب في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر»، وهكذا قد أكثر استعمال هذا اللفظ في تراجم الأبواب.

ولا يعزبن عن البال أن الترمذي لم يرد بهذا اللفظ ما هو المشهور، يعني التنزيه وترك الأولى، بل أراد بهذا اللفظ معنى عاماً شاملاً للتنزيه

(١) «شرح نخبة الفكر مع شرحه لعلي القاري» (ص٢٩٨ ـ ٣٠٠).
(٢) نفس المصدر (ص٣٠١ ـ ٣٠٢).

والحرمة[١]، كما أنه قال: «باب ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدتين»، فإنه أراد بالإقعاء هنا كلتا الصورتين منه، إذ أن صورة منه تحريمية وأخرى تنزيهية، وأراد تارةً بالكراهية، الكراهية تحريماً، فقال: «باب ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع والسجود»، إذ أن التقدم على الإمام في الصلاة حرام، وأراد أخرى الكراهية تنزيهاً، كما قال: «باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً»، فأراد هنا الكراهية تنزيهاً.

ذلك لأن التفريق بينهما لم يكن عند السلف، بل جاء هذا اللفظ في كلام السلف بمعنى الحرمة كثيراً، قال العيني في «عمدة القاري»: المتقدمون يطلقون الكراهة ويريدون كراهة التحريم[٢]، ولكن وقع التفريق بينهما عند المتأخرين وذلك عملاً بالتيسير.

وقال الحافظ ابن القيم: وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة، وخفَّت مؤنته عليهم، فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير في تصرفاتهم، فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة[٣].

تحقيق بعض أهل الكوفة:

لم يذكر الإمام الترمذي مذهب أبي حنيفة وأصحابه بصراحة، مع أنه حيث نقل مذهبهم كنى عنهم بـ«أهل الكوفة»، وقد أكثر استعمال لفظ «أهل الكوفة» في بيان المذاهب، ولذلك اشتهر أن الترمذي كلما ذكر لفظ: «بعض أهل الكوفة» أراد بها أبا حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ، ولم يصرّح باسمه للتعصّب.

وقال الشيخ محمد سراج أحمد السرهندي في شرحه على جامع الترمذي

(١) مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص٣٢٤). (٢) «عمدة القاري» (٣/ ٣٨٢).
(٣) انظر مقدمة «تحفة الأحوذي» (ص٣١٤).

الذي ألّفه بالفارسية: «حيث ما ذكر المصنف لفظ «بعض أهل الكوفة» أراد به الإمام أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك لغاية تعصبه على الإمام الأعظم»[١].

وقال الشيخ المحدث عبد الحق الدهلوي: «لا شك في أنه كان فيه بعض التعصب على أئمة الرأي والاجتهاد، ولا سيّما الإمام الأعظم أبي حنيفة الكوفي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه مهما ذكر في كتابه هذا الإمام الأجلّ وأصحابه عبّر عنهم بـ«بعض أهل الكوفة»، ولم يصرح باسمه الشريف في موضع واحد من كتابه، رغم أنه ذكر أقران الإمام وأمثاله، ويبدو جلياً أنه كلما يذكر أهل الكوفة يريد أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ».

يبدو من كلامهما أن المراد بـ«بعض أهل الكوفة» هو أبو حنيفة وأصحابه وحدهم، ولكن ليس ذلك كلية، بل يطلق ذلك بعض الأحايين على الآخرين من أهل العلم كالسفيانين وابن أبي ليلى وغيرهم، كما أن الترمذي روى في «باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس» حديث الربيع بنت معوذ: «أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين، بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه»... إلخ، ثم قال: وقد ذهب أهل الكوفة إلى هذا الحديث، منهم وكيع بن الجراح.

وقال العلامة محمد أنور شاه الكشميري: سببه أن مذهب الإمام أبي حنيفة لم يبلغه كما بلغه مذهب الشافعي القديم بطريق الزعفراني، وأيضاً كان متأثراً بشيخه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

وللإمام الترمذي رواية عن أبي حنيفة في «كتاب العلل»، وقد صرّح باسمه الشريف في آخر «جامعه» حيث قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو يحيى الحماني قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح[٢]، وهذه الرواية توجد في النسخة المصرية، وقد صرح بها الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[٣]، فهذا أكبر دليل على أن الترمذي يَعُدّهم من أئمة الجرح والتعديل.

(١) انظر «ما تمسّ إليه الحاجة» (ص١١٠).
(٢) «جامع الترمذي» كتاب العلل (٥/ ٥٤٨).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٣١، برقم ٨٢٩٦).

إيراد ابن الجوزي على «جامع الترمذي»:

قال السيوطي في «التدريب» ما مستفاده: حكم ابن الجوزي على ثلاثة وعشرين حديثاً مما أخرجه الترمذي في «جامعه» بالوضع[١]، وقال السيوطي في كتابه «التعقبات على الموضوعات»: إن عدد الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع في «جامع الترمذي» ثلاثون حديثاً، ومعلوم أن ابن الجوزي متشدد في نقد الرواية.

قال النووي: وقد أكثر جامع «الموضوعات» في نحو مجلدين أعني أبا الفرج ابن الجوزي، فذكر في كتابه كثيراً مما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف.

وقال الذهبي: ربما ذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» أحاديث حساناً قوية[٢].

وقد تقدّم قول الحافظ ابن حجر فيما سبق، فها أنا أعيده في هذا المكان: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، الذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جداً.

وقال: وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً، عكس الضرر بـ«مستدرك الحاكم»، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً، وقال: فإن الكلام في تساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن، لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل[٣].

فالظاهر أنه ما أصاب في كل ما حكم عليه بالوضع، وقد أجاب العلامة السيوطي عن سائر ما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع في كتابه «القول الحسن في الذب عن السنن».

ومن أراد التعرف على جميع ما انتقده ابن الجوزي مما أخرجه الترمذي وأئمة الصحاح في كتبهم فليراجع كتاب السيوطي «التعقبات على الموضوعات» فإنه وافٍ مقنع.

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٢٨٠).
(٢) «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٨).
(٣) «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٩).

شروح «سنن الترمذي»:

اعتنى العلماء والمحدثون به في كل عصر ومصر شعوراً بأهميته البالغة وقيمته العالية، وكتبوا عليه الشروح والحواشي القيمة، نورد فيما يلي قائمة أسمائها بتعريف وجيز ببعضها المشهور، والمتداول في الأوساط العلمية تجنباً عن الإطالة والتفصيل:

١ ـ «عارضة الأحوذي»، لابن العربي المالكي، المتوفى (٥٤٣هـ)، طبع بمصر بكامله.

٢ ـ شرح الحافظ أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس الشافعي، المتوفى (٧٣٤هـ).

٣ ـ «قوت المغتذي» للسيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، طبع هذا الكتاب في الهند سنة ١٢٩٩م.

٤ ـ لخصه العلامة الدمنتي (توفي ١٣٠٦هـ)، باسم «نفع قوت المغتذي» وطبع بكامله مع الكتاب في سنة ١٢٩٨م.

٥ ـ شرح أبي الطيب السندي المتوفى (١١٠٩هـ)، وقد طبع قطعة منه.

٦ ـ شرح الشيخ سراج أحمد السرهندي، وهو بالفارسية، وقد طبع قطعة منه ومن شرح أبي الطيب في المطبعة النظامية في الهند.

٧ ـ شرح أبي الحسن بن عبد الهادي السندي المدني، المتوفى سنة (١١٣٩هـ)، وهو شرح لطيف بالقول، وقد طبع هذا الشرح مع «جامع الترمذي» بـ«مصر».

٨ ـ «تحفة الأحوذي» للشيخ العلامة عبد الرحمن المباركفوري، المتوفى (١٣٥٣هـ)، واستفدت بمقدمته في إعداد هذا الفصل.

٩ ـ «العرف الشذي» هو مجموع إفادات أفاد بها العلامة محمد أنور شاه الكشميري، المتوفى سنة (١٣٥٢هـ)، جمعها أحد تلاميذه.

١٠ ـ «معارف السنن»، للشيخ المحدث محمد يوسف البنوري المتوفى ١٣٩٧هـ، شيخ الحديث للمدرسة العربية الإسلامية في كراتشي ومديرها، ألّف هذا الشرح في ضوء ما أفاده العلامة محمد أنور شاه الكشميري المومى إليه آنفاً، وقد بلغ فيه إلى «باب التلبية» من كتاب الحج حتى اخترمته المنية، طبع منه ستة مجلدات.

١١ ـ «الكوكب الدري»، وهو مجموع إفادات الشيخ الإمام الحجة رشيد أحمد الگنگوهي، وهو يشتمل على إفاداته التدريسية التي جمعها تلميذه الأبرّ محمد يحيى الكاندهلوي، وحقّقها وعلّق عليها الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، وما وقع بصري على شرح أحسن منه في حلّ الكتاب، وقدّم لها الشيخ الداعية المفكر الإسلامي العلامة أبو الحسن علي الحسني الندوي ـ رحمه الله تعالى ـ، طبع أولاً في مجلدين، ثم طبع بعد ذلك في أربعة مجلدات. وسوف يطبع في تسعة مجلدات مع متون الأحاديث، مع تحقيق وتعليق، والله الموفق.

١٢ ـ «الجامع الصحيح» وهو سنن الترمذي بتحقيق وتعليق للعلامة المحدث أحمد شاكر، المتوفى سنة ١٩٥٨م وقد طبع المجلدان من تحقيقه ثم أكمل الجزء الثالث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وأما الجزء الرابع والخامس فقد أكملهما الأستاذ إبراهيم عطوة عوض، وطبع الكتاب في خمسة مجلدات.







الإمام النسائي

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي صاحب السنن[١].

ما زالت خراسان وما وراء النهر مركز العلم والفن، ومأوى أهل الفضل والكمال إلى قرون طوال، وخرج منها آلاف من أعيان هذه الأمة وأبطال التاريخ الإسلامي، والإمام النسائي من أعيان هذه المنطقة، و«نساء» بلد بخراسان قريب من مرو[٢]، وهي مولده ومسكنه وهو النسائي نسبةً إليها، قال المؤرخ ابن خلكان: «ونسبته إلى نساء ـ بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة ـ وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان»[٣].

مولده ونشأته:

وُلد الإمام النسائي في (٢١٥هـ)، وقال هو نفسه: «يشبه أن يكون مولدي في سنة (٢١٥هـ)»[٤].

ولم نجد تفصيل أحواله الأولى وشأن بداية طلبه للعلم، ولكن معلوم أن خراسان وما حولها كانت قد أصبحت حينذاك مركز العلم والحديث، واجتمع فيها كثير من أعيان العلم وأرباب الفضل والكمال، فيقتضي القياس أن يكون

---

(١) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٩٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥).

(٢) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٧٠).

(٣) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨).

الإمام النسائي قد بدأ طلب العلم وأقبل عليه فيها وأخذ عن علمائها في أول أمره.

رحلته في طلب الحديث:

حين وُلد الإمام النسائي كان مغادرة الأوطان والرحلة إلى البلاد القاصية في طلب العلم من أخصّ شعار المسلمين، وتجد في أحوال المحدثين أن التجوّل في مختلف البلاد وقطع المفاوز ومئات الأميال على الأقدام، واجتياز البحار والقارّات كان هيناً على علماء المسلمين في ذلك الزمان.

وقد بيّن الحافظ ابن حجر ضابطةً لطلب الحديث فقال: «وصفة الرحلة: بحيث يبتدئ بحديث أهل بلده، فيستوعبه، ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده»[١].

وفقاً لهذه الضابطة رحل الإمام النسائي إلى قتيبة بن سعيد سنة (٢٣٠هـ)، بعد ما أخذ عن شيوخ بلده[٢].

وقال العلامة الذهبي: «رحل إلى قتيبة وله خمس عشرة سنة فقال: أقمت عنده سنة وشهرين»[٣]، وللأخذ عن الشيوخ والمحدثين الآخرين رحل إلى مختلف أنحاء العالم، فقال العلامة ابن كثير: «رحل إلى الآفاق واشتغل بسماع الحديث والاجتماع بالأئمة الحذاق»[٤].

وقال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي: «لقي الشيوخ الكبار ورحل إلى خراسان والعراق والحجاز والجزيرة والشام ومصر وغيرها»[٥].

هذا ما يدلّ على سعة سفره.

ثم اتخذ مصر مركزاً لنشر علومه، فنقل ابن حجر قول ابن يونس: «قدم مصر قديماً وكتب بها وكتب عنه»[٦].

---

(١) «شرح نخبة الفكر» مع شرحه لعلي القاري (ص٨٠٩).
(٢) «بستان المحدثين» (ص١٣٢).
(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٩٨).
(٤) «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٤).
(٥) «بستان المحدثين» (ص١١١).
(٦) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨).

وقال الشيخ المحدث عبد الحق الدهلوي: «استوطن مصر وانتشرت مؤلفاته فيها وأخذ عنه كثير من الخلائق، ثم خرج من مصر إلى دمشق»[(١)].

شيوخه:

إنه سمع من خلائق، فقال الحافظ ابن حجر: «سمع من خلائق لا يحصون»[(٢)].

وتقدّم قريباً أنه رحل أولاً إلى قتيبة بن سعيد المتوفى سنة (٢٤٠هـ).

ومن أجلّ شيوخه: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن النضر، وعلي بن حجر، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن بشار، والإمام أبو داود السجستاني وغيرهم.

وعدّ ابن حجر الإمام محمد بن إسماعيل البخاري من شيوخه، وثبتت روايته كذلك عن أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين.

تلاميذه:

أخذ عنه خلق كثيرون وتلقوا عنه الحديث النبوي الشريف، منهم:

١ ـ عبد الكريم ابن النسائي.

٢ ـ وأبو بكر بن أحمد بن محمد بن إسحاق ابن السُنِّي، المتوفى سنة (٣٦٣هـ).

٣ ـ وأبو علي حسن بن الخضر الأسيوطي.

٤ ـ والحسن بن رشيق العسكري.

٥ ـ وأبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني الحافظ، المتوفى سنة (٣٥٧).

٦ ـ وأبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه.

٧ ـ ومحمد بن معاوية بن الأحمر.

٨ ـ ومحمد بن قاسم الأندلسي المتوفى سنة (٣٢٨هـ).

---

(١) «أشعة اللمعات» (١/ ٢٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧).

٩ ـ وعلي بن جعفر الطحاوي.

١٠ ـ وأبو بكر أحمد بن محمد ابن المهندس.

وهؤلاء رواة كتاب «السنن» عنه[١].

١١ ـ وأبو بشر الدولابي.

١٢ ـ وأبو جعفر الطحاوي.

ونقل الحافظ ابن حجر قائمة طويلة بتلاميذه ثم قال: «وأمم لا يحصون»[٢].

ومن هؤلاء الرواة، الإمام علي بن أبي جعفر الطحاوي المتوفى سنة (٣٥١هـ)، وهو من كبار المحدثين وأكابر الحنفية، وهو نجل الإمام المشهور الشيخ أبي جعفر الطحاوي صاحب «شرح معاني الآثار»، وهو مشهور متداول في الأوساط العلمية.

زهده وورعه:

كان على مكانة رفيعة من الورع والتقوى والإنابة والتضرع إلى الله، فأوصله الله بذلك إلى المكانة العالية من العزّ والشرف.

وقال الحافظ: «ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار ومواظبته على الحجّ والجهاد، وإقامته السنن المأثورة، واحترازه عن مجالس السلطان، وإن ذلك لم يزل دأبه إلى أن استشهد»[٣]، و«كان يصوم يوماً ويفطر يوماً»[٤].

قال محمد بن مظفر الحافظ: «سمعت مشايخنا بمصر يصفون اجتهاد النسائي في العبادة بالليل والنهار، وأنه خرج إلى الغزو مع أمير مصر فوصف من شهامته وإقامته السنن المأثورة في فداء المسلمين واحترازه عن مجالس السلطان الذي خرج معه، والانبساط في المأكل، وإنه لم يزل ذلك دأبه إلى أن استشهد بدمشق من جهة الخوارج»[٥].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٨).

(٤) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٨).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠٠).

كان محباً للسنة ونشرها، كارهاً للبدعة وما يتعلق بها، ومحنته واستشهاده خير دليل على ذلك، وهي دليل صادق على جراءته وجهره بالحق، وذاك من شعار عباد الله المتقين، وقد ولي الحكم بمدينة «حمص»[(١)].

ثناء العلماء عليه:

قال المؤرخ ابن خلكان في «الوفيات»: «كان إمام عصره في الحديث»[(٢)].

وقال أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس صاحب «تاريخ مصر» في تاريخه: «كان إماماً في الحديث، ثقةً ثبتاً حافظاً»[(٣)].

وقال الإمام الدارقطني: «أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره»[(٤)].

وقال الحاكم مرةً: «سمعت علي بن عمر يقول: النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم، وأعلمهم بالرجال»[(٥)]، وكان أبو بكر الحدّاد الفقيه كثير الحديث ولم يحدث عن أحد غير أبي عبد الرحمن النسائي فقط، وقال: «رضيت به حجةً بيني وبين الله تعالى»[(٦)].

وقال أبو علي النيسابوري: «هو الإمام في الحديث بلا مدافعة»[(٧)].

ونقل الحافظ ابن حجر والعلامة الذهبي والعلامة ابن كثير أقوال الكثيرين من العلماء الذين اعترفوا بفضله وعلوّ كعبه في العلم.

وقال مؤلف «الحطة في ذكر الصحاح الستة»: «وكان أحد أعلام الدين وأركان الحديث، إمام أهل عصره ومقدمهم وعمدتهم وقدوتهم بين أصحاب الحديث وجرحه وتعديله، معتبر بين العلماء»[(٨)].

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٥). (٢) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٧).
(٣) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠١).
(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠٠)، و«البداية والنهاية» (١١/ ١٦٤).
(٥) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨). (٦) المرجع السابق (١/ ٢٨).
(٧) «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧).
(٨) «الحطة في ذكر الصحاح الستّة» (ص٢٥٣).

وقدّم طائفة من النُّقَّاد الإمام النسائي على الإمام مسلم من ناحية العلم والكمال، فقال العلامة تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية»: «قلت: سمعت شيخنا أبا عبد الله الذهبي الحافظ، وسألته: أيهما أحفظ: مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» أو النسائي؟ فقال: النسائي، ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد (الحافظ تقي الدين السبكي) تغمده الله برحمته فوافق عليه»[١].

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة النسائي: «هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم والترمذي وأبي داود، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «قدّمه قوم من الحذاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج، وقدّمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب «الصحيح»[٣].

ولو أن هذا التقديم غير مقبول عند الجمهور، لكن ذلك يدلّ على علوّ كعبه وجلالة شأنه في العلم بلا شك.

شبهة التشيّع على النسائي:

تقدّم أن الخوارج كانت لهم غلبة وقوة في الشام، وكان خصوم علي رضي الله عنه بعدد كبير، فألّف الإمام النسائي كتاب الخصائص في فضل علي رضي الله عنه وأهل البيت[٤]، رجاء أن يهدي الله به الناس، وجهر بالحق على رؤوس الأشهاد فرموه بالتشيّع.

ومما يبعث على الحيرة: ما قاله المؤرخ ابن خلكان: «كان يتشيّع»[٥]، وأيضاً ما قاله ابن كثير: «إنه كان ينسب إليه شيء من التشيّع»[٦]، وما زالت

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣)، و«توضيح الأفكار» (١/ ١٩٨).
(٣) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص١٤).
(٤) «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٩٩).
(٥) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٧).
(٦) «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٥).

هذه الفكرة تنتقل حتى انتهت إلى المتأخرين، لكن سكت عن ذلك ابن حجر والذهبي، بل نقلا أنه صنّف كتاب فضائل الصحابة، فاتضح بذلك أن شبهة التشيّع لا أساس لها في الحقيقة.

ومما يحتمل: أن يكون قد تشدّد في الذبّ عن علي ﷺ وأهل البيت، إذ أن من ينعم النظر في «سننه» يتبين أنه يقول في ترتيب الخلافة للخلفاء الراشدين ما قاله جمهور أهل السنة، فانظر: «باب إمامة أهل العلم والفضل» مثلاً، أخرج فيه: «لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فأتاهم عمر، فقال: ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر أن يصلي بالناس، فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر، قالوا: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر»[(١)].

مذهبه الفقهي:

وقع الاختلاف في تحديد مذهب النسائي كغيره من المحدثين، فقال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي: «كان شافعي المذهب لأن مناسكه تدلّ على ذلك»[(٢)]، ووافقه على ذلك الأمير صديق حسن خان وعدّه في الشوافع[(٣)]، ونسبته إلى مذهب الشافعي صحيحة عند الإمام ولي الله الدهلوي[(٤)].

لكن قال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في مقدمة «فيض الباري»: «والنسائي وأبو داود حنبليان صرّح به الحافظ ابن تيمية، وزعم آخرون أنهما شافعيان»[(٥)].

ويظهر كذلك بالنظر في «سننه» أنه حنبلي، وأيضاً تجوز صلاة الجمعة عند الإمام أحمد قبل الزوال، فترجم بـ«باب وقت الجمعة» وأورد تحته من الروايات ما يستدلّ به الحنابلة، وترك رواية أنس: «كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس»، وهذا ما يستدلّ به جمهور الأئمة الثلاثة.

---

(١) «سنن النسائي» (٢/ ٧٤). (٢) «بستان المحدثين» (ص١١١).
(٣) «أبجد العلوم» (ص٨١٠)، وانظر: «ما تمس إليه الحاجة» (ص٩٩).
(٤) انظر: «الإنصاف في بيان سبب الاختلاف» (ص٧٦ ـ ٧٧).
(٥) مقدمة «فيض الباري» (ص٥٨)، وانظر: «معارف السنن» (١/ ٨٣).

وعقد ترجمة: «باب اغتسال الرجل والمرأة من أناء واحد». والشاهد هنا أن الرجل والمرأة إذا اغتسلا معاً من إناء واحد، فقد جاز بالاتفاق، لكن إذا سبقت المرأة الرجل فيه لا يجوز استعمال فضلة المرأة للرجل عند أحمد، ويجوز عند الأئمة الثلاثة، فأورد الإمام النسائي ضمن هذه الترجمة رواية عائشة ﵂ التي ثبت بها اغتسالها مع النبي ﷺ من إناء واحد، ثم عقد بعد ذلك ترجمة أخرى: «باب الرخصة في ذلك» لبيان مستدلّ الجمهور، لكن الرواية التي أخرجها ضمن هذه الترجمة لا تدلّ على مذهب الجمهور صريحاً، مع أن رواية ميمونة هي صريحة في دلالتها، وهي مستدلّ الجمهور، فقد تركها في هذا الباب.

صفاته الخَلقية والخُلقية:

قد رزقه الله جمال الصورة مع حسن السيرة، فكان حسن الوجه، مشرق اللون، ظاهر الدم مع كبر السن، وكان بهيج الطلعة، وضيء الثغر، أبيض اللون، مع الحمرة، لم يتغير جماله ونضرته في الشيخوخة أيضاً، يؤثر لباس البرود النوبية والخضر، وكان يكثر أكل الديوك، تشترى له وتسمّن وتخصى[(١)].

وقال الحافظ ابن كثير: «وكان يأكل في كل يوم ديكاً ويشرب عليه نقيع الزبيب الحلال»[(٢)]، وله أربع زوجات، فكان يقسم لهنّ، ولا يخلو مع ذلك من سُرِّيّة[(٣)]، وعرف من أولاده عبد الكريم فقط.

مؤلفاته:

صنّف كتباً عديدةً في مواضع مختلفة، منها:

١	السنن الكبرى. ط.		٢	السنن الصغرى. ط.
٣	خصائص علي. ط.		٤	مسند علي.
٥	مسند مالك.		٦	الكنى.
٧	عمل اليوم والليلة. ط.		٨	أسماء الرواة والتمييز بينهم.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٨).
(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٥).
(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٩٩).

٩	كتاب الضعفاء والمتروكين (في رواة الحديث) طبع في الهند في (١٣٢٣هـ)، مع كتاب المفردات والوحدان للإمام البخاري.		١٠	الضعفاء والإخوة ما أغرب شعبة على سفيان وسفيان على شعبة.
١١	مسند منصور بن زاذان وغير ذلك.		١٢	تفسير القرآن. مطبوع.

وذكر له الشيخ عبد العزيز الدهلوي «كتاب الجمعة» والأستاذ خولي «كتاب المدلسين»، والمطبوع من هذه الكتب مع السنن الصغرى كتاب الضعفاء والمتروكين، قد ضعّف فيه كثيراً من الثقات، ويحتمل أن يكون بعض الناس قد أضافوا هذه العبارات إلى كتابه انتفاعاً بتشدّده في نقد الرجال، كما ورد ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة في ميزان الاعتدال إضافياً بزيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان»[١].

محنته ووفاته:

وبما حصل له من شهرة وعظمة وقبول لدى الناس، وبلغ هذا المبلغ العظيم، حسدوه، فخرج من مصر في ذي القعدة سنة (٣٠٢هـ)، إلى الرملة في فلسطين[٢]، وكانت في الشام قوة وأثر للخوارج والناصبيين من أجل حكم بني أمية، وكان عامّة الناس يسيئون الظن بعلي رضي الله عنه، فلذلك توجّه النسائي إلى دمشق، فسأله أهلها أن يحدثهم بشيء من فضائل معاوية، فقال: أما يكفي معاوية أن يذهب رأساً برأس حتى يروى له فضائل؟

وفي رواية أخرى وهي أقرب إلى الصواب: ما أعرف له فضيلة إلا «لا أشبع الله بطنك»[٣]، فاشتعل الناس وقاموا إليه وجعلوا يضربونه، فما زالوا يدفعون في حِضْنه حتى أخرجوه من المسجد.

وفي رواية أخرى: يدفعون في خُصْيَيْه وداسُوه[٤]، فأصبح كالميّت،

---

(١) انظر «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٨٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨، و«وفيات الأعيان» (١/ ٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٥)، و«وفيات الأعيان» (١/ ٧٧).

(٤) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٧).

فحملوه إلى البيت، فقال: احملوني إلى مكة، ففعلوا، فتوفّي فيها، وهو مدفون بين الصفا والمروة.

وكانت وفاته في شعبان سنة (٣٠٣هـ)[1].

وفي رواية: «أنه دفن في الرملة في فلسطين في يوم الاثنين (١٣/ صفر/ ٣٠٣هـ)، وعاش ثمانياً وثمانين سنة»[2].

كتاب «السنن»

من مؤلفات النسائي كتابان باسم «السنن» أولهما: «السنن الكبرى» والثاني: «السنن الصغرى».

و«السنن الصغرى»، من الصحاح الستة، وهي التي تُسمّى «المجتنى» أو «المجتبى» أيضاً، وهاتان الكلمتان متقاربتان في المعنى.

وقال السيوطي في «تدريب الراوي»: ورأيت بخط الحافظ أبي الفضل العراقي، أن النسائي لما صنّف «الكبرى» أهداها لأمير الرملة، فقال له: «كلّ ما فيها صحيح؟ فقال: لا، فقال: ميّز لي الصحيح من غيره، فصنّف له الصغرى[3].

وذكر العلامة ابن الأثير هذه القصة في «جامع الأصول» وذكرها علي القاري في «المرقاة» نقلاً عن السيد جمال الدين، لكن قال الذهبي في ترجمة النسائي في «سير أعلام النبلاء»: إن هذه الرواية لم تصح، بل المجتبى اختصار ابن السني[4] تلميذ النسائي[5].

ولذلك قال الشيخ عبد الرشيد النعماني: إن السنن الصغرى اختصار ابن السني نفسه، وقال محمد بن معاوية الأحمر[6] الراوي عن النسائي: قال

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣). (٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨).

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٢٠).

(٤) هو: الإمام الحافظ، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الهاشمي، المعروف بابن السني، المتوفى سنة (٣٦٤هـ)، راوي «السنن الصغرى» للنسائي.

(٥) «توضيح الأفكار» (١/ ١٩٩).

(٦) هو: محدث الأندلس، أبو بكر محمد بن معاوية بن عبد الرحمٰن الأموي، المعروف =

النسائي: كتاب السنن (أي الكبرى) كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه يبين علته، والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله[١].

هذا يدلّ على أن ابن السني اختصر «السنن الكبرى» تحت إشراف شيخه الإمام النسائي، فقد قال مؤلف «اليانع الجني»: يمكن حملها على أن يكون ابن السني باشر اختصارها بأمر النسائي، فلتحمل عليه هذه الرواية ولا يجترأ على شقّ عصا الجماعة بقول محتمل[٢].

منهجه في تأليف «السنن»:

إن الإمام النسائي هو آخر مؤلفي الصحاح الستة زماناً، وهو أكثر إعجاباً بشخصية الإمام البخاري، ولذلك حاول الجمع بين أسلوبي البخاري ومسلم في سننه، علاوةً على بيان علل الحديث، مع حسن الترتيب وجودة التأليف، فقال الحافظ أبو عبد الله بن رُشيد المتوفى سنة (٧٢١هـ): «إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل»[٣].

منزلة «السنن» بين كتب الحديث:

قال الحافظ المحدث أبو الحسن المعافري المتوفى سنة (٤٠٣هـ)، الذي عاصر الدارقطني والحاكم: «إذ نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث، فما خرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره»[٤].

ولذلك صرّح بعض المغاربة بتفضيل كتاب النسائي على صحيح البخاري، كما ينقله الحافظ السخاوي في «فتح المغيث»[٥].

وروى المحدث ابن الأحمر عن بعض شيوخه المكيين: «إنه أشرف

= بابن الأحمر، المتوفى سنة (٣٥٨هـ)، راوي «السنن الكبرى» للنسائي.

(١) «ما تمس إليه الحاجة» (ص٩٠). (٢) «اليانع الجني» (ص٥٣).

(٣) مقدمة «زهر الربى» نقلاً عن «ما تمس إليه الحاجة» (ص٨٩).

(٤) مقدمة «زهر الربى» نقلاً عن «ما تمس إليه الحاجة» (ص٩٠).

(٥) (١/ ٣١).

المصنفات كلها، وما وضع في الإسلام مثله»[١].

ولكن يصحّ هذا الكلام بالنسبة للكتب الأربعة ما خلا الصحيحين، إذ أن ابن حجر نقل قول النسائي عن صحيح البخاري، قال: «ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري»، ثم قال الحافظ: والنسائي لا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد[٢].

شروط النسائي:

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في «شروط الأئمة الستة» بإسناده: قال النسائي: لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيهم»[٣].

ثم قال الحافظ المقدسي: سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعّفه، فقال يا بني! إن لأبي عبد الرحمن شرطاً أشدّ من شرط البخاري ومسلم[٤].

والواقع أن من شروط النسائي تخريج روايات الذين لم يثبت الإجماع على تركهم (الإجماع الخاص) بشرط أن يكون الحديث، متصل الإسناد غير منقطع، وعلى الرغم من ذلك تجنب الإمام النسائي رجالاً روى عنهم أبو داود والترمذي، بل ترك بعض رجال الصحيحين، ولذلك قيل: «إن لأبي عبد الرحمن النسائي شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم»[٥].

وأدخل النسائي كذلك بعض رواة الشيخين أو أحدهما في «كتاب

(١) وقال علي القاري: شذّ بعض المغاربة، ففضّله على كتاب البخاري، ولعله لبعض الحيثيّات الخارجة عن كمال الصحة، والله تعالى أعلم. «مرقاة» (١/ ٧١).
(٢) مقدمة «فتح الباري» (ص١٣ ـ ١٤).
(٣) «شروط الأئمة الستة» للمقدسي (ص٢٦).
(٤) نفس المصدر (ص٢٦).
(٥) مقدمة «زهر الربى»، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

الضعفاء والمتروكين» وقال العلامة السيوطي: وأجيب بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين.

وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه[1]، فلا يصح أن يقال: إن لأبي عبد الرحمن النسائي شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم.

وقال علي القاري: وقد قال ابن منده وابن السكن وأبو علي النيسابوري وأبو أحمد بن عدي والخطيب والدارقطني: «كل ما فيه صحيح، لكن فيه تساهل صريح»[2].

والحق ما قال السيوطي في مقدمة «زهر الربى»: «وفي الجملة، فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي»[3].

وإلى هذا ذهب الحازمي فقال: «والطبقة الثالثة، جماعة لزموا الزهري.... وهم شرط أبي داود والنسائي»[4].

وإن «سنن النسائي» ثالث الستة عند العلامة الكشميري[5]، وكذا عند الحازمي، غير أن المحدثين مختلفون فيه كما قد بيّنت فيما تقدّم.

خصائص «سنن النسائي»:

اختص كتاب السنن للنسائي بعديد من الخصائص التي تضفي عليه أهمية خاصة تدل على جلالة قدر الكتاب ومكانته بين مصادر السنة مما جعله مرجعاً

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١٢٥).
(٢) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٧١).
(٣) مقدمة «زهر الربى» (ص٤).
(٤) «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص٥٧).
(٥) «معارف السنن» (١/ ١٦).

هاماً للعلماء والمحدثين والفقهاء على مرّ العصور حتى يومنا هذا، وتستطيع أن تلخص هذه الخصائص فيما يلي:

قصد النسائي في «سننه» جمع ما ثبت عن رسول الله ﷺ من أحاديث الأحكام مما يمكن أن يستدل به الفقهاء، فجمع بين الحديث والفقه، إلى حد ما، لأنه استنبط من الحديث مسائل عديدة على طريقة الإمام البخاري، وسلك طريقة جمع الأسانيد في مكان واحد، كصنيع مسلم بن الحجاج، فكان في حقيقة الأمر جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم، كما أورد في «باب الوضوء مما غيرت النار» حديث أبي هريرة رضي الله عنه من خمسة طرق[١]. وحديث عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان يغتسل وأنا من إناء واحد» إلخ، من أربع طرق في مكان واحد[٢]. كما أخرج حديث «أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء» إلخ[٣]، من تسعة طرق في تسعة أبواب، واستخرج في كل باب مسألة جديدة، وأخرج حديث عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ» إلخ، في ثلاثة أبواب بأسانيد مختلفة، واستنبط منه كل مرة مسألة جديدة[٤].

وإنه لا يكرر الأسانيد ذات المتون المتشابهة، بل إذا اضطر لتكرار الحديث يحاول أن يأتي بإسناد آخر فيه مغايرة لبعض الرواة أو تكون في المتن زيادة، كما أخرج حديث علي بن أبي طالب، من طريق أبي أفلح الهمداني عن زرير أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: إنّ نبي الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال: «إن هذين حرام على ذكور أمتي». ثم أخرج هذا الحديث بطريق آخر فيه عن رجل من همدان يقال له أبو صالح عن زرير أنه سمع علي بن أبي طالب إلخ، ثم قال: أخبرنا محمد بن حاتم قال: حدثنا حبان قال: أنبأنا عبد الله عن ليث بن سعد قال: حدثنا يزيد بن حبيب عن ابن أبي الصعبة، عن رجل من همدان يقال له أفلح، عن ابن زرير أنه سمع علياً... إلخ[٥].

---

(١) «سنن النسائي» (١/ ١٠٥). (٢) «سنن النسائي» (١/ ١٢٩).
(٣) «سنن النسائي» (٢/ ٢٠٨ ـ ٢١٠، ٢١٥، ٢١٦).
(٤) انظر: «سنن النسائي» (١/ ١٣٩). (٥) «سنن النسائي» (٨/ ١٦٠).

واعتنى النسائي بذكر اسم من أغفل اسمه في الإسناد، وبيّن ذلك، ورفع الإبهام، وإذا كان الراوي معروفاً بكنيته يذكر اسمه، وإذا كان معروفاً باسمه يذكر كنيته؛ كما قال: أبو عمار: اسمه عريب بن حميد. وعمرو بن شرحبيل: يكنى أبا ميسرة[١]. وقال: أبو معشر هذا: اسمه زياد بن كليب[٢]. وقال: أبو المتوكل عن أبي سعيد الخدري، اسمه: علي بن داود[٣]. كما قال: أبو كثير، سمع أبا هريرة، اسمه: يزيد بن عبد الرحمن[٤].

وإذا أورد اسمه فهو يذكر نسبه كما قال: إسماعيل بن جعفر هو: ابن جعفر بن أبي كثير القاري[٥]. كما قال: أزهر هو: ابن سعد السمّان[٦].

وقد اعتمد النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين[٧] بأن يقول: الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع[٨]، ولا يقول: حدثني ولا أخبرني، لأنه لم يقصد بالتحديث، فما كان يسمعه إنما من غير أن يشعر به، قال ابن الأثير: قيل: إنه أتى الحارث بن مسكين: في زيّ أنكره، عليه قلنسوة وقباء، وكان الحارث خائفاً من أمور تتعلق بالسلطان، فخاف أن يكون عيناً عليه فمنعه، فكان يجيئ فيقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك ما قال: حدثنا الحارث، وإنما يقول: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع[٩]، وهذا يدل على غاية الاحتياط والورع للنسائي.

وقد وقع فيه حديث عُشاري، يعني بينه وبين النبي ﷺ عشرة أنفس، هو ما رواه في كتاب الصلاة[١٠] من حديث أبي أيوب مرفوعاً: «قل هو الله» تعدل ثلث القرآن، قال النسائي: ما أعلم في الحديث إسناداً أطول من هذا.

---

(١) «سنن النسائي» (٥/ ٤٩).
(٢) «سنن النسائي» (٤/ ١٧).
(٣) «سنن النسائي» (٨/ ٢٩٣).
(٤) «سنن النسائي» (٨/ ٢٩٤).
(٥) «سنن النسائي» (٣/ ١٩).
(٦) «سنن النسائي» (١/ ٤٣).
(٧) الحارث بن مسكين أبو عمرو المصري، قاضيها، ثقة، فقيه، من العاشرة، مات سنة خمسين ومائتين. «تقريب التقريب» (١/ ١٧٨).
(٨) «سنن النسائي» (١/ ١٢٤).
(٩) انظر: «جامع الأصول» (١/ ١٩٦، ١٩٧).
(١٠) «سنن النسائي» (٢/ ١٧١).

وقال السيوطي[١]: هذا الحديث رواه الترمذي وهو عُشاري للترمذي، أيضاً، قلت: فهذا الحديث بالنسبة إلى السيوطي وأمثاله في غاية العلو، وبالنسبة إلى الإمام النسائي والترمذي في غاية النزول.

وغاية ما في «سنن النسائي» من العلو هو الرباعيات، أي ما بين المصنف وبين النبي ﷺ فيه أربعة وسائط، قال السخاوي: وهي أي الرباعيات أعلى ما في «صحيح مسلم» و«سنن النسائي»[٢].

إنه لا يخلي كتابه من النقل عن الفقهاء، وإن كان ذلك قليلاً، كما نقل عن مسروق فتوى في الهدية والرشوة وفي شرب الخمر[٣]، ونقل عن سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وغيرهما[٤]، وفعل ذلك في مواضع أخر من كتابه.

منهجه في الأبواب والتراجم:

لقد وضع الإمام النسائي لكل باب من أبواب الكتاب على كثرتها ترجمة، هي عنوان ما يحويه من حديث أو أحاديث، وترجمة الباب تكون في الواقع مظهراً من مظاهر شخصية المحدث ودليلاً على فقهه ودقة نظره.

قال العلامة الكشميري: البخاري هو سباق الغايات في وضع التراجم بحيث ربما تنقطع دون فهمها مطامع الأفكار.

قال: يتلوه في التراجم أبو عبد الرحمن النسائي، وربما أرى في مواضع أن تراجمهما تتوافق كلمة كلمة في مثل هذا، ولا سيما إذا كان البخاري من شيوخه[٥].

وأورد النسائي تراجم كتابه على عدة وجوه:

يورد في مبدأ كل كتاب آية تتناسب مع الأبواب المذكورة فيه، فذكر في كتاب الطهارة، «باب تأويل قوله ﷻ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآية»[٦].

---

(١) «تدريب الراوي» (ص١٦٦).
(٢) «فتح المغيث» (٣/ ١١).
(٣) «سنن النسائي» (٨/ ٣١٤، ٣١٥).
(٤) «سنن النسائي» (٨/ ٣٣٤).
(٥) «معارف السنن» (١/ ٢٣).
(٦) «سنن النسائي» (١/ ٦).

هذه الترجمة بمنزل قول المحدثين من المصنفين في هذا المقام كتاب الطهارة، فعدل المصنف عن هذا العنوان إلى هذا، إشارة إلى أن جميع الروايات والأحاديث الواردة في الوضوء والطهارة هي تبيين وتفسير لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦]، وهذا الأسلوب البديع اختاره ههنا في مبدأ الكتاب بل وفي سائر الكتب.

إنه اعتنى بكثرة التفريعات والتفصيلات في الباب الواحد بحثاً عن السنن، ويبين مستند الفقهاء حتى في أدقّ الأشياء، فخذ مثلاً كتاب السهو[١] تجد أبوابه كالتالي: «باب التكبير إذا قام من الركعتين»، «باب رفع اليدين في القيام إلى الركعتين الأخريين»، «باب رفع اليد للقيام إلى الركعتين الأخريين حذو المنكبين»، «باب رفع اليد وحمد الله والثناء عليه في الصلاة»، «باب السلام بالأيدي في الصلاة»، «باب الرخصة فيه مرة»، «باب رد السلام بالإشارة في الصلاة»، «باب عن مسح الحصى في الصلاة»، «باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة. . . . .» إلخ.

ولكثرة التفريعات فأنه أحياناً يكرر الحديث الواحد عدة مرات، وعلى سبيل المثال تكرر حديث النية (إنما الأعمال بالنيات) ست عشرة مرة حتى قيل: إنه أكثر الكتب تكراراً للأحاديث[٢].

أورد تراجم عديدة، فيمكن أن يفرق بينها بالنظر إلى لفظ الحديث الوارد تحت كل ترجمة، ولا ينكر ما في هذه الأحاديث من اختلاف ألفاظ الروايات المقتضي لتعدد الأنواع في بيان دقائق الأحكام واختلاف الأسانيد وألفاظ الروايات ولو كان الفرق بينهما يسيراً، ولذا لا يتحامى ولا يتقي عن إعادة الأحاديث وتكرار الأبواب بجنب تلك الفوائد والفروق التي يشير إليها بتلك الفوائد والفروق التي يشير إليها بتلك التراجم.

من ذلك عقد الإمام النسائي في «باب بدء التيمم»[٣] أخرج فيه حديث

---

(١) «سنن النسائي» (٣/ ٢).

(٢) انظر: «التاج الجامع للأصول» الجزء الأول، المقدمة.

(٣) «سنن النسائي» (٣/ ١٦٣).

عائشة ﵂ قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو ذات الجيش انقطع عقد لي... إلخ، وفيه: فأنزل الله ﷻ آية التيمم، فقال أسيد بن حضير: ما هي أول بركتكم يا آل أبي بكر... إلخ.

فإن المصنف أشار بذلك إلى مبدأ حكم التيمم، وقد أخرج البخاري هذا الحديث أيضاً، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: إن البخاري أراد أن يبيّن أن المراد بالآية المبهمة في قول عائشة ﵂ في حديث الباب فأنزل الله آية التيمم، إنها آية المائدة وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة، قال: فأنزل الله آية التيمم: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ الحديث، فكان البخاري أشار إلى هذه الرواية.

قلت: وقد اقتدى النسائي بالبخاري في هذه الترجمة.

ثم ههنا قصتان: قصة نزول التيمم وقصة الإفك، وكلتاهما كانتا لأجل فقد العقد، وأيضاً قصة الإفك متقدمة (على الظاهر) على قصة التيمم، واتفقوا على أن قصة الإفك إنما وقعت في غزوة بني المصطلق ويقال لها غزوة المريسيع، وكانت سنة ست أو خمس أو أربع[1]، ووقعت قصة نزول التيمم في غزوة أخرى بعد ذلك كما في رواية الطبراني، لكن لم تسم الغزوة.

قال الحافظ في شرح قوله: ما هي بأول بركتكم أي بل هي مسبوقة بغيرها من البركات أو هذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد، وممن جزم بذلك محمد بن حبيب الأخباري ملخصاً من «فتح الباري»[2].

ثم أورد النسائي حديث عمار بن ياسر بطريقتين: بطريق عبد الرحمن بن أبزى أن رجلاً أتى عمر فقال: إني أجنبت فلم أجد الماء، قال عمر:

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٣٠).

(٢) (١/ ٤٣٢)، و«فيض الباري» (١/ ٣٩٨)، و«عمدة القاري» (٢/ ١٥٥)، و«شرح الزرقاني» (١/ ١٠٨).

لا تصلّ، فقال عمار بن ياسر: يا أمير المؤمنين أما تذكرنا إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد الماء... إلخ.

وبطريق ناجية بن خفاف عن عمار بن ياسر قال: أجنبت وأنا في الإبل فلم أجد ماء فتمعَّكت في التراب[(١)].

قال السندي: في نسختنا: «التيمم في الحضر»، يعني: عقد النسائي هذه الترجمة على حديث عمار مرة أخرى.

ويمكن أن يفرق بينهما بأن يقال: إن الترجمتين وإن كانتا متعلقتين بالحضر، لكن الغرض من الترجمة الثانية بيان نوع آخر من التيمم، فالمذكور في حديث الباب الأول ضرب الوجه واليدين. والمتبادر من لفظ اليدين إلى المرفقين على الظاهر؛ أن اليد يطلق من الأصابع إلى الإبط، فلا أقلّ إلى المرفقين كما هو مذهب الأئمة الثلاثة، والمذكور في الباب الثاني ضرب الوجه والكفين كما هو مذهب الحنابلة وأهل الحديث.

وقد أشار السندي وقال: وكأنه أخذ هذه الترجمة من تيمم النبي ﷺ للتعليم[(٢)]، وكان ﷺ حاضراً إذ ذاك.

أو يقال إن الحديث مشتمل على جزئين: الجزء الأول سؤال السائل عمر عن التيمم، والجزء الثاني: قصة عمار.

والظاهر أن قصته متعلقة بالسفر لا بالحضر، فالمطابقة بين الترجمة والحديث بحسب الجزء الأول وهو غير مقيد بالسفر.

أما التيمم في الحضر؟ قال الزرقاني: وإلى جوازه في الحضر ذهب مالك وأصحابه وأبو حنيفة والشافعي، لأنه شرع لإدراك الوقت، فإذا لم يجد الحاضر الماء تيمم، والآية خرجت على الأغلب من أن المسافر لا يجد الماء كما أن الأغلب أن الحاضر يجده فلا مفهوم له، وقال أبو يوسف وزفر: لا يجوز التيمم في الحضر بحال ولو خرج الوقت[(٣)].

---

(١) «سنن النسائي» (١/ ١٦٦).
(٢) «حاشية السندي على سنن النسائي» (١/ ١٦٦).
(٣) «شرح الزرقاني على الموطأ» (١/ ١١٣).

كما عقد باب الدعاء في السجود[١]، وأورد فيه اثني عشر باباً، وتحت كل باب أخرج حديثاً، وقد كرر هذه التراجم لبيان اختلاف الأسانيد أو ألفاظ الروايات.

كما عقد باب الدعاء بعد الذكر[٢]، أورد فيه عدة أبواب[٣] لبيان اختلاف ألفاظ الروايات.

دقة النسائي في تراجم كتابه:

إن النسائي عقد كثيراً من التراجم والأبواب، وقصد فيها إبراز فقه الحديث واستنباط الفوائد فيه:

١ ـ من ذلك: «باب الوضوء بماء الثلج»[٤].

أخرج فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يقول: «**اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد، ونقّ قلبي من الخطايا كما نقّيت الثوب الأبيض من الدنس**».

قال السندي: إن الشارع عليه السلام عبَّر في هذا الحديث عن إزالة المعاصي والذنوب بالغسل بالثلج، فيستفاد من هذا التعبير والتسمية أنه ـ أي الغسل بالثلج ـ مفيد معتبر شرعاً، فثبت منه جواز الوضوء.

قلت: أو يقال: معنى الحديث: طهرني من الخطايا بمحض فضلك وكرمك تطهيراً يشبه التطهير الذي يحصل بسبب الثلج، وتشبيه الشيء بالشيء يتوقف على حصول وجه الشبه في المشبه به، فعلم منه حصول التطهير بالثلج، وبه تظهر المناسبة بين الحديث وترجمة الباب.

---

(١) انظر: «سنن النسائي» (٢/٢١٨ ـ ٢٢٤).

(٢) «سنن النسائي» (٣/ ٥٢).

(٣) انظر: «باب نوع آخر من الدعاء» أخبرنا قتيبة (٣/ ٥٣)، «باب نوع آخر من الدعاء» أخبرنا يونس (٣/ ٥٣)، «باب نوع آخر من الدعاء» أخبرنا أبو داود (٣/ ٥٤)، «باب نوع آخر» أخبرنا يحيى بن حبيب (٣/ ٥٤)، وانظر أمثلته: (٣/ ٧٤، ٧٩، ١٢٨ ـ ١٤١، ١٦٧ ـ ١٧٩، ٧/ ١٢٧ ـ ١٣٥).

(٤) «سنن النسائي» (١/ ٥١).

٢ ـ ومن ذلك: «فيمن لم يجد الماء ولا التراب»[١].

أخرج في هذا الباب حديث عائشة ﵂ قالت: بعث رسول الله ﷺ أسيد بن حضير وناساً يطلبون قلادة كانت لعائشة نسيتها في منزل نزلته، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء، ولم يجدوا ماء، فصلوا بغير وضوء، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فأنزل الله ﷻ آية التيمم، قال أسيد بن حضير: جزاك الله خيراً، فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه خيراً.

قال السندي: الظاهر أن مراد المصنف بالترجمة أن من لم يجد ماء ولا تراباً يصلي ولا يعيد. ووجه استدلاله بالحديث تنزيل عدم مشروعية التيمم منزلة عدم التراب بعد المشروعية، إذ مرجعهما إلى تعذر التيمم وهو المؤثر ههنا[٢] ومال إليه البخاري في صحيحه.

وقد استدل المصنف على الجواز بهذا الحديث من حيث إنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة، ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين، ووجه ذلك أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك، ولو كانت ممنوعة لأنكر عليهم النبي ﷺ[٣].

ثم إن مسألة فاقد الطهورين فيه مذاهب، قال أبو حنيفة: لا يصلي بل يقضي، وقال مالك: لا يصلي ولا يقضي، وقال الشافعي: يصلي ويقضي وجوباً، وهو أصح أقواله عند أصحابه، وقال أحمد: يصلي ولا يقضي وهو وجه للشافعية[٤].

٣ ـ ومن ذلك «باب الاغتسال من النفاس»:

أخرج فيه حديث أسماء بنت عميس حين نفست بذي الحليفة: أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر: مُرها أن تغتسل وتهلّ[٥].

---

(١) «سنن النسائي» (١/ ١٧٢).
(٢) «حاشية السندي على سنن النسائي» (١/ ١٧٢).
(٣) «لامع الدراري» (١/ ١٩٧).
(٤) انظر: «معارف السنن» (١/ ٣١).
(٥) «سنن النسائي» (١/ ١٩٥).

استنبط العلماء من هذا الحديث أن الإحرام يصح من الحائض، وغُسل الحائض والنفساء عند الإحرام مستحب عند الكل غير ابن حزم فإنه فرض عنده[(١)]، ثم هذا الاغتسال ليس للتطهير بل إنما هو لمجرد التنظيف، ولذا أورد عليه السندي في حاشيته إذ كتب: وليس هو من قبيل الاغتسال من النفاس لأنه إنما يكون عند انقطاع النفاس لا في أثنائه وحال قيامه فإنه لا ينفع حينئذ، وهذا الاغتسال المأمور به كان في ابتداء النفاس لأنه لا وجه لذكر هذا الحديث في هذا الباب، والله أعلم.

قلت: إيراد السندي واضح، لكن المصنف محدث جليل، وفقيه نبيل دقيق النظر، فكيف خفي عليه مثل هذا، فينبغي التدبر فيه، فأقول بعون الله تعالى وتسديده: إن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ على علم وخبرة بأن هذا الغسل المذكور في الحديث ليس هو غسل النفاس، بل هو الغسل المسنون عند الإحرام، لذا ترجم على حديث الباب فيما سيأتي، بلفظ: باب ما تفعل النفساء عند الإحرام[(٢)].

ومع ذلك أخرج المصنف ههنا في «باب الغسل من النفاس» هذا الحديث، فكأنه أشار بذلك إلى أنه ليس فيه حديث على شرطه إلا هذا الحديث الذي فيه ذكر غسل النفساء، لكن لا من النفاس بل للإحرام والمطلوب ذلك، لا هذا، فلّله درّ المصنف.

وقد تحقق عندي بعد البحث أنه لم يثبت في الغسل من النفاس حديث يحتجّ به، يظهر ذلك بالرجوع إلى نصب الراية وغيره من الكتب، ولذا لم يترجم له أحد من أرباب الصحاح إلا الإمام النسائي رحمه الله تعالى، وكذا لم يتعرض له بعض من صنف في الأحكام مثل ابن دقيق العيد في «الإلمام»، والحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام»، ولا البغوي في «المصابيح».

وقال ابن قدامة: وقد أمر النبي ﷺ بالغسل من الحيض في أحاديث كثيرة، ثم ذكر بعض تلك الأحاديث ثم قال: والنفاس كالحيض، سواء كان

(١) «حجة الوداع وجزء عمرات النبي ﷺ» (ص٤٧).
(٢) «سنن النسائي» (١/ ٢٠٨).

دم النفاس هو دم الحيض إلى آخره ولم يذكر فيه حديثاً[١].

ومن هنا نؤكد أن المصنف إنما ساقه لذكر غسل النفساء من النفاس.

٤ ـ من ذلك «باب هل استاك الإمام بحضرة رعيته»:

أخرج في هذا الباب حديث أبي موسى: فيه: فكأني أنظر إلى سواكه تحت شفته قلصت إلخ، كأنه أشار بخصوص الترجمة بالإمام إلى أن الاستياك بحضرة الغير ينبغي أن يكون مخصوصاً بمن لا يكون ذلك مستقذراً منه لكونه إماماً ونحوه، والله أعلم[٢].

٥ ـ إن الإمام النسائي أحياناً يعقد ترجمتين ويخرج في كل باب حديثين مختلفين يبدو بينهما نوع من التعارض، ويبدو من صنيعه أحد أمرين: الأول: إما يحاول أن يجمع بينهما، كل حديث على محمل لا يتعارض مع الآخر، فإن لم يتم له هذا كان له الأمر الثاني، فيرى بأن أحدهما ناسخ وثانيهما منسوخ.

ونضرب مثالاً على هذا:

(أ) ـ التوفيق بين الروايتين:

ترجم المصنف «باب غسل الكافر إذا أسلم»، أخرج فيه حديث قيس بن عاصم: أنه أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر.

وظاهر هذه الترجمة والحديث تقديم الإسلام على الغسل، ثم ترجم المصنف «وتقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم»، وذكر في الباب حديث قصة ثمامة بن أثال الحنفي، انتقل إلى نخل قريب فاغتسل.... الحديث[٣].

وثبت من هذا الحديث أنه لما أراد الإسلام اغتسل أولاً ثم أسلم، وهذا الذي عليه الفقهاء، فقد قال النووي تحت حديث الباب: قال أصحابنا: إذا أراد الكافر الإسلام بادر به ثم يغتسل.

والظاهر من هذا الباب تقديم الغسل على الإسلام، فيمكن أن يقال: إن ميل المصنف فيه إلى ما ترجم أولاً، وأما هذه الترجمة، فليس الغرض منها

---

(١) «المغني» (١/ ٢٠٩).

(٢) «حاشية السندي على سنن النسائي» (٢/ ٨٩).

(٣) «سنن النسائي» (١/ ١٠٩).

ترجيح تقديم الغسل، بل هي من قبيل الاستفهام على طريق عنوان المسألة، وما أورد فيه من الحديث الذي فيه تقديم الغسل لم يكن ذلك بأمر النبي ﷺ بل هو فعل ثمامة، فلا يصح التمسك به، ومع ذلك سياق الروايات في تلك القصة مختلفة.

ففي رواية أخرجها أحمد وابن خزيمة وغيرهما من حديث أبي هريرة: أن ثمامة لما أسلم قال النبي ﷺ: خذوه إلى حائط بني فلان فمروه أن يغتسل[١].

قال البيهقي بعد ذكر الروايتين المختلفتين: ويحتمل أن يكون أسلم عند النبي ﷺ ثم اغتسل ودخل المسجد، فأظهر الشهادة جمعاً بين الروايتين[٢].

كما ذكر: «باب ترك المرأة نقض ضفر رأسها»، وأورد فيه حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله! إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضها عند غسلها من الجنابة؟ قال: «إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاثة حثيات من ماء، ثم تفيضين على جسدك»، ثم أورد «باب ذكر الأمر بذلك للحائض عند الاغتسال للإحرام» وأخرج فيه حديث عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ فيه «فقال انقضي رأسك»[٣].

حديث أم سلمة في الباب الأول دال على عدم وجوب نقض الضفائر، وحديث عائشة في هذا الباب على خلافه، فأشار المصنف إلى اختلاف المحملين بأن محمل حديث أم سلمة فهو غسل الحيض، وأما حديث عائشة فورد في اغتسال الحائض عند الإحرام، فالغسل الأول واجب، والثاني للاستحباب لأجل التنظيف، يناسبه نقض الضفائر والامتشاط[٤].

(ب) ـ الترجمة على الأحاديث الناسخة والمنسوخة:

ومن عادة النسائي أنه يعقد الباب ويذكر فيه الأحاديث المنسوخة، ثم يذكر باباً آخر، فيورد فيه الأحاديث الناسخة.

ومن ذلك: «باب الوضوء مما غيّرت النار»، أخرج فيه حديث أبي هريرة

---

(١) «المنهل العذب المورود» (١/ ٢٤٤)، و«بلوغ المرام» (١/ ٨٧).
(٢) «السنن الكبرى» (١/ ١٧١). (٣) «سنن النسائي» (١/ ٣١ ـ ٣٢).
(٤) انظر: «معارف السنن» (١/ ٣٦٤).

أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**توضؤوا مما مسَّت النار**»[١].

ثم عقد باب ترك الوضوء مما غيّرت النار، وأخرج فيه حديث أم سلمة: «أن رسول الله ﷺ أكل كتفاً فجاء بلال فخرج إلى الصلاة، ولم يمس ماء»، فيه كناية عن ترك الوضوء فكأنه ترك الوضوء فغسل اليدين لبيان الجواز، ثم ذكر في آخر الباب حديث جابر بن عبد الله قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار. قال السندي: هذا نص في النسخ، ولولا هذا الحديث لكانت الأحاديث متعارضة[٢].

كذلك ذكر المصنف «باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان»[٣]، وأخرج حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا جلس بين شعبها الأربعة ثم اجتهد فقد وجب الغسل**»، ويعارضه الحديث: «**الماء من الماء**»، فأخرجه النسائي تحت: «باب الذي يحتلم ولا يرى الماء»[٤].

قال السندي: ذهب الجمهور إلى أن حديث الماء بالماء منسوخ بقول أُبيّ بن كعب قال: كان الماء من الماء في أول الإسلام، ثم ترك بعده، وأمر بالغسل إذا مسّ الختان بالختان.

وقال ابن عباس: حديث الماء من الماء في الاحتلام لا في الجماع، وإليه أشار المصنف في الترجمة توفيقاً بين الأحاديث، لكن ردّ لأن مورد الحديث الجماع لا الاحتلام كما جاء في «صحيح مسلم» صريحاً.

قال الإمام النووي: اعلم أن الأمة مجتمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن إنزال، وعلى وجوبه بالإنزال، وكانت جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلّا بالإنزال، ثم رجع بعضهم وانعقد الإجماع بعد الآخرين، ثم قال: وأما حديث: «الماء من الماء»، فالجمهور على أنه منسوخ[٥].

---

(١) «سنن النسائي» (١/ ١٠٥).

(٢) «شرح السندي» (١/ ١٠٨)، وانظر: «عمدة القاري» (١/ ٨٤٩)، و«المسوّى» و«المصفّى» (١/ ٣٧).

(٣) «سنن النسائي» (١/ ١١٠). (٤) «سنن النسائي» (١/ ١١٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٣٦)، ط. الفكر، راجع: «عمدة القاري» (٢/ ٧٧)، و«فتح الباري» (١/ ٢٧٥)، و«فتح الملهم» (١/ ٤٨٤).

موقف النسائي من الإمام الأعظم أبي حنيفة:

قال الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»: وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ ابن حبان في كتاب «السنّة» له من الكلام في حقّ بعض الأئمة المقلَّدين، وكذا الحافظ أبو أحمد ابن عدي في «كامله»، والحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»، وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبة في مصنفه والبخاري والنسائي مما كنت أنزههم عن إيراده ـ مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة، فينبغي تجنُّب اقتفائهم فيه[1].

وكان النسائي يذكر الإمام الأعظم وأصحابه الثلاثة: السمتي واللؤلؤي والشيباني في «الضعفاء»، وأساء القول في السمتي واللؤلؤي فقال: «يوسف بن خالد السمتي كذّاب، والحسن بن زياد اللؤلؤي كذّاب خبيث»، ولكن مع ذلك قد أخرج حديث الإمام أبي حنيفة في «سننه».

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» في ترجمة الإمام أبي حنيفة:

«وفي كتاب النسائي حديثه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس، قال: ليس على من أتى بهيمة حدّ، قلت: وفي رواية أبي علي الأسيوطي والمغاربة عن النسائي، قال: حدثنا علي بن حجر، حدثنا عيسى هو ابن يونس عن النعمان عن عاصم فذكره، ولم ينسب النعمان.

وفي رواية ابن الأحمر ـ يعني أبي حنيفة ـ أورده عقيب حديث الدراوردي عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» الحديث، وليس هذا الحديث في رواية ابن السني، ولا ابن حيوة عن النسائي، وقد تابع النعمان عليه عن عاصم: سفيان الثوري».

قلت: فلعله رجع عما قاله في حقّ الإمام، ولعلّ ذلك حينما لقي بمصر الطحاوي وجالسه[2]، وكان النسائي يسأل الطحاوي عن الأحاديث، فقد وقع في زوائد «سنن الشافعي» رواية الطحاوي عن المزني، قال أبو جعفر: سألني

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص٦٥).

(٢) «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٠٨ ـ ١٠٩).

عنه النسائي يعني أحمد بن شعيب، والطحاوي أيضاً قد تلمذ على النسائي وأخذ عنه[١].

طريفة:

لم تكن «سنن النسائي» عند الإمام البيهقي رغم أهميتها وجلالة شأنها، فقال الذهبي: «لم يكن عنده «سنن النسائي»، ولا «جامع الترمذي»، ولا «سنن ابن ماجه»[٢]. وكذا الحاكم صاحب «المستدرك على الصحيحين» لم يقع له سماع «سنن النسائي» كما يذكره في كتابه «معرفة علوم الحديث»[٣].

شروح وتعليقات على «سنن النسائي»:

إن «سنن النسائي» ركن عظيم من الصحاح الستة، ولكن ـ مع الأسف ـ لم يعتن به العلماء بشرحها والتعليق عليها ما اعتنوا بالكتب الأخرى من الصحاح.

وقد اعتنى بها السيوطي (ت٩١١هـ) تعليقاً عليها وقد مضى عليها أكثر من ستة قرون. يقول في مقدمة «زهر الربى» الذي جمعه على كتاب «النسائي»: «وهو تعليق على سنن الحافظ أبي عبد الرحمٰن النسائي على نمط ما علقته على «الصحيحين» و«سنن أبي داود» و«جامع الترمذي» وهو بذلك حقيق، إذ له منذ صُنِّف أكثر من ست مائة سنة، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق، وسمّيته: «زهر الربى على المجتبى»»[٤].

والتعليقة الأخرى أو الحاشية، هي لمحمد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة (١١٣٨هـ)، وهذه الحاشية أكثر تفصيلاً من تعليق السيوطي، فهي تشتمل على حلّ مشكلات بعض الكلمات، وتحقيق الإعراب، وشرح الألفاظ الغريبة. وهاتان التعليقتان مطبوعتان ومتداولتان.

---

(١) هامش «ما تمس إليه الحاجة» (١٠٩).
(٢) «تذكرة الحفاظ» نقلاً عن «ما تمس إليه الحاجة» (٩٦).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص٨٢ ـ ٨٣).
(٤) مقدمة «زهر الربى» نقلاً عن «ما تمس إليه الحاجة» (ص٩٧).

وشَرْح ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد، كنيته أبو حفص ولقبه سراج الدين، المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، وقد اعتنى بشرح الصحاح، وجمع «زوائد النسائي على الصحاح الأربعة» في مجلد خلال هذا العمل، وهو يشتمل على شرح أحاديث السنن، التي لم ترد في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي، وهذا لا يوجد اليوم.

«الفيض السمائي»: هذا مجموع أمالي الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، والشيخ خليل أحمد السهارنفوري، والشيخ محمد يحيى الكاندهلوي، جمعه العلّامة الشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي، وقد استفاد كذلك من «زهر الربى» للسيوطي وحاشية السندي وغيرهما من الشروح، طبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد عاقل بالهند.

وقام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بترقيم كتب «سنن النسائي» وأبوابها وأحاديثها مع السنن المطبوعة، ووضع لها الفهارس في مجلد مستقل، وطبعه في بيروت.







الإمام ابن ماجه

اسمه ونسبه:

هو الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الربعي بالولاء، القزويني الحافظ المشهور، مصنّف كتاب «السنن» في الحديث[١].

وقال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي: اسم جدّه عبد الله، ووقع خلاف في «ماجه» وهو اسم والدته عند الشيخ الدهلوي المذكور، فقال: «والحق أن هذا اسم والدته، فينبغي أن يثبت الألف في «الابن» ليُعلم أن «ابن ماجه» صفة لمحمد دون عبد الله»[٢]، ولكن على خلاف ذلك قال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي نفسه في «العجالة النافعة»: إن «ماجه» لقب لوالد أبي عبد الله دون جده، وليس اسم أمه البتة[٣].

وقال ابن كثير نقلاً عن أبي يعلى الخليلي القزويني: ويعرف يزيد بماجه مولى ربيعة[٤]، وهو الربعي: نسبةً إلى ربيعة[٥] لما له من موالاة معها، فيقال: الربعي، كالجعفي للبخاري، والقزويني[٦]: وهذه النسبة إلى «قزوين»، وهي من أشهر مدن عراق العجم[٧]، خرج منها جماعة من العلماء.

مولده:

كانت ولادته سنة تسع ومائتين[٨].

---

(١) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).
(٢) «بستان المحدثين» (ص١١٢).
(٣) «العجالة النافعة» (ص٢٨).
(٤) «البداية والنهاية» (١/ ٧١).
(٥) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).
(٦) نفس المصدر (٤/ ٢٧٩).
(٧) المراد بها «إيران».
(٨) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).

رحلاته في طلب الحديث:

إن الإمام ابن ماجه بدأ رحلته العلمية بعد (٢٣٠هـ) كما قال الخزرجي في «الخلاصة»[١]، وله إحدى وعشرون سنة، ذلك هو العصر الذي بلغ علم الحديث فيه منتهاه، فجال في طلب الحديث في مختلف المدن والبلاد.

قال المؤرخ ابن خلكان: «ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد»[٣].

وكلمة «غيرها من البلاد» تدلّ على أنه ارتحل إلى بلاد أخرى سوى هذه المدن والبلاد المذكورة، وذلك يتجلّى بأسماء شيوخه أيضاً.

شيوخه وتلاميذه:

لا يمكن إحصاء أسماء شيوخه بالضبط.

قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: «أخذ الحديث عن: جبارة بن المغلس، وإبراهيم بن منذر، وابن نمير، وهشام بن عمار، وآخرين من هذه الطبقة، وأخذ عن أبي بكر بن شيبة بصفة خاصة[٤].

وسمع أصحاب مالك والليث»[٥].

وتلاميذه أيضاً في عدد كبير يضيق المقام عن ضبط أسمائهم، فنقتصر على ذكر بعض الأسماء على سبيل المثال فيما يلي:

١ ـ علي بن سعيد عبد الله الغداني.

٢ ـ إبراهيم بن دينار الجرشي الهمداني.

٣ ـ أحمد بن إبراهيم القزويني، جدّ الحافظ أبي يعلى الخليلي.

٤ ـ أبو الطيب أحمد بن روح الشعراني.

---

(١) «الخلاصة» (ص٣٤).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٣٩).

(٤) «بستان المحدثين» (ص١٢٥).

(٥) «مرقاة المفاتيح» (١/ ٧٢).

٥ ـ إسحاق بن محمد القزويني.
٦ ـ جعفر بن إدريس.
٧ ـ حسين بن علي بن يزدانيار.
٨ ـ سليمان بن يزيد القزويني.
٩ ـ محمد بن عيسى الصفار.
١٠ ـ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني.
١١ ـ أبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم المدني الأصبهاني.
وآخرون ممن سواهم[١].

اعتراف العلماء بفضله:

قد اعترف بفضله وكماله وجلالة شأنه وسعة حفظه للحديث: المؤرخون والعلماء في كل عصر.

فقال ابن خلكان: «كان إماماً في الحديث عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به»[٢].

وقال ابن كثير: «هو أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، صاحب كتاب «السنن» المشهورة، وهي دالّة على علمه وعمله وتبحُّره واطلاعه واتباعه للسنّة في الأصول والفروع»[٣].

وقال المحدث أبو يعلى الخليلي: «ثقة كبير متفق عليه محتجّ به، له معرفة بالحديث»[٤].

وقال الذهبي: «قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «أحد الأئمة، حافظ»[٦].

مذهبه:

لم ندر مذهبه الفقهي بالتحديد، غير أن الإمام ولي الله الدهلوي قال في

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٣٩).
(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).
(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ٧٠ ـ ٧١).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٣٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٨).
(٦) «تقريب التهذيب» (٢/ ١٤٨).

«الإنصاف»: «وأما أبو داود والترمذي فهما مجتهدان، منتسبان إلى أحمد وإسحاق، وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى»[١].

وقال العلّامة الكشميري: «وأما الإمام ابن ماجه القزويني فلعله شافعي»[٢].

وقال العلّامة طاهر بن صالح الجزائري في الإمام ابن ماجه وغيره من المحدثين: «هم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق[٣].

وذلك ما يظهر بالنظر في كتابه.

مؤلفاته:

ذكر المؤرخون له عديداً من المؤلفات، ومنها:

١ - التفسير.

٢ - والتاريخ.

٣ - والسنن.

فقد قال العلّامة ابن كثير عن تفسيره: «ولابن ماجه تفسير حافل»[٤].

وقال السيوطي: وأما «تاريخه» فقد سمّاه ابن خلكان: «تاريخ مليح»[٥]، وعبّر عنه ابن كثير بـ«تاريخ كامل»[٦].

وفاته:

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه «شروط الأئمة الستّة»: ورأيت بقزوين له تاريخاً على الرجال والأمصار من عهد

(١) نقلاً عن «معارف السنن» (١/ ٢٢).
(٢) «معارف السنن» (١/ ٢٢).
(٣) «توجيه النظر» (ص١٨٥).
(٤) «البداية والنهاية» (١١/ ٧١).
(٥) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).
(٦) «البداية والنهاية» (١١/ ٧١).

الصحابة إلى عصره، وفي آخره بخط جعفر بن إدريس صاحبه: مات أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المعروف يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث سبعين ومائتين، وسمعته يقول: وُلدت في سنة تسع ومائتين، ومات وله أربع وستون سنة، وصلّى عليه أخوه أبو بكر، وتولّى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله(١).

ورثاه العلماء بأبيات عند وفاته، وقيل: مات سنة خمس وسبعين(٢).

كتابه «السنن»

خصائص «سنن ابن ماجه»:

هي من أهمّ مصنفاته بالاتفاق، وسنفصل الكلام فيها في الصفحات التالية.

ومما لا يخفى أن العلماء والمحدثين قد أجمعوا على أهمية الكتاب وقيمته:

فقال الحافظ ابن حجر: وكتابه في السنن جامع جيد(٣).

وقال الحافظ ابن كثير في «اختصاره لعلوم الحديث لابن الصلاح»: «هو كتاب مفيد قويّ التبويب في الفقه»(٤).

وقام بتفصيل هذا الإجمال الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي، فقال: «لا يساويه كتاب في حسن الترتيب وسرد الأحاديث بالاختصار من دون التكرار»(٥).

وهذه أولى خصائص السنن التي أجمع عليها المحدثون والعلماء.

والثانية: أنها تحتوي على أحاديث غريبة تخلو منها الصحاح الخمسة، فقال العلّامة أبو الحسن السندي: إن المؤلف أورد في بعض الأبواب أحاديث لا توجد في الكتب الخمسة، ولو أنها ضعاف، ولكن أخرج

(١) «شروط الأئمة الستة» للمقدسي (ص٢٤ ـ ٢٥).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٤٠).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٤٠).
(٤) «الباعث الحثيث» (ص٩٠).
(٥) «بستان المحدثين» (ص١١٢).

المحدثون الآخرون في كتبهم أحاديث أخرى في ذلك المعنى.

والثالثة: التزم المؤلف بالإشارة إلى روايات مخصوصة لبلاد مختلفة، فقد أخرج روايتين مثلاً في «باب كل مسكر حرام»:

إحداهما: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا ابن وهب، أخبرنا ابن جريج عن أيوب بن هانئ، عن مسروق، عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال: «**كل مسكر حرام**.....» إلخ، ثم قال: «هذا حديث المصريين»(١).

وثانيهما: حدثنا علي بن ميمون الرقي، ثنا خالد بن عيان، عن سليمان بن عبد الله بن الزبرقان عن يعلى بن شدّاد بن أوس، سمعت معاوية يقول: «كل مسكر حرام»، ثم قال: هذا حديث الرقّيين(٢).

والرابعة: وقد يشير ضمن بعض الأحاديث إلى بعض الوقائع التي تلقي ضوءاً على صلة المسلمين في ذلك العصر بالحديث النبوي الشريف، فقد أخرج ـ مثلاً ـ تحت «باب ما جاء فيما يستحب من التطوع بالنهار»: قال وكيع: زاد فيه أبي: فقال حبيب بن ثابت، يا أبا إسحاق: ما أحبّ أن لي بحديثك هذا ملء مسجدك هذا ذهباً(٣).

والخامسة: أن فيها خمس روايات ثلاثيات أيضاً، مع أن أعلى روايات مسلم والنسائي هي الرباعيات التي هي بكثرة في «سنن ابن ماجه»، إلّا أنها بعدد اثنين وعشرين في «صحيح البخاري» ورواية واحدة في الترمذي.

وهذه الروايات الخمسة مروية بسند واحد، وهي عالية من حيث الطبقة لدى ابن ماجه، إلّا أنها لا وزن لها من حيث الإسناد، وقد جرح المحدثون على أحد رواتها وهو «كثير بن سليم»، ونورد هذه الروايات الخمسة فيما يلي:

١ ـ حدثنا جبارة بن المغلس، ثنا كثير بن سليم، سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «**من أحبّ أن يكثر الله خير بيته فليتوضأ إذا**

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٣/ ١٩٨، رقم ٣٣٨٨).
(٢) نفس المصدر (٣/ ١٩٨، رقم ٣٣٨٩).
(٣) نفس المصدر (١/ ٤٤١، رقم ١١٦١).

حضر غداؤه وإذا رفع»، «باب الوضوء عند الطعام»[١].

٢ ـ حدثنا جبارة بن المغلس، ثنا كثير بن سليم، عن أنس بن مالك قال: «**ما رفع من بين يدي رسول الله ﷺ فضل شواء قط ولا حملت معه طنفسة**»[٢].

٣ ـ حدثنا جبارة بن المغلس، ثنا كثير بن سليم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**الخير أسرع إلى البيت الذي يغشى من الشفرة إلى سنام البعير**»[٣].

٤ ـ حدثنا جبارة بن المغلس، ثنا كثير بن سليم، سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «**ما مررت بليلة أسري بي بملأ إلا قالوا: مُر أمتك بالحجامة**»[٤].

٥ ـ حدثنا جبارة بن المغلس، ثنا كثير بن سليم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن هذه الأمة مرحومة، عذابها بأيديها، فإذا كان يوم القيامة دفع إلى كل رجل من المسلمين رجل من المشركين، فيقال: هذه فداؤك من النار**»[٥].

قول الإمام أبي زرعة في «سنن ابن ماجه»:

أبو زرعة هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي المتوفى سنة (٢٦٤هـ)، وكان من أئمة الحديث المشهورين، وهو أحد الثلاثة الذين قال فيهم الإمام الطحاوي: «ثلاثة بالري لم يكن في الأرض مثلهم في وقتهم، أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن وارة»[٦].

وقال الذهبي في أبي زرعة: «وكان من أفراد الدهر حفظاً وذكاءً وديناً وعلماً وعملاً»[٧].

---

(١) سنن ابن ماجه (٣/ ١٥٤، رقم ٣٢٦٠).
(٢) نفس المصدر (٣/ ١٧٠، رقم ٣٣١٠).
(٣) نفس المصدر (٣/ ١٨٦، رقم ٣٣٥٦).
(٤) «سنن ابن ماجه (٣/ ٣٢٩، رقم ٣٤٧٩).
(٥) نفس المصدر (٣/ ٥٣٢، رقم ٤٢٩٢).
(٦) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٧).
(٧) نفس المصدر (٢/ ٥٥٧).

فهو الذي عرض الإمام ابن ماجه هذه السنن عليه، فنظر فيه وقال: أظن، إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها»(١).

والواقع أن قول الحافظ أبي زرعة قد صدق حرفاً بحرف، وبين أيدينا اليوم كثير من الكتب التي هي أقوى منه صحةً وإسناداً، ولم تتلقّ من القبول ما تلقّته «سنن ابن ماجه»، كما قال المؤرخ ابن العماد الحنبلي عن «صحيح ابن حبان»: «وأكثر النقاد على أن صحيحه أصح من «سنن ابن ماجه»»(٢).

إدخال «سنن ابن ماجه» في الكتب الستة:

عدّ الحافظ سعيد بن السكن أربعة كتب من أصول الإسلام، فقال(٣): هذه قواعد الإسلام: كتاب «مسلم» وكتاب «البخاري» وكتاب «أبي داود» وكتاب «النسائي». وذهب إلى هذا الرأي أبو عبد الله بن منده الحافظ فقال: الذين خرّجوا الصحيح أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. ثم جاء الحافظ أبو طاهر السلفي وأضاف الترمذي إلى الكتب الأربعة وقال: الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب. ثم يذكر ابن الصلاح (ت٦٤٢هـ) في «مقدمته» والنووي (ت٦٧٦هـ) في «تقريبه» وفيات أصحاب كتب الحديث الخمسة المعتمدة ولا يزيدان عليهم، وصرفا النظر عن الإمام ابن ماجه.

ولذلك تعقب السيوطي في «تدريب الراوي» الإمام النووي فقال: «لم يدخل المصنف سنن ابن ماجه في الأصول، وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها(٤).

وقيل: وأول من ضمّه إليها ابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) فتابعه أصحاب الأطراف والرجال والناس(٥).

وقال الحافظ: «أول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل بن

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦).
(٢) «شذرات الذهب» (٢/ ١٦ ترجمة محمد بن حبان.
(٣) انظر: «ما تمس إليه الحاجة» للشيخ عبد الرشيد النعماني (ص١٣٦).
(٤) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٢). (٥) المرجع السابق (١/ ١٠٢).

طاهر، حيث أدرجه معها في «الأطراف»، وكذا في «شروط الأئمة الستة»، ثم الحافظ عبد الغني (ت٦٠٠هـ) في كتابه «الإكمال في تحقيق أسماء الرجال»، الذي هذّبه الحافظ المزي[١].

ثم أضاف بعد ذلك المحدث رزين بن معاوية العبدري السرقسطي المالكي المتوفى سنة (٥٢٥هـ) «الموطأ» إلى الخمسة في كتابه: «التجريد للصحاح والسنن»، ثم تبعه المحدث المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير المتوفى سنة (٦٢٦هـ)، في كتابه «جامع الأصول».

وعلى العكس من ذلك أول من أضاف «سنن الدارمي» بدل «ابن ماجه» بعد إضافته إلى الكتب الخمسة هو الحافظ أبو سعيد خليل بن كِيْكَلْدي العلائي المتوفى سنة (٧٦١هـ)، نقل العلّامة محمد عابد السندي قول الشيخ الإمام صلاح الدين العلائي، أنه قال: «لو قدم «مسند الدارمي» بدل «ابن ماجه» فكان سادساً لكان أولى»[٢].

ثم تبع العلائي الحافظ ابن حجر العسقلاني كما ينقله السيوطي في «التدريب»: قال شيخ الإسلام: «ليس ـ يعني «مسند الدارمي» ـ دون السنن في الرتبة، بل لو ضُمّ إلى الخمسة لكان أولى من «ابن ماجه»، فإنه أمثل من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير»[٣].

قال المحدّث العلّامة عبد الغني النابلسي في «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث»: «قد اختلف في السادس، فعند المشارقة هو كتاب «السنن» لأبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني، وعند المغاربة كتاب «الموطأ» للإمام مالك بن أنس الأصبحي»، لكن صرح الشيخ أبو الحسن السندي في مقدمة شرحه على «سنن ابن ماجه»: أن غالب المتأخرين على أنه ـ يعني سنن ابن ماجه ـ سادس الستة»[٤].

قلت: وأما من ناحية الصحة والقوة فموطأ مالك أمثل منه بكثير، فإن

---

(١) انظر: «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٣٥).
(٢) المرجع السابق (ص١٤٠).
(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٧٤).
(٤) نقلاً عن «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٤١ ـ ١٤٢).

«الموطأ» قدّمه الإمام ولي الله الدهلوي على «الصحيحين»، فأما إضافته أي «سنن ابن ماجه» إلى الكتب الخمسة فذلك من الناحية المفيدة الأخرى تخلو منها غيره، إذ أن فيه بعض الزوائد التي لا توجد في «الموطأ» ولا في غيره من الكتب.

فقال العلّامة الترهتي الشيخ محمد بن يحيى، الشهير بـ«المحسن»، التيمي، ثم البكري: «وكتابه هذا لا يعدّ من الأصول ولا يلتحق بها، على هذا أدرج أهل العلم بالأثر والمتقدمون منهم، وكثير من محققي المتأخرين، ولمّا رآه بعضهم كتاباً مفيداً قوي النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده على «الموطأ» أدرجه على وهنه في الأصول»[١].

وهكذا رغم أهمية «مسند الدارمي» قد سدّت «سنن ابن ماجه» فراغ الكتب الستة من الصحاح منذ زمان، فكتب المؤرخ ابن خلكان المتوفى سنة (٦٠١هـ)، في ترجمة الإمام ابن ماجه: «وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة»[٢].

مكانة «السنن» في الكتب الستة:

قال أبو القاسم الرافعي المتوفى سنة (٦٢٣هـ)، في تاريخ قزوين المسمى بـ«التدوين»: «والحفاظ يقرنون كتابه بالصحيحين وسنن أبي داود والنسائي ويحتجّون بما فيه»[٣].

وقال العلّامة ابن كثير في «البداية والنهاية»: «كلها جياد سوى اليسيرة»[٤].

وقال العلّامة الذهبي: «سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدّره أحاديث واهية ليست بالكثير»[٥]. وقد حُكي عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها (يعني روايات سنن ابن ماجه) بضعة عشر حديثاً[٦]، إلّا أن الذهبي نقل

(١) «اليانع الجني على هامش كشف الأستار» (ص٥٦).
(٢) «وفيات الأعيان» (٤/٢٧٩).
(٣) انظر «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٣٣).
(٤) «البداية والنهاية» (١١/ ٧١).
(٥) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٦).
(٦) «البداية والنهاية» (١١/ ٧١).

قول أبي زرعة أنه قال: «لعلّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف»[١]، فأصبح للإمام أبي زرعة ـ عن طريق ذلك ـ قولان.

ويحتمل أن تكون هذه الروايات، مما أدخله ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات»، وبحث السيوطي في ذلك في «التعقيبات على الموضوعات» بكل تفصيل، وقال نقلاً عن أبي عبد الله بن رُشيد: «إن ابن ماجه أخرج الأحاديث عن الذين اتهموا بالكذب، وبعض رواياته من طريقهم فحسب، وبالجملة فهو دون الكتب الخمسة في المرتبة» كما قال العلّامة السندي في مقدمة تعليقه[٢].

إزالة شبهة في «السنن»:

ومن أجل الأحاديث الضعيفة التي في «سنن ابن ماجه» اشتهر ما قاله الحافظ المزيّ: «كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: «كتابه في «السنن» جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً»[٤]، ولكنه لم يوافق على هذه الكلية والإطلاق، فقال في ذلك: «وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة»[٥].

وحمل كلام الشيخ المزي على الرجال أولى، وأما حمله على أحاديث فلا يصح.

فإن الواقع أن ما انفرد به ابن ماجه من روايات فيها الصحاح والحسان أيضاً، ولا يصح هذا الحكم في الرجال أيضاً عند الشيخ المحدث عبد الرشيد النعماني، وأوضح ذلك في كتابه «ابن ماجه وعلم الحديث» بالأمثلة.

من أجل هذه الوجوه سُلّمت لابن ماجه مكانة أخيرة في الكتب الستة، فكتب العلّامة أبو الحسن السندي شارح ابن ماجه في مقدمة شرحه:

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٦).
(٢) انظر: «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٤٢).
(٣) انظر: «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٣٥).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٤٠).
(٥) المرجع السابق (٥/ ٣٤٠).

«وبالجملة فهو دون الكتب الخمسة في المرتبة»[١].

تنبيه:

قال الشيخ المحدث عبد الحق الدهلوي: وتحتوي هذه الكتب الستة على جميع أنواع الحديث من الصحاح والحسان والضعاف، وتسميتها بـ«الصحاح» على التغليب[٢]، ولا يعزبنّ عن البال أن مراتب الصحة بين الكتب الستة اعتبرت من حيث المجموع.

عدد الأبواب والأحاديث في سننه:

عدد كتب سننه اثنان وثلاثون كتاباً، وعدد أبوابه ألف وخمس مائة باب، وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث[٣]، كلها جياد سوى اليسيرة[٤].

رواتها:

تلاميذ ابن ماجه كثيرون جداً، وروى عنه السنن خلق كثير لكن رواية الشيخ أبي الحسن القطان تلقّت قبولاً حسناً، وعدّة روايات رويت من سنده في نسخته، وهذا هو المراد بـ«قال أبو الحسن حدثنا» في النسخ المطبوعة، وكان من كبار العلماء وأئمة الحديث في عصره، وُلد في سنة (٢٥٤هـ).

شروحها والكتب المؤلفة حولها:

فمن أجل أهمية السنن البالغة اعتنى بها العلماء في كل عصر، وكتبوا عليها الشروح والحواشي والتعليقات وما يتعلق بها، فنورد بعض التفاصيل فيما يلي:

أولاً: «شرح ابن ماجه»، للإمام الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، هذا أول شرح لـ«سنن ابن ماجه»، بقي ناقصاً رغم جامعيته، ويشتمل شرح جزء واحد على خمسة مجلدات. (مطبوع).

ثانياً: «شرح ابن رجب الحنبلي» المتوفى سنة (٧٩٥هـ).

---

(١) انظر: «ما تمس إليه الحاجة» (ص١٤٢). (٢) «أشعة اللمعات» (١/ ١١٥).
(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٦). (٤) «البداية والنهاية» (١١/ ٧١).

ثالثاً: «ما تمسّ به الحاجة على سنن ابن ماجه» للشيخ سراج الدين عمر بن علي الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، هذا شرح الزوائد من روايات ابن ماجه على الكتب الخمسة.

رابعاً: «الديباجة»، للشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري المتوفى سنة (٨٠٨هـ)، هذا في خمسة مجلدات، وهو مخطوط.

خامساً: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، للشيخ شهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠هـ)، تكلم على الأحاديث وعُني بتعيين درجتها، طبع بمصر في ثلاثة مجلدات.

سادساً: «نور مصباح الزجاجة»، للشيخ علي بن سليمان المالكي المغربي، هذا «مختصر مصباح الزجاجة» للعلامة السيوطي، طبع بمصر.

سابعاً: «شرح ابن ماجه»، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي الحنفي المتوفى سنة (١١٨٣هـ)، فيه عناية خاصة بضبط الألفاظ وحلّ الكلمات الغريبة وبيان الإعراب. (مطبوع).

ثامناً: «إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه» للشيخ عبد الغني بن أبي سعيد المجددي المتوفى سنة (١٢٩٥هـ)، هذا تعليق مختصر. (مطبوع).

تاسعاً: «التعليق على سنن ابن ماجه»، للشيخ فخر الدين الگنگوهي. هذا تعليق مشهور متداول، جمع فيه شرح السيوطي وتعليق عبد الغني المجددي بزيادات.

عاشراً: «مفتاح الحاجة» للشيخ محمد علي. (مطبوع).

حادي عشر: «المجرد في أسماء رجال ابن ماجه كلهم سوى من أخرج منهم في أحد الصحيحين» للإمام الذهبي، وتوجد نسخته الخطية في المكتبة الظاهرية. (طبع).

ثاني عشر: «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» و«ابن ماجه وعلم الحديث» للشيخ المحدث عبد الرشيد النعماني، تكلم فيهما على «علم الحديث» و«سنن ابن ماجه» بكل بسط وتفصيل، ولا بُدّ لطالب الحديث من مطالعتهما.



الإمام الطحاوي

اسمه ونسبه:

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري الطحاوي[١].

واتفق المحدثون والمؤرخون على نسبه هذا، عداده في حجر الأزد من قبائل اليمن، سكن أجداده مصر بعد الفتح الإسلامي.

والحجر ـ بفتح الحاء وسكون الجيم ـ فخذ من أفخاذ قبيلة الأزد المعروفة، ويقال للأزد هذه: أزد الحجر، تمييزاً لها عن أزد شنوءة، والأزد ـ بفتح الهمزة وسكون الزاي ـ، لها أفخاذ كثيرة، شرحها في كتب أنساب العرب[٢].

ونسبته الطحاوي إلى طحا ـ بفتح الطاء والحاء المهملتين، وبعدهما ألف ـ، وهي قرية بصعيد مصر[٣]، وبخلاف ذلك قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان»: وليس من نفس «طحا»، وإنما هو من قرية قريبة منها يقال لها: «طحطوط»، فكره أن يقال له: «طحطوطي»، فيظن أنه منسوب إلى «الضراط» و«طحطوط» قرية صغيرة مقدار عشرة أبيات[٤].

مولده:

اختلف في سنة ولادته، فقيل: وُلد في سنة (٢٣١هـ)، وقال أبو سعد السمعاني: «ولد سنة تسع وعشرين ومائتين، وهو الصحيح»[٥]، وقد صوّب

(١) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٠٩).
(٢) «الحاوي» (ص٣).
(٣) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٢).
(٤) «معجم البلدان» (٤/ ٢٢).
(٥) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٢).

هذا الأخيرَ ابنُ خلكان والذهبي، وهكذا رُوي عن الإمام الطحاوي أيضاً.

موطن الإمام الطحاوي (مصر):

رأيت من الضروري إيضاح مكانة مصر العلمية والدينية، التي نشأ فيها الإمام الطحاوي وترعرع وتنفّس في أجوائها وبلغ بها رشده، ومصر هي الأرض التي دخل فيها ثلاث مائة من الصحابة وسكنوا بها ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وقد ذكر السيوطي أحوالهم في «در السحابة في من دخل مصر من الصحابة».

وقال السخاوي: «هي بلد عظيم وقطر متسع شرقي وغربي، وصعيد أعلى وأدنى، افتتحها عمرو بن العاص في زمن عمر رضي الله عنهما وسكنها خلق من الصحابة وكَثُر العلم بها في زمن التابعين، ثم ازداد في زمن عمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب وحيوة بن شريح والليث بن سعد وابن لهيعة، وإلى زمن أبو وهب والشافعي وابن القاسم وأصحابهم»[1].

ثم قال بعد ذلك: «وما زال بها علم جمّ إلى أن ضعف ذلك باستيلاء العُبيديين الرافضة عليها سنة ثمان وخمسين وثلاث مائة»[2].

وتم بها كذلك تدوين المذهب الجديد للإمام الشافعي.

ونافع تلميذ عبد الله بن عمر، وقد لازمه ثلاثين عاماً، قد بعثه عمر بن عبد العزيز في عهد خلافته إلى مصر معلماً.

والليث بن سعد كان مصرياً، وهو الذي قال عنه الإمام الشافعي: «الليث أفقه من مالك إلّا أنه ضيّعه أصحابه»[3].

وبما أن أكثر القضاة كانوا أحنافاً، فكان للفقه الحنفي أثر وقوة وشهرة في الديار المصرية.

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص١٣٨).
(٢) المرجع السابق (ص١٣٨).
(٣) «الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية» (ص٦).

عصره:

لقد عاش الإمامُ أبو جعفر الطحاوي في عصر أولئك المحدثين الكرام الذين أدرجت الأمة كتبهم في «الصحاح الستة»، وله شأن في العلم والتحقيق، و«هو إمام مجتهد ومجدد» كما قاله ابن الأثير الجزري، قال: وأريد بكونه مجدداً من حيث الحديث ومحامله وغوامضه والبحث والتحقيق، فهو إمام طريقته المبتكرة، حيث إن القدماء كانوا يقتنعون برواية الأحاديث في كتبهم من غير أن يستعرضوا البحث والتحقيق كثيراً[(١)].

وإن كتابه «شرح معاني الآثار» له مكانة مميزة من حيث الخصائص والمزايا، من بين جميع الكتب في الحديث، فتأكّدت الحاجة إلى التعريف بشخصيته البارزة ومآثره القيّمة في علم الحديث النبوي الشريف ولو بالاختصار.

طلبه للعلم:

قدم الإمام الطحاوي إلى مصر في طلب العلم، وقرأ على خاله أبي إبراهيم المزني، الذي كان من أجلّ تلاميذ الإمام الشافعي، فكان شافعياً في بداية أمره، ثم لما تولّى أحمد بن أبي عمران الحنفي منصب القضاء في مصر لازمه وأخذ عنه العلم، حتى اختار المذهب الحنفي إعجاباً بعلمه وفضله.

وذكر أبو يعلى الخليلي في كتاب «الإرشاد» في ترجمة المزني أن الطحاوي المذكور كان ابن أخت المزني، وأن محمد بن أحمد الشروطي قال: قلت للطحاوي: «لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة؟ فقال: «لأني كنت أرى خالي يُديم النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه»[(٢)].

ولقد ذكر العلّامة محمد زاهد الكوثري هذه الرواية بشيء من البسط والتفصيل فقال: «أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني أفقه أصحاب الإمام الشافعي وأحدّهم ذكاء، كان خال الطحاوي، فأخذ يتفقّه عليه في نشأته،

---

(١) «معارف السنن» (١/ ١١٥).

(٢) «وفيات الأعيان» (٣/ ٧١).

فكلما تقدّم في الفقه كان يجد نفسه بين تدافع مدّ وجزر في التأصيل والتفريع، وبين إقدام وإحجام، وفي النقض والإبرام، في قديم المسائل وحديثها، وكان لا يجد عند خاله ما يشفي غلته في بحوثه، فأخذ يترصد ما يعمله خاله في المسائل الخلافية، فإذا هو كثير المطالعة لكتب أبي حنيفة فينفرد عن إمامه منحازاً إلى رأي أبي حنيفة في كثير من مسائل سجلها في مختصره، فأخذ يطلع على المنهج الفقهي عند أهل العراق فاجتذبه حتى أخذ يتفقه على أحمد بن أبي عمران القادم من العراق بعد أن اطلع على ردّ بكار بن قتيبة على كتاب المزني»[١].

وقد مضى قريباً من قول «محمد بن أحمد الشروطي» ما نقله ابن خلكان في «وفياته»، وهكذا في نقل البدر العيني، يعني: فبدأت أديم النظر فيها فاجتذبتني إلى المذهب، كما حملت تلك الكتب خالي على الانحياز إلى أبي حنيفة في كثير من المسائل.

وقول الطحاوي نفسه في سبب انتقاله هو جدير بالتعويل[٢]، وباقي الحكايات التي حُكيت في «لسان الميزان» والكتب الأخرى من الرجال والتاريخ لا تصلح للاعتبار، وليس لها سند يوثق به، وتخالف الدراية كذلك.

رحلته في طلب الحديث:

قال أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر»: «وتفقه أولاً على خاله أبي إبراهيم إسماعيل المزني صاحب الشافعي، وسمع منه كتاب «السنن» روايته من الشافعي وغير ذلك، وسمع الحديث من أهل عصره[٣]، فلحق كثيراً من العلماء، نذكر أسماء بعضهم فيما يلي:

١ - يونس بن عبد الأعلى المتوفى سنة (٢٦٤هـ)، الذي قال فيه الذهبي بصريح العبارة: عالم الديار المصرية الإمام الحافظ المقرئ[٤].

---

(١) «الحاوي» (ص١٥).
(٢) المرجع السابق (ص١٧).
(٣) «لسان الميزان» (١/ ٣٠٠).
(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٢٧).

٢ ـ هارون بن سعيد الأيلي.

٣ ـ محمد بن عبد الله بن الحكيم.

٤ ـ بحر بن نصر.

٥ ـ عيسى بن إبراهيم بن مثرود.

وغيرهم من أصحاب ابن عيينة وابن وهب وهذه الطبقة. وخرج إلى الشام فسمع ببيت المقدس وغزة وعسقلان، وتفقه بدمشق على القاضي أبي حازم ورجع إلى مصر سنة (٢٦٩هـ)[١].

وقال العلّامة الكوثري: «من اطلع على تراجم شيوخ الطحاوي علم أن بينهم مصريين ومغاربة ويمنيين وبصريين وكوفيين وحجازيين وشاميين وخراسانيين ومن سائر الأقطار، فتلقى ما عندهم من الأخبار والآثار، وقد تنقل في البلدان المصرية وغير المصرية لتحمّل ما عند شيوخ الرواية فيها من الحديث وسائر العلوم، وكان شديد الملازمة لكل قادم إلى مصر من أهل العلم من شتّى الأقطار حتى جمع إلى علمه ما عندهم من العلوم»[٢].

شيوخه:

عدد شيوخه كثير لا يحصى، وبمجرد إيقاع النظر إلى أسماؤهم يتجلّى أنه أخذ الحديث عن جميع الأئمة والأساطين في العلم في عصره، وفيهم شيوخ البخاري ومسلم، إذ أن عمر الطحاوي كان حين مات أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب «الصحيح» سبعاً وعشرين سنة، لأن البخاري مات سنة ستة وخمسين ومائتين، وكان عمره حين مات مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» اثنين وثلاثين سنةً، لأن مسلماً مات في سنة إحدى وستين ومائتين، وشاركه الطحاوي في روايته عن بعض شيوخه[٣]، والإمام الطحاوي يروي عن الشافعي بواسطة وعن مالك بواسطتين، وعن أبي حنيفة بثلاث وسائط[٤].

(١) «لسان الميزان» (١/ ٣٠٠).
(٢) «معارف السنن» (١/ ١١٥).
(٣) المرجع السابق (ص٤).
(٤) «معارف السنن» (١/ ١١٥).

وهو يروي عن مشايخ يشاركه فيهم أصحاب الصحاح الآخرون أيضاً، ويبلغ عدد هؤلاء ستة وثلاثين[١].

تلاميذه:

هم في غاية الكثرة، وقد رحل إليه عدد غير قليل من حفّاظ الحديث والفقهاء، فسمعوا منه، وانتفعوا به، وقد أفرد بعض أهل العلم التأليف للذين رووا عنه.

فنذكر قائمة إجمالية بالذين أخذوا عنه فيما يلي:

١ ـ علي بن أحمد الطحاوي.

٢ ـ أبو محمد بن زبر القاضي.

٣ ـ أبو الحسن محمد بن أحمد الإخميمي.

٤ ـ أبو الحسن محمد بن المظفر الحافظ البغدادي.

٥ ـ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني.

٦ ـ أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرئ.

٧ ـ أحمد بن القاسم الخشاب.

٨ ـ يوسف بن القاسم الميانجي.

٩ ـ أحمد بن عبد الوارث الزجاج.

١٠ ـ عبد العزيز بن محمد الجوهري.

١١ ـ محمد بن أبي بكر بن مطروح.

١٢ ـ محمد بن الحسن بن عمر التنوخي[٢]، وآخرون ممن لا يحصون.

مكانته العلمية:

كانت له مَلَكة راسخة في الفقه والاجتهاد إلى حفظ الحديث، وعدّه علي القاري من المجتهدين من الطبقة الثالثة، فقال: «الثالثة طبقة المجتهدين في

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل: مقدمة «أماني الأحبار».

(٢) «لسان الميزان» (١/ ٣٠٢).

المسائل التي لا رواية عن صاحب المذهب، كالخصاف، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي الحسن الكرخي، وشمس الأئمة الحلوائي، وشمس الأئمة السرخسي، وفخر الإسلام البزدوي، وفخر الدين قاضي خان وأمثالهم، فإنهم لا يقدرون على المخالفة للشيخ، لا في الأصول ولا في الفروع، لكنهم يستنبطون الأحكام في مسألة لا نصّ فيها على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها. انتهى[١].

وعلى العكس من ذلك، قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: «إن مختصر الطحاوي يدلّ على أنه مجتهد منتسب ليس مقلد محض لأبي حنيفة، لأنه عدل في عدة مسائل عن مذهبه»[٢]، فلذلك عدّه مولانا عبد الحي اللكنوي من طبقة الإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن الشيباني، فقال: «ليس أقلّ رتبةً منهما».

مكانته في الجرح والتعديل:

وله براعة كاملة في الرجال والجرح والتعديل، وألّف فيه كتباً، فألّف «التاريخ الكبير» و«نقض المدلسين» الذي ردّ فيه على الكرابيسي، وألّف كتاباً للرد على كتاب «النسب» لأبي عبيد، ومن تلاميذه: ابن يونس والطبراني وابن عدي من أئمة الجرح والتعديل، لكن مؤلفاته مفقودة اليوم، ويدلّ على مكانته في الجرح والتعديل ما تكلم في «مشكل الآثار» و«شرح معاني الآثار» على الرواة عند الكلام حول الأحاديث المتعارضة.

ثناء العلماء على الطحاوي واعترافهم بفضله:

قد اعترف المؤرخون والمحدثون بفضله وكماله وعلوّ كعبه في العلم في كل عصر، من أمثال: الطبراني وأبي بكر الخطيب والحميدي وابن عساكر وغيرهم من المتقدمين، ومن أمثال: أبي الحجاج المزي والحافظ الذهبي والعلّامة ابن كثير وغيرهم من المتأخرين، والواقع أن الإمام الطحاوي كان

---

(١) مقدمة «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار» (ص٥٩).
(٢) «بستان المحدثين» (ص٩٦).

منقطع النظير في الفقه والاستنباط من القرآن والحديث في عصره وما بعده، وقيل: «أعلم الناس بمذهب الإمام أبي حنيفة»[(١)].

وقال العلّامة ابن عبد البر المالكي: «كان الطحاوي من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم وفقههم مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء»[(٢)].

وقال ابن العماد الحنبلي: «شيخ الحنفية، الثقة الثبت، برع في الفقه والحديث»[(٣)].

ولقّبه ابن تغري بردي بـ: «أحد الأعلام، وشيخ الإسلام»، وقال: «كان إمام عصره بلا مدافعة في الفقه والحديث واختلاف العلماء والأحكام واللغة والنحو، وصنّف المصنفات الحسان»[(٤)].

وقال ابن الجوزي: «كان ثبتاً فهماً فقيهاً عاقلاً»[(٥)].

الكلام على من انتقدوا الطحاوي:

قد انتقده بعض العلماء المتأخرين رغم جلالة شأنه وعلوّ مكانته وثقافته وديانته وحفظه وأمانته.

والحق أن انتقاداتهم تتضاءل أمام اعتراف العلماء المتقدمين بفضله وتوثيقهم إياه.

فقد قال العلّامة ابن تيمية، مثلاً في «منهاج السنّة» ردًّا على رواية ردّ الشمش: «والطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم، ولهذا روى في «شرح معاني الآثار» الأحاديث المختلفة، وإنما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد لا يثبت ولا يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً»[(٦)].

لعله توهم بقول ابن الجوزي، فإنه عدّه موضوعاً، وتشدّده في هذا الباب

---

(١) «معارف السنن» (١/ ١١٤).
(٢) «لسان الميزان» (١/ ٣٠١).
(٣) «شذرات الذهب» (١/ ٢٨٨).
(٤) «النجوم الزاهرة» (٣/ ٢٤٠).
(٥) انظر «الحاوي» (ص١٣).
(٦) «منهاج السنّة» (٤/ ١٩٤).

معروف، مع أنه قد صحّحه كثير من العلماء، فقد صحّحه الحافظ أبو الفتح الأزدي، وحسّنه أبو زرعة وابن العراقي، وخطّأ الحافظ ابنُ حجر ابنَ الجوزي، ورُوي هذا الحديث من طرق مختلفة، فصحّحه الطحاوي والخفاجي وصحّحه السيوطي في «اللآلي المصنوعة».

مؤلفاته:

صنّف الطحاوي مؤلفات كثيرة في مختلف الفنون زادت على ثمانية وثلاثين مؤلفاً، وتصانيفه في غاية الحسن والجمع والتحقيق وكثرة الفوائد، قبلها العلماء والمحققون والفقهاء المدققون، وكانت عناية المتقدمين بكتبه أكثر من المتأخرين، لكن جلّها فُقِدَ ولم يصل إلينا مع الأسف، ونعرض قائمتها فيما يلي:

١	«معاني الآثار»: سنشبع الكلام عليه في الصفحات التالية.	٢	«مشكل الآثار»: قال علي القاري: «هو آخر مؤلفاته»[1]، قام المؤلف فيه برفع التعارض الواقع بين الأحاديث، واستخراج المسائل والأحكام. طُبع منه أربعة مجلدات بـ«حيدرآباد» الهند، لم يصل إلى نصفه، وقد طبع بعد ذلك بكامله في ستة عشر مجلداً، وقام باختصاره القاضي ابن رشد مع بعض الانتقادات، وقام باختصار هذا المختصر القاضي جمال الدين يوسف بن موسى الملطي، وهو شيخ العلّامة العيني، وطبع باسم «المعتصر من المختصر».
٣	«اختلاف العلماء»: (٣٠) جزءاً، واختصره الإمام أبو بكر الجصاص الرازي، وقد طبع في خمسة مجلدات.	٤	كتاب «الأحكام»: (٢٠) جزءاً.
٥	كتاب «الشروط الكبير»: (٤٠) جزءاً.	٦	كتاب «الشروط الأوسط».

(١) «الفوائد البهية» (ص٤٤).

٧	كتاب «الشروط الصغير».		٨	«مختصر الطحاوي»: طبع بـ«حيدر آباد» واشتهر.
٩	«نقض كتاب المدلسين»، ردًّا على «كتاب المدلسين»: للكرابيسي.		١٠	«الردّ على أبي عبيد».
١١	«التاريخ الكبير».		١٢	كتاب «في النحل وأحكامها».
١٣	«عقيدة الطحاوي»: مطبوع.		١٤	«سنن الشافعي»، جمع فيه الأحاديث التي أخذها عن المزني عن الشافعي. قال العيني: «أكثر الرواة لمسند الشافعي بواسطة الإمام الطحاوي، ولذلك يسمّى «مسندُ الشافعي» «مسندَ الطحاوي» أيضاً. مطبوع.
١٥	«شرح المغني».		١٦	«النوادر الفقهية»: (١٠) أجزاء.
١٧	«النوادر والحكايات»: في نيف وعشرين جزءاً.		١٨	«جزء في حكم أرض مكة».
١٩	«جزء في قسم الفيء والغنائم».		٢٠	كتاب «الأشربة».
٢١	«الردّ على عيسى بن أبان».		٢٢	«جزء في الرزية».
٢٣	«شرح الجامع الكبير للإمام محمد».		٢٤	شرح «الجامع الصغير» له أيضاً.
٢٥	كتاب «المحاضر والسجلات».		٢٦	كتاب «الوصايا».
٢٧	كتاب «الفرائض».		٢٨	«أخبار أبي حنيفة وأصحابه».
٢٩	كتاب «التسوية بين (حدثنا) و(أخبرنا)»، وقد طبع مراراً.		٣٠	كتاب «صحيح الآثار».
٣١	«اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين.		٣٢	كتاب «العزل».
٣٣	«مناقب أبي حنيفة».		٣٤	«أحكام القرآن»، طبع منه مجلدان.

وفاته:

أما وفاته فقال الجمهور: «توفي في سنة (٣٢١هـ)، ليلة الخميس مستهلّ ذي القعدة بمصر، ودفن بالقرافة»[١].

«شرح معاني الآثار»

قال علي القاري: «هو أول مصنفاته»[٢]، وهو أكثر أهميةً وشهرةً وتداولاً بين الناس، واعتنى به العلماء بصفة خاصة، وهو من الكتب التي أكثر الحافظ السخاوي من الوصاية بمطالعتها، وقال العلّامة أمير الإتقاني: «فانظر «شرح معاني الآثار»، هل ترى له نظيراً في سائر المذاهب، فضلاً عن مذهبنا هذا»[٣]، وتولى العلّامة بدر الدين العيني تدريسه إلى عدة سنوات.

مكانة «معاني الآثار» بين كتب الحديث:

وقد رجّحه العيني على كثير من كتب الحديث المشهورة والمقبولة، فقال: «وأما رجحانه على نحو «سنن أبي داود» و«جامع الترمذي» و«سنن ابن ماجه» ونحوها؛ فظاهر لا يشك فيه عاقل ولا يرتاب فيه إلّا جاهل»[٤].

وقد جعله ابن حزم ـ على الرغم من جموده وتشدُّده ـ بمثابة «سنن أبي داود» و«سنن النسائي»[٥].

وكتب «ابن خلدون» اتباعاً للإمام الدارقطني: «شروط الطحاوي غير متفق عليها كالرواية عن المستور الحال وغيره، فلذا قُدّم الصحيحان، بل وكتب السنن المرفوعة عليه لتأخّر شرطه عن شروطهم»[٦].

وقال العلّامة أنور شاه الكشميري: «ويقربه ـ يعني «سنن أبي داود» ـ عندي كتاب الطحاوي المشهور بـ«شرح معاني الآثار»، فإن رواته كلهم معروفون وإن كان بعضهم متكلماً فيه أيضاً، ثم «الترمذي» وبعده «ابن ماجه»[٧].

---

(١) المرجع السابق (١/ ٧٢). (٢) مقدمة «أماني الأحبار» (ص٦٠).
(٣) «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (ص٤٥).
(٤) «الحاوي» (ص١٤). (٥) مقدمة «التعليق الممجد» (١/ ٧٦).
(٦) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٧٥).
(٧) مقدمة «فيض الباري» (ص٥٧ ـ ٥٨).

الردّ على انتقادات البيهقي على الإمام الطحاوي:

كان للبيهقي رأي في الإمام الطحاوي لم يوافقه عليه أحد من العلماء الأعلام من المتقدمين، فانتقد عليه وعلى كتابه «معاني الآثار»، ورأى «أنه لم يكن كبير الباع في علم الحديث، بل أخذ منه شيئاً دون رسوخ وإتقان فيه»، فبيّن في كلامه: «أن علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله، ثم لم يحكمها»(١).

وقال في أول كتاب «معرفة السنن»: «وحين شرعت في كتابي هذا جاءني شخص من أصحابي بكتاب لأبي جعفر الطحاوي، فكم من حديث ضعيف فيه صحّحه لأجل رأيه، وكم من حديث صحيح ضعّفه لأجل رأيه»(٢).

وقد قال الحافظ عبد القادر القرشي في كتابه «الجواهر المضية»(٣): حاشا لله أن الطحاوي ـ رحمه الله تعالى ـ يقع في هذا، فهذا الكتاب الذي أشار إليه هو الكتاب المعروف بـ«معاني الآثار» ....، وبعد أن توسع الحافظ القرشي في بيان ما صنعه في تخريج أحاديثه (يعني الطحاوي) بإشارة شيخه، قال: «والله لم أرَ في هذا الكتاب شيئاً مما ذكره البيهقي عن الطحاوي....» ووضع كتاباً عظيماً نفيساً على كتاب «السنن الكبير» له ـ أي للبيهقي ـ، وبيّن فيه أنواعاً مما ارتكبها، من ذلك النوع الذي رمى به البيهقيُّ الطحاويَّ.

وألّف القاضي علاء الدين المارديني كتاباً باسم «الجوهر النقي في الردّ على البيهقي» وأجاب فيه عن جميع اعتراضاته، وطبع هذا الكتاب مع «سنن البيهقي».

وقال العيني: «فإن ادعى المدعي كونه مرجوحاً بوجود بعض الضعفاء والأسقاط في رجاله؟ فيجاب: بأن السنن المذكورة ملأى بمثل ذلك، بل قد

---

(١) «لسان الميزان» (١/ ٣٠٣).
(٢) نقلاً عن «الحاوي» (ص٢٦)، وانظر: «معرفة السنن والآثار» (١/ ٣٥٣).
(٣) «الجواهر المضية» (٤/ ٥٧٠)، وانظر: «الحاوي» (ص٢٦).

قيل إنها لا تخلو عن بعض أحاديث باطلة وأحاديث موضوعة، وأما الأحاديث الضعيفة فكثيرة جداً، وأما «سنن الدارقطني» أو «الدارمي» أو «البيهقي» ونحوها فلا تقارب خطوه، ولا تداني حقوه، ولا هي مما تجري معه في الميدان، ولا مما تعادل معه في كفة الميزان»[1].

خصائص «معاني الآثار»:

نورد بعض خصائص الكتاب فيما يلي:

١ ـ يحتوي على كثير من الأحاديث التي تخلو منها الكتب الأخرى.

٢ ـ يجمع بين أسانيد مختلفة لحديث واحد، فيطلع بذلك القارئ على فوائد ومهمات عديدة.

٣ ـ يلتزم ببيان نسبة الراوي غير المنسوب وبيان اسم الراوي المبهم وتمييز المشتبه وتفسير المجمل، ويلتزم كذلك بإزالة اضطراب الراوي.

٤ ـ ويلتزم ببيان آثار الصحابة والتابعين، وأقوال الفقهاء وأئمة الجرح والتعديل، وهذه ميزة تتجرّد عنها كتب معاصريه من المحدثين.

٥ ـ وقد يعقد ترجمة على مسألة فقهية، ثم يستخرج من الروايات الواردة تحت الباب مسائل دقيقة لا ينتقل إليها الذهن إلّا نادراً.

٦ ـ رتّب الكتاب على ترتيب كتب الفقه، ثم تلطف في استخراج مناسبات يورد فيها الأحاديث المتعلقة بالأمور التي يتبادر إلى الذهن أنها ليست بمتعلقة بتلك المسألة التي عقد لها الباب، كما أنه أورد حديث: «**المسلم لا ينجس**»، وحديث بول الأعرابي في المسجد في «باب المياه»، وأحاديث القراءة في الفجر في «وقت الفجر»، . . . . فهذه مواضع تقتضي دقة النظر والفهم.

٧ ـ يلتزم ببيان أدلة الأئمة الآخرين مع أدلة الأحناف، ثم يحاكم محاكمة عادلةً تقدّم صورةً واضحةً للتفقه والاجتهاد.

---

(١) انظر: «الفوائد البهية» (ص٣١). و«ما تمس إليه الحاجة» (ص١١٣).

وأحسن مصدر للاطلاع على خصائصه بكل بسط وتفصيل هو: مقدمة «أماني الأحبار»، فليراجعه من أراد.

الشروح والتعليقات على معاني الآثار:

١ ـ «الحاوي في تخريج معاني الآثار للطحاوي»: للحافظ عبد القادر القرشي.

٢ ـ «مباني الأخبار في شرح شرح معاني الآثار»: للعيني، (٦) مجلدات، لم يتكلم فيه على الرجال. مخطوط.

٣ ـ «نخب الأفكار في شرح معاني الآثار»: للعيني، تكلم فيه على الرجال ضمن شرح الأحاديث، وقد طبع في ستة مجلدات، وتتم طباعته في عشر مجلدات إن شاء الله بتحقيق فضيلة الشيخ أرشد المدني.

٤ ـ «معاني الأخبار في رجال معاني الآثار»: للعيني، وطبع في مكة المكرمة في ثلاث مجلدات، وله ملخص باسم: «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار» طبع بالهند.

٥ ـ «تصحيح معاني الآثار»: لمحمد بن محمد الباهلي.

٦ ـ «مختصر معاني الآثار»، لابن عبد البر المالكي، والعلّامة الزيلعي كذلك.

٧ ـ «الإيثار في رجال معاني الآثار» للحافظ قاسم بن قطلوبغا.

٨ ـ «الأطراف»: للحافظ ابن حجر، فقد جمع في «إتحاف المهرة» أطرافاً لعشرة كتب، ومنها «شرح معاني الآثار» للطحاوي، وقد طبع في عشرين مجلداً.

٩ ـ «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار»: للشيخ المحدث الداعي إلى الله محمد يوسف ـ رحمه الله تعالى ـ، وهذا أحسن عصارة من جميع الشروح المتقدمة في الحقيقة، وحاول المؤلف فيه إيراد أقوال العلماء المتقدمين، فإذا لم يجد من أقوالهم شيئاً أورد أقوال المتأخرين على

الترتيب، وعني فيه بحلّ مشكلات الطحاوي أيضاً، لكن مع الأسف لم يكمل هذا الشرح حتى اخترمته المنية.

وقد طبع هذا الشرح في الهند في أربعة مجلدات كبار، وفيه مقدمة ضافية عن الإمام الطحاوي ومؤلفاته.

ندعو الله أن يوفق أحداً من علماء الحديث لتكميل هذا الكتاب،

تمّ الكلام على أعلام المحدثين، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين.



الأعلام المترجم لهم في هوامش الكتاب



ثبت المراجع والمصادر

[أ]

١ ـ أبجد العلوم، للشيخ صدِّيق حسن خان القنوجي، ط دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢ ـ ابن حنبل، للشيخ أبي زهرة، ط دار الفكر العربي، القاهرة.

٣ ـ ابن ماجه وعلم الحديث، للشيخ عبد الرشيد النعماني (بالأردية)، ط باكستان.

٤ ـ الأبواب والتراجم لصحيح البخاري، للعلامة محمد زكريا الكاندهلوي، ط الهند، ١٣٩١هـ.

٥ ـ إتحاف النبلاء المتقين، للشيخ صديق حسن خان القنوجي، ط. المكتبة النظامية، كانبور ـ الهند.

٦ ـ الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ط دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٧ ـ أخبار أبي حنيفة وأصحابه، للصيمري، ط عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨ ـ الأدب المفرد، للبخاري، ط. مكتبة الآداب بالقاهرة.

٩ ـ إرشاد الساري، للقسطلاني، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٠ ـ إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي، ط. دار إحياء الكتب العربية، مصر.

١١ ـ الأسماء والصفات، للبيهقي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢ ـ أشعة اللمعات شرح مشكاة المصابيح (بالفارسية)، لعبد الحق الدهلوي، ط. الهند.

١٣ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، للعلّامة ابن حجر العسقلاني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤ ـ أصول السرخسي، ط. دار المعرفة، بيروت.

١٥ ـ الأعلام للزركلي، ط دار العلم، بيروت ١٩٨٤م

١٦ ـ إعلام الموقعين، لابن القيم، ط. دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢٣هـ.
١٧ ـ الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، للشيخ عبد الحي الحسني، ط. دار ابن حزم، بيروت.
١٨ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
١٩ ـ إقامة الحجة، للعلّامة اللكنوي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٠ ـ أقوم المسالك الملحق بـ«إحقاق الحق»، ط. المكتبة الأزهرية للتراث.
٢١ ـ أماني الأحبار في شرح معاني الآثار، للعلّامة محمد يوسف الكاندهلوي، ط. الهند، ١٣٨٩هـ.
٢٢ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر المالكي، ط. القاهرة، ١٩٧١م.
٢٣ ـ الأنساب، للسمعاني، تحقيق البارودي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٩هـ.
٢٤ ـ الإنصاف في أسباب الاختلاف، للإمام ولي الله الدهلوي، ط. دار النفائس، بيروت.
٢٥ ـ أوجز المسالك إلى موطأ مالك، للعلّامة محمد زكريا الكاندهلوي، (تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي)، ط. دار القلم، بيروت.

[ب]

٢٦ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، لأحمد محمد شاكر، ط. القاهرة.
٢٧ ـ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام الكاساني الحنفي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤١٧هـ.
٢٨ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، ط. السعادة، ١٣٥١هـ.
٢٩ ـ البدر الطالع، للشوكاني، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٣٠ ـ بذل المجهود في حل أبي داود، للشيخ خليل أحمد السهارنفوري، ط. القاهرة، ١٩٧٣م.
٣١ ـ بستان المحدثين، للشاه عبد العزيز الدهلوي، ط. الهند.
٣٢ ـ بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة، ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٣ ـ بلوغ الأماني، للشيخ محمد زاهد الكوثري، ط. مكتبة دار الهداية، مصر.

[ت]

٣٤ ـ تاج العروس، للزبيدي، ط. الكويت.
٣٥ ـ تاريخ ابن خلدون، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
٣٦ ـ تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، ط. السعودية.
٣٧ ـ تاريخ الطبري، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
٣٨ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
٣٩ ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
٤٠ ـ تجريد أسماء الصحابة، للذهبي، ط. دار المعرفة، بيروت.
٤١ ـ تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي، ط. المكتب الإسلامي، ١٣٩٢هـ.
٤٢ ـ تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، لعبد الرحمٰن المباركفوري، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٣ ـ تدريب الراوي، للسيوطي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٤ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط. دار الفكر العربي، بيروت.
٤٥ ـ تراجم البخاري، للشاه ولي الله الدهلوي، ط. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٤٦ ـ ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ط. الرباط، ١٣٨٤هـ.
٤٧ ـ تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، للسيوطي، ط. القاهرة، ١٣٢٥هـ.
٤٨ ـ تعجيل المنفعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٩ ـ التعليق الممجد على موطأ محمد، للعلّامة اللكنوي، تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، ط. دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ.
٥٠ ـ تفسير الطبري (المسمى جامع البيان في تأويل القرآن)، لابن جرير الطبري، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
٥١ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٥٢ ـ تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ط. دار إحياء السنّة النبوية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٥٣ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين العراقي، ط. دار الحديث، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٥٤ ـ تلقيح فهوم أهل الأثر، لابن الجوزي، ط. مكتبة الآداب.
٥٥ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ط. الرباط، ١٤٠٢هـ.
٥٦ ـ تنوير الحوالك على موطأ مالك، للسيوطي، ط. مكتبة دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٥٧ ـ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٨ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٥٩ ـ تهذيب الكمال، للمزي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
٦٠ ـ توجيه النظر، للجزائري، ط. دار المعرفة، بيروت.
٦١ ـ تبييض الصحيفة، للسيوطي، ط. إدارة القرآن، باكستان، ١٤١٨هـ.
٦٢ ـ تاريخ الإسلام، للذهبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
٦٣ ـ التقرير والتحبير، للشيخ ابن أمير الحاج، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٤ ـ توالي التأسيس، لابن حجر، ط. ١٣٠٣هـ ـ ١٨٨٣م.
٦٥ ـ التعقبات على الموضوعات، للسيوطي، ط. الهند، ١٣٠٣هـ.
٦٦ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٦٧ ـ تهذيب السنن، لابن القيم (مع ذيل معالم السنن)، ط. القاهرة.
٦٨ ـ تدوين الحديث، للشيخ مناظر أحسن الكيلاني (بلأردية)، ط. الهند.
٦٩ ـ تلخيص كتاب الاستغاثة، لابن تيمية، ط. المطبعة السلفية، مصر.
٧٠ ـ تأنيب الخطيب للكوثري، ط. القاهرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

[ج]

٧١ ـ جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، ط. دمشق، ١٣٨٩هـ.
٧٢ ـ جامع الترمذي، للإمام الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
٧٣ ـ الجامع الصحيح، للإمام البخاري، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٤ ـ الجامع الصحيح، للإمام مسلم، ط. بيت الأفكار الدولية، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٧٥ ـ جامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٦ ـ الجواهر المضيئة، لعبد القادر القرشي، ط. هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

[ح]

٧٧ ـ حاشية السندي على سنن النسائي، للسندهي، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٧٨ ـ حجة الله البالغة، للإمام ولي الله الدهلوي، ط. الهند، ١٣٧٣هـ.
٧٩ ـ حسن المحاضرة، للسيوطي، ط. القاهرة، ١٢٩٩هـ.
٨٠ ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة، للصديق حسن خان القنوجي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٨١ ـ حلية الأولياء، لأبي نعيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٨٢ ـ حياة مالك: للسيد سليمان الندوي (بالأردية)، ط. الهند.
٨٣ ـ الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي، للكوثري، ط. المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٨٤ ـ حسن التقاضي، للكوثري، ط. دار الأنوار، مصر، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م.

[خ]

٨٥ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للعلّامة الخزرجي، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
٨٦ ـ خطبات مدارس، للعلّامة السيد سليمان الندوي (بالأردية) ط. الهند.
٨٧ ـ الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

[د]

٨٨ ـ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور مصطفى الأعظمي، ط. .
٨٩ ـ درجات مرقاة الصعود، للدمنتي، ط. القاهرة، ١٢٨٩هـ.

٩٠ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للعسقلاني، ط. مطبعة المدني، القاهرة.
٩١ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، ط. القاهرة.
٩٢ ـ دائرة المعارف، ط. دار المعرفة.
٩٣ ـ دائرة المعارف الإسلامية، ط. . .

[ر]

٩٤ ـ رجال الفكر والدعوة، للشيخ أبي الحسن الندوي، ط. الكويت، ١٤٠٧هـ.
٩٥ ـ رسالة أبي داود السجستاني، للإمام أبو داود، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط. المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤١٧هـ.
٩٦ ـ الرسالة المستطرفة، للكتاني، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٣م.
٩٧ ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٤هـ.
٩٨ ـ الرسالة المحمدية، للشيخ سليمان الندوي، ط. دمشق.
٩٩ ـ الرسالة، للشافعي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٠ ـ الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية، لابن حجر، ط. بولاق.

[ز]

١٠١ ـ زهر الربى على المجتبى، للسيوطي، ط. القاهرة، ١٣٨٤هـ.

[س]

١٠٢ ـ سنن ابن ماجه، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
١٠٣ ـ سنن أبي داود، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
١٠٤ ـ سنن الدارمي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
١٠٥ ـ سنن النسائي (المجتبى)، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
١٠٦ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.
١٠٧ ـ سيرة النبي ﷺ: للعلّامة شبلي النعماني (بالأردية)، ط. دار المصنفين، الهند (جديد).
١٠٨ ـ السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، ط. المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

[ش]

١٠٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٠ ـ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ط. وزارة الشؤون والأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١١١ ـ شرح شرح النخبة، لعلي القاري، ط. بيروت.

١١٢ ـ شرح صحيح مسلم، للنووي، ط. دار أبي حيان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١١٣ ـ شرح سفر السعادة، للشيخ عبد الحق الدهلوي، ط. الهند.

١١٤ ـ الشافعي حياته وعصره، للشيخ أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي، القاهرة.

١١٥ ـ شروط الأئمة الستة، للمقدسي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٦ ـ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١١٧ ـ شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٨ ـ شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، ط. الحلبي، مصر.

[ص]

١١٩ ـ صحيح ابن حبان، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٧٧م.

[ض]

١٢٠ ـ الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، للسخاوي، ط. دار مكتب الحياة، بيروت، ١٣٥٩هـ.

[ط]

١٢١ ـ طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٢ ـ طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ط. القاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢٣ ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط. دار صادر، بيروت.

١٢٤ ـ طبقات الحنابلة، ط. السعودية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

[ظ]

١٢٥ ـ ظفر الأماني، للشيخ عبد الحي اللكنوي، تحقيق د. تقي الدين الندوي، ط. الجامعة الإسلامية، الهند، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

[ع]

١٢٦ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعلّامة العيني، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٢٧ ـ عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ط. حيدر آباد، الهند.
١٢٨ ـ العرف الشذي، للكشميري، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٢٩ ـ عقود الجواهر المنيفة، لمحمد مرتضى الزبيدي، ط. باكستان.
١٣٠ ـ العجالة النافعة، للشيخ عبد العزيز الدهلوي (بالفارسية)، ط. باكستان.
١٣١ ـ عقد الجيد في أحكام التقليد، للشيخ ولي الله الدهلوي، ط. الهند.
١٣٢ ـ العبر في خبر من غبر، للذهبي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

[ف]

١٣٣ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للعلّامة ابن حجر العسقلاني، ط. دار أبي حيان، بيروت.
١٣٤ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
١٣٥ ـ فتح الملهم شرح صحيح مسلم، للشيخ شبير العثماني، ط. باكستان.
١٣٦ ـ فضائل الكتاب الجامع، لتقي الدين الإسعردي، ط. عالم الكتب، بيروت.
١٣٧ ـ فضائل الخلفاء الأربعة، لأبي نعيم الأصفهاني، ط. دار البخاري، المدينة المنورة، ١٤١٧هـ.
١٣٨ ـ فهرس الفهارس والأثبات، للكتاني، ط. فاس، ١٣٤٦هـ.
١٣٩ ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكهنوي، ط. السعادة، ١٣٣٤هـ.
١٤٠ ـ فيض الباري على صحيح البخاري، للكشميري، ط. الهند، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
١٤١ ـ الفهرست، لابن النديم، ط. القاهرة.

١٤٢ ـ فهرس مخطوطات الظاهرية، للشيخ الألباني.
١٤٣ ـ فيما يجب حفظه للناظر، للشيخ ولي الله الدهلوي، ط. الهند.

[ق]

١٤٤ ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
١٤٥ ـ قرة العينين في تفضيل الشيخين (بالفارسية)، للشيخ ولي الله الدهلوي، ط. باكستان.
١٤٦ ـ قوت المغتذي، للسيوطي، ط. الهند.

[ك]

١٤٧ ـ كتاب الثقات، لابن حبان، ط. دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٤٨ ـ كشف الظنون، لحاجي خليفة، ط. إستنبول، ١٣٦٦هـ.
١٤٩ ـ كنز العمال، للشيخ علي المتقي الهندي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٥٠ ـ الكوكب الدري على جامع الترمذي، للشيخ الگنگوهي، وهي مع تعليقات الكاندهلوي، ط. باكستان.
١٥١ ـ كتاب معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح، ط. دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٥٢ ـ كتاب الميزان، للشعراني، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
١٥٣ ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٥٤ ـ كلمات طيبات، للشيخ ولي الله الدهلوي (بالفارسية)، ط. الهند.
١٥٥ ـ كتاب العلل، للترمذي، ط. دار الحديث، القاهرة.
١٥٦ ـ كتاب الأسماء والصفات، للبيهقي، ط. . .

[ل]

١٥٧ ـ لامع الدراري على جامع البخاري، للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، ط. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ١٣٩٧هـ.
١٥٨ ـ لسان العرب، لابن منظور، ط. دار إحياء التراث العربي.
١٥٩ ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

[م]

١٦٠ ـ مجمع بحار الأنوار، للشيخ محمد طاهر الفتني، ط. مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.
١٦١ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للعلّامة الهيثمي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦٢ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملّا علي القاري، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
١٦٣ ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
١٦٤ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
١٦٥ ـ المسوّى شرح الموطأ، للإمام الدهلوي، ط. باكستان.
١٦٦ ـ مشكاة المصابيح، للعلّامة الخطيب التبريزي، تحقيق الشيخ الألباني، ط. المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
١٦٧ ـ المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد الملحق بـ«مسند أحمد» للجزري، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
١٦٨ ـ المصفى شرح الموطأ، للإمام ولي الله الدهلوي، ط. باكستان.
١٦٩ ـ معارف السنن شرح جامع الترمذي، للشيخ محمد يوسف البنوري، ط. الهند.
١٧٠ ـ المعتزلة، لزهدي حسن، ط...
١٧١ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧٢ ـ معجم البلدان، لعمر رضا كحالة، ط مؤسسة الرسالة، بيروت. ١٤١٤هـ.
١٧٣ ـ المعجم الكبير للطبراني، تحقيق عبد المجيد السلفي.
١٧٤ ـ معجم قبائل العرب، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.
١٧٥ ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧٦ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧٧ ـ المقاصد الحسنة، للسخاوي، ط. دار الهجر، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٧٨ ـ الملل والنحل، لابن حزم، ط. مكتبة عكاظ، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢.
١٧٩ ـ الملل والنحل، للشهرستاني، ط.
١٨٠ ـ منهاج السنّة النبوية، للعلّامة ابن تيمية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

١٨١ ـ المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للعلامة أحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق صالح أحمد الشامي، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٢هـ.
١٨٢ ـ الموضوعات، لابن الجوزي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٣ ـ موطأ الإمام مالك، تحقيق فؤاد محمد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
١٨٤ ـ ميزان الاعتدال، للذهبي، ط. دار المعرفة، بيروت.
١٨٥ ـ ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع ابن ماجه، للشيخ النعماني ط. إحياء التراث الإسلامي، قطر.
١٨٦ ـ المستصفى من علم الأصول، للإمام الغزالي، ط. الذخائر، إيران، ١٣٦٨هـ.
١٨٧ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١٨٨ ـ مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث، ط. مكتبة الفارابي، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
١٨٩ ـ مناقب أبي حنيفة، للذهبي، ط. .
١٩٠ ـ الموافقات، للشاطبي، ط. دار المعرفة، بيروت.
١٩١ ـ مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لابن الجوزي، ط. مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٩٩هـ.
١٩٢ ـ معالم السنن، للخطابي، ط. القاهرة.
١٩٣ ـ معرفة السنن والآثار، للبيهقي، ط. .
١٩٤ ـ منية الألمعي، ط. القاهرة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
١٩٥ ـ المنهل العذب المورود، ط. القاهرة.
١٩٦ ـ مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، ط. القاهرة.
١٩٧ ـ مناقب الإمام أبي حنيفة، للكردري، ط. دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
١٩٨ ـ مناقب أبي حنيفة، للإمام الموفق، ط. دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
١٩٩ ـ مناقب الشافعي، للبيهقي، ط. القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
٢٠٠ ـ مناقب الإمام الشافعي، للمناوي، ط. دار الصحابة، طنطا ـ مصر، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠١ ـ الموسوعة العربية العالمية، ط. الرياض، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
٢٠٢ ـ مختصر علوم الحديث، لابن كثير، ط. . .

[ن]

٢٠٣ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٢٠٤ ـ نفع قوت المغتذي، للدمنتي، ط. أضواء السلف، الرياض.
٢٠٥ ـ نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، للشوكاني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠٦ ـ نيل الفرقدين في رفع اليدين، للعلّامة الكشميري، ط. باكستان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٠٧ ـ النكت الطريفة للكوثري، ط. باكستان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٢٠٨ ـ النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيّد الناس، ط. الرياض، ١٤٠٩هـ.
٢٠٩ ـ النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي ط. القاهرة، مصر.
٢١٠ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، ط. الرياض، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

[هـ]

٢١١ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ط. دار أبي حيان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٢١٢ ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

[و]

٢١٣ ـ الوافي بالوفيات، لخليل بن أيبك الصفدي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٢١٤ ـ الوثائق السياسية، للدكتور محمد حميد الله، ط. . .
٢١٥ ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، ط. دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

[ي]

٢١٦ ـ اليانع الجني، للشيخ يحيى الترهتي، ط. الهند.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

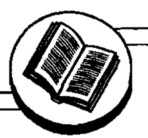
الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة





السيرة الذاتية لمؤلف هذا الكتاب

- هو تقي الدين بن بدر الدين بن محمد حسن الندوي.
- ولادته في سنة ١٩٣٤/١٢/٢٤م، في مظفر بور أعظم جراه، الهند.
- قد حصل على شهادة الدكتوراه في الحديث الشريف، من جامعة الأزهر سنة ١٩٧٦م.
- قبل الحصول على درجة الدكتوراه، كان أستاذ الحديث بجامعة ندوة العلماء بالهند، وشيخ الحديث بجامعة فلاح دارين غجرات، درّس فيهما كتب السنّة من صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي وغيرها.
- بعد الحصول على الدكتوراه كان المستشار العلمي والقاضي الشرعي بدائرة القضاء الشرعي بأبو ظبي منذ سنة ١٩٧٥م إلى سنة ١٩٨١م.
- بدأ التدريس كأستاذ منتدب بجامعة الإمارات العربية المتحدة منذ ١٩٧٩م، ثم ترقى بها إلى درجة أستاذ مساعد سنة ١٩٨٥م، ثم درجة أستاذ سنة ١٩٩٤م.
- ساهم في تقويم العديد من الأعمال العلمية لجامعات مختلفة، وكذا الترقيات العلمية للعديد من الأساتذة.

الندوات والمؤتمرات التي شارك فيها:

١ ـ مؤتمر رسالة المسجد في العالم، رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٧٥م.

٢ ـ مؤتمر السيرة والسنّة بدولة قطر سنة ١٩٨٠م.

٣ ـ مؤتمر الإمام مالك بأبو ظبي سنة ١٩٨٤م.

٤ ـ المهرجان التعليمي العالمي لندوة العلماء بالهند سنة ١٩٧٥م.

٥ ـ المؤتمر العالمي لدار العلوم ديوبند بالهند سنة ١٩٨١م.

٦ ـ الندوة العالمية لدار المصنفين بالهند ١٩٨٢م.

٧ ـ ندوة الأدب الإسلامي بندوة العلماء بالهند سنة ١٩٨١م.

٨ ـ المؤتمر العالمي لقضايا الدعوة الإسلامية بندوة العلماء بالهند سنة ١٩٩٦م.

٩ ـ ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنّة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة سنة ٢٠٠٤م.

١٠ ـ ندوة عالمية بعنوان «الإمام محمد زكريا الكاندهلوي» تحت إشراف مركز الشيخ الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية أعظم كده ـ الهند، سنة ٢٠٠٤م.

١١ ـ ندوة عالمية بعنوان «الحديث النبوي في الثالث عشر والرابع عشر في الهند» تحت إشراف المركز، سنة ٢٠٠٧م.

عضوية الجمعيات والهيئات:

١ ـ عضو في المجلس الاستشاري لجامعة ندوة العلماء، الهند.

٢ ـ عضو في المجلس الاستشاري لدار المصنفين، الهند.

٣ ـ عضو في المجلس الاستشاري لجامعة مظاهر العلوم، الهند.

٤ ـ رئيس الجامعة الإسلامية بمظفر فور، أعظم جراه، يوبي، الهند.

٥ ـ رئيس مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية بمظفر فور، أعظم جراه، يوبي، الهند.



من أعمال المؤلف

١ ــ أعلام المحدثين بالهند، ط. المدينة المنورة، ١٩٨١م.

٢ ــ السنّة مع المستشرقين والمستغربين، ط. المدينة المنورة، ١٩٨٥م.

٣ ــ أعلام أئمة الحديث، ط. الهند، ١٩٨٧م، وسيصدر قريباً من بيروت.

٤ ــ علم رجال الحديث، ط. المدينة المنورة، ١٩٨٨م.

٥ ــ الإمام البخاري سيد الحفاظ والمحدثين، ط. بيروت ودمشق.

٦ ــ الإمام مالك ومكانة كتابه «الموطأ»، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٧ ــ الإمام أبو داود الفقيه المحدث، ط. دار القلم، بيروت.

٨ ــ دراسة لكتب السيرة القديمة ومصادرها الأولى، ط. دولة قطر.

٩ ــ ساعة من الربانيين (ملفوظات الشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي)، ط. الهند.

١٠ ــ كتاب الزهد الكبير، للإمام البيهقي (تحقيق وتعليق)، ط. أبو ظبي والكويت.

١١ ــ ظفر الأماني (في علوم الحديث)، للإمام اللكنوي (تحقيق وتعليق)، ط. بيروت.

١٢ ــ التعليق الممجد شرح الموطأ برواية الإمام محمد، للإمام اللكنوي (تحقيق وتعليق)، طبع في (٣) مجلدات.

١٣ ــ أوجز المسالك شرح موطأ مالك، للعلامة المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (تحقيق وتعليق)، (١٨) مجلداً.

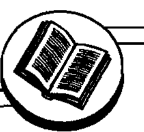
١٤ ــ بذل المجهود في حل أبي داود، للعلامة المحدث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (تحقيق وتعليق) (١٤) مجلداً.

١٥ ــ قبسات من القرآن والسنّة، للجنة من الأساتذة، كان مشاركاً فيها، ط. الكويت، ١٩٨٩م.

١٦ ــ الإمام الطحاوي المحدث، مجلة كلية الآداب بجامعة الإمارات، ١٩٩٠م.

١٧ ـ أسرار تراجم البخاري، مجلة كلية الشريعة والقانون، ١٩٩٢م.
١٨ ـ الإمام النسائي والصناعة الحديثية، مجلة كلية الآداب، ١٩٩٤م.
١٩ ـ المحدث العظيم الآبادي وعون المعبود، مجلة كلية الآداب، ١٩٩٤م.
٢٠ ـ السيرة النبوية، للعلّامة شبلي النعماني وتكملته للعلّامة السيد سليمان الندوي، دراسة وتحليل، مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.
٢١ ـ الإمام ولي الله الدهلوي وعلم الحديث، مجلة البرهان الدهلي.

هذه وغيرها من البحوث والدراسات.



ذكر أسانيد مؤلف هذا الكتاب

عفا الله عنه وعافاه

١ ـ إني أخذت «الجامع الصحيح» لأمير المؤمنين في الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري قراءة وسماعاً من أوله إلى آخره كاملاً في جامعة مظاهر العلوم بالهند عن العلّامة المحدث الكبير الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي الملقب بشيخ الحديث المهاجر المدني صاحب «أوجز المسالك» وغيره من الكتب النافعة، وقد أجازني جميع مروياته في الحديث إجازة عامة، وكتب وثيقة الإجازة بعناية بالغة.

٢ ـ وقد أخذت «سنن أبي داود»، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«سنن ابن ماجه»، و«سنن النسائي» عن الناقد البصير مولانا أسعد الله الرامفوري.

٣ ـ و«صحيح مسلم»، و«الموطأ»، للإمام محمد بن حسن الشيباني عن العالم الجليل مولانا منظور أحمد خان السهارنفوري.

٤ ـ أخذت «مشكاة المصابيح»، و«جامع الترمذي»، و«شمائل الترمذي»، و«موطأ الإمام مالك» عن الشيخ أمير أحمد الكاندهلوي، وهو من أرشد تلاميذ الشيخ العالم الجليل مولانا عبد الرحمٰن الكاملبوري.

٥ ـ قرأت «الجامع الصحيح» للإمام البخاري كاملاً، و«صحيح مسلم» كاملاً، و«جامع الترمذي»، و«شرح نخبة الفكر» على العلّامة المحدث الشيخ حليم عطاء السيلوني في جامعة ندوة العلماء بالهند، وإسناده يصل إلى القاضي الشوكاني أيضاً.

٦ ـ لي إجازة عامة لجميع كتب الحديث الشريف من العالم الرباني الشيخ محمد أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ، وهو أخذ هذه الكتب من العالم الرباني الشيخ بدر علي الشاه، وهو من أرشد تلاميذ العالم الرباني العلّامة المسند المعمر فضل رحمٰن الكنج مرادآبادي، وهو أخذ الحديث المسلسل بالأولية والمسلسل بالمحبة، وسمع شطراً من «صحيح البخاري» عن مسند الهند المحدث الكبير الشاه عبد العزيز ابن الشاه ولي الله الدهلوي، ثم قرأ الصحاح الستة على

الشاه محمد إسحاق.

٧ ـ لي إجازة عامة من العلامة المحدث الشيخ محمد يوسف البنوري، وقرأت عليه أوائل الصحاح الستة في المسجد النبوي في حالة الاعتكاف في شهر رمضان الكريم، وكتب لي الإجازة العامة بخطه.

٨ ـ أما شهادة الدكتوراه في الحديث الشريف قد حصلت عليها من جامعة الأزهر الشريف، بإشراف الأستاذ الدكتور مصطفى أمين التازي، كان رئيس قسم الحديث الشريف بالأزهر، وتوفي بمكة المكرمة ودفن فيها ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ.

لقد ذكرت هذه الأسانيد بإيجاز للمعرفة عليها، لأن كثيراً من العلماء والطلبة أخذوا مني إجازة الحديث الشريف في الهند وفي الحرمين الشريفين وفي الإمارات وغيرها من البلدان[١].

---

(١) قد جمع أسانيدي العزيز محمد حسان أختر الندوي، مدرس الجامعة الإسلامية الهند، وسمّاه: «الدر الثمين بأسانيد الشيخ تقي الدين»، سيطبع قريباً إن شاء الله.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com